ترويض النمور

نهاية المعجزة الآسيوية



روبـرت جـران

ترجمة:
سـميركـرّيـم

GIFTS OF 2002

U.S.GOVERNMENT

ترويض النمور

نهاية المعجزة الآسيوية

روبرت جران

ترجمة:
سمير كريم

إلى جولى وإليانور

الطبعة الأولى
١٤٢٠ هـ -١٩٩٩ م

الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام ـ شارع الجلاء ـ القاهرة
تليفون : ٥٧٨٦٠٨٣ ـ فاكس : ٥٧٨٦٨٣٣

المحتويـــــات

الصفحة

شكر وتقدير

أود أن أعبر عن امتنانى لكل أولئك الذين عاونونى على تأليف هذا الكتاب ، سواء عن طريق اللقاءات أو بأية طريقة أخرى ، وهم نارونجشاى أكراسانى ، وهاينز آرندت ، وريتشارد كوكسون ، وكين كورتيز ، وهارولد كراوتش ، وبيتر درايسديل ، وباتريك جالاجر ، وروس جارنوت ، و دون جرينليز ، ودافيد هيل ، وهال هيل ، وكيم بيونج ــ كوك ، وأليكس كينمونت ، وجيسبركول ، و سَ . هـ . كوان ، ومون شونج ــ إن ، وماسايوشى موريتا ، وروس ماكلويد وجابى ناهر ، ودافيد نيللور ، وبادماجا بادمان ، وهيروشى أوسيدو ، وريتشارد ساموبلسون ، ودنيس شاناهان ، وآرثر ستوكوين ، وبيتر تاسكر ، ونيك فاليرى. كما أوجه الشكر إلى بول كيلى ، الذى قام بصفته رئيسا لتحرير مجلة " *أستراليان* " بإيفادى إلى طوكيو ، وكذلك إلى خليفته فى رئاسة التحرير لما لقيته منهما من دعم ؛ وإلى كل من بيتر ألفورد ، وجيمس كوتون ، و وين جران ، ولوك جوير ، وريتشارد ماكجريجور ، وبيتر تاسكر ، وباتريك والترز وألان وود ، وإلى جولى جران ، وإليانور جران وتيم وود لما تحملوه من صبر وما قدموه من دعم خلال الفترة التى تم فيها إعداد الكتاب. وقد ظهرت بعض أجزاء من هذا الكتاب فى أشكال مختلفة فى مجلة " *أستراليان* "، ولذا كان واجبا على أن أعبر عن شكرى وامتنانى لموافقة المسئولين عنها لإعادة نشرها فى الكتاب .

روبرت جران

كانبيرا، يوليه ١٩٩٨

نبذة عن المصطلحات

ينحصر النطاق الجغرافى لهذا الكتاب فى شرق آسيا أى شمال شرق آسيا ـ الصين وهونج كونج وتايوان وكوريا واليابان ، وجنوب شرق آسيا. وتضم رابطة دول جنوب شرق آسيا كافة دول جنوب شرق آسيا فيما عدا كمبوديا. وتشمل بروناى ، وإندونيسيا ، ولاوس ، وماليزيا ، وميانمار (بورما) ، والفلبين ، وسنغافورة ، وتايلاند، وفيتنام . وأكبر أربعة اقتصادات فى اتحاد دول جنوب شرق آسيا هى إندونيسيا وتايلاند وماليزيا وسنغافورة . ويركز الكتاب بشكل رئيسى على أكثر الدول تحقيقاً للمعجزة والتى بلغ عددها ثمانى دول من الخمس عشرة دولة وهى اليابان والنمور الأربعة (كوريا وتايوان وهونج كونج وسنغافورة) ثم إندونيسيا وتايلاند ، وماليزيا. والإشارة إلى كوريا تعنى كوريا الجنوبية ، أما كوريا الشمالية فسيتم ذكرها باسمها الكامل حيثما يتطلب الأمر ذلك .

وقد ذكرت الأسماء الآسيوية طبقا للتقاليد المحلية، والتى عادة ما تورد اسم العائلة أولا ، وذلك على الرغم من أن الأسماء اليابانية يرد فيها لقب العائلة فى نهاية الاسم طبقا لما درج عليه العرف فى الغرب . وهناك كثير من الإندونيسيين ليس لديهم أسماء بخلاف اسم الأسرة. وقد تم التعبير عن العملات وفقا لأسعار الصرف السائدة فى الأوقات الواردة قرين كل منها . الدولارات هى دولارات الولايات المتحدة .

مقـــدمـــة

يبدو أن لفظ " المعجزة " كان من التسميات المستحقة بصدق من عدة وجوه لذلـــك الأداء الاقتصادى المبهر لمنطقة شرق آسيا فى خلال نصـــف القـــرن منـــذ الحـــرب العالمية الثانية . وقد حقق عدد ملحوظ من دول المنطقـــة مســـتويات نمـــو مرتفعـــة بشكل غير عادى أدت إلى انتقالها من حضيض الركود والفقـــر لأن تصبـــح دينـــامو صناعيا . ومنذ عام ١٩٦٠ تمكنت الدول الأفضل أداء فى المنطقة ــ اليابان ، وهونـــج كونج ، وكوريا الجنوبية ، وسنغافورة ، وتايوان ، وإندونيسيا ، وماليزيا ، وتـــايلاند ــ من تحقيق النمو بسرعة تزيد على ضعف سرعة باقى منطقة شرق آسيا ، وعلى ثلاثـــة أمثال سرعة النمو فى أمريكا اللاتينية ومنطقة جنوب آسيا ، وعلى خمسة أمثال سرعة النمو فى أفريقيا جنوب الصحراء . وأصبح متوسط الدخل الحقيقى للفرد فـــى خمـــس من دول شمال شرق آسيا يعادل أربعة أمثال ما كان عليه ، وضعف ما كان عليه فـــى ثلاث من دول جنوب شرق آسيا (١) .

إلا أن التصور بأن هذا كان معجزة ليس إلا نوعا من الأســـطورة . وفـــى عـــام ١٩٩٧ تحطمت الأسطورة بسبب أزمة مالية بدأت فى تايلاند . وانتشرت بسرعة إلـــى الفلبين وماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا . وفى أكتوبر من العام نفسه وافقت كـــل مـــن تايلاند، وإندونيسيا ــ وهما من صغار اللاعبين علـــى المســـرح العـــالمى ــ علـــى مجوعة من إجراءات الإنقاذ التى قدمها صندوق النقد الدولى والتى كانت تهدف إلـــى تحقيق الاستقرار للنظم المالية المضطربة فيهما . وعندما تهاوى ســـوق الأســـهم فـــى هونج كونج فى ذات الشهر ، وكاد النظام المصرفى فى كوريا الجنوبية يتوقف فـــى شهر نوفمبر ، أصبح من الواضح أن بقية دول العالم لن تكون بمنجى عـــن التـــأثر . ولحقت العاصفة باليابان فى منتصف نوفمبر ، وعندما انهار أحـــد بيـــوت السمســـرة الضخمة وعدد من البنوك الصغيرة، تمكن ثانى أكبر اقتصاد فى العالم ، وأكبر مصـــدر لتوفير الائتمان بالكاد من أن يتجنب كارثة مالية كان يمكن أن تكـــون لـــها أصدقاؤهـــا

وانعكاساتها العالمية . وفى بداية عام ١٩٩٨ أضيرت الأسواق الصاعدة فى كافة أرجاء العالم من جراء الآثار المتضافرة للمنافسة الحادة من دول جنوب شرق آسيا والمستثمرين الذين كان يتزايد قلقهم . وكانت القضية المطروحة هى : إلى أى مدى يمكن للأزمة أن تؤثر على الاقتصادات الغربية الكبرى ، كالولايات المتحدة ، وأوروبا وباقى دول العالم الغنية .

لقد ثلمت الأزمة المالية لعام ١٩٩٧ أسطورة وجود نموذج مميز للتنمية الاقتصادية فى شرق آسيا ، وكذلك فكرة أن المنطقة قد اكتشفت طريقة غير مسبوقة للنمو الاقتصادى الأسرع . ومن عدة وجوه مهمة كانت أسطورة المعجزة الآسيوية هى التى أدت إلى إحداث الرواج فى شرق آسيا فى أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات . وعندما تبين المستثمرون أن المعجزة كانت مجرد صرح بنى على الرمال ، انثلم ذلك الرواج . وانتهت الأسطورة بانهيار مفاجئ فى الثقة ، أدى إلى هبوط كبير فى أسعار عملات منطقة شرق آسيا وفى أسعار أسواق الأسهم والعقارات ، وأصاب تلك البلاد بركود شديد .

من أى وجهة كانت المعجزة أسطورة ؟ ليس لأن دول شرق آسيا لم تقم بإنجازات جوهرية ومثيرة للإعجاب ـ فالواقع أنها قامت بذلك ـ ولكن لأن المبالغة فى الادعاء بالقدرة على تحقيق الإنجازات أشاعت روحا من الزهو والغرور ، وإحساسا كاذبا بعدم إمكان قهر هذه القوة . وكما هو الحال فى جميع الأساطير ، كانت هذه الأسطورة تنطوى على عناصر من الحقيقة . فقد حقق عدد كبير على نحو مدهش من اقتصادات شرق آسيا معدلات نمو اقتصادى ملحوظة فى السنوات التى تلت الحرب العالمية الثانية، وأنجز بعضها ذلك باستخدام سياسات التدخل التى كانت تهدف إلى " ضرب السوق " بشكل متعمد . ومن الواضح أن بعض عناصر النموذج الآسيوى قد صادفت نجاحا كبيرا ، أما ما كان أسطوريا فى النموذج ، فقد كان هو الاعتقاد بأن ذلك يفتح الطريق أمام نوع جديد من سياسة التنمية الاقتصادية ، وطريقا متميزا وفائقا إلى الازدهار . ولابد أن تكون أزمة عام ١٩٩٧ قد قضت على تلك الوصفة السرية بأن السياسة الصناعية والقيم الآسيوية هما مفتاحا النمو المرتفع .

إن النواحى الاقتصادية لا تروى القصة الكاملة للأزمة الآسيوية ، إلا أنها أهم مكوناتها . فقد كانت العناصر الرئيسية فى القصة الاقتصادية واضحة : إذ انبعثت

الأزمة من الإفراط فى الاقتراض قصير الأجل الذى أدى إلى زيادة الفورة الاقتصادية . وازدادت المشاكل سوءا مع وجود أسعار الصرف الثابتة ، وعدم كفاية النظم المالية، والمحسوبية والفساد وعدم كفاية الاستجابة السياسية . ولكن فى إطار النقاش الخاص بالاقتصاد مازالت هناك عدة نقاط رئيسية مثار نزاع . وأحد الأسئلة الواردة هو هل عانت الاقتصادات الآسيوية من دورات الارتفاع والهبوط ولكنها مازالت سليمة فى أساسها وستنهض من كبوتها فى النهاية، أو أن المشاكل التى تعانى منها لاتزال عميقة الجذور . وسؤال آخر هو ما إذا كان ذلك الهبوط قد ازداد سوءا بدرجة أكثر مما يلزم بسبب ردود الفعل الرعناء من جانب الأسواق المالية، وبسبب الإجراءات التى قام بها صندوق النقد الدولى .

والموضوع الذى نحن بصدده هو أنه بينما كانت هناك عناصر للدورة الاقتصادية ساهمت فى الانهيار، فقد كانت هناك أيضا مشاكل عميقة الجذور، يتطلب إصلاحها جهدا كبيرا وليس فقط مجرد الانتظار حتى يأتى دور الارتفاع فى الدورة . وكان سوء إدارة النظام المالى والمحسوبية والفساد من العوامل الأساسية فى الأزمة ، وكلها تضرب بجذورها فى عمق ذلك النموذج الآسيوى شديد التباهى للنمو الاقتصادى . أما بالنسبة للسؤال الثانى ، فإن الأزمة قد ازدادت سوءا بسبب ردود فعل المستثمرين فى الأسواق المالية ، أو باختصار نتيجة للفزع . إلا أن الفزع هو أحد الملامح البارزة والظاهرة فى الحياة الاقتصادية ، وهو عامل يشير إلى إحدى الخصائص الهامة فى السلوك الاقتصادى الرشيد، وقد كان الإيمان الذى لا مبرر له فى صدق الاقتصادات الرشيدة هو الذى أدى إلى تلك الوصفات المستبدة التى كتبها صندوق النقد الدولى ، والتى كانت تفرض علاجا ، كان يمكن أن يكون صحيحا فى الأجل الطويل ، ويؤدى إلى مساعدة تلك الاقتصادات التى كانت تمر بمرحلة المعاناة ، إلا أنه أدى فى الأجل القصير وخاصة فى إندونيسيا إلى مضاعفة المشاكل .

ويضم النموذج الآسيوى أفكارا كثيرة . إذ تتواءم بعض نواحى النموذج مع مبادئ اقتصاد السوق الحرة، وبعضها يهدف إلى زيادتها. وهناك عناصر أخرى ، وهى ما يطلق عليها القيم الآسيوية أحيانا ، تتعلق بالنواحى السياسية والثقافية أكثر مما تتعلق بالنواحى الاقتصادية . والمسألة هنا هى أنه ليس كل عناصر النموذج الآسيوى خاطئة ، ولكن ذلك التجمع غير المترابط من الأفكار الذى قام عليه النموذج قد أصبحت له حياة خاصة به ، وأصبح الكل أكبر كثيرا من مجموع أجزائه ، خالقا بذلك

أسطورة المعجزة. وأصبح المستثمرون يعتقدون فى أعماق قلوبهم إن لم يكن بعقولهم، أن شرق آسيا لا يمكن أن يخطئ . وأصبح الاندفاع للاستثمار فى آسيا نوعا من جنون المضاربة ، تغلبت فيه العوامل النفسية للمستثمر على التقدير الهادئ الحكيم . وعندما انكمش الجنون ، انتهت المعجزة .

كانت هناك أهداف عدة لمناصرى النموذج الآسيوى ، أحدها هو وصف وتفسير ذلك النجاح غير العادى لاقتصادات شرق آسيا . وكان هناك هدف آخر وهو تقديم دليل يهتدى به فى وضع السياسة للدول الأخرى . فإذا ما أمكن تحديد العوامل التى أسهمت فى نجاح شرق آسيا ، وإذا ما كان النموذج قويا بدرجة كافية ، فإن ذلك سيوفر أداة قوية لواضعى السياسة فى مختلف أرجاء العالم النامى . إلا أن هذه الآمال والتطلعات تعانى من ذات المصير الذى تلقاه العلوم الاجتماعية : إن النظم التى تصفها وتقوم بتفسيرها ، عادة ما تكون معقدة بشكل كبير ، وعلى الرغم من إمكان تحديد بعض أوجه التناسق والانتظام ، إلا أنها غالبا ليست متجانسة، أو يمكن التنبؤ بمسارها بدرجة تكفى لتوفير توقعات وتنبؤات يمكن الاعتماد عليها . على أن هذا لا يعنى عدم بذل الجهد ، ولكنه يعنى أن النتائج التى يتم التوصل إليها ينبغى أن تعامل بشئ من التواضع. وتلك هى معضلة عصر ما بعد الحداثة : الشد والجذب بين المعرفة التى تأتى بالصدفة والرغبة فى إيجاد أنماط متناسقة وتفسيرات منظمة .

وجرى استقطاب الجدل حول معجزة شرق آسيا بين أولئك الذين يؤيدون أو يعارضون فكرة أن السياسة الصناعية القائمة على التدخل هو مفتاح النمو المرتفع . وما يذهب إليه أنصار مدرسة السياسة الصناعية ، التصحيحيون ، له وجاهته فيما يشير إليه من أهمية العوامل السياسية ، والمؤسسات السياسية ، والثقافة ، والتاريخ فى تفسير التنمية فى أية دولة . وذلك علاج مفيد للنهج التى تتصف بالتشدد والتطرف حول دور السوق فى التنمية الاقتصادية . إلا أن وجهة نظر التصحيحيين لا يمكن أن تواصل دعواها بأنها تقدم دليلا مفيدا لسياسات المستقبل ، سواء فى شرق آسيا أو فى أى مكان آخر .

لقد كان النموذج الآسيوى مفيدا فقط لتلك الدول التى لم تكن قد بلغت بعد حدود التكنولوجيا والتصنيع . وبمجرد أن لحقت كل من اليابان وكوريا وسنغافورة وهونج كونج وتايوان بالمستوى التكنولوجى للدول الغنية لم يعد لدى ذلك النموذج الكثير الذى

يقدمه وحتى لو كانت لدى النموذج الآسيوى معادلة مفيدة للتنمية فإن أزمة عام ١٩٩٧ تبين أن الظروف الاقتصادية قد تغيرت بشكل أساسى ، وخاصة بسبب زيادة سرعة تحركات رءوس الأموال العالمية .

ولقد أخطأ قادة آسيا ، وأنصارهم ومؤيدوهم فى الغرب ، فى الإيمان بأسطورتهم المتعلقة بنهوض آسيا ، وإهمالهم للمخاطر التى سببها ذلك . لقد هللوا وامتدحوا نواحى القوة فى النموذج الآسيوى ـــ وقد كان النجاح الذى حققه يوضح تعدد مزاياه ـــ ولكن دون أن يدركوا نواحى الضعف فيه .

واختلفت نواحى الضعف من بلد لآخر . وعانى كثير من الدول فى شرق آسيا من متلازمة الاقتصاد المزدوج التى أصابت اليابان طوال سنوات التسعينيات وهى : وجود قطاع كفء تنافسى للتصدير تزداد محاولات إعاقته من جانب قطاع محلى فاسد، باهظ التكلفة ولا يتسم بالكفاءة. وقد بدأت أزمة عام ١٩٩٧ فى أسواق الصرف الأجنبى ، إلا أن آفة البيع الجماعى للعملة ، كشفت عن نواحى ضعف أكثر عمقا . وقد تمكنت الدول التى كانت تتمتع بنظم مالية أكثر سلامة ، واقتصادات محلية أكثر كفاءة ، مثل سنغافورة وتايوان من الإفلات نسبيا دون أذى . ولا يعنى ذلك بالضرورة أن مستقبل المنطقة سيكون مظلما فى الأجل الطويل . ولكن استرداد العافية من هذا الانهيار فى الدول التى كانت أشد تأثرا به ، قد يستغرق نصف عقد من الزمان أو أكثر . وسيكون على منطقة شرق آسيا أن تنتظر حتى يعود الطلب العالمى على المنتجات التى امتازت بها بحيث يتناسب مع القدرات الإنتاجية الضخمة بها . وسيكون عليها أن تصلح من نظمها المالية والاقتصادية التى تعانى من الاختلال الشديد ـــ وهى تحركات قد تتطلب فى بعض الحالات ثمنا باهظا على المستويين السياسى والاجتماعى . وعندما تستعيد منطقة شرق آسيا قوتها فلن يتكرر ما حدث من سرعة فى التوسع الاقتصادى فى خلال سنوات المعجزة ، على الرغم من أنه بمجرد إتمام عمليات إعادة البناء فلن يكون هناك ما يمنع من العودة إلى مستويات أكثر اعتدالا من الازدهار .

لقد أدت أزمة عام ١٩٩٧ إلى تقويض الادعاءات بأن هناك مجموعة متميزة من القيم الآسيوية ينشأ عنها نتاج اقتصادى متفوق . ذلك أن بعض هذه القيم التى يزعم بأنها آسيوية تتماثل مع القيم الغربية ، وبعضها الآخر ، الذى كثيرا ما تم استخدامه للدفاع عن النظم السياسية السلطوية ـــ أسهم فى احتدام الأزمة . إن فكرة القيم الآسيوية

فكرة حديثة وتدعم نفسها بنفسها ، ولكن تأثيرها كان شديدة القوة . وهكذا فإنــه بينمــا أدت الأزمة إلى إضعاف قوة القيم الآسيوية ، فإنها عملت أيضا على إضعاف حجيــة وصفة أخرى ــ كان لها تأثيرها الكبير ــ لتحقيق النجاح الاقتصادى : الصور الأكـثر تطرفا لنموذج السوق الحرة التى يتبناها صندوق النقد الدولى وآخرون .

إن آثار الأزمة تمتد إلى ما هو أبعد من الاقتصاد ، وتتغير القصــص التــى درج الآسيويون وغيرهم على روايتها لشرح وتفسير أوجه النجاح والفشــل لشــرق آســيا ومكانه من العالم ، بشكل جذرى نتيجة للأزمــة التــى حدثــت فــى عــام ١٩٩٧ . فالأزمة ستؤدى إلى إحداث تغييرات فى المواقف الاجتماعية والثقافية ، وفى موازيــن القوى فى إطار المنطقة . وفى رد الفعل تجاه الأزمة لم تكن اليابان فعالة بينما كــانت الولايات المتحدة خرقاء ومستبدة . وعلى النقيض من ذلك ، قامت الصين بكل ما طلبته منها الدول الآسيوية الأخرى والولايات المتحدة ، مما أدى إلى نمو نفوذهــا وارتفــاع مكانتها تبعا لذلك ، وازدياد التحول التدريجى فــى مــيزان القــوى بالمنطقــة نحــو الصين نتيجة للأزمة ، وهو الأمر الذى لم يلق ترحيبا فى الغرب ، والذى سيؤدى إلى زيادة درجة عدم التيقن فى داخل المنطقة .

الفصـــل الأول

نـهاية المعجزة الآسيويـة

عادة ما تكون الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولى مناسبة رصينـــة، إلا أن الاجتماع الذى عقد فى هونج كونج فى شهر سبتمبر ١٩٩٧ كان مختلفا . وقـــد كـــان المقصود من اختيار مكان الاجتماع هو أن يكون رمزا على نقل ولاية هونـــج كونـــج ذات الطبيعة الرأسمالية الخالصة إلى الصين التى لا تزال شيوعية اسما ـــ فى إشـــارة إلى الثورة الهادئة فى النظام الاقتصادى العالمى . ولكن بدلا من وهج ما بعـــد تســـليم هونج كونج ، سيطرت على المحادثات العاصفة المالية التى كانت رياحها تتجـــه إلـــى الجنوب . كانت الأزمة قد بدأت بانهيار عملة تايلاند فى ٢ يوليه ، وسرعان ما امتـدت إلى الدول الكبرى الأخرى فى جنوب شرق آسيا : ماليزيا ، وإندونيســـيا ، والفلبيـــن ، وفى خلال الشهور التى تلت اجتماع صندوق النقد الدولى كان الاضطراب قـــد امتـد إلى هونج كونج ، وكوريا الجنوبية واليابان وأصبح يهدد المستقبل الاقتصـــادى فـــى كافة أرجاء العالم .

وفى اجتماعات هونج كونج ، كان هناك رجلان فى بؤرة الاهتمام هما : رئيـــس وزراء ماليزيا مهاتير محمد والأمريكى الملياردير ورجل المال والأعمـــال الخيريـــة جورج سوروس . فقد كان مهاتير يعتقد أنه وزملاءه من القادة الآسيويين قـــد تعلمـــوا كيف يهزمون الرأسمالية فى لعبتها التى تجيدها . وكانت سياسته الخاصة بالاتجاه إلـــى الشرق التى أعلنها لأول مرة فى عام ١٩٨١ والتى مازال يحتذيها ، تعتبر أن " دولـــة التنمية " التى اتبعتها اليابان فى السنوات التى أعقبت الحرب العالميـــة الثانيـــة ، هـــى النموذج الذى تتبعه ماليزيا ، وهو نموذج يتفوق ـــ على حد قوله ـــ على النماذج التـــى يقدمها الغرب .

" لقد رأينا ذلك التقدم اليابانى المبهر بعد الحرب العالمية الثانية واســـتنتجنا منـــه أن اليابان تملك معادلة التنمية السريعة " هكذا كتب مهاتير محمد فـــى عـــام ١٩٩٤ ، وأضاف " إن شرق آسيا ، بزعامة اليابان سيستمر فى قيادة الاقتصاد العالمى وفى لعب دور عالمى متزايد الأهمية فى القرن القادم " . (١)

وهناك من يقول إن سوروس قد حقق ربحا يعادل ١ر٦ مليار دولار في عام ١٩٩٢ عندما باع الجنيه الإسترليني قبل اتخاذ المملكة المتحدة لقرارها بالانسحاب من آلية سعر الصرف الأوروبية ، بينما لامه مهاتير على الانهيار الآسيوى . وقد قام سوروس بتحقيق المليارات من مضارباته في السوق ، كما أنفق أكثر من مليار دولار أخرى لمساعدة الدول الشيوعية السابقة في أوروبا الشرقية . وقد وجهت مؤسسته الخيرية ، معهد المجتمع المفتوح ، انتقادات شديدة إلى النظام العسكرى في بورما ، وهو ما كان سببا آخر لضيق مهاتير به . وكانت آراء كل من مهاتير وسوروس متعارضة على طول الخط بشأن الخطأ الذى حدث في الأسواق المالية الآسيوية ، وكانت هذه الاختلافات هي التي بلورت الجدل حول العوامل التي أدت إلى حدوث المعجزة الآسيوية وإلى تحطمها وإخفاقها .

وبينما كان كبار ممثلى عالم المال يتوافدون إلى هونج كونج في سبتمبر ١٩٩٧ ، كانت المشاكل ــ على الرغم من خطورتها ــ تبدو محلية . ولعدة أشهر سبقت اجتماع صندوق النقد الدولى ، طفق مهاتير يهاجم المضاربين بصفة عامة ، وسوروس بصفة خاصة ، دامغا إياه بأنه الزعيم من بين المضاربين الجشعين والذى قال إنه قد عقد العزم على تخريب بلاده والمنطقة بأسرها . " إن لدينا معلومات أكيدة بأنه (أى سوروس) ضالع في العملية . وهو ليس وحده بالطبع ، فقد تبعه آخرون . ولكنه هو الذى بدأها " هكذا قال الدكتور مهاتير قبل بداية اجتماعات صندوق النقد الدولى . (٢)

أما سوروس فقد كان يهاجم عملات دول رابطة جنوب شرق آسيا ليعاقبها على قبولها لدولة بورما ذات الحكم العسكرى في المنظمة . وقد قال مهاتير " إن كل هذه الدول قد أنفقت أربعين عاما في محاولة بناء اقتصادها ، وأخيرا يأتي شخص أبله مثل مستر سوروس بثروة ضخمة من النقود (٣) ليهدمه . وطوال فترة الاضطراب كان مهاتير ، المفرط في تعصبه لشرق آسيا ، يصر على أن اقتصاد ماليزيا سليم في أساسه ، وأن الاضطرابات المالية جاءت نتيجة لما ارتكبه المضاربون من أخطاء . وألمح إلى وجود مؤامرة يهودية وراء الأزمة ، مشيرا إلى أن سوروس كان يهوديا .

وكان سوروس ممثلا بشكل خاص للتمويل العالمى وهدفا تهكميا مختارا ينفث فيه مهاتير سموم كراهيته . وعلى الرغم من أنه يعتبر من أكثر الناس نجاحا في استغلال النظام الرأسمالى ، إلا أن سوروس يتحلى بحذر دائم من بعض ملامحه الرئيسية ــ وخاصة الآثار المترتبة على إطلاق العنان لحرية العمل الرأسمالية

(Laissez-faire capitalism) و " الفردية " المفرطة فى الغرب . كما يعتبر سوروس من أذكى المنتقدين للآثار المترتبة على التوسع المتنامى للأسواق المالية ، ولأنواع المخاطر التى كشف عنها الاضطراب المالى لشرق آسيا .

وبحلول شهر سبتمبر ، لم تبد الاضطرابات المالية فى جنوب شرق آسيا أية علامة على أنها تخف أو تتناقص ، وأصبح هجوم مهاتير على جورج سوروس أكثر حدة . وعندما ظهر الرجلان ، كل على حدة ، أمام اجتماعات صندوق النقد الدولى كان متوقعا إلى حد كبير ما سيقوله كل منهما . فعندما خاطب مستر مهاتير مئات من رجال المال فى ٢٠ سبتمبر فإنه لم يخيب هذه التوقعات عندما قال " إننى أدرك أننى أقوم بمخاطرة كبيرة بقولى هذا ، إلا أننى أؤكد أن الاتجار فى العملات أمر غير ضرورى، وغير منتج ولا أخلاقى ، وينبغى تجريمه . إننا لا نحتاج إلى التجارة فى العملة . إننا لا نحتاج إلى شراء النقود إلا عندما نريد تمويل التجارة الحقيقية " هكذا مضى فى حديثه . [٤] وقال مهاتير " من الواضح إن التجار يحققون المليارات من كل صفقة .. وتأتى أرباحهم من إفقار الآخرين ، بما فى ذلك البلدان شديدة الفقر ، والفقراء " .

وقد رد سوروس على ذلك فى اليوم التالى " إن اقتراح الدكتور مهاتير بمنع الاتجار فى العملات ليس اقتراحا ملائما إلى درجة أنه لا يستحق حتى مجرد الالتفات إليه بجدية : إن التدخل فى قابلية رءوس الأموال للتحويل فى لحظة مثل هذه اللحظة التى نمر بها يعتبر وصفة تؤدى إلى كارثة . إن الدكتور مهاتير خطر على بلاده نفسها " ثم قال سوروس " إنه يستخدمنى كبش فداء لتغطية فشله الشخصى . إنه لا يخاطب إلا جمهورا محليا ولم يكن ليقنع أحدا لو كان هو وأفكاره يتعاملان فى نظام تسوده وسائل إعلام مستقلة فى ماليزيا ". وقد أنكر سوروس أنه كان أحد كبار المشاركين فى صنع الأزمة . وقال إن صناديق الاستثمار الضخمة التابعة له لم تقم ببيع أى رينجيت ماليزى أو أية عملة أخرى من عملات دول رابطة جنوب شرق آسيا خلال الشهرين السابقين على حدوث الأزمة ، أو حتى فى خلالها .

وإذا كان سوروس لم يرض عن ملاحظات وتعليقات مهاتير ، فكذلك كان موقف كل من المستثمرين العالميين والماليزيين . فعندما فتحت الأسواق فى يوم الاثنين التالى هبط الرينجيت بنسبة ٢ فى المائة أخرى، وهبط مؤشر الأسهم فى كوالا لامبور بنسبة ٤ر٣ فى المائة .

وكان مما يدعو إلى السخرية فى الشجار الذى نشب بين مهاتير وسوروس أن القوى التى قوضت نموذج مهاتير الآسيوى ، كانت تلقى معارضة شديدة بنفس القدر من جانب سوروس من بعض النواحى – وإن كان ذلك لأسباب مختلفة. بل إن مهاتير قد يتفق مع سوروس فى أن الرأسمالية يجب أن تقيم توازنا بين احتياجات المجتمع والفرد . وأما ما يختلفان فيه فيتعلق بأين ينبغى أن يقوم هذا التوازن .

وحتى بالمعنى الضيق ، فقد كان هذا الشجار الذى حدث بينهما فى اجتماعات صندوق النقد الدولى فى هونج كونج على قدر من الأهمية حيث إنه أثار سؤالين مهمين هما : ما هى الأسباب التى أدت إلى الانهيار المالى الذى بدأ بتدهور الباهت التايلاندى فى يوليه ١٩٩٧ ؟ وإلى من يوجه اللوم ؟ إلا أن الخلاف بين مهاتير وسوروس يذهب إلى أبعد من ذلك ، إلى لب جدال رئيسى وهو : إذا كانت آسيا قد اكتشفت حقا طريقة لإدارة الرأسمالية ، فإن الدروس المستفادة لن تساعد العالم الغنى وحده لكى يصبح أكثر غنى ، بل ستساعد العالم الفقير أيضا . هل كان مهاتير على حق فيما قاله من أن العمل الجيد الذى قامت به المعجزة فى شرق آسيا قد أفسده المضاربون الجشعون الأشرار ؟ أم هل كان سوروس على حق فى أن مهاتير كان يستخدمه كبش فداء ليغطى فشلة الشخصى – وبالتالى على أخطاء نموذج معجزة شرق آسيا ؟

سيحاول هذا الكتاب أن يجيب عن تلك الأسئلة، فى ضوء الأحداث التى أدت إلى إحداث تغيير جذرى فى التصورات الخاصة بالآفاق المتاحة لشرق آسيا وأدت إلى التقليل من شأن الأفكار السائدة فى كل من الغرب وآسيا عن دينامية المنطقة .

مهاتير والأسواق

ظل مهاتير طويلا يتباهى بأنه أقام التنمية الاقتصادية فى بلاده على أساس النموذج اليابانى، وكان يحب دائما أن يقارن بين المزايا الآسيوية للقصد فى الإنفاق، والعمل الشاق ، والإخلاص وبين التفسخ والانحطاط فى الغرب . وكان الموضوع الآخر المفضل لمهاتير أن الغرب ، وخاصة أمريكا ، يخشى من نهضة آسيا . فيقول مهاتير إن الغرب يرى أن الشرق يمثل تهديدا لما يتمتع به من سيطرة عالمية. وكانت أصداء هذه الرسالة تتردد بقوة فى المنطقة ، التى كانت – باستثناء اليابان وأستراليا – وعلى أحسن الفروض تقبل على مضض بالسيطرة الاقتصادية والوجود العسكرى لأمريكا .

ويقوم الساسة والأكاديميون ورجال الصحافة الأمريكيون بتوفير وقود ضخم يغذى دعاوى مهاتير . وقبل عقدين من الزمان كانت الأنباء القادمة من الغرب عن آسيا أنباء سعيدة وسارة . وفى أوائل الثمانينيات كان العلماء الأمريكيون – وعلى الأخص شالمرز جونسون فى كتابه عن " *وزارة التجارة الدولية والصناعة والمعجزة اليابانية* " يقومون بالترويج لفكرة وجود " معجزة " اقتصادية يابانية متميزة . وسرعان ما تم تطبيق لفظ المعجزة على نطاق أوسع فى جميع أرجاء المنطقة حيث قامت دول أخرى بتقليد اليابان فى نجاحها .

وكان اللافت للنظر بشكل خاص هو وجهة نظرهم بأن اليابان قد قدمت نموذجا بديلا للتنمية الاقتصادية أدى إلى تحسين حرية العمل الرأسمالية . وكان هذا يمثل تحديا لوجهة النظر " النيوكلاسيكية " أو " التحديثية " التقليدية والتى كانت تنادى بأن الاقتصادات الآسيوية كانت فى مرحلة انتقالية من التنمية الاقتصادية ، وأنها ستصبح فى الوقت المناسب أكثر شبها بالاقتصادات المتقدمة ، التى تمثلها الولايات المتحدة . وكان أكبر المناصرين لفكرة " التحديث " هو إدوين رايشاور ، السفير الأمريكى السابق فى اليابان والمؤرخ . ويقول باتريك سميث فى كتابه " *اليابان : إعادة التفسير* " إن رايشاور ومن يدورون فى فلكه ، والمعروفون باسم " نادى الكريزانتيم " كانوا مدافعين غير ناقدين لليابان التى قامت بخلق صورة خاطئة إلى حد كبير عن حتمية تقدمها نحو النموذج الغربى . وهناك أجزاء من كتاب رايشاور " مما يمكن أن يطلق عليه بحق دعاية وردت على أنها تاريخ ". وقد واجه نادى الكريزانتيم ، فى أواخر الثمانينيات، تحديا من مجموعة متباينة من الصحفيين والعلماء المعروفين باسم " التصحيحيين " – وهو اللقب الذى أطلقه عليهم الصحفى بوب نيف فى الصفحة الأولى من العدد الصادر فى ٧ أغسطس ١٩٨٩ لمجلة *بيزنيس ويك* فى موضوع بعنوان " إعادة التفكير فى اليابان ". وكما يقول سميث ، فإنهم كانوا ملتزمين بافتراض مؤداه أن صيغة التحديث زائفة ، وأن الغرب ينبغى عليه أن يعيد تقييم الطريقة التى ينظر بها إلى اليابان ، كما يزعم " التصحيحيون " بأن اليابان لم تأخذ من الديمقراطية إلا زخرفها الخارجى ، وأن مؤسساتها لم تعمل بالطريقة التى كان يتوقعها الغربيون . كما أن الحكومة تقوم بكل من المحامى والمنظم ، فضلا عن قيامها بدور نشط فى الاقتصاد ذى أهداف اجتماعية واقتصادية محددة . واستخلص " التصحيحيون " نتيجة مهمة أخرى هى أن هذا النموذج للتنمية الاقتصادية هو الذى يمكن أن ينتشل الأمم من الفقر .

ولكن الوقت لم يطل حتـــى ظــهرت رســالة ســلبية تــرد علــى آراء أولئــك التصحيحيين ، وهى أن اليابان لم تكن تؤدى عملها كما يجب ، وأنها كانت تستغل نظام حرية التجارة ، الذى كانت تتزعمه الولايات المتحدة منذ الحـــرب العالميــة الثانيــة ، دون أن تطبق المعاملة بالمثل بفتح أسواقها التى تزداد ثراء أمـــام الغـــرب ، وكـــانت وجهة النظر السائدة فى أمريكا هى أن اليابان كانت تمارس الغش ، وأن اليابان كـــانت تسرق فرص العمل الأمريكية .

كان مهاتير يدرك تلك العداوة تجاه آسيا التى أفرخـــها موقـــف التصحيحييـــن ، الذين كان لوجهة نظرهم أثرها القوى على إدارة كل من الرئيس الجمـــهورى جـــورج بوش والرئيس الديمقراطى بيل كلينتون . وكسياسى بارع فقد قام مـــهاتير باســتغلال الغموض فى سلوك الغرب تجاه آسيا ، إلى جانب الآثار الاجتماعية الكريهة للرأسمالية الغربية. كان مهاتير يرغب فى الانتقاء والاختيار من بين المزايا التى يقدمها الغـــرب ، فقد كان يريد الحصول على تكنولوجيا الغرب ورأسماله ولكن بدون مشاكله الاجتماعية أو قيمه الديمقراطية التى قد تضعف قبضته على السلطة . ومن ثم دافع عن فكرة القيـم الآسيوية، وهى وجهة النظر التى كانت تلخص كل أفكاره بأن آسيا يمكنها أن تمضـــى فى طريق مختلف .

غير أن قواعد اللعبة الاقتصادية كانت تتغير من وراء ظهر مهاتير . فقد كـــانت هناك دائما بعض المخاطر فى النموذج الآسيوى ، أمكن فى معظم الأحوال تجنبها فـــى خلال نصف قرن . وكانت اليابان وحدها ، وهى طليعة النموذج الجديد ، هـــى التـــى عانت من عيوبه فى السنوات الأخيرة .

كيف مهدت اليابان الطريق

لعبت اليابان دورا فى إثارة أزمة عام ١٩٩٧ يفوق دور أى دولة أخـــرى . فقـــد كانت اليابان هى مصدر الإلهام لفكرة النموذج الآســـيوى المتمـــيز للتنميـــة ، وكـــان الارتفاع فى قيمة الين حتى منتصف عام ١٩٩٥ هو الذى أدى إلى خلق ذلك الفيضـــان المتدفق من رءوس الأموال ورواج التصدير فى منطقة شرق آسيا . وعندما انخفـــض الين انقلبت الظروف التى أدت إلى خلق الرواج رأسا علـــى عقـــب . وتباطـــأ تدفـــق رءوس الأموال، وفقد المصدرون من المنطقة ما كانوا يتمتعون به من تفوق فى القدرة على المنافسة .

كانت اليابان ، وهى المعجزة الاقتصادية الأصلية ، هى أضخم مصدر لرأس المال الذى خلق طفرة الرواج فى شرق آسيا فى خلال التسعينيات ، وكان الاقتصاد اليابانى متحيزا للمستويات المرتفعة جدا للاستثمار فى الصناعة. وكان هذا هو أساس نجاحه ، وكانت هذه هى الطريقة التى تمكنت بها اليابان من هزيمة الرأسمالية الغربية فى لعبتها، ولتغذية هذا الاستثمار تطور النظام المالى فى اليابان بطرق شجعت الأسر والشركات على الادخار والاستثمار بمعدلات مرتفعة . وكان النظام يعمل بشكل جيد طالما كان الاقتصاد اليابانى ذاته ينمو بسرعة ، أو طالما كان هناك نمو قوى فى الطلب على منتجاته من الخارج . وقد ابتسم الحظ لليابان لمدة عشر سنوات لأنه بعد أن تباطأ نموها ووصل إلى نفس معدلات نمو الدول الغربية الناضجة ، كان هناك مصادر أخرى للطلب على رأس المال الفائض الذى تنتجه . ففى أوائل الثمانينيات كان السبب هو ذلك العجز الضخم فى موازنات الولايات المتحدة إبان رئاسة رونالد ريجان ، وفى أواخر الثمانينيات كانت هناك تلك الفقاعة التى نشأت عن المضاربات فى اليابان ، أما فى التسعينيات فكانت هناك منطقة شرق آسيا .

كان الاتجاه نحو الاستثمار المرتفع سببا أساسيا فى المعجزة اليابانية الأصلية ، وأيضا فى كثير من الدول التى قلدتها ، كما كان مصدرا لما انتابها من ضعف مؤخرا . وقد أدى الازدياد فى قيمة الين اليابانى من ١٩٨٥ وحتى ١٩٩٥ ، وهى الظاهرة التى يطلق عليها اليابانيون " إنداكا " إلى التقليل تدريجيا من الميزة التصديرية التى كانت تتمتع بها اليابان . إلا أن اليابان ، على عكس توقعات الاقتصاديين الغربيين، استمرت فى الإدخار بمعدلات أكبر من استهلاكها ، وقامت بالاستثمار فى الداخل . إذ أن لدى اليابان اقتصاد مزدوج يتكون من قطاع صناعى للتصدير عالى الكفاءة ، وقطاع آخر محلى مدلل مغلق على ذاته بل ومتصلب وعالى التكلفة ، ضعيف الأداء بالنسبة للمستويات العالمية ، ويحد من فرص الاستثمار المحلية . ومع نهاية فقاعتها التى نشأت عن المضاربة فى التسعينيات ، كان على المدخرات اليابانية الفائضة أن تذهب إلى مكان آخر ، وهكذا خرجت من اليابان ، وانطلقت بمعدلات متزايدة تتدفق إلى باقى دول شرق آسيا . أما المصادر الضخمة الأخرى من رءوس الأموال التى قامت بتغذية طفرة الرواج فى شرق آسيا فقد كانت صناديق المعاشات

المتضخمة فى كل من أمريكا الشمالية وأوروبا ، ومع ذلك فإن القدر الأكبر من رءوس الأموال أتى من اليابان .

وكان الاندفاع نحو الاستثمار فى كل من شمال شرق ، وجنوب شرق آسيا هو ما أعطى تلك الدول ذلك النصيب الكبير من الأسواق العالمية . وقد تمكنت الشركات اليابانية عن طريق إقامة المصانع خارج اليابان ـ حيث العمالة أرخص ، والتكاليف أقل ـ من المحافظة على قبضتها على الأسواق العالمية للسيارات والسلع الاستهلاكية التى كانت قد حققت السيطرة عليها . وازدهرت الصادرات من جنوب شرق آسيا ، ومن تايوان وهونج كونج وكوريا الجنوبية والصين ، وكذلك بشكل متزايد من أحدث الأعضاء فى نادى المعجزة الاقتصادية وهى فيتنام .

عيوب النموذج

كان الاندفاع للاستثمار الرأسمالى ، الذى أتى أغلبه من اليابان ، هو الذى غذى طفرة الرواج فى شرق آسيا . وفى فورة الرواج ازداد الجشع والإهمال من جانب المقرضين والمقترضين ، وانهمر الاستثمار على قطاعات التصدير ، تاركا مشاكل الاقتصاد المحلى دون علاج . وكانت المؤسسات الاقتصادية فى شرق آسيا أضعف من أن تستطيع مواجهة هذا الفيضان من رءوس الأموال . وأضيف إلى هذا الضعف انتشار المحسوبية والفساد ، وعندما حل عام ١٩٩٧ تبخرت الثقة فى المعجزة ، وانطفأت فورة الرواج .

بيد أن هناك بعدا آخر له أهميته فى هذه القصة : وهو الاعتقاد بوجود نموذج آسيوى فريد ومتميز للتنمية الاقتصادية . لقد كان مهاتير فى ماليزيا ، وسوهارتو وحبيبى فى إندونيسيا ، ولى كوان يى فى سنغافورة، من بين آخرين من الذين يؤمنون بأن المزيج الذى توافر لشرق آسيا من النزعة الاستبدادية والتدخل فى الأسواق ، قد أدى إلى خلق معجزة آسيوية محصنة ضد المشاكل التى تصيب الاقتصادات الغربية .

إن المفسر الأول للنموذج الآسيوى هو المعجزة الاقتصادية الأصلية لليابان وكان لنموذج اليابان تأثير قوى على كل دولة أخرى فى منطقة شرق آسيا تقريبا باعتباره نموذجا للتنمية الاقتصادية . وقد حاول واضعو النظريات أن يحددوا الدروس التى استخلصتها منطقة شرق آسيا من تجربة اليابان ، ولكن من الناحية الواقعية فإن العملية كانت خاصة بحالة بعينها وتتصف بالمرونة ، وأهم ملامحها هو أن ما يصلح

يتم استبقاؤه، وما لا يصلح يتم استبعاده أحيانا . ولم يكن هناك على الإطلاق قالب محدد بوضوح للنموذج الآسيوى يمكن تطبيقه بإتقان على أى دولة تريد تجربته . وهناك عدد شديد التنوع من الملامح المختلفة التى تقف وراء قصص النجاح والفشل فى كل دولة من دول شرق آسيا ، فى سيرها لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وفى نظمها الحكومية ، وفى ثقافاتها وتاريخها .

لقد أتت المحاولات لخلق إطار نظرى بعد أن تم الحدث . وعلى الرغم من عدم وجود نظرية متكاملة فإن هناك عناصر مهمة مشتركة فى الأمثلة المختلفة التى يضمها النموذج الآسيوى ، والتى أعجب بها واضعو السياسات فى أرجاء شرق آسيا كافة . ولعل أهمها على الإطلاق كان هو التوجه إلى الخارج وإلى التصدير ، وبذل الجهد لخلق صناعات قادرة على المنافسة فى الأسواق العالمية .

وقد استمرت نتائج النموذج الآسيوى مثارا للإعجاب على امتداد عدة عقود ، حتى أتت أحداث عام ١٩٩٧ فكشفت عن نواحى الضعف فى النموذج ، بل إن عناصر النموذج التى كانت هى العناصر المؤثرة ذات يوم أصبحت هى ذاتها العوامل الرئيسية التى تقف وراء الأزمة . وكان أحدها هو ذلك الجهد الذى كان يبذل لغزو الأسواق عن طريق دفع الاستثمارات بقوة نحو قطاع الصناعة . أما العامل الآخر فكان محاولة إدارة الائتمان بطريقة تشجع الاستثمار فى صناعات مختارة . وقد أدى النموذج الآسيوى إلى حجب التكلفة الحقيقية للنقود ، مما أدى بدوره إلى تضخيم تمويل الاستثمارات غير المنتجة وغير المربحة . وقد تطلب الأمر أمدا طويلا حتى تبلغ الرسالة مسامع المنطقة ، فى زمن تميزت فيه حركة رءوس الأموال بالسرعة الشديدة وأصبحت آثارها أسرع من البرق عن طريق التكنولوجيا العالية الجديدة للنظم المالية العالمية . وكان هذا أحد العوامل الرئيسية فى رواج المضاربات التى حدثت فى جميع أنحاء شرق آسيا . وفى فيضان رءوس الأموال التى تدفق معظمها من اليابان والتى قامت بتمويل دول شرق آسيا .

لم يكن النموذج الآسيوى نموذجا اقتصاديا فحسب ، ولكنه ضم فى طياته وجهة نظر عالمية أكثر شمولا اعتبرت أن الثقافة الآسيوية والقيم الآسيوية عوامل أساسية فى الأداء الاقتصادى المميز والمتفوق لآسيا ــ وكان أهم هذه القيم كل من القصد فى الانفاق والعمل الشاق الدءوب ، والالتزام تجاه الأسرة ، وانعدام حب الاستمتاع " الغربى " كما يقولون . وقد تضافرت وتشابكت العناصر المعنوية والاقتصادية فى قصة استخدمها القادة الآسيويون لخلق الإحساس بالهدف العام وبالطموح ، وكأداة

سياسية لترسيخ قواعد للزهو المحلى عن طريق عرض شخصية آسيوية إيجابية تتفوق على الشخصية الغربية .

وعانت الاقتصادات الآسيوية عيوبا أخرى تستحق الوصف كجزء من النموذج الآسيوى بنفس القدر الذى تم به وصف الملامح الإيجابية له ، ومنها المحسوبية والفساد واللذان كثيرا ما أديا إلى استثمارات سيئة ، وكذلك وجود أسواق مالية ذات نظم محاسبية ضعيفة المستوى ، وحسابات غامضة كانت تجعل من الصعب تقييم تكلفة النقود وقيمة الاستثمارات ، إلى جانب الضمانات المصرفية التى تخلق خطرا معنويا وتقود إلى استثمارات طائشة أو هزيلة .

كان النموذج الآسيوى معيبا لأنه لم يتخل دوما عن بعض ملامحه المعيبة . وكان أكثر هذه الملامح ضررا للنموذج ــ وهو ما عززته أزمة عام ١٩٩٧ــ ذلك الإفراط فى الثقة بقدرة الحكومات على توجيه وإدارة التنمية الاقتصادية . وكذلك الإفراط فى الثقة فى كفاءة وتأثير النموذج الذى أدى إلى الإخفاق فى معالجة المشاكل الأخرى ذات الجذور العميقة مثل : ضعف البنية الأساسية ، وافتقاد الشفافية فى عملية اتخاذ القرارات ، والافتقار إلى الإدارة الحازمة ، وضعف المؤسسات المالية ، ونقص الخضوع للمساءلة ، وغياب تطبيق القانون . والضباب الدخانى الكثيف الذى دائما ما يغلف أغلب أجزاء جنوب شرق آسيا يعتبر علامة قوية على الإخفاق فى معالجة إحدى المشاكل الخطيرة ذات الأسباب الواضحة : وهى الممارسات الضارة التى يمارسها أصحاب الأراضى من ذوى القرابة بالنظام الحاكم فى إندونيسيا .

وقد كان الإخفاق المنتظم فى إدراك حدود النموذج ، والغرور الذى أصاب بعض الشخصيات الرئيسية ، وإيمانهم بأن بإمكانهم هزيمة السوق والتلاعب بمختلف القواعد ، من الأسباب الرئيسية فى أزمة عام ١٩٩٧ . لقد ظن كثيرون من قادة آسيا أنهم قد اكتشفوا طريقة أفضل للإدارة الاقتصادية ، ولم يكن لديهم الاستعداد أو الرغبة فى الاعتراف بأخطائهم أو حتى العمل على إصلاحها .

ويقول جان بيير ليهمان ، استاذ الاقتصاد السياسى السويسرى إن الاقتصادات الرأسمالية كافة تكون ذات خاصية غير سوية فى مراحلها المبكرة . " ومع ذلك ، فإن ما حدث عقب المراحل المبكرة من ذلك الوجود غير السوى ، هو أن الاقتصادات الرأسمالية للغرب أصبحت أكثر ديمقراطية ، وأكثر تحررا وأكثر أمانة ". ولقد تحسن التوجيه والتنظيم وسماته بدرجة كبيرة ــ ولا سيما تلك القواعد المتعلقة بالشفافية

والخضوع للمساءلة . " وسيكون التحدى الذى على آسيا أن تواجهه ، بعد أزمة عام ١٩٩٧ ، هو اتباع وتدعيم وتنفيذ توجيه جيد : وإذا ظلت المحسوبية سمة مميزة للخلفية الاقتصادية، فعندئذ ستتحول " المعجزة " الآسيوية إلى " سراب ". "، على حد قوله.(٥)

ويزعم ليهمان بأن آسيا بصفة عامة ، واليابان بصفة خاصة، قد عانتا عدم وجود القيادة فى التسعينيات . " إن اليابان مازالت غنية جدا جدا ، وهذا هو كل شئ بالنسبة لها . فليست هناك قيادة ، وليست هناك بصيرة ، ولا شجاعة ، ولا شرارة ذكاء ، ولا استراتيجية ... إن الأزمة الآسيوية فى أواخر التسعينيات ، فى كثير من جوانبها ، هى أزمة القيادة اليابانية ". ونتيجة لذلك ، فإن آسيا تحتاج قائدا جديدا ، والمرشح الوحيد لذلك هو الصين . إلا أن الصين لن تتمكن من الوفاء بذلك ما لم تقم هى أيضا بمواجهة تحدى توجيه جيد لمؤسساتها ومنشآتها واحترام حكم القانون .

وبينما أدت الأزمة الآسيوية إلى الغض من شأن بعض جوانب النموذج الآسيوى ، إلا أنها أثارت أيضا عدة أسئلة عن بعض المعتقدات الأساسية للنموذج الغربى للاقتصاد الحر . وكان رد الفعل المبدئى من جانب صندوق النقد الدولى فى تايلاند ، وكوريا ، وإندونيسيا ، مزيجا من الإصلاح الضرورى والكبح الاقتصادى الضار . لقد أذكت الأزمة الشرارة لعملية تقييم مدى صواب السماح لرءوس الأموال بالتدفق بحرية عبر الحدود القومية ، وخاصة فى الدول النامية ، وهو الهدف الذى كان كل من صندوق النقد الدولى والولايات المتحدة يمارسان ضغطا شديدا على الدول النامية من أجل تحقيقه . وقد كشفت أزمة عام ١٩٩٧ عن ضعف فى هذا النهج . ومن ناحية المبدأ ، فإن انفتاح أسواق رأس المال أمر مرغوب ، إلا أن ذلك يزيد من درجة تعرض الاقتصاد للمتاعب لا سيما إذا ما كان ذلك الاقتصاد لا يزال يعانى من بعض الأخطاء والعيوب الهيكلية الأخرى. وفى خلال سنوات الرواج فى منطقة شرق آسيا ، فى الثمانينيات والتسعينيات كانت هذه العيوب مختفية ، إلا أنها تكشفت الآن ، وأصبح صندوق النقد الدولى يواجه هجوما من كل ناحية، بسبب طريقته فى معالجة الأزمة، التى أدت إلى جعل الأحوال أكثر سوءا مما كان يتطلبه الأمر، وبخاصة فى إندونيسيا، حيث طلب صندوق النقد الدولى إغلاق البنوك الضعيفة وأدى ذلك إلى إشعال شرارة الهروب السريع للأموال، مما أدى بدوره إلى إضعاف الثقة فى النظام المصرفى وفى العملة. وأدت الأزمة إلى تقليل أهمية الافتراضيات التى تنادى بأن تحرير تحركات

رأس المال ستكون لها نفس الفوائد التى عادت من تحرير التجارة في السلع والخدمات .

كما كشفت أحداث عام ١٩٩٧ أيضا عن عيوب وجود مستوى ضخم من الديون الأجنبية ـ وهو ما يجعل النظام معرضا بدرجة كبيرة لخطر أى شئ يثير الاضطراب فى تدفق الأموال اللازمة لخدمة الدين . ولمنع حدوث مثل هذه الاضطرابات ، فإن الأمر يتطلب من النظم المالية الآسيوية تحقيق درجة عالية من التعاون فيما بين البنوك والمنشآت فضلا عن دعم حكومى كبير . كذلك فإن النظام قد اعتمد أيضا على ثبات أسعار الصرف المرتبطة بالدولار ، مع افتراض أن الدولة ستتحمل المخاطر النهائية للتوقف عن الدفع . إلا أن أيا من الافتراضات لم يتحقق .

رد فعل آسيا

كانت التدفقات الكبيرة من رأس المال الأجنبى ، والتى كان معظمها من اليابان ، هى الشرارة التى أطلقت النمو القوى فى كل دولة من الدول الآسيوية تقريبا فى أوائل ومنتصف التسعينيات ، وكان أغلبها لمشروعات لم يكن من المحتمل أن تدر ربحا . وكما هو الحال دائما ، فإن الحماقة لم تكن مقصورة على المقترضين ولكن اشترك فيها المقرضون . كانت المشكلة ، كما هى عادة فى أى حالة رواج ، هى عدم إدراك أن دوام الحال من المحال ، وأن الأيام الجميلة لن تستمر إلى الأبد .

أما رجال البنوك " فقد تغاضوا عن الحدود الرشيدة لإقراض الشركات التى ترتفع فيها نسبة الديون إلى رأس المال المملوك ، لأن الجميع كانوا يهملون العمل وفقا لهذه الحدود ، وكان كل منهم يريد أن يفوز بالعمل لنفسه فقط " هكذا يقول روبرت واد وفرانك فينيروزو وهما من علماء المملكة المتحدة . وفى نفس الوقت ، فقد قامت الحكومات الآسيوية ، بتشجيع من صندوق النقد الدولى والحكومات والبنوك والمنشآت الغربية ، بتخفيف القيود على اقتراض الشركات من الخارج، بدون إجراء أى تحسين فى الإشراف على الإقراض المصرفى . ومع اختلاف التفاصيل فى كل حالة عن الأخرى ، فقد كانت هناك صفتان عامتان اشتركت فيهما جميع الدول ، فى كافة أرجاء شرق آسيا من جنوب شرق آسيا حتى اليابان ، وكوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج والصين . أولاهما : القدرة الانتاجية الفائضة التى نتجت عن فيضان رءوس الأموال الأجنبية . وكانت هذه الحلقة من الاستثمارات الزائدة التى أدت إلى فائض

القدرة الانتاجية ثم إلى الإنهيار تكرارا للنمط اليابانى . وثانيتهما كانت ضعف الإشراف من جانب النظام المالى .

كان الين القوى هو العامل المهم وراء ذلك الفيضان المتدفق من رأس المال من اليابان إلى شرق آسيا . ولكن مع تزايد الضغط على الاقتصاد اليابانى ، تم إجراء صفقة بين اليابان والولايات المتحدة أدت إلى عكس اتجاه ارتفاع الين الذى استمر لمدة عقد كامل ، وإلى إفراغ رواج شرق آسيا من محتواه . وارتفع الين ارتفاعا كبيرا فى أبريل ١٩٩٥ حتى بلغ ٨٠ ينا مقابل الدولار إلا أنه سرعان ما انخفض وأصبح فى منتصف عام ١٩٩٨ أقل من ١٤٠ ينا مقابل الدولار . وهكذا أصبحت نهاية " *إنداكا* " تعنى نهاية الرواج .

ومر عامان قبل أن يشعر باقى آسيا بآثار الانقلاب فى ارتفاع الين . وعندما اتضحت الآثار فى نهاية الأمر ، كانت الكارثة التى أدت إلى تعرية الأسس المهلهلة للرواج . وأدى الانقلاب فى الين إلى تباطؤ الاستثمار اليابانى فى المنطقة ، وإعادة شئ من السبق التنافسى للمنتجين اليابانيين ، وإلغاء بعض المزايا التى كان يتمتع بها منافسوهم .

كانت التكنولوجيا الجديدة قد أحدثت تغيرات سريعة فى النظام المالى العالمى ، مما عرض المنطقة فى النهاية إلى مخاطر كانت السيطرة عليها ممكنة من قبل ، ولكنها لم تعد كذلك الآن . لقد كشفت أزمة عام ١٩٩٧ أنه مع ازدياد السرعة فى حركة المعلومات ورءوس الأموال حول العالم بدرجة لم يسبق لها مثيل ، طرأت تغيرات أساسية على النظام المالى العالمى وإن كانت غير ملحوظة بدرجة كبيرة . وكنتيجة لهذا النظام الجديد تجرى معاقبة " السلوك الخاطئ لسياسة الحكومات " بشكل أقسى كثيرا عما كان يتم فى الماضى ، كما قال آلان جرينسبان رئيس مجلس إدارة بنك الاحتياطى الفيدرالى للولايات المتحدة فى شهادته أمام الكونجرس الأمريكى فى يناير ١٩٩٨ . كما أن الدورات الخبيثة أصبحت أكثر ظهورا ، وعندما تبدأ تصعب السيطرة على أضرارها .

وأدى الانقلاب فى الين وتباطؤ تدفق رأس المال إلى شرق آسيا إلى تغيير المناخ الآسيوى من الجو المشمس إلى الجو العاصف . فقد كانت التكنولوجيا العالية الجديدة للنظام المالى العالمى تعنى أن المشاكل تنتقل بطريقة أكثر سرعة وأكثر ألما فى الوقت ذاته .

وتضاعف أثر العاصفة نتيجة لعوامل أخرى . فقد كانت لدى الدول الأشد تـــأثرا بالأزمة مشاكل سياسية واقتصادية محلية وخطيرة . وكما قال كين كورتـــيز، الخبـير الاستراتيجي فى مجال الاستثمار فى بنك دوتيش مورجان جرينفل فى طوكيو(٧) " فـــى تايلاند تم تغيير ٦ وزراء مالية فى ٢٤ شهرا ". كما كشف الانـــهيار أن الحكومـات الاستبدادية غالبا ما تنقصها المرونة فى الأزمـــات . كمـــا أن عوامـــل المحســوبية ، والفساد ونقص الضغط الديمقراطى كلها حالت دون التصدى للمشاكل . وكل هذه الدول كانت لديها منذ أجل طويل مشاكل اقتصادية هيكلية لم تجر معالجتها ، بما فـــى ذلــك ضعف إدارة نظمها المصرفية . أما خطؤها الأكبر والأفدح فيتمثل فى قيام كثير منـــها بربط عملاتها بالدولار الأمريكى .

لقد تم التغاضى عن نقاط الضعف المحتملة فى هذه النواحى كافة بل وإهمالها فـى خلال سنوات الرواج فى أواخر الثمانينيات وأوائل ومنتصف التسعينيات . ولكن بنظرة إلى الوراء يمكن ملاحظة أن البنيان بأكمله قد شيد على أسس مهتزة وغـــير ثابتــة . وعندما ابتدأت الاهتزازات تصيب هيكل البنيان ، ظهرت نواحى القصور فى النظام .

وكان هناك أيضا ذلك الخطأ التقليدى لافتراض أن معدلات النمو التى بلغت أربعة أمثال معدلات نمو العالم الغنى ستستمر إلى ما لا نهاية . وقد افـــترض المســتثمرون فى خلال فترة رواج جنوب شرق آسيا أن نظام أسعار الصرف الثابتة الـــذى كـــانت تستخدمه معظم دول المنطقة سيظل دون تغيير . وكان أحد الأســباب الرئيســية فـــى الاضطراب الشديد فى كل من تايلاند وماليزيا والفلبين وإندونيسيا هـــو إخفـــاق هـــذه الدول فى تعديل نظمها النقدية لتأخذ فى حسبانها الانقـــلاب الـــذى لحـــق بـــالين فـــى منتصف عام ١٩٩٥ . وكان معظم دول جنوب شرق آسيا قد ربط أسعار الصرف لديه بالدولار الأمريكى . ومع ازدياد سرعة وتقلب تدفقات رءوس الأموال ، فإن طريقـــة ربط أسعار الصرف بعملة أجنبية تبدو الآن فى غير موضعها .

التداعيات

ستكون تداعيات الأزمة أقسى ما تكون فى شرق آسيا ، علـــى أن بـــاقى العـــالم ستلحقه أيضا بعض نتائجها وهو ما لم يكن واردا فى الظن قبل عقد من الزمان. ولعـــل التظاهر وأحداث الشغب بسبب نقص الغذاء والارتفاع الحـــاد فـــى الأســـعار يظـــهر

كتحذير واضح عن الأخطار المحتملة فى إندونيسيا ، التى سرقت من كوريا الجنوبية فى أوائل ١٩٩٨ العباءة المزرية " للدولة الأسوأ تأثرا " بالأزمة ، مع أن المشاكل الاقتصادية فى كوريا وتايلاند عميقة الجذور أيضا ، والنظم المالية بهما متعفنة ، ومؤسسات الأعمال بهما غارقة فى الديون . ونتيجة للأزمة فقد تصاعدت أعداد حالات الإفلاس وانحدرت اقتصاداتهما إلى الهاوية .

وإذ اضطرت كوريا وتايلاند تحت ضغط وضراوة الأزمة الخاصة بهما إلى هجر العمل بالنموذج الآسيوى بشكل مفاجئ ومؤلم ، فإنهما ستقومان بإحياء اقتصاديهما بشكل أسرع من إندونيسيا ، إلا أن العملية مازالت بطيئة وصعبة. كما أن المشاكل الهيكلية فى أى مكان آخر فى شرق آسيا ليست بقدر ضخامتها فى إندونيسيا ، وكوريا وتايلاند ، إلا أنها جميعا قد أصابها الضرر نتيجة للتباطؤ الاقتصادى ، وفقدان الثقة من جراء ما حدث من انهيار . لقد امتد الثلم الذى حدث فى عملية النمو لكافة أرجاء المنطقة ، وخلق مشكلة لاجئين ذات أبعاد ضخمة ، نظرا لما اتخذته الحكومات من إجراءات لإبعاد ملايين العمال غير الشرعيين وإجبارهم على العودة إلى بلادهم الأصلية ــ مما يجعلهم أحيانا عرضة لمواجهة الضغوط السياسية لدى عودتهم مثل عمال بورما الضيوف فى تايلاند .

وإذا ما امتدت الأزمة فى السنوات القادمة إلى الصين واليابان ، فإن التأثير الباعث على الركود فى أرجاء العالم لن يمكن مقارنته بأية كارثة مالية منذ الثلاثينيات. وسيكون الخطر الأول والأكثر احتمالا هو أن بطء النمو فى شرق آسيا سيجذب معه إلى أدنى الأداء الاقتصادى فى الاقتصادات الصاعدة الأخرى . وكانت هذه العملية قد قطعت شوطا حتى أوائل عام ١٩٩٨ . أما الخطر الثانى ــ والذى يمكن أن يستغرق عدة سنوات حتى يبدأ فى الظهور ــ فهو أن القوى الانكماشية التى تعمل حاليا فى شرق آسيا قد تمتد إلى الغرب ، على نحو يثلم النمو الاقتصادى العالمى .

إن حل المشاكل سيتطلب اتخاذ قرارات صعبة فى الاقتصادات الأكثر تأثرا. كما أن التداعيات ستكون أكبر ضخامة إذا لم تستجب اليابان والصين بشكل أكثر فعالية عن طريق اتخاذ إجراءات اقتصادية جوهرية لزيادة النشاط بما يعوض آثار الركود الناشئة عن المتاعب التى تعانيها الدول النامية .

وكما هو الحال فى أعقاب كل كارثة ، سيتم استرداد العافية فى نهاية الأمر ، وجميع الفرص مهيأة أمام شرق آسيا لاستعادة بعض التفاؤل الذى كان يسودها فى

أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات . إلا أن استعادة النشاط قد تتطلب نصف العقد القادم، وستتطلب صراحة إعادة تقييم العيوب وأوجه الخلل في النموذج الآسيوى، وإعادة بناء المؤسسات الرئيسية التى تبين أن كثيرا منها يعانى القصور ، والتغلب على الفساد وانعدام المرونة المتوطنين فى القطاعات الاقتصادية غير المعرضة للمنافسة الدولية . على أن معظم المشاكل وأكثرها وضوحا يكمن فى النظم المالية ، كما أن ظاهرة القيم الآسيوية ، وتميز المنهج الآسيوى الخاص بالحكومة والديمقراطية قد فقدا بريقهما ، ولا يمكن تقدير مدى الضرر الذى لحق بالمشاكل التى كانت تعانى منها إندونيسيا فى أواخر عام ١٩٩٧ وأوائل عام ١٩٩٨ بسبب عدم وضوح وجود خليفة للرئيس سوهارتو ، فضلا عن عدم وجود نظام للخلافة أصلا . لقد كانت المناقشات والحوار حول المشاكل جد ضعيفين فى ماليزيا حيث كان المنتقدون يخشون غضب مهاتير . ومع ذلك فإنه فى كوريا وتايلاند ، أدى تغيير الحكومة على خلاف معظم التوقعات ، إلى إحداث إختلاف ضخم فى توقعات إستعادة النشاط ، وكان تعيين حكومة جديدة فى تايلاند فى شهر أكتوبر برئاسة شوان ليكباى ، وانتخاب الرئيس كيم داى يونج فى كوريا فى شهر ديسمبر ، بمثابة إضفاء الشرعية على السياسات القاسية التى تطلبها الأمر للتغلب على الأزمة .

أما أخطر ضررين نتجا عن الأزمة فقد تمثلا فى نوعين مختلفين من الانكماش. الأول ، وهو النوع الأضيق من الانكماش ، والذى يتمثل فى الانخفاض المستمر فى أسعار الأصول فقط ، مثل الأسهم والعقارات ، والذى يمكن أن يصيب النشاط الاقتصادى الحقيقى عن طريق تقويض المواقف المالية للمقرضين ومصارفهم . والثانى هو انخفاض عام فى أسعار السلع والخدمات . ونظرا لأن أسعار الفائدة الاسمية لا يمكن أن تقل عن الصفر ، فإن الانكماش العام للأسعار يمكن أن يدفع بأسعار الفائدة إلى مستويات مدمرة . وبالمثل ، فإنه نظرا لأنه من الصعب ، تخفيض الأجور النقدية ، فإن الانكماش قد يؤدى إلى زيادة مستويات الأجور الحقيقية والبطالة .

تلعب الديون دورا شديد الأهمية فى الاقتصادات الحديثة ، يؤدى إلى تضخيم مخاطر الانكماش . إذ أن معظم القروض تقدم إلى المقترضين مقابل نوع من الضمان ، يعطى للمقرض أملا فى ضمان حقه إذا ما توقف المقترض عن السداد . بيد أنه فى الأوقات التى تهبط فيها أسعار الأصول، تهبط أيضا قيمة الضمان، بينما تظل قيمة القروض التى تم استخدامها ثابتة، وإذا ما اتسمت المشكلة بالخطورة فإن النتيجة ستكون ازدياد حالات التوقف عن سداد القروض وعزوف البنوك عن تقديم القروض

للاستثمارات الجديدة . إن الانكماش فى حد ذاته ليس هو أعظم المخاطر ، بل الآثار التى تلحق بالنظام المصرفى من جرائه . والمشكلة معروفة فى اليابان ، التى عانت من انكماش كلا من أسعار الأصول والأسعار بصفة عامة فى خلال التسعينيات ، واقتربت عدة مرات فى خلال هذه الفترة من حافة حدوث انهيار مالى خطير ، ومنذ بداية الأزمة الآسيوية فى ١٩٩٧ أصبحت المشكلة حادة أيضا فى كل من إندونيسيا وكوريا .

وقد أدى التفاؤل المفرط من جانب أولئك الذين كانوا يقدمون القروض إلى شرق آسيا فى خلال سنوات الرواج ، إلى إفراط ضخم فى الاستثمار الزائد عن الحاجة ، وإلى طاقة فائضة فى صناعات التصدير الرئيسية بالمنطقة ، ابتداء من رقائق الكمبيوتر إلى السفن ، ومن السيارات إلى الملابس ، وقد أدى وجود هذه الطاقات الفائضة إلى هبوط أسعار هذه المنتجات ، وتكمن الخطورة فى أن هذه الأسعار ستؤدى إلى تعميق الانكماش نتيجة للمنزلق الحلزونى التى دخلت إليه المنافسة فى تخفيضات العملة فى كافة أرجاء المنطقة. إذ كانت كل دولة تقريبا تحاول أن تتغلب على غيرها عن طريق تخفيض الأسعار الناشئ عن قيامها بتخفيض عملتها .

وتمثل الاستثناء الرئيسى فى خروج هونج كونج والصين على هذه الاجراءات . وستدفع هونج كونج ثمن إصرارها على الدفاع عن ارتباط دولار هونج كونج بالدولار الأمريكى ، بما يحدث فيها من كساد حاد نشأ عن أسعار الفائدة المرتفعة التى تطلبها الحفاظ على إبقاء المستثمرين وعدم هجرهم لأراضيها أمام سعر الصرف الحالى . أما الصين فإنها ستدفع ثمن ذلك بالهبوط الحاد فى عائدات صادراتها نظرا لأن أسعار منتجات منافسيها من شرق آسيا قد انخفضت بدرجة كبيرة لانخفاض قيمة عملاتهم .

وقد يؤدى الانكماش إلى الركود ، ولكنه نوع من الركود يختلف عن تلك الأنواع التى كانت معروفة منذ ستين عاما خلت . إذ أن ما حدث مؤخرا هو أن الركود كان سببه ارتفاع أسعار الفائدة للقضاء على زيادة الطلب ، أما هذا النوع الجديد فقد سببته ظاهرة زيادة العرض .

ويقول الخبير الاقتصادى دافيد هيل إن نظم تعويم أسعار الصرف . التى لم تكن معروفة فى الثلاثينيات، ستسمح للدول الغربية بمواجهة آثار انكماش الأسعار بطريقة أفضل كثيرا مما حدث فى خلال فترة الكساد العظيم . إذ أن الدول التى تعانى من

هبوط إيراداتها نتيجة لهبوط الأسعار العالمية يمكنها أن تعوض ذلك الأثـر الـهبوطى بتخفيض أسعار الفائدة وباستخدام الموازنات المخصصة للتنشيط ، ويتوقف مدى النجاح فى التحكم فى الأزمة على مدى فعالية الإجراءات التى يبذلها اللاعبون الرئيسيون وهم الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان .

وقد توافرت للصين الحماية من الآثار العاجلة للأزمة الآسيوية ، إذ أن الصين لـم تكن لاعبا كاملا فى النظم المالية العالمية ذات التكنولوجيا بسبب الضوابط الصارمـة على تدفق النقود عبر الحدود . ومع ذلك فإن هذا سيؤخر النتائج لبعض الوقت ولكنـه لا يمنع حدوثها . فقد كان قطاع التصدير ذو النمو السريع وراء توليد أعظم قدر مـن النمو الاقتصادى بها منذ أن بدأ دينج زياو بينج تحركه نحـو اقتصـاد السـوق فـى ١٩٧٨ . وتعانى الصين الآن من الانكماش الخاص بها نتيجـة لازديـاد المنافسـة ، وهبوط الطلب على صادراتها .

كما أن ما فرضته الصين من قيود على استيراد وتصدير رءوس الأموال ، إلـى جانب سعر الصرف الثابت لعملتها ، وضخامة احتياطياتها من النقد الأجنبى هيأ لـها بعض الحصانة ضد الانهيار المالى . غير أن ذلك القدر الضخم المتزايد مـن الديـون المشكوك فيها والمعدومة ـ والذى بلغ وفقا لبعض التقديرات ما يقترب مـن ٧٠ فـى المائة من الناتج القومى ـ له تكلفته الضخمة . وستؤدى محاولة التغطية على مشـكلة الديون المعدومة والمشكوك فيها إلى جعل المشكلة أكثر ضـررا ، كمـا حـدث فـى اليابان . ومن المحتمل أن تنجح الصين فى تجنب تخفيض اليوان ، ولكنها إذا لم يكتـب لها النجاح فإن ما ستلقيه الأزمة الآسيوية من تكاليف وآثار على الغـرب سـيتضاعف بدرجة كبيرة .

لقد أسهمت اليابان أكثر من أية دولة أخرى سواء فى نهضة آسيا أو فى كبوتـها ، وستكون أيضا من اللاعبين الرئيسيين فى تحديد مدى خطـورة المشـكلة . واليابـان باعتبارها أضخم اقتصاد فى المنطقة، فإن عليها أن تقوم ، أكثر من أية دولة أخـرى، بتخفيف الأوجاع التى نشأت من الانهيار عن طريق اتباع سياسات للموازنـة وسـعر الفائدة تدعم القيام بالإنفاق وتشجع عليه ، إلا أن تلك الإجراءات الاقتصاديـة القويـة للدعم التى فرضها الغرب على اليابان فى بداية عام ١٩٩٨ لن تؤدى إلى حل مشـاكل اليابان الأساسية وهى : نواحى الجمود فى اقتصادها . وما لم تقم اليابان بعلاج ذلـك ، فلا يحتمل أن تصبح اليابان قاطرة للنمو فى المنطقة . وحتى ذلك الوقت الذى تبدأ فيـه

اليابان علاج مشاكلها الأكثر عمقا ، فإنها على الرغم من أنها مكان ميلاد النموذج الآسيوى ـ ستظل جزءا من المشكلة ، لا من العلاج .

وفى يونيه ١٩٩٨ ، عندما أذيعت أنباء انكماش اقتصاد اليابان فى الفترة من يناير إلى مارس فى نفس العام ولأول مرة منذ ٢٣ عاما ، هبطت العملة إلى ١٤٦ر٧٥ ين للدولار الأمريكى . وأدى هذا إلى إشعال شرارة الخوف من جديد من حدوث انهيار فى اليابان ، وهو الاحتمال الذى أجهضه التدخل الكبير من جانب الولايات المتحدة والسلطات اليابانية فى أسواق الصرف الأجنبى لمنع هبوط الين بدرجة أكبر . واسترد الين عافيته وأصبح كل ١٤٠ ينا تعادل دولارا . إلا أن هذه الحادثة عززت المخاوف بأن اليابان كانت غير قادرة أو غير راغبة فى إصلاح نظامها المالى وإعادة الحياة إلى اقتصادها .

إن أمام الولايات المتحدة تحديين كبيريين فى الأزمة الآسيوية . أولهما : أن تعمل على ضمان قيامها ، مثل اليابان ، بتوفير تشجيع اقتصادى كاف للتعويض عن أى انخفاض حاد فى الطلب . وثانيهما : الانتباه إلى أية اتجاهات معاكسة لإعادة الحماية . فقد تؤدى دورة المنافسة على تخفيض العملات إلى زيادة كبيرة فى الصادرات الآسيوية إلى الغرب وتوحى لأمريكا باتخاذ إجراءات الحماية . ونظرا لمكانتها كأكبر اقتصاد فى العالم ، وكذلك نظرا لاحتمالات الحماية والعزلة الموجودة بها ، فإن أكثر المخاطر تتركز فى الولايات المتحدة . وقد استفادت الولايات المتحدة حتى الآن من المتاعب والاضطرابات التى مرت بآسيا . ويمكن لآسيا أن تدعى لنفسها شيئا من الفضل فى التوسع الاقتصادى فى السنوات الثمانى الأخيرة فى الولايات المتحدة وكذلك فى الارتفاع الكبير فى أسواق الأسهم الأمريكية . وفى وسط ذلك الانشغال بما يفترض أنه نموذج اقتصادى جديد ، لم ينل ذلك الانكماش الآسيوى اهتماما على الرغم من أنه كان عاملا مهما فى قوة الاقتصاد الأمريكى . لقد قامت أمريكا فى الواقع باستيراد قدرة آسيا الانتاجية الفائضة والرخيصة الأسعار عن طريق استيراد السلع الاستهلاكية الآسيوية كالسيارات ، والمنسوجات ، مما أدى بدوره إلى تأخير الولايات المتحدة عن بلوغ حدود قدرتها الانتاجية . أما الخطورة فتتمثل فى أن المنتجين الأمريكيين الذين يتنافسون مع آسيا ، سيعانون فى النهاية نفس الشئ ألا وهو الطاقة الانتاجية الزائدة وما ينشأ عنها من انخفاض الربح ، وسيؤدى ذلك إلى بدء تباطؤ ركودى أمريكى فى أعقاب واحدة من أقسى الأزمات فى آسيا . كما تواجه الولايات المتحدة أيضا خطرا آخر فى التصدى لتلك الأزمة . وهو احتمال انتهاء الرواج

- الاقتصادى الطويل لسنوات التسعينيات ، والارتفاع المستمر فى أسواق الأوراق المالية فى وول ستريت . وهكذا ، فإن اقتصاد الولايات المتحدة سيصيبه الهبوط لا محالة بغض النظر عن أحداث آسيا . إذ أن الدورة الاقتصادية تدور وتنتهى فترة الرواج الطويل . وعلى الرغم من أن قوى الانكماش قد أطالت عمر الرواج عن طريق تقييد الضغوط التضخمية ، فإنها ستؤدى إلى جعل الاتجاه الهبوطى أكثر سوءا ، عندما يحدث ، عن طريق إنقاص الطلب .

إن آسيا ستسترد عافيتها ، ليس بسبب نموذج المعجزة الخاص بها ولكن بسبب قيامها بإجادة عمل تلك الأشياء التى أجادتها فى الماضى ، وتصحيح ما تم التحقق من أنه كان خطأ . وكثيرا ما قيل إن منطقة شرق آسيا ستنهض وتسترد عافيتها لأنها تتمتع " بأسس " سليمة . وهذه المقولة تجانب الصواب : إذ أن بعض " أسس " شرق آسيا لعبت دورا كبيرا فى نجاحها ، غير أن بعضا منها هوى بها إلى أسفل . وسيكون من الواجب إصلاح هذا الجزء أو الاستغناء عنه تماما . إن الدول الآسيوية الأشد تأثرا بالأزمة ما زالت تعانى من نموذج أوسع للاقتصاد المزدوج الذى أضر باليابان : وهو أن قطاعات التصدير ذات الكفاءة لا يمكنها أن تستمر فى حمل الأعباء المتزايدة للقطاعات المحلية الفاسدة ، وباهظة التكاليف وغير الكفؤة .

الفصل الثانى

اليابان تنهض

فى كيوشو ، إحدى الجزر الرئيسية الأربع التى تتكون منها اليابان ، والتى تقع فى أقصى جنوبها ، تنفق وزارة التجارة الدولية والصناعة مليارات من الين فى محاولة لاجتذاب صناعات جديدة تعيد الحياة إلى اقتصاد المنطقة . وفى مدينة كيتاشو ، نجحت وزارة التجارة الدولية والصناعة فى الحصول على الأموال اللازمة لبناء مطار جديد للشحن ، وإنشاء ميناء أكثر عمقا ، وتشييد " سوق التجارة " الذى كان الهدف منه إجتذاب الشركات الأجنبية التى تقوم بالتصدير إلى اليابان ، وذلك فضلا عن بناء ميناء جديد للحاويات .

وفى مايو ١٩٩٧ ، أعلن إيدا ساتوشى الذى كان يعمل مديرا عاما لمنطقة كيوشو بوزارة التجارة الدولية والصناعة ، وأحد كبار مسئوليها البارزين ، بأن مهمة الوزارة لم تتغير بدرجة كبيرة منذ أيام مجدها فى الستينيات وقال :

> إن دورنا هو تحديد أبعاد المستقبل لليابان ، وعلى سبيل المثال رسم الصورة التى ينبغى أن تكون عليها اليابان . وما الذى ينبغى عليها عمله بعد عشر سنوات من الآن . إن دورنا هو وضع المبادئ التوجيهية للاقتصاد اليابانى . لقد لعبنا نفس الدور . كما أعتقد ، فى خلال الستينيات ، وكذلك فى التسعينيات ، جربنا أساليب متعددة ، ولكن من الناحية الأساسية فإننى لا أعتقد أن دورنا قد تغير بدرجة كبيرة .

ومع ذلك فإن المشروعات التى قامت وزارة التجارة الدولية والصناعة بمساندتها لم تكن سوى مشروعات براقة غير مجدية ، تؤدى بدافعى الضرائب اليابانيين إلى استثمار مليارات من الين (عشرات الملايين من الدولارات) فى بنية أساسية عامة ، المعروض منها وفير بالفعل ، وفى منطقة انخفض حجم صناعاتها الثقيلة كما انخفضت فيها الحاجة إلى مرافق جديدة للموانئ انخفاضا شديدا فى السنوات الأخيرة .

ولم يكن لوزارة التجارة الدولية والصناعة أى دور فى قصص النجاح التى حدثت مؤخراً فى المنطقة ، فقد حدث الرواج والازدهار فى صناعات أشباه الموصلات وصناعة السيارات نتيجة لانخفاض الأجور وأسعار الأراضى فى الجزيرة بالمقارنة مع باقى مناطق اليابان . ووزارة التجارة الدولية والصناعة مازالت مشغولة كعادتها دائما ، على الرغم من تضاؤل نفوذها ، وإذا ما حكمنا عليها بموجب الأداء الاقتصادى اليابانى مؤخرا ، فإنها بالتأكيد ستكون أقل تحقيقا للانتصارات . هل تغيرت وزارة التجارة الدولية والصناعة ؟ أم أنها تقوم بعمل ما تعودت دائما القيام به ، ولكن بنجاح أقل ؟ هل هذه هى نفس وزارة التجارة الدولية والصناعة التى يعتبرها شالمرز جونسون أكبر جهاز مسئول عن المعجزة اليابانية فى فترة ما بعد الحرب .

تراث الحرب

بعد هزيمتها فى الحرب العالمية الثانية ، أصبحت اليابان أرضا صناعية قاحلة . فقد خلفت الحرب وراءها سبعة ملايين عاطل فى أمة تعدادها ٧٦ مليون نسمة ، ومسحت تماما من على وجه الأرض ربع الطاقة الصناعية وخربت كل المدن الرئيسية تقريبا . ومن بين هذا الأساس الكئيب بزغت اليابان كواحدة من أكبر مصادر الالهام الاقتصادى فى العالم ، لا تسبقها إلا الولايات المتحدة .

كان بعض المزايا فى ذلك التراث الكالح المتخلف من زمن الحرب متمثلا فى تلك الجموع الضخمة من العمالة الماهرة ، وهيكل صناعى متقدم من الناحية التكنولوجية ، وقدرة إنتاجية عالية فى الصناعات الثقيلة ، إلى جانب شبكة من الضوابط المالية . وكانت تلك الضوابط المالية تستخدم فى أثناء الحرب لضمان إنتاج أقصى ما يمكن من الرصاص والقنابل . وتمت المحافظة عليها بعد ذلك لتساعد فى بناء دولة متفوقة صناعيا . وجاءت الطلبات الأمريكية للإمدادات التى استلزمتها الحرب الكورية فيما بين ١٩٥٠ و١٩٥٣ كى تكون حافزا قويا لنمو الاقتصاد اليابانى ، مثلما كانت حرب فيتنام بعد ذلك بعقدين بالنسبة لاقتصاد كوريا الجنوبية ، واقتصادات جنوب شرق آسيا.

وقد بلغ متوسط النمو الاقتصادى لليابان فى الفترة من عام ١٩٥٠ وحتى عام ١٩٧٣ معدلا غير عادى بلغ ١٠ فى المائة سنويا " وربما كان ذلك أعلى معدل للزيادة المتواصلة يشهده العالم " كما يقول الاقتصادى إد لينكولن. والتفسير التقليدى لذلك هو أن هذا النمو قد نبع من الزيادة الاستثنائية السريعة التى قامت بها اليابان فى

تعبئة العمالة ورأس المال والتكنولوجيا ، وكذلك نتيجة لتحول المـــوارد بعيــدا عــن الاستثمار فى الزراعة . أما التساؤل عما إذا كانت هذه العوامل تقدم تفســيرا كــاملا لنجاح اليابان فهو السبب الرئيسى للخلاف فيما بين المدرسة التقليدية الجديدة ومدرســة التصحيحيين . وفى أوائل السبعينيات كان كثير من المحللين المحــترمين يعتقــدون أن هذا النمو " الخطر لأقصى حد " سيتواصل إلى ما لا نهاية . وقد تنبأ هيرمان كاهن فى كتابه عن *" الدولة اليابانية الصاعدة "* فى عام ١٩٧٠ ، باحتمال استمرار النمو بمعــدل ١٠ فى المائة سنويا " للعقدين القادمين أو العقود الثلاثة القادمة " . وقام مركز اليابــان للبحوث الاقتصادية بتقدير النمو بنسبة ٢ر٩ فى المائة سنويا فى الفترة من ١٩٧٠ حتى ١٩٨٥. أما وكالة اليابان للتخطيط الاقتصادى فقد كانت أكثر تواضعا إذ تنبأت فى عام ١٩٧٣ بأن يبلغ معدل النمو ٩ فى المائة للسنوات الخمس القادمة . وكــانت صدمــة البترول فى عام ١٩٧٣ تعنى أن كل هذه التنبؤات الوردية قد انتهت فجأة ، مــع مــا يواكب ذلك من ارتفاع فى التضخم والكساد ، إلا أن صدمة البترول لم تكــن الســبب الرئيسى فى تباطؤ النمو . فقد كانت حرارة الاقتصاد قد ارتفعــت ، وأخــذ التضخــم يرتفع ، بينما كان احتمال النمو طويل الأجل يتهاوى ، وعانت اليابان فى عــام ١٩٧٤ من النمو السالب للمرة الأولى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وهو الأمر الذى لــم يتكرر حتى فى خلال موجة الهبوط فى أوائل التسعينيات ، على الرغم من أنها شــهدته بعد ذلك فى عام ١٩٩٨ . وقد بلغ متوسط معدل النمو ٤ر٤ فى المائة فيما بين عــام ١٩٧٤ وعام ١٩٩١، أى أقل من نصف معدل النمو فى خــلال الســنوات العشــرين السابقة ، ثم هبط إلى متوسط بلغ ٢ر١ فى المائة فيما بين عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٧ .

والنتيجة المثيرة للانتباه هى أن اليابان بعــد أن لحقـت بـالغرب مــن الناحيــة التكنولوجية ، بدأ معدل نموها فى التباطؤ والهبوط إلى مستوى نمو الغرب ثــم هبــط دونه بعد ذلك . لقد بلغ نمو دول منظمة التعاون والتنمية فــى الميـدان الاقتصــادى فيما بين عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٧ ١ر٢ فى المائة . كما بلغ ٧ر١ فى المائة بالنسـبة لمجموعة السبعة التى تضم أضخم اقتصادات العالم بما فيها اليابــان. هــذا وتسـتنتج إحدى الأوراق الصادرة عن بنك اليابان فى عام ١٩٩٨ أن معدل النمو طويل الأجــل لليابان قد يبلغ صفرا . وحتى بدون المشاكل الهيكلية العميقة ، فإن النمو الاقتصادى فى اليابان سيكون أكثر انخفاضا فى السنوات القادمة عما كان عليه خلال نصـف القــرن الماضى منذ الحرب العالمية الثانية . لقد حققت عملية اللحاق بالتكنولوجيا أغراضــها ، وتوقف سكان اليابان عن النمو . ومع بداية القرن الحادى والعشرين ، ســيبدأ تعــداد

سكان اليابان فى التناقص ما لم تتغير كراهية اليابانيين للهجرة . كما أن التعاون والهياكل المتينة المتماسكة للشركات التى وفرت الاستقرار فى خلال فورة النمو أصبحت تتسم بعدم المرونة وتمثل عبئا على الابتكار . إن اليابان دولة غنية وستظل كذلك ، غير أن أيام النمو الذى يشبه المعجزات قد انقضت من زمن .

كانت السنوات التى حققت فيها اليابان أكبر معدلات النمو هى السنوات فيما بين ١٩٥٥ و ١٩٦٩ . وفيما بين عام ١٩٤٨ وعام ١٩٥٥ زاد الانتاج الصناعى على ثلاثة أمثاله ، ثم تضاعف مرة أخرى بحيث أصبح فى عام ١٩٦٠ ثمانية أمثاله ، وفى هذه السنة كان معدل نمو الاقتصاد هو ١٣ر٢ فى المائة . وقد حافظ الاقتصاد على هذه الوتيرة فى العقد التالى . وفى عام ١٩٦١ أعلن رئيس الوزراء إيكيدا هياتو عن هدف مضاعفة الدخل القومى فى خلال عشر سنوات ، وهو الهدف الذى تم تحقيقه بسهولة . وكان أحد ملامح الاقتصاد اليابانى فى خلال هذه الفترة من النمو السريع هو سيطرة عدد قليل من المنشآت الصناعية الكبيرة عليه . وكانت وزارة التجارة الدولية والصناعة تحابى بعضها ، بينما بقى بعضها الآخر خارج دائرة المحاباة والتفضيل. إلا أنها جميعا استفادت من الفرصة باستغلال السوق المحلى اليابانى نتيجة للقيود التى فرضتها وزارة التجارة الدولية والصناعة على التجارة الخارجية . أما الظاهرة الثانية ، كما يقول المؤرخ دبليو . جى . بيزلى ، فقد تمثلت فى التركيز على منتجات تستخدم التكنولوجيا المتقدمة واستثمارات ضخمة ، مثل صناعات الصلب والبتروكيماويات وصناعات السلع الاستهلاكية بما فى ذلك آلات التصوير وأجهزة التليفزيون ، والدراجات البخارية ثم السيارات فيما بعد .

وقد بدأت خطى النمو السريع فى التباطؤ عندما ارتطمت اليابان بأسعار البترول التى ارتفعت إلى أربعة أمثالها اثناء صدمة البترول الأولى فى عام ١٩٧٣ والتى أدت إلى ارتفاع ضخم فى تكلفة البترول ومستلزمات الانتاج الأخرى للصناعة اليابانية ، وتضاعفت الأضرار بحدوث صدمة البترول الثانية فى عام ١٩٧٩ . وقد كانت الصدمتان سببا فى منح فرصة أخرى للحياة لوزارة التجارة الدولية والصناعة ، التى كانت تتعرض حينئذ لهجوم عنيف من الصناعات التى أعياها نفوذ هذه الوزارة وتدخلها . إلا أنه نتيجة للأزمة وللنقص الذى خلفته ، فقد جرى منح الوزارة سلطات واسعة تتيح لها طلب البيانات الصناعية ، وتحديد الأسعار ، ووضع الخطط لتوفير المنتجات الاستهلاكية ، وفرض غرامات على أولئك الذين يحيدون عنها . (١) ولكن أيام مجد وزارة التجارة الدولية والصناعة كانت قد ولت، فقد تباطأ مسار النمو فى

اليابان، على الرغم من أنه سيظل أعلى من معدلات كافة الدول الأخرى في العالم الغنى لعقد آخر .

أكبر دائن فى العالم

فى العقود الأولى من نموها فى فترة ما بعد الحرب، استفادت اليابان من كل من انخفاض واستقرار سعر العملة ، الذى كان محددا منذ أبريل ١٩٤٩ على أساس ٣٦٠ ينا للدولار الأمريكى . إذ كان انخفاض سعر الصرف يعنى أسعارا أفضل بالنسبة للمصدرين ، كما أن ثبات سعر الصرف كان يعنى إمكان التيقن من حجم التكاليف والعائد . وانتهى هذا المناخ الحميد فى عام ١٩٧١ ، عندما انهار النظام الذى وضعته مؤسسات بريتون وودز فى أعقاب الحرب لأسعار الصرف الثابتة ، والذى تم استبداله فى الاقتصادات الكبرى ، بعد فترة من الارتباك والارتجال ، بنظام أسعار الصرف المعومة . وهكذا انتهى أحد عناصر اليقين فى النظام الاقتصادى الذى أعقب الحرب ، محدثا بذلك تقلبا اقتصاديا ومشاكل جديدة بالنسبة لليابان ولبقية دول العالم .

وفى ذات الوقت الذى انهار فيه نظام بريتون وودز ، حققت اليابان أحد أهم أهداف السياسة الاقتصادية لفترة ما بعد الحرب ألا وهو العمالة الكاملة . فقد أمكن بالكامل إعادة تعبئة تلك الجموع الكبيرة من العمالة الفائضة التى تركت العمل عندما تفكك الجيش فى أواخر الحرب . وكان تحقيق هدف العمالة الكاملة يعنى انتهاء أكثر الأجزاء ظهورا فى معادلة النمو . إلا أنه مع اقتصاد كان لا يزال متجها بشكل غير عادى نحو تحقيق معدلات عالية من الإدخار والاستثمار ، استمرت اليابان فى توليد وإنتاج مستويات مرتفعة من الصادرات ، والتى أخذت تزيد على الواردات بفارق كبير . فقد كانت اليابان تنتج أكثر مما تستهلك وتكسب أكثر مما تنفق ، وقامت اليابان بإقراض الفرق إلى المقترضين فى الخارج ، وحوالى عام ١٩٨٠ أصبحت اليابان أكبر دائن (أو مقرض) فى العالم .

ولما كانت كل القوة العاملة معبأة تماما بالكامل ، كما كانت صناعتها قد بلغت المستويات التكنولوجية للغرب ، فقد أخذ معدل نمو اليابان يتباطأ فى السبعينيات ، وأضيفت إلى ذلك ضربات عنيفة من جراء صدمات البترول فى عامى ١٩٧٤ و١٩٧٩ عندما قامت الدول العربية المنتجة للبترول برفع أسعار البترول بدرجة كبيرة . ولكنها وعلى الرغم من أن اقتصادها كان ينضج ، فقد حافظت اليابان على

هيكلها الاقتصادى غير العادى مع ما به من صناعات محلية عديمة الكفاءة وعالية التكلفة ، وهو ما يمثل تناقضا صارخا مع قطاع التصدير الديناميكى .

غدر يابانى أم جنون عظمة أمريكى ؟

استمر فائض الحساب الجارى اليابانى فى النمو. وكان نمو الفائض يعبر عن قوة وضعف فى نفس الوقت ــ وإن كان الواضح هو القوة بسبب الفوائض الضخمة التى تولدت ، والتى مكنت اليابان من استثمار مبالغ متزايدة فى أصول خارج اليابان . إلا أن الفوائض لها مثالبها الكبيرة ــ سواء أكانت حقيقية أم خيالية وسواء كانت سياسية أم اقتصادية .

كان لارتفاع فائض الميزان التجارى اليابانى أثره العكسى الذى تمثل فى ازدياد عجز الميزان التجارى للولايات المتحدة ، وأصبحت هذه هى نقطة التركيز فى العلاقات المتوترة بازدياد بين الدولتين . كما أن تباطؤ النمو فى الولايات المتحدة زاد من الإحساس العام بأن أمريكا فى حالة انحدار ، وانعكس ذلك فى بعض الكتب مثل كتاب بول كنيدى *" صعود وسقوط الدول الكبرى "*. وفى خلال رئاسة جورج بوش ، والحملة الانتخابية للرئيس بيل كلينتون فى ١٩٩٢ وجد هذا القلق متنفسا فى التركيز على تزايد العجز التجارى لأمريكا تجاه اليابان . وكان ينظر إلى هذا العجز باعتباره مصدرا للضعف القومى . واتخذت اليابان كبش فداء للمشاكل المحلية المتزايدة . وأخذ الساسة الأمريكيون يلومون اليابان ظلما بسبب فقدان الأمريكيين لفرص العمل . وكان ازدياد نفوذ التصحيحيين سببا فى إضفاء الاحترام على فكرة اتخاذ اليابان كبشا للفداء ، وهو الجدل الذى أصبحت فيه الفجوة التجارية هى حجر الزاوية . ودمغ مناصرو اليابان منتقديهم بأنهم " ضاربو اليابان " الذين يودون سحقها .

قد يكون من المفيد أن يتم فصل الخيوط المتشابكة للجدل . فمن بين الأسئلة التى تتطلب الإجابة : لماذا طفق اختلال الميزان التجارى يتزايد ؟ ما هى نتائج ذلك على كل من اليابان والولايات المتحدة ؟ ما هو رد الفعل المناسب من كلا الجانبين ؟ أما الاقتصاد الذى كان ينبغى أن يكون هو لب الموضوع ، فقد غرق إلى حد كبير فى مستنقع الجدل حول الأبعاد السياسية .

وقد قدم التصحيحيون وجهات نظر متعمقة لها أهميتها فى توضيح نواح محددة فى النظام السياسى والاقتصادى اليابانى . إلا أن النتائج التى أمكن استخراجها من تلك

الآراء بالنسبة لسياسة التجارة كانت خاطئة ومدمرة . وكان أحد هذه الأخطاء هــو أن العجز التجارى أمر ضار بطبيعته وأنه يؤدى إلى فقدان فرص العمل فى الدولة التــى تعانى العجز .

وفى الحقيقة فإن اليابان لديها حواجز كثيرة تحول دون دخول الواردات ، ويمكـن أن تستفيد الشركات فى الدول الأخرى من تخفيض هذه العوائق أو إلغائها ، وأنه علـى الرغم من التحرك نحو تخفيض الحواجـز الرسـمية أمـام التجـارة مثـل الرسـوم الجمركية على الواردات ، فقد ظلت هناك حواجز غير رسمية كبيرة فى اليابان . أمـا الخطأ الذى يقع فيه المنتقدون فهو قولهم أن هذه الحواجز ليست سوى عامل هامشـى فى عدم التوازن التجارى ، أو أنها لا تؤثر سوى تأثير هامشى على فرص العمل فـى الدولة ذات العجز .

إن لمستوى الادخار والاستثمار تأثيرا مسيطرا على موازين التجارة فى كل مـن الدولتين . فاليابان كانت تتمتع بفائض فى ميزانها التجارى لأنها تدخـر أكـثر ممـا تستثمر . والولايات المتحدة ذاتها كانت لديها فوائض فى موازينـها التجاريـة حتـى الثمانينيات ، إلا انها أصبحت تعانى العجز التجارى فيما بعـد ذلـك ، ليـس بسـبب ما يحدث فى اليابان ، ولكن بسبب التغيرات فى عاداتها الاستهلاكية والاسـتثمارية ، التى قد تعزى فى جزء منها إلى ما قدمه الاقتصاد فى عهد الرئيس ريجان من عـلاج خاطئ . وليس هناك ما يمكن اعتباره خطأ ملازما سواء للفائض التجارى أو العجـز التجارى ، على الرغم من أن وجود اختلال ضخم فى التوازن قد يشير إلـى مشـاكل أخرى داخل الاقتصاد .

وهناك بعض الصواب فى الزعم بأن الحواجز التجارية فى اليابـان قـد تلحـق الضرر بالمصدرين الأفراد . ومن المنطقى بل من مسئولية الدول أن تطلـب وتعمـل على إلغائها . إلا أن رد الفعل الأمريكى كان مبالغا فيـه ولا يتناسـب مـع الضـرر الذى حدث . أما أسباب المشاكل الاقتصادية (ونواحى القوة) فى الولايـات المتحـدة فإنها تكمن فى أمريكا ، لا فى اليابان .

ويبدو أيضا أن النقاد الأمريكيين ينسون أن اليابان دولة ذات سيادة ، وطبقا للقيـم التى ينادى الأمريكيون بها ويتمسكون بها ، فإن الدول ذات السيادة من حقها أن تتخـذ قراراتها للأسباب الخاصة بها ، ويقربنا هذا من جوهـر المشـكلة : وهـو العلاقـة الاستعمارية بين أمريكا واليابان . إذ كانت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية سلمت بأن

تكون الولايات المتحدة مسئولة عن أمنها ، مقابل وعد منها بدعم الأمن الأمريكي والمصالح الاقتصادية الأمريكية فى المنطقة . إلا أن الأمريكيين قد أصبحوا يمقتون ما يرونه خداعا اقتصاديا يابانيا ، ومن ثم كان رد فعلهم مبالغا فيه بل ويتسم بالعداء أحيانا. ومن الحمق فى الجدل الأمريكى أن الولايات المتحدة فى الثمانينيات كانت فى حاجة إلى الفائض اليابانى لكى تسدد به العجز التجارى المتزايد لديها ، والذى تعود أسبابه إلى اقتصاديات جانب العرض والانفاق الضخم فى خلال رئاسة ريجان . لقد كان الفائض اليابانى سببا فى إنقاذ الولايات المتحدة من النتائج المترتبة على إسرافها. ومن سخـ ـة الأقدار أن قيام اليابان بإنقاذ الولايات المتحدة قد أدى باليابان إلى التأخر عقدا بأكمله فى تقدير التشوهات الخاصة بها ، وعدم قيام نظامها الاقتصادى بأداء وظيفته .

أما ما يمكن لوم اليابان بشأنه ، وما تزايد توجيه الانتقادات الأمريكية بصدده فى خلال الأزمة الآسيوية فى أواخر عام ١٩٩٧ وعام ١٩٩٨ فقد كان هو فشل اليابان فى لعب دور سوق المنطقة والملجأ الأخير للإقراض . ونظرا لأن اليابان كانت تدير اقتصادها بخطى السلحفاة فإنها لم يكن بمقدورها توفير سوق أمام طوفان الصادرات التى كانت جاراتها من دول شرق آسيا تتسابق فى إنتاجها ــ وهو الدور الذى لعبته الولايات المتحدة منذ الأربعينيات (والذى أخفقت أمريكا فى القيام به فى خلال الثلاثينيات وأدى إلى تحملها وتحمل العالم إلى جانبها تكاليف بالغة الضخامة) .

لقد كانت اليابان هى التى قدمت معظم رءوس الأموال التى خلقت طفرة الاستثمار فى التسعينيات والتى أدت بدورها إلى أزمة عام ١٩٩٧ . وكانت الأموال اليابانية هى العامل الرئيسى وراء تصاعد حجم الإقراض فى منتصف التسعينيات ، وكان معظمه فى شكل استثمار مباشر فى منشآت تابعة للشركات اليابانية . وعندما تباطأ تدفق الأموال اليابانية إلى آسيا بعد أن بدأ الين فى الضعف فى عام ١٩٩٥ ، بدأ تراخى النشاط يظهر فى كل من تايوان وهونج كونج وسنغافورة . ويبدو أن المستثمرين اليابانيين لم يكونوا هم اللاعبين الرئيسيين وراء سحب الأموال من شرق آسيا والذى أدى إلى ثلم الرواج فى عام ١٩٩٧ . إلا أنه يمكن القول بأن الرواج لم يكن ليصل إلى ذروته وعظمته بدون رءوس الأموال اليابانية .

أما فى داخل اليابان ، فقد كان الإقراض غالبا ما يقدم للمشروعات مع عدم إيلاء الاهتمام الكافى لعوائدها . ويقول بعض المحللين أن نقص التدقيق نفسه ينطبق على

الإقراض للخارج . كانت القروض والاستثمارات تجرى بهدف زيادة القدرة الإنتاجية، مع توجيه قليل من الاهتمام إلى ما تحققه من عائد أو ما تواجهه من مخاطر . وكانت بعض هذه الأموال قد أحسن توجيهها وإنفاقها ، غير أن تلك الأموال التى جرت إساءة استخدامها وإنفاقها على استثمارات هامشية هى السبب فى المشاكل، وهى التى يلقى بشأنها اللوم على كل من المقترضين والمقرضين وعلى المؤسسات التى أخفقت فى إدارتها .

وتوضح الأرقام التى تم الحصول عليها من معهد التمويل الدولى أن تدفقات رأس المال الخاص إلى كوريا وإندونيسيا وماليزيا وتايلاند والفلبين قد ازدادت بسرعة فى منتصف التسعينيات من ٥ر٤٠ مليار دولار فى عام ١٩٩٤ إلى ٨ر٩٢ مليار دولار فى عام ١٩٩٦ ، إلا أن ذلك انقلب بشدة فى عام ١٩٩٧ ، مما إدى إلى تدفق عكسى إلى الخارج بمبلغ ١ر١٢ مليار دولار . وكان الإقراض الخاص وإقراض البنوك قد ارتفعا بصورة أسرع كثيرا من الاستثمار فى أسهم رأس المال بحيث بلغت القروض أربعة أخماس صافى التدفقات الرأسمالية إلى الداخل فى عام ١٩٩٦ بدلا من الثلثين فى عام ١٩٩٤ .

وهناك ندرة فى الارقام التى توزع موارد التدفقات الإجمالية لرأس المال وفقا لكل دولة على حدة ، إلا فيما يتعلق بالقروض المصرفية ، التى بلغت نسبتها ٦٣ فى المائة من صافى تدفقات رأس المال الخاص فى ١٩٩٦ إلى خمس دول آسيوية . وتبين أرقام بنك التسويات الدولية أن اليابان كانت أكبر المقرضين على الإطلاق ، كما كان متوقعا ، خاصة وأنها أكبر الدول فائضا فى حسابها الجارى ، وفى نهاية عام ١٩٩٥ كان إجمالى القروض المستحقة لليابان ٧ر٨٧ مليار دولار أو ما يمثل ٨ر٤١ فى المائة من القروض المستحقة للدول الخمس والتى بلغت ٩ر٢٠٩ مليار دولار . وفى السنة التالية بعد ذلك كان نصيب اليابان هو ٦ر٩٣ مليار دولار أو ٨ر٣٥ فى المائة من إجمالى ٢ر٢٦١ مليار دولار . وفى منتصف عام ١٩٩٧ بلغت حصة اليابان ٢ر٩٧ مليار دولار أو ٤ر٣٥ فى المائة من إجمالى ٤ر٢٧٤ مليار دولار .

وخلال الثمانينيات شهدت اليابان أكبر رواج للمضاربة فى تاريخ العالم . وبلغت أسعار الأسهم والعقارات ذروتها إلى الحد الذى تدور له الرعوس ، ولا يمكن استمرارها . ففى قمة ارتفاع الأسعار فى سوق الأسهم ، فى آخر يوم من أيام عام ١٩٨٩، بلغت قيمة الأسهم فى الأسواق اليابانية خمسى القيمة الإجمالية لجميع الأسهم

التى تم تداولها فى أسواق العالم كافة . وبلغت قيمة العقارات والأراضى فى اليابان أربعة أمثال قيمة العقارات والأراضى فى الولايات المتحدة كافة، بينما بلغت قيمة الأرض المقام عليها القصر الإمبراطورى فى طوكيو ما يزيد على إجمالى قيمة الأراضى فى أستراليا كافة . وقد ساعدت على ازدياد اشتعال هذه المضاربات المحمومة، تلك القروض الضخمة التى قدمتها بنوك اليابان ، التى خدعت نفسها بأن قروضها فى أمان لأن أسعار الأراضى لم تهبط أبدا قبل ذلك فى اليابان ، وأن كافة قروضها كانت مضمونة بعقارات .

وعندما انفجرت الفقاعة فى عام ١٩٩٠ وقعت البنوك فى اضطراب خطير ، وأصبحت عشرات منها مفلسة من الناحية الفنية ، فى الوقت الذى ازدادت فيه التزاماتها بدرجة كبيرة عن أصولها. إلا أن البنوك سمح لها بمواصلة أعمالها وفتح أبوابها على أمل أن تتمكن تدريجيا من اكتساب الأموال التى تغطى ديونها المعدومة .

وربما تكون هذه الطريقة قد افلحت ، إلا أن نهاية الرواج كانت تعنى أيضا نهاية الطلب الضخم على التشييد وبعض وجوه الاستثمار الأخرى وكان الفشل فى شطب الديون بسرعة ، وفى التغلب على الاختناقات الأخرى فى الاقتصاد القومى سببا فى حدوث كساد امتد طوال سنوات التسعينيات .

هل كانت معجزة ؟

كان الأداء الاقتصادى لليابان رائعا حتى عام ١٩٧٣ ، وظل متألقا بدرجة محترمة حتى عام ١٩٩٢. ولكن ما هو السبب ؟ منذ أوائل الستينيات كان هناك جدل لا ينتهى حول الكيفية التى حققت بها اليابان " المعجزة " الاقتصادية، وهل كان ذلك عن طريق اتباع أو إهمال الوصفات الاقتصادية السائدة أو عن طريق المزج بين الاثنين معا ؟

وفى تقريره الذى حظى بشهرة واسعة عن نجاح اليابان ، يروى شالمرز جونسون أن اليابانيين أنفسهم لم يكونوا يشعرون بمدى ما حققوه إلا فى شهر سبتمبر عام ١٩٩٢ عندما نشرت مجلة *الإيكونوميست* اللندنية مقالا من جزءين تحت عنوان " لندرس حالة اليابان ". وبينما كان بعض المنتقدين يشكون من الموازنات المتسمة بالإسراف فى الإنفاق والرواج غير القابل للاستدامة فى اليابان ، ركزت مجلة *الإيكونوميست* على الطلب المتزايد ، وارتفاع الإنتاجية والادخار ، والقوى العاملة المذعنة . وكتب جونسون يقول : " هكذا بدأ الثناء ، محليا وخارجيا ــ على الاقتصاد

اليابانى بعد الحرب ــ والبحث عن سـبب " المعجـزة "." وفـى السـنوات الأولـى بعد الحرب ، كانت الإجابة المعتادة عن السؤال عن المعجزة ، هى ببساطة أن اليابـان قد طبقت طرق الاقتصاد التقليدية بطريقة فعالة بشكل خاص . وقدم جونسـون تـأييدا كبيرا لهذا الرأى فى كتابه الصادر فى عام ١٩٨٢ ، تحت عنـوان " *وزارة التجـارة الدولية والصناعة والمعجزة اليابانية* ". وكان جونسون وهـو أحـد علمـاء السياسـة الأمريكيين قد زار اليابان لأول مرة كضابط فى الأسطول عام ١٩٥٠. وقد قدم كتابـه أول مناقشة شاملة عن أن نجاح اليابان له جذور غير تقليدية .

وبحلول التسعينيات كان النموذج اليابانى قد تم تقليده على نطاق واسع بعدة طـرق مختلفة فى الدول المجاورة . فلم يكن القادة العمليون بشكل خاص يحتاجون إلى أسـس نظرية لما يعملونه ، إلا أن جونسون أضفى على الفكرة شرعية فكرية . وكـان هـو الذى ابتكر تعبير " دولة التنمية " ليصف المنهج الذى اتبعته اليابـان . وكـان لكتابـه " *وزارة التجارة الدولية والصناعة والمعجزة اليابانية* " تأثير المسـهل علـى الحـوار الذى دار حول نجاح آسيا الاقتصادى ، واصبح إحدى العلامات البارزة فى أى مناقشـة حول الأسباب والدروس المستفادة من نجاح اليابان الذى ظل قويا بنفس الدرجة التـى بدأ بها . وقد وفر كتاب جونسون أدلة وبراهين لجيـل مـن الأكـاديميين وواضعـى السياسات فى مناقشاتهم التى كانت تسعى إلى إيجاد مبررات لسياسة صناعية نشطة .

ويضم كتاب جونسون آراء مهمة تتسم ببعد النظر عن نجاح اليابان ، وخاصة عن أهمية دور وزارة التجارة الدولية والصناعة والمؤسسـات الأخـرى وخاصـة وزارة المالية. إلا أن جونسون يضفى قدرا كبيرا من الأهمية على هذه المؤسسات وقدرا أقـل للعوامل الأخرى . وهو يبالغ فى انفراد اليابان بالتميز ، ويزيد كثيرا فى تقديـر قيمـة نشاطها . كما يزعم جونسون أن المسألة الرئيسية ليست على الإطلاق هى تدخل الدولة فى الاقتصاد ــ فكل دولة تفعل ذلك ــ ولكن المسألة هى الطريقة التى فعلت بها ذلـك. وكانت إحدى الملامح البارزة فى منهج " دولة التنمية " هى الأولويـة التـى يعطيـها للسياسة الصناعية . ومثل هذه الدولة تضع أهدافا اجتماعية واقتصادية لـها مغزاهـا ويتعين عليها أن تتبع " نهجا استراتيجيا ، متجها لتحقيق الهدف بالنسبة للاقتصـاد " . ويتناقض هذا مع منهج الدولة التى تقوم على أساس التوجه نحو السوق ، التـى تؤكـد سياساتها المحلية والأجنبية على احترام القواعد والتخفيضات أو التنازلات المتبادلـة ، والتى قد تكون لها أهداف عامة ، لا تتعلق بالصناعة بالتحديد مثل تحقيـق اسـتقرار الأسعار والعمالة الكاملة . (٢)

وعلى الرغم من أن كثيرا من المراكز البيروقراطية قد سلمت بقوة النظام الياباني ، فإن الجهاز الذى يمارس أكبر نفوذ ، كما يقول جونسون ، هو ذلك الجهاز الذى يقوم بتنفيذ السياسة الصناعية ألا وهو وزارة التجارة الدولية والصناعة . ويقول جونسون : إن الجزء غير العادى بدرجة أكبر فى المنهج اليابانى كان هو التعاون بين الحكومة وقطاع الأعمال . ويعدد جونسون الآليات الرئيسية للعلاقة كما يلى :

امكانية الحصول بشكل انتقائى على التمويل الحكومى أو المضمون من الحكومة وإعفاءات ضريبية موجهة ، وتنسيق الاستثمار تحت إشراف الحكومة حتى يمكن المحافظة على ربحية كافة الأطراف ، قيام الدولة بتحقيق المساواة فى تحمل الأعباء فى خلال فترات الشدة ... المساعدة الحكومية فى الترويج التجارى وبيع المنتجات ، والمساعدة الحكومية لأية صناعة تبدأ فى الانحدار . (٣)

وهذه الممارسات لا تنفرد بها اليابان وحدها ، على الرغم من أن اليابان ، قد عملت بجد للارتقاء بها ، كما يقول جونسون .

هل كان جونسون على صواب ؟

هل يمكن للتحليل الذى قام به جونسون أن يصمد فى مواجهة التمحيص ؟ هناك عدة أسئلة رئيسية. أولها هو ، هل كان ذلك النمو استثنائيا بالدرجة التى يزعمها جونسون ؟ وثانيها : هل يقدم نموذج جونسون عن " دولة التنمية " تفسيرا جيدا للنمو الاقتصادى فى اليابان ؟ وثالثها : هل يمثل نموذج دولة التنمية دليلا ومرشدا جيدا للسياسة الاقتصادية ؟

بعد كل المناقشات المستفيضة حول كل هذه الأسئلة ، كانت النتائج التى تم التوصل إليها غامضة وغير واضحة إلى حد كبير ، بل إن أكثر التقييمات الاقتصادية السائدة تعاطفا مع هذه الأسئلة ، المتمثلة فى كتاب البنك الدولى *" معجزة شرق آسيا "* تأخذ جانب الحذر عند الرد على مسألة إمكان استخدام تدخلات الدولة الإنمائية لدفع عجلة النمو الاقتصادى بطريقة منظمة .

على أن أقوى النتائج فى تقرير البنك الدولى هى أن السياسات الصديقة للسوق هى الدليل المؤكد للنجاح . أما أهم ما يأتى بعد ذلك فهو التدخل الذى يهدف إلى تشجيع الصادرات ، وهو الهدف الذى يفرض فى حد ذاته، النظام التنافسى للبيع فى الأسواق العالمية . ويقول التقرير " إن السياسات التى تقوم على تدخل أكثر لها القدرة على

الإسهام فى النمو فى الحالات التى تتصدى فيها لمشاكل التنسيق الاقتصادى ، ولكن لكى يتحقق نجاحها فإنها يجب أن تربط الفوائد التى تعود من التعاون بالانضباط التنافسى عن طريق خلق المنافسات ". (٤)

وحتى على الرغم من أن هذا القدر المحدود من تأييد التدخل كان محل جدل كبير ، فقد اغتنمه أنصار السياسة الصناعية لتبرير التدخل على نطاق واسع ، ونتيجة لذلك قام أنصار مدرسة الدفاع عن السوق بمهاجمة هذا الرأى على الرغم مما اتسم به من حذر وما وضعه من اشتراطات باهظة للتدخل .

وكانت الدراسة التى قام بها " كنت كالدر " تحت عنوان *" الرأسمالية الاستراتيجية "* من بين أهم الردود الشاملة والعميقة على آراء جونسون ، ويبدى كالدر احترامه لما كتبه جونسون ، الذى يعتبره تحليلا أساسيا للهياكل المؤسسية لليابان . إلا أن كالدر يعبر عن انتقاده أيضا ، ويختتم كلامه قائلا : إن جونسون بتركيزه على إحدى الوزارات القوية بشكل خاص ، وزارة التجارة الدولية والصناعة ، بالغ فى درجة تماسك وتناسق وفعالية سياسة اليابان الصناعية .

ويقول كالدر : إن عملية وضع السياسة فى اليابان قام بها عدد من اللاعبين الرئيسيين ، والذين كثيرا ما كانت مصالحهم تتعارض . وقد تضمن هذا العدد كثيرا من المنشآت والجماعات الخاصة ، وأيضا من موظفى الحكومة . وأحيانا كان بعض واضعى الاستراتيجية من الحكوميين الذين يتركزون فى وزارة التجارة والصناعة الدولية ... والذين قاموا ببراعة بوضع ومتابعة الأهداف القومية بطريقة استراتيجية تخدم التنمية . وقد حققوا انتصارات فى بعض الحالات المهمة مثل المساعدة فى دعم ثورة المعدات الميكانيكية الاليكترونية " الروبوت الصناعى " . وعلى عكس جونسون ، فإن كالدر يقول إن العالم السياسى والقطاع الخاص قاما معا فى حالات متعددة بالحد من جهود الدولة الاستراتيجية والحلول محلها أحيانا، " وفى بعض الحالات غير العادية نسبيا فقط أبدى فيها المسئولون عن الاستراتيجية الصناعية فى وزارة التجارة الدولية والصناعة رؤية كافية ، وتمكنوا من تركيز نفوذ سياسى كاف لتحقيق التحول الصناعى بطريقة تتصف بطابع توجيهى وإنمائى المنحى ". كما يقول كالدر أيضا.

لقد ساد التوجه القوى نحو التنمية ، غالبا فى وزارة التجارة الدولية والصناعة ، ولكن الوزارات الأخرى خاصة وزارة المالية وبنك اليابان كثيرا ما كانت تتبنى اتجاها أقرب إلى الاتجاه التنظيمى والتشريعى الأمريكى منه إلى الموقف المتجه إلى التنمية الذى تتبناه *وزارة التجارة*

الدولية والصناعة ، وكان اتجاهها الذى له الأولوية ــ وكذلك كان اتجاه البيروقراطيين فى وزارة التجارة والصناعة أحيانا ــ نحو تحقيق الاستقرار أكثر منه نحو الاستراتيجية ... وكانت الحكومة ــ بصفة خاصة ــ بطيئة فى الدخول فى الصناعات الصاعدة فى اليابان ، كما كانت بطيئة فى الخروج من القطاعات المتدهورة ... أما فى الصناعات الناجحة التى تتوعت بين الأجهزة الاليكترونية الاستهلاكية ، والمنسوجات ، والبتروكيماويات ، فقد كان القطاع الخاص بصفة رئيسية هو الذى قام بتحديد الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل ، وقام بالمنافسة فى السوق التى تولد عنها التحول الهيكلى الأساسى للنجاح فى المنافسة . (٥)

إن الجانب الأكثر حسما فى السياسة الصناعية لدولة التنمية ، وهو نفوذها فى تخصيص الائتمان ، لم ينجح بصورة جلية إلا فى الظروف غير العادية التى سادت بوضوح فى الفترة ما بين ١٩٤٦ و١٩٥٤ . ففى هذه السنوات سادت أربعة ظروف معا فى نفس الوقت : كانت سلطة الدولة مركزية نسبيا ، وكان القطاع الخاص المعنى غير منظم ، وكان التدخل السياسى المحلى والروابط الانتقالية محدودين وكان الطلب على الائتمان بشكل يزيد كثيرا على العرض . إلا أن جهاز الدولة فى اليابان كان يعانى من داء التردد والتزاماته لعملاء معينين بصفة خاصة . " لقد كانت الدولة تلتزم الحذر بشكل ملحوظ ــ بل وتتراجع ــ فى تشجيع الصناعات الجديدة، وتنتظر حتى ترغمها التطورات الدولية وتشد من أزرها " . وينطبق ذلك مثلا على صناعات الكمبيوتر خلال الستينيات . وقامت الحكومة بضخ مبالغ كبيرة وأموالا كثيرة فى قطاعات متدهورة بدون أن تحقق أى نجاح ، مثل قطاعات النقل البحرى واستخراج الفحم . لقد واجه البيروقراطيون اليابانيون مصاعب جمة فى تحقيق أهدافهم الأساسية على عكس الأفكار الرائجة عنهم ، كما يقول كالدر ، وفيما عدا القيام بتوفير البنية الأساسية ، فإن القطاع الخاص اليابانى كان هو الذى قام أولا بانشاء ميدان السباق للرأسمالية اليابانية .

ويبنى كالدر وجهة نظره على أساس أن نجاح اليابان لا ينبع من دولة التنمية وإنما من التزاوج بين النظامين العام والخاص الذى " قاده بتفوق قطاع خاص متجه إلى السوق على أساس حسابات دقيقة ، ولكن مع وجود قطاع عام نشيط إلى جانبه لتشجيع روح النشاط العام والنظرة طويلة الأجل " . وهى الظاهرة التى يدعمها كالدر " الرأسمالية الاستراتيجية " . ويقول كالدر أيضا إنه فى التسعينيات كانت أيام مملكة أصحاب المؤسسات المصرفية تقترب من نهايتها نظرا لأن النظام المالى الذى كان

يتصف بالتجزئة الشديدة وكثرة التنظيمات قد تحول إلى نظام يتيح مجالا أكبر لقوى السوق مما يعطى بالتالى دورا أقل للدولة .

ويوضح كالدر أن نجاح نموذج دولة التنمية كان محدودا ، إلا أن ذلك لم يوقف فكرة دولة التنمية ، وهى النموذج اليابانى ، عن تقديم مثال قوى للدول الأخرى فى المنطقة ، فقد كان يمثل قوة إيجابية فى توضيح أن أى دولة تأخرت فى التنمية يمكنها أن تحقق نموا اقتصاديا قويا . ولكن أزمة عام ١٩٩٧ تقدم دليلا آخر على أن نموذج دولة التنمية كانت به عيوب عميقة الجذور .

لقد اتسع نطاق البحث الأكاديمى عن أسباب نمو اليابان ، وأمكن عن طريقه تحديد تفسيرات كثيرة ومتنوعة بحيث لا تبدو من الحكمة محاولة نسبة المعجزة اليابانية إلى سبب واحد أو حتى إلى بضعة أسباب . ومع كل هذا ، وعلى الرغم من تنوع أسباب التأثير ونقص الأدلة الأكاديمية التى تدعمها ، فإن الحل الذى توصل إليه جونسون قد حظى بشعبية واسعة النطاق ، بين مجتمع غير الاقتصاديين ، إذ أن تفسير جونسون للتباين بين آراء الاقتصاديين وغيرهم ، بشأن اليابان ، بسيط وهو أن الاقتصاديين على خطأ ، لأنهم ربطوا أنفسهم بمعتقدات أعمتهم عن الحقيقة، مؤداها أن اليابانيين قاموا بتحقيق المعجزة عن قصد . وهى فكرة جذابة بسبب بساطتها ، ولأنها تلبى رغبة عميقة فى إعادة العالم لجادة الصواب .

بيد أن الأمر الأقل جاذبية والذى ربما كان أقرب إلى الحقيقة ، هو تفسيرات الاقتصاديين التقليديين المتشددين . أما التهمة *الأكثر استهواء* والتى كثيرا ما يسوقها جونسون ضد الاقتصاديين ــ وهى العمى الإيديولوجى ــ فإنها لا تدحض حججهم الموضوعية المهمة .

وهناك حقيقة بسيطة واحدة تقوض افتراض جونسون عن " المعجزة " ، وهى أن اليابان لم تعد تتصف بالإعجاز ، ولم تعد أيضا تنمو بمعدلات تمثل إعجازا . واليابان لم تستنفد ما تراكم لديها من مكاسب فى سنوات ما بعد الحرب ، إذ أن ذلك سيتطلب قدرا كبيرا من عدم الكفاءة من دولة حققت مثل هذا النجاح . إلا أن الاقتصاد اليابانى الذى تم التنبؤ بأنه سينمو بنسبة ١٠ فى المائة أو أكثر سنويا لعدة أعوام فى القرن الحادى والعشرين ، أخذ يجاهد ويكابد المشاق خلال التسعينيات ليحقق معدل نمو متوسطه ١ فى المائة سنويا . وكان من الممكن خلال كثير من هذا الوقت ،

المحاجة بأن هذا الاقتصاد المتوقف ستنفجر فيه الحياة بعد قليل ، إلا أن هـذا الأمـل تحطم بصورة مقنعة بحدوث الأزمة الآسيوية .

وأحد أشكال الهجوم على آراء الاقتصاديين حول أسباب تدهور اليابان هو أنـهم ينظرون إلى المؤشرات الخطأ . ويعتبر المؤلف إيمون فينجلتون أكثر المناصرين لـهذا الرأى إثارة للصخب . وهو يقول إن الفوائض التجارية الضخمة التى حققتـها اليابـان قد أدت إلى خلق تراكم ضخم من رأس المال يـهيئ لليابـان أن تسـتعرض قوتـها الاقتصادية فى جميع أرجاء المنطقة . ومن الواضح أن الفوائض التجارية والرأسـمالية قد حققت لليابان نفوذا ضخما ، ولكن فينجلتون قام بألعاب بهلوانية للدفاع عن نظريتـه فى مواجهة الأدلة الأخرى التى تبين أن قوة اليابان أخذت فى التضاؤل ، وأن نموهـا قد توقف ، وأن البطالة أخذت تتزايد ، فضلا عن هشاشة النظـام المـالى . وتختلـف وجهة نظر فينجلتون عن آراء التصحيحيين فى أن الهيكل الاقتصادى الفريد لليابان قـد هيأ لها قوة غير عادية ، وهو الأمر الذى يتسم بعدم العدالة والضرر لبقية دول العـالم. وهناك مبالغة فى الدعاوى التى تثار بشأن عدم العدالـة والمخـاطر التـى تسـببها اليابان . إن المشاكل التى سببها للمنطقة وللعالم هيكل اليابان الاقتصادى غير العـادى لا تعكس قوتها بل تعكس ضعفها ، وعدم قدرتها على تحويل اقتصادها المحلى الجـامد فى الوقت الحالى بعد أن لحق بالعالم الغنى . (٦)

وقد كان جونسون والتصحيحيون على حق فى شئ واحد ، هو أن اليابان تختلـف فى وجوه عديدة عن الاقتصادات الغنية الأخرى ، وكلها تنتمى إلى الغـرب ، وذلـك بدرجة أكبر من اختلاف هذه الاقتصادات فيما بينها . إلا أن محاولـة عـزل وبيـان أى من هذه الاختلافات هى التى ساعدت وأيها التى تعوق اليابان أمر تكتنفه صعوبـة بأكثر مما كان يمكن تصوره . وبنظرة إلى الوراء يمكن القول بأن نهج دولة التنميـة ربما كان مفيدا فى شرح وتفسير بعض ملامح الدول فى مرحلة التنميـة الاقتصاديـة للحاق بالأخرى ، ولكنه حتى بالنسبة لها أصبح الآن أقل فائدة عما كـان عليـه فـى الماضى نظرا لتزايد العولمة فى عالم المال ، وبسبب الانضبـاط الـذى تـم فرضـه لمواجهة احتمال سرعة سحب رءوس الأموال .

كان الركود الاقتصادى فى اليابان فى خلال التسعينيات سببا فى دحـض أكـثر الآراء تفاؤلا بمستقبل اليابان سواء وجهة النظر التقليدية عن إمكان انضمامها للغـرب أو وجهة نظر التصحيحيين بشأن وضعها الفريد . وفرضت الأزمة إجراء تغيير كبـير

في الاقتصاد الياباني ، وأصبحت الملامح المؤسسية التي أشاد بها جونسون ، والتي كانت ميزة حتى نهاية الستينيات خطرا على رخاء اليابان . وكان الخطأ الذي ارتكبه التصحيحيون هو التسليم بأن الهيكل المؤسسي الياباني مازال مثاليا ، ومن المحتمل أنه كان كذلك ، إلا أنه توقف عن أن يكون مثاليا منذ زمن طويل ـ ويمكن القول إن ذلك يعود إلى ١٩٦٩ عندما حققت اليابان التعبئة الكاملة لكافة العمالة التي كانت قد شردتها الحرب . وقد عززت أزمة عام ١٩٩٧ هذا الرأى .

أما فوائد النموذج ، فقد اتضح أيضا في النهاية ، أنها عبء على تلك الدول التي قلدت اليابان . وقد استفادت اقتصادات " المعجزة " في شرق آسيا كافة من رأس المال الياباني ، وهو ثمرة سوق رأس المال الياباني " غير الرأسمالي " . وقد لحق بها الضرر أيضا بسبب عدم قيام السوق بتخصيص رأس المال . وكان النقص في التدقيق الواجب لتقييم المخاطر هو الذي أشعل شرارة الرواج في التسعينيات ، وهو الذي فجر الانهيار الذي تلا ذلك .

وليس معنى ذلك أن الأسواق دائما ما تكون على صواب ، أو أن التدخل يفشل دائما. فالمسألة تعتمد على الخبرة بقدر ما تعتمد على المبادئ النظرية المجردة . وقد نميل إلى فكرة أن البيروقراطيين المجتهدين في مقدورهم أن يرسموا عالما أفضل ، إلا أن الخبرة توضح أن بإمكانهم أن يقوموا بذلك بطرق محدودة فحسب . أما ما يمكنهم وما لا يمكنهم عمله وكيف ومتى ، فكل تلك أمور تعتمد على الخبرة والتجربة ، وتتضمن تطبيق الدروس المستفادة من الماضي .

وأحد تلك الدروس المستفادة هي أن الحلول التي يقدمها السوق عادة ما تكون الأفضل ، إذ أن الأسواق عادة ما تكون أفضل وسيلة لتخصيص الموارد . وهناك استثناءات لذلك يمكن اكتشافها عن طريق المحاولة والخطأ ، كما يمكن اكتشافها بنفس الدرجة عن طريق المبادئ الاقتصادية ، وقد تكون هذه الاستثناءات كبيرة الحجم . وعلم الاقتصاد يعتبر أداة لها قيمتها في تحليل تكلفة ومنافع هذه القرارات . وغالبا ما يؤدى الهجوم على اقتصادات السوق ، أو ما يطلق عليه في أستراليا " الرشد الاقتصادى " ، إلى الخلط بين القرارات التي يتم اتخاذها على أساس نموذج اقتصادى وبين النموذج ذاته . وهناك بعض عناصر النموذج التي قد تكون موضع خلاف ، إلا أنه في أغلب الحالات التي تجرى فيها مهاجمة النموذج ، فإن الهجوم كان ينبغي توجيهه بدلا من ذلك إلى الطريقة التي يتم تطبيقه بها . وغالبا ما يؤدى الهجوم على

اقتصادات السوق الحرة ، أو على " الرشد الاقتصادى " إلى طمس الحقائق أكثر من توضيحها . إذ أن الهجوم غالبا ما لا يكون مناقشة حول مزايا أو عيوب القرار ، ولكنه يكون اتهاما حول الدوافع السياسية .

وغالبا ما يسخر المؤيدون لوجهة نظر التصحيحيين بشأن اليابان من الاقتصاديين الذين يعيشون فى " برج عاجى " أو الاقتصاديين " الليبراليين " لعدم فهمهم ، ثم يمضون بعد ذلك فى تفنيد مزاعمهم . ومما لا شك فيه أن الاقتصاديين " الليبراليين " أو أصحاب " البرج العاجى " قد ارتكبوا أخطاء فادحة فى حكمهم على اليابان وشرق آسيا ـــ مثلما فعل كل الناس تقريبا . ولكن من الأجدى أن يتم تحديد أين ارتكبوا أخطاءهم بدلا من رفض نظرياتهم جملة وتفصيلا .

لقد بدا على مدى سنوات كثيرة أن النموذج اليابانى للتدخل وكذلك النموذج الذى اتبعته شرق آسيا ، يؤدى إلى نتائج تفوق النتائج التى تنشأ عن نموذج يعتمد بشكل أكبر على السوق ، إلا أن الانهيار الذى حدث عام ١٩٩٧ قد أظهر أن هناك حدودا لتلك النتائج القوية . وبالفعل ، فإن نموذج السوق يقدم تفسيرات جيدة جدا ـــ مع النظر إلى الماضى ـــ عن أسباب ذلك ، وحتى لو كان جزءا من الإجابة هو أن اليابان فى بعض النواحى لم تعمل كاقتصاد سوق .

ويقول ألكسندر كينمونت ـــ سمسار الأسهم فى طوكيو : إن منهج اليابان القائم على التدخل لم يكن متمايزا بالقدر الذى ادعاه التصحيحيون .

وحتى عام ١٩٦٤ لم تكن اليابان تؤمن حقا بسياسة صناعية من الطراز القديم ، وكذلك كان الحال فى باقى دول العالم . والنقطة المثيرة ليست فى مدى انفراد اليابانيين باتباع هذه السياسة، ولكنها فى نجاح السياسة اليابانية فى تحقيق معدلات نمو أكثر ارتفاعا عما تم فى أماكن أخرى.

ويتفق بيتر تاسكر سمسار الأسهم والحجة فى طوكيو مع هذا الرأى .

نظرا لأننى قدمت من المملكة المتحدة ، فإن لدينا نظرة تختلف قليلا عن نظرة الأمريكيين ، إذ كانت لدينا سياسة صناعية قائمة على التدخل خلال الخمسينيات والستينيات . وفى الواقع فإنه بحلول منتصف السبعينيات كانت الحكومة تمتلك الاقتصاد بأكمله من الناحية العملية بما فى ذلك قطاع صناعة السيارات بأكمله ، وقطاع الصلب ، وقطاع الفحم . وكانت الحكومة تمتلك كل شئ مباشرة . ولم يكن هناك أى تساؤل عن السياسة الصناعية ، ولم تدر أى مناقشة حول هذا الموضوع. فقد كان كل شئ ملكنا .

وأحد التفسيرات للنمو المرتفع بشكل أكبر من المعتاد فى اليابان ، هو وجـود مجمـع كبير من العمالة كما يقول كينموت .

إذا ما أمكنك أن ترسم خط الاتجاه للنمو من فترة ما قبل الحرب وتمتد به إلى فـترة مـا بعـد الحرب فإن ذلك سيصل بنا حتى عام ١٩٦٧ حيث بلغت اليابان المكانة التى كانت ستصل إليـها لو لم تقع الحرب . لقد انتهت اليابان من الحرب ولديها ٧ ملايين عامل متعطـل ، واسـتغرق الأمر حتى عام ١٩٦٩ حتى أمكن لليابان أن تمتص كل القوى العاملة الفائضة فـى الاقتصـاد. وهكذا فإن السبب فى حصولها على معدل نمو مرتفع ، كان هو تعبئة عمالة أكثر .

ويقدم التصحيحيون رأيا متبصرا فى تفسير الكيفية التى تمكنت بها اليابـان مـن تعبئة العمالة بطريقة فعالة ، ويشيرون فى ذلك إلى الهياكل المؤسسية التى تم بناؤهـا فى الثلاثينيات ، وهى هياكل مازالت موجودة حتى اليوم ، وأدت إلى دعم الاتجاه إلـى المستوى المرتفع للادخار الذى قام بتغذية الاستثمار اليابانى بقوة .

وقد حدد أيوا ناكاتانى فى ورقة كتبها فى عام ١٩٨٤ بعنوان " الدور الاقتصـادى لتجمع مؤسسات التمويل "، عاملا آخرا كان وراء النمو القوى غير العادى لليابـان . إذ يوضح أن الهيكل الصناعى اليابانى ، الذى تنضم معظم منشـآته إلـى مجموعـات الأعمال فيما بين الأسواق ، أو ما يطلق عليها " *الكيريتسو* " كان له تأثير كبير علـى الأداء الاقتصادى للبلد . والواقع ، وكما تقول النظرية الغربية الخاصة بالاحتكار ، فإن تكوين مثل هذه المجموعات كان يزيد من القوة الاحتكارية لأعضائها . " ولكن الغريب من وجهة النظر الغربية ، أن هذه القوة الاحتكارية لا تستخدم بالضرورة لزيادة معـدل الأرباح ، بل إننى أؤيد الرأى القائل بأن المنشأة فى أى من هذه التجمعات المؤسسـية تعمل على تعظيم المنفعة المشتركة لكافة أعضاء المجموعة من الموظفين ومؤسسـات التمويل ، والمساهمين والإدارة ". ويضيف ناكاتانى قائلا " وبشكل أكثر تحديـدا فـإن القوة الاحتكارية تستخدم لتحقيق الشكل المرغوب لتوزيع النـاتج ، وكذلـك لتحقيـق الاستقرار فى أداء المؤسسة على مر الوقت " وفائدة مثل هذا الـهيكل هـى توزيـع المخاطر بين أعضاء المجموعة ، والمصارف التى تتعامل معها.

وبعيدا عن إنتاج الريع الاحتكارى ــ فإن الأرباح الزائدة غير المكتسـبة والتـى تتحقق بسبب عدم قدرة الآخرين على دخول السوق ــ أدى هذا الـترتيب فعـلا إلـى تحقيق معدلات أقل من النمو للمشاركين فيه . أما ما يعوض ذلـك فـهو أن أعضـاء الجماعة يعانون من التذبذب بدرجة أقل من المنشآت المستقلة . ويوضح ناكاتانى احدى

الملامح الأخرى *للكيريتسو* ، وهى أنها تميل إلى تحمل مستويات من الدين بالمقارنـة بحقوق الملكية أعلى مما تتحمله الشركات المستقلة .

وفى الوقت الذى كتب فيه ناكاتانى ورقته ، كان الهدف هو توضيح الكيفية التـى أسهم بها هذا الهيكل فى تحقيق النجاح الاقتصادى لليابان . فقد ساعد ، مثـلا ، علـى تقليل الضرر الناجم عن صدمات أسعار البترول فى السبعينيات . ولكـن يمكـن الآن النظر إلى هذا الهيكل كعامل من عوامل الركود فى اليابان . لقد شجع *الكيريتسو* علـى الاستثمارات كثيفة رأس المال التى أشعلت شرارة المعجزة فى فترة ما بعد الحـرب . وبمجرد أن تم الحصول على مكاسب هذه العملية ، أصبح عـدم المرونـة ، وعـدم الاستجابة ، والمستويات المرتفعة من الدين أعباء أدت إلى تأخير النمو .

النجاح الذى فسد

يقول المحرر الاقتصادى ريتشارد كاتز أن مشكلة اليابان هى أنـ ـها مقيـدة فـى الهياكل والسياسات والعادات العقلية للخمسينيات والستينيات . (٧)

منذ أربعة عقود مضت كانت سياسات دولة التنمية، التى أعطت لليابان اسمها المستعار " يابـان إنك " ، لها معناها الكبير . ولكن هذا كان فقط لأن الدولة كانت فى مرحلة " اللحاق " بـالآخرين فى تطورها الاقتصادى . وأدى تطبيق مثل هذه السياسات إلى تعزيز انطلاق صناعى لم يشـهد العالم مثيلا له من قبل. بيد أنه بحلول السبعينيات والثمانينيات، عندما أصبحت اليابان اقتصـادا أكثر نضجا ، غدت اقتصاديات " اللحاق " مجرد ماض ، بل أصبحت عاملا معاكسـا . فليـس هناك معنى لسياسات دولة التنمية إلا بالنسبة لاقتصاد مازال فى مرحلة التنمية . (٨)

ويشير كاتز إلى التناقض البين بين جانبى " الاقتصاد المزدوج " لليابان ، أو قطاع الصادرات الذى هز العالم ، وصناعاتها المحلية المتحجرة . كـان الجـانب المضـئ لاقتصاد اليابان هو قطاعها التصديرى ـ مثل صناعات السيارات ، والاليكترونيـات الاستهلاكية، وأشباه الموصلات ، والآلات .. وفى كل حالة من تلك الحالات تقريبـا ، كانت نجوم التصدير هذه تدين ببداية انطلاقها إلى سياسات دولة التنمية التـى كـانت مطبقة فى الخمسينيات والستينيات . فأصبحت صناعات التصدير اليابانية التى بلغـت مرتبة النجوم تقف على النقيض من تلك الأجـزاء مـن الاقتصـاد غـير المعرضـة للمنافسة الدولية ، وصناعات الخدمات ، والمرافق والقطاع الزراعى الذى يتمتع بحماية عالية . وعلى الرغم من أن الصناعات المعرضة للمنافسة الدولية فى أية دولة تكـون

أكثر كفاءة من تلك التى لا تتعرض ، فإنه لا توجد فى أية دولة تلك الفجـوة الكبيرة بين الاثنتين بالحجم الموجود فى اليابان . [٩] وفى خلال سنوات النمو القوى فى اليابان، كان من الممكن أن تتحمل اليابان قيام قطاع التصدير بدعم صناعاتها المحلية ، ولكن نظرا لتباطؤ النمو أصبح استمرار الدعم أمرا تتزايد صعوبته ، كما أن الضغط سيزداد فى السنوات القادمة عندما يرتفع متوسط عمر سكان اليابان ويتعين على عدد أقل من العمال أن يعولوا عددا أكبر من المتقاعدين .

اقتصاد غير رأسمالى

إن الجانب الأكثر حسما فى النظام اليابانى ، المجال الذى يبتعد إلى أقصى درجة عن نموذج السوق ، هو الطريقة التى يتم بها تخصيص رأس المال . إن مفتاح النمو الاقتصادى هو تعظيم الاستثمار المنتج فى البشر والمصانع والمعدات ـ أى فى رأس المال البشرى والمادى . ولكى يقوم المستثمرون بالاستثمار فهم يحتاجون إلى المال ، ومن ثم فإنه إذ استطاعت الحكومة أن تتعامل مع النظام بحيث يؤدى إلى زيادة تدفق الأموال إلى الاستثمارات المنتجة ، فإنها تكون قد بلغت من المنى من نمو اقتصادى أسرع ومواطنين أسعد . وتنظيم النظام المالى لتحقيق هذا الهدف هو مفتاح قصة اليابان . (ومن الأمور الحيوية أن يكون الاستثمار منتجا ، وأن يقوم فعلا بإنتاج ثروة تزيد على الأموال المستثمرة فى المقام الأول . وهذا الهدف لم يكن يتم دائما إدراكه أو تحقيقه ، وتوقف فى اليابان فى نهاية المطاف نظرا للضعف الذى كان عليه نظامها المالى الغريب) .

وفى المظهر لا يختلف النظام المصرفى لليابان عن النظام المصرفى الغربى . ولكن النظام فى جوهره يختلف اختلافا كبيرا ـ على الرغم من أنه قد بدأ فى التغير مؤخرا . وأهم نواحى الاختلاف هو فى طريقة اتخاذ قرارات الإقراض . فقد أنشأ رجال المصارف الغربيون قواعد يتقرر على أساسها منح القرض من عدمه . وتتلخص هذه القواعد فى تقييم الربح المحتمل من الاستثمار ، ومقدار المخاطرة التى يتحملها البنك فى حالة عدم قيام العميل بالسداد . ولكن أيا من هاتين القاعدتين الأساسيتين لم تكن لها أهميتها فى اليابان . وبدلا من ذلك فإن العوامل الرئيسية كانت هى قيمة الضمان المقدم لضمان القرض ، وكذلك مسألة الصلات الشخصية وعلاقات الالتزام المتبادل ، والتى تلعب فيها وزارة المالية دورا رئيسيا .

إن تصميم النظام المصرفى اليابانى يقلل إلى حد كبير الحاجة إلى قيام رجال البنوك والمستثمرين بتقييم المخاطر، والعائد على القرض . وأحد الأسباب لذلك هو أن البنوك تتمتع بحماية فعالة من أية أخطاء عن طريق الضمانات وشبكات الأمان فى النظام . أما السبب الآخر فهو أن البنوك ــ من الناحية العملية ــ ليست خاضعة للمساءلة أمام المساهمين ، بل أمام البيروقراطية فى شكل وزارة المالية.(١٠)

والخضوع للمساءلة أمام المساهمين فى اليابان أضعف كثيرا عما هو عليه فى الغرب ، ويرجع ذلك جزئيا إلى الشبكات الضيقة للالتزامات والملكية المتبادلة للأسهم . كما أن الشركات الأعضاء فى نفس *الكيريتسو* أو المجموعة الصناعية لديها التزامات غير محددة ولكنها بدون حدود لمساعدة وإنقاذ كل منها للأخرى ، ولا تقوم هذه الالتزامات على الأسس والمبادئ الغربية للمسئولية التعاقدية ولكن على أساس العلاقات والشبكات الشخصية . ونتيجة لتلك الترتيبات فإن وزارة المالية تتمتع بنفوذ واسع فى قرارات الإقراض ، وهى القرارات التى تلعب فيها المبادئ الغربية الخاصة بتقييم الائتمان دورا ضئيلا ، وقد هيأ ضعف الاهتمام بعنصر المخاطرة فوائد هائلة لقطاع الأعمال اليابانى . إذ أدى إلى تقليل تكلفة رءوس الأموال بشكل كبير عن التكلفة التى يتحملها أمثالهم فى الغرب .

ونظرا لما كانت البنوك اليابانية تتمتع به فعلا من ضمان وزارة المالية لها ، ولوعدها الضمنى بالدعم والمساندة ، فقد كان بإمكانها فعلا أن تتغاضى عن الحاجة إلى الاحتفاظ بالاحتياطيات " الواقية " المطلوبة من البنوك الغربية لتمكينها من مواجهة الديون المعدومة أو المشكوك فى تحصيلها. وكان هذا يعنى أن بإمكان هذه البنوك أن تقدم نسبة كبيرة من القروض بأى مستوى من الودائع لديها . كما أن عدم وجود ضغوط عليها لدفع أرباح إلى المساهمين كان يعنى تماما أن تلك القروض لم تكن تكسب ما يطلقون عليه فى الغرب معدل العائد العادل .

ويقول المؤلف تاجارت ميرفى ، أن المعايير الحكومية للاستثمار كانت تقتضى اختيار الصناعات التى يتوقع لها النمو عالميا ، أو ذات الأهمية الاستراتيجية للصناعات الأخرى ، أو صناعات مثل سيارات الركوب والاليكترونيات الاستهلاكية مع عدد من الصناعات سريعة الدوران . أما الاعتبارات الأخرى ، فكانت هى مدى قدرةُ اليابان على توفير التكنولوجيا المطلوبة ، ومدى قدرتها على تخفيض أسعارها عن الأسعار الغربية حتى يمكنها تعظيم دورات الإنتاج .

وقد أدى تحيز الاقتصاد الياباني في اتجاه المستويات المرتفعة من الاستثمار إلى تغذية عملية تحول الثروات من الأسر والأفراد إلى الشركات التي استمرت حتى منتصف التسعينيات . وأدت تلك التغذية الضخمة من الائتمان إلى النواحي التي اختارتها وزارة التجارة الدولية والصناعة ، في عملية أشرفت عليها وزارة المالية ، إلى تحقيق نتائج مبهرة في سنوات ما بعد الحرب . ولكن كانت بها بعض نقاط الضعف. يقول ميرفي :

لو كانت البنوك اليابانية قد قامت بتطبيق القواعد التقليدية للائتمان على عمليات الإقراض ، لما حدثت أبدا المعجزة الاقتصادية التي تحققت في الخمسينيات والستينيات ... فلم تكن البنوك تدخل إلى منشآت الأعمال وتخرج منها على أساس تقييم جيد للأرباح التي سيتم تحقيقها ولكن على أساس تعليمات من وزارة المالية .

وتبعا لما قاله كالدر ، فإن كينمونت يؤكد أن آلية منح الائتمان في اليابان هي المفتاح لفهم السبب في تميز اقتصادها بدرجة عالية .

لم يكن باليابان سوق لرأس المال ؛ ومن ثم فهي أساسا اقتصاد لا يقوم على السوق. ولم يقتصر الأمر على أن اليابان لا تحتاج إلى الحصول على عائد على رأس المال فحسب ، بل لم تكن لديها أية فكرة عن أن رأس المال يكلف شيئا على الإطلاق . وعلى أية حال ، فإن إلغاء الآلية التي يمكن بها بسهولة اكتشاف تكلفة رأس المال (السبب في " نجاح " اليابان) لا يلغي وجود هذه التكلفة لرأس المال (السبب الأصلي للمصاعب الحالية التي تواجهها اليابان) . إن النظام بأكمله يقوم على أساس التظاهر .

وإذا ما نظرنا إلى ذلك بطريقة أخرى ، سيتضح أن النظام الياباني يقوم بتمويل كل شيء دون تمييز (أو على وجه الدقة طبقا لمعايير لا تتصل بالكفاءة المالية ، ومن ثم يجري تمويل صناعات وشركات " رابحة " بالمصادفة ... وفضلا عن ذلك فإنه نظرا لأن إدارات المنشآت ليست مسئولة أمام من يقدمون لها رأس المال ، فليس هناك فرق بينها وبين الإدارات البيروقراطية أما التمييز بين العام والخاص الذي اعتدنا عليه نحن (الانجلو ـ ساكسون) فلا فائدة له إطلاقا في اليابان . (١١)

ونتيجة لهذا الهيكل فإن الاقتصاد الياباني به تحيز متأصل نحو الاستثمارات ذات الربحية العامة المنخفضة. ولكن هذا الانحراف بالاستثمار يمكن أن يستمر فقط طالما كانت الأجيال الحالية من المدخرين مستعدة للتغاضي عن الحصول على عائد عادل عن استثماراتهم لصالح الجيل الحالي من المقترضين ولصالح العمال الذين تعتمد

وظائفهم على تلك الاستثمارات . ومن الممكن أن تستمر هذه المفاضلة المستمرة طالما استمر نمو السكان بسرعة ، وعندما تكون هناك أعداد متزايدة من العمال الذين يستفيدون من الاستثمار أكثر من أعداد المتقاعدين الذين يعانون الخسارة الناشئة من ضعف العائد على استثماراتهم . وهذه هى عملية المفاضلة التى ستصبح عما قريب غير محتملة فى اليابان التى تهبط فيها معدلات المواليد ، وتتحسن فيها الأحوال الصحية ، والتى ستؤدى فى بداية القرن القادم إلى زيادة أكبر فى نسبة المتقاعدين أكثر من أية دولة أخرى على وجه الأرض .

الإدخار

كان ارتفاع مستوى الإدخار هو الذى ساعد على ارتفاع مستوى الاستثمار فى اليابان . وحتى عام ١٩٨٠ لم يكن هناك سوى نطاق ضئيل للاختيار أمام الأسر إذا ما أرادت الاقتراض ، كما كانت نظم الائتمان الاستهلاكى قد كبحت تماما لتشجيع الإدخار. كذلك لم يكن هناك سوى القليل من الاختيار أمام اليابانيين بالنسبة للاستثمار. وقد علق ريتشارد كوكسون فى *الإيكونوميست* على ذلك بقوله " إن اليابانيين يحتفظون بقدر كبير من أموالهم نقدا فى البنوك لأنه فى الواقع لا يوجد إلا نوعان من الأصول المالية فى اليابان الأولى : أصول ليس بها أية مخاطرة وتنتج عائدا أفضل من لا شئ ، والثانية : أصول عالية المخاطر وتنتج عائدا أيضا أفضل من لا شئ . وهناك لا يكون الاختيار صعبا " . (١٢)

وفى دراسة قام بها تشارلز هوريوكا فى عام ١٩٨٩، حدد ما لا يقل عن ثلاثين تفسيرا مختلفا لارتفاع معدل الادخار فى اليابان ، وقام بتحليل كل منها لتقييم أهميته . وكانت النقطة الأولى التى أثارها ، حتى قبل التوصل إلى أسباب ارتفاع معدلات الإدخار فى اليابان، هى أن الأرقام كان مبالغا فيها فعلا لاختلاف طرق جمع البيانات. وكان هذا أحد العوامل الأربعة التى اعتبرها هوريوكا عوامل جوهرية ، ولكن هذا العامل مسئول عن جزء فقط من الاختلاف . أما العوامل الأخرى فهى انخفاض نسبة كبار السن فى سكان اليابان (فيما بين الخمسينيات والثمانينيات) ، ونظام المكافآت نصف السنوية الذى جعل الإدخار أكثر سهولة ، وسرعة معدل النمو الاقتصادى . والأمر المهم فى كل هذه العوامل هو عدم ثبات أى منها . وكما ذكرنا من قبل ، فإنه فى بداية القرن القادم ستكون باليابان أعلى نسبة من كبار السن فى العالم ، وسيلقى هذا بعبء كبير على مستويات الإدخار بها . وقد صدقت النتيجة التى توصل إليها هوريوكا

قبل انقضاء عقد من الزمان ، بشأن انخفاض معدل ادخار الأسر ، فقد انخفض ولكن بشكل تدريجي ". (١٣)

وحتى التسعينيات، كان ذلك المعدل المرتفع من الإدخار الحكومي يعزز الإدخار من جانب الأسر اليابانية ، وكان ذلك ناشئا من عادة تحقيق فائض في الموازنة . ولكن الجهود المبذولة لتحريك الاقتصاد شهدت انقلابا فى تلك العادة ، فمنذ بداية التسعينيات كانت اليابان تحقق فائضا حكوميا أعلى مما تحققه أى دولة متقدمة ، وبلغ هذا الفائض ٤ فى المائة من إجمالي الناتج القومي السنوى . وفى نهاية عام ١٩٩٨ كان الفائض قد تحول إلى عجز بنسبة ٢ فى المائة ، وهو ما يمثل انقلابا ضخما .

الصورة الاجتماعية والثقافية

تشكل الصورة الاجتماعية والثقافية عنصرا على نفس القدر من الأهمية فى المعجزة اليابانية ، وإن كان ليس ملموسا بنفس القدر . لقد اعتنق هذا البلد الجزيرة " التكنولوجيا والأفكار الغربية بشكل جذرى منذ إصلاحات أسرة الميجى فى ١٨٦٨ . إلا أن العزلة الطويلة والعادات التى تطورت على امتداد آلاف السنين من الحياة الاجتماعية التى ركزت على زراعة الأرز أدت إلى خلق شعب شديد الترابط ، ذى إحساس قوى بتفرده وبقدراته . وأهم خصائصه ، من وجهة النظر الغربية : هى الإحساس العالى بالالتزام الاجتماعى والذى جعل من التزام الشخص تجاه مجتمعه الواسع ـــ سواء أكانت الأسرة أم القرية أم المنشأة أم الجيش أم الأمة ـــ أهم كثيرا جدا من احتياجاته الفردية .

ومن المظاهر الأخرى للتوجه نحو المجموع لليابان ، التجانس الاجتماعى واحترام شعبها للسلطة ـــ وهى صفات ـــ إذا ما تحدثنا بصراحة أكثر ـــ تؤدى إلى جعل القوى العاملة أكثر قابلية للتعليم وسهولة الانقياد والعمل الشاق .

ونفس هذا التأكيد على الجماعة أكثر من الفرد هو الذى جعل النظام السياسى لليابان يعانى من الضعف . والنظام السياسى اليابانى نظام ديمقراطى من الناحية النظرية ، وهو يسمح بتغيير هادئ سلمى للحكومة يقوم على أساس اقتراع شعبى ، إلا أن قوة مراكز القوى الأخرى فى البيروقراطية وقطاع الأعمال والقيمة العالية لضرورة التفاهم والاتفاق تؤدى إلى إضعاف السياسيين .

إن الأولوية التى تتمتع بها الجماعة على الفرد هى إحدى الاختلافات المميزة للسلوك فى اليابان بالمقارنة بالغرب . ويتبدى هذا إلى الحد الأقصى فى اليابان ، ولكنه يظهر أيضا بقوة فى الثقافات الكونفوشيوسية الأخرى فى شرق آسيا التى تؤكد بقوة على التسلسل الهرمى للسلطة والأسرة مثل الصين ، وتايوان ، وهونج كونج ، وكوريا الجنوبية ، وسنغافورة ، وفى المجتمعات الصينية ذات النفوذ فى جنوب شرق آسيا مثل إندونيسيا وماليزيا . وأولوية الجماعة أيضا من أكثر الخصائص صعوبة على الفهم الغربى ، لأنها تختلف كثيرا على طريقتنا فى التفكير ، التى تنظر إلى الإنجاز الفردى باعتباره شيئا لا يحتمل الجدل وباعتباره هدفا شديد الوضوح .

وهذا الاختلاف ، على الرغم من قوته ، إلا أنه ليس مطلقا ، ويعادل اختلافا فى التركيز . إذ ما زال الغربيون يولون قيمة كبيرة للبعض من نفس المجموعات المهمة جدا فى اليابان ، واليابانيون ليسوا معصومين من الرغبة فى الوفاء باحتياجاتهم ورغباتهم الفردية ، إلا أن كلتا الثقافتين تحددان توازنا مختلفا بين هذين النوعين من المطالب ، بما يستتبع ذلك من نتائج وآثار على الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية . وفى الواقع فإن تحول الميزان بين هاتين القوتين ــ بعيدا عن الجماعة فى اتجاه الفرد ــ يعتبر إحدى الملامح الرئيسية للتغير فى المجتمع اليابانى ، وهو التحول الذى يتوقع أن يجرى اتباعه فى أماكن أخرى فى شرق آسيا مع استمرار عملية التحديث .

وعملية التحديث ــ تعنى اتباع أحدث التقنيات الصناعية ، جنبا إلى جنب مع ما يصاحبها من تغيرات فى السلوك الاجتماعى وإن لم تكن تلك التغيرات ملموسة بنفس الدرجة ــ وهى ليست مماثلة لعملية التغريب . إلا أن العمليتين متشابكتان ، فنمط الأزياء الغربية والعادات الغربية غالبا ما يكونان أكثر المظاهر المرغوبة للدلالة على وفرة الثراء التى تأتى مع عملية التحديث .

وفى هذه العملية بالتحديد ، عملية التحول نحو الفردية ، أصبحت فى اليابان وشرق آسيا أكثر اتساما بالطابع الغربى . وحتى مع محافظتها على اتباع كثير من تقاليدها الثقافية ، فإن هذا التغيير قوى ، وسيؤدى إلى إضعاف إصرار بعض زعماء شرق آسيا الحاليين على " القيم الآسيوية " المتميزة التى تدعم أساس نجاحهم الاقتصادى وتماسكهم الاجتماعى ... وهى المعتقدات التى تقدم المبررات للنظم

السياسية القائمة على الانفراد بالسلطة ، أكثر من تقديمها لتفسير مفيد عن الثقافة الآسيوية . وفى نفس الوقت ، يقول جيم روهور فى كتاب "*نهوض آسيا*" إن الافتقار إلى سمة غربية أخرى ، اتجاهها للرخاء والرفاهية، قد يظل إحدى المزايا القوية لشرق آسيا .

إن اختلاف التأكيد فى الشرق والغرب على الفرد والجماعة يعكس القيم التى تتعلق مباشرة بلب آرائها الفلسفية العالمية . وهذا يعنى أن ضغط الغرب على المجتمع الآسيوى والثقافة الآسيوية ليس ضغطا اقتصاديا فحسب، بل إنه يهدد بعض المعتقدات الأساسية عن الطريقة التى يعمل بها العالم . وهذه الاختلافات لها أهميتها فى تفسير التوتر بين وجهتى النظر العالميتين على مستويات متعددة سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية وثقافية .

وعلى الرغم من الاختلافات فى الثقافة والتاريخ بين المجتمعات الكونفوشيوسية فى شرق آسيا ، فإنها تشاطر بعضها البعض فى السلوك المتماثل فيما يتعلق بالسلطة والتزامات الجماعة . وهذه الاتجاهات والسلوكيات إنما هى نتيجة للتراث الكونفوشيوسى المشترك وللنفوذ التاريخى القوى للصين الذى يشعر به الجميع . وقد تكون الفردية الغربية هى غير المألوفة تاريخيا وليس الاتجاه نحو الجماعة الكونفوشيوسى .

أما المفكر الشرقى والعالم السياسى اليابانى ماسا ماروياما والذى اقترب كثيرا من تحقيق التوافق بين تقاليد كل من الناحيتين ، فقد كان له أثر عميق على الفكر السياسى الحديث . ولكن الملاحظ أنه لم يكن له خليفة ذو نفوذ ثقافى . والتقاليد الغربية للاستقصاء الفلسفى لا يبدو أن لها صدى عميقا فى اليابان أو فى أى مكان آخر فى الشرق ، ومع ذلك وبطريقة خفية ، فإن التقاليد الفلسفية الشرقية كان لها أثر كبير فى الغرب على امتداد القرن الماضى . وكانت العقلانية بمعنى التفكير العلمى المنطقى إحدى الملامح الرئيسية للتفكير الغربى ـــ بدرجات مختلفة ـــ منذ عصر اليونانيين القدماء . والتقليد العقلانى يجرى مجرى الدم فى عروق الثقافة الغربية حتى أنه يعتبر أمرا بديهيا من وجهة نظر العالم الغربى ، بل وحتى فى رد الفعل الأكثر حداثة الذى يعارضه ، وقد درس كثير من المثقفين اليابانيين وتقبلوا التقاليد الثقافية الغربية ، بما فيها الفلسفة ، منذ أن فتحت اليابان أبوابها أمام الأفكار الغربية فى إصلاحات أسرة الميجى عام ١٨٦٨ . إلا أنه بينما أصبح بعض المثقفين مثل ماروياما يرتبطون بعمق

بهذه التقاليد ، فإنها لم تتمكن من النفاذ بعمق إلى السلوك اليومي الياباني . وعلى النقيض من المذهب العقلاني الغربي ، فإن الأسس الفلسفية للكونفوشيوسية ضد العقلانية .

وقد اعتبر ماروياما أن الجمود الاجتماعي الذى تفرضه الكونفوشيوسية ، والإذعان للمبادئ الكونفوشيوسية هما مصدر كل السلطات ، وأن التسلسل الهرمى الكونفوشيوسى للقيم ما هو إلا إطار ثقافى عتيق يجب على اليابان الحديثة أن تتخطاه .[١٤] إلا أن جهود ماروياما لبناء إطار ثقافى جديد لليابانيين المحدثين ذهبت أدراج الرياح . فاليابانيون المحدثون لديهم نظرة عملية عميقة ومفيدة عن العالم . وقد قاموا بذكاء باتباع وتكييف كل ما احتاجوا إليه من المعرفة التكنولوجية الغربية وبقدر ما تطلبته احتياجاتهم الفنية ، وبدون اعتناق الجذور العميقة للمذهب العقلانى .

أما الاستثناءات التى ترد على ما تقدم فتتمثل فى الأفراد الذين تعرضوا طويلا للحياة فى الغرب عن طريق التعلم فى المدارس أو الجامعات . إذ أن الكثيرين من تلك المجموعة التى تكبر باستمرار يتبعون منهجا غربيا عميقا تجاه هذه الموضوعات ، ولكنهم يظلون أقلية ضئيلة بالنسبة للمجتمع بأسره .

على أية حال فإن التغير الاقتصادى قد بدأ فى تعديل السلوك . وبغض النظر عن الركود الاقتصادى الذى حدث فى التسعينيات ، فإن الثروة الكبيرة لليابان قد هيأت الفرصة لوقت فراغ أكبر ، وأدت إلى زيادة الوسائل اللازمة لإشباع الرغبات الفردية، وتعتبر الثقافة الغربية الشعبية ، وخاصة الأمريكية هى أوضح المظاهر لهذه التطلعات ، فى كل من اليابان وشرق آسيا ، كما هو الحال فى أمريكا وباقى أنحاء الغرب .

إن الفردية المتزايدة التى أفرخها هذا الثراء المتنامى ستؤدى إلى ازدياد التأثير على قواعد السلوك والمعتقدات ـ والعملية أكثر وضوحا فى اليابان ، ولكن يمكن أيضا رؤيتها فى دول شرق آسيا التى أصابها الثراء حديثا .

الفصل الثالث

سرب الأوز الطائر والنمور

كان هجوم مهاتير محمد على جورج سوروس نموذجا لما يحس به من إعجاب وكراهية فى نفس الوقت تجاه رأس المال العالمى. فقد كان مهاتير ناقدا مثابرا للضرر الذى يلحقه المضاربون الغربيون بالدول النامية التى لا يمكنها الدفاع عن نفسها مثل ماليزيا. ولكنه كان أيضا يعدد فضائل الرأسمالية باعتبارها عجلة التنمية لماليزيا. ويوفق مهاتير بين هذين الخيطين المتعارضين عن طريق ندائه للماليزيين " انظروا شرقا " كى يحصلوا على النماذج الاقتصادية والإلهام بعيدا عما يعتبره الغرب المتهاوى المتفسخ . وفى اتجاه النجاح الباهر لليابان والنمور الآسيوية .

وكان سوروس هو رمز المضاربة مطلقة العنان ، وللغرب المستأسد الفاسد الذى عقد العزم عامدا على تخريب وإضعاف الدول النامية لأنه يخشى أن يؤدى نجاحها فى شرق آسيا إلى تهديد السيطرة الغربية . وكانت انتقادات مهاتير لسوروس تأكيدا لمعتقداته بشأن القيم الآسيوية وبالطريقة التى ساعدت بها على خلق نظام اقتصادى آسيوى متفوق.

وذكر البنك الدولى وآخرون أن النجاح الاقتصادى لماليزيا وشرق آسيا كان نابعا من اتباعها لمبادئ حرية السوق . إلا أن هذه لم تكن وجهة النظر التى يوافق عليها مهاتير ، إذ أن سيرة مهاتير الوظيفية قد هيأت له بصيرة متنورة بالقوى التى تدفع عملية اتخاذ القرار الاقتصادى فى أحد اقتصادات المعجزة فى شرق آسيا ـ هذه القوة التى ترتبط غالبا بأمور السياسة والتاريخ ، بأكثر من ارتباطها بالنظرية الاقتصادية . ويقول العالم الماليزى " خو بو تيك " أن هناك عدة أفكار وموضوعات متناسقة ومستمرة على امتداد مسيرة مهاتير ، بغض النظر عن التوترات ، والتناقضات، والتعارض ، وتغير الأفكار ، والتعديلات التى تطرأ على موقفه . وباعتباره " أبرز

دعاة القومية فى الملايو فى زمانه " فإن مهاتير تابع منذ باكورة أيامه فى السياسة فى الستينيات السعى لتحقيق أهدافه فى الترويج لمصالح الملايو قبل مصالح المجتمع الصينى الماليزى ذى القوة الاقتصادية كما يقول " خو بو تيك " فى السيرة الذاتية المتعمقة عنه "*تناقضات المهاتيرية* " . وقد قام مهاتير فى أول وأشهر عرض لأفكاره فى كتابه "*مأزق الملايو* " فى عام ١٩٧٠ بمقارنة تخلف الملايو " بالسيطرة الاقتصادية " للمجتمع الصينى . ويوضح خو أنه بحلول عام ١٩٧٦ ، كما أوضح مهاتير فى كتابه "*التحدى* " أنه تحول بالهدف الذى يعاديه من الصينيين إلى الغرب . وهنا يقول مهاتير إن الدفاع عن القيم الإسلامية لماليزيا قد تطلب مقاومة النفوذ الفاسد للغرب ، حيث كان انهيار القيم المعنوية يؤدى إلى التدهور الاقتصادى .

وقد زاد مهاتير موقفه بلورة أكثر بعد أن أصبح رئيسا للوزراء فى عام ١٩٨١، باتخاذه النمور الآسيوية الناجحة كنماذج للتنمية الاقتصادية . وقد أوضحت النمور أن الدول الآسيوية ، عن طريق قيمها المعنوية المتفوقة ، أنه يمكنها أن تهزم الغرب فى مجاله الخاص ، ويقول خو وكان لب وجهة نظر مهاتير هو استنكاره لرفض الدول الغربية الغنية اقتسام المعرفة التكنولوجية ورأس المال ، والإدارة ، ومهارات التسويق وكذلك أسواقها الضخمة ، هذا فضلا عن غضبه لاستعداد الدول الغربية لتغيير قواعد التجارة الحرة بحيث تلائم مصالحها الخاصة . (١)

لقد كان هناك شئ أكثر من تصادف التشابه بين أفكار مهاتير السابقة عن " السيطرة الاقتصادية الصينية " وأفكاره الأخيرة عن " السيطرة الاقتصادية الغربية ". وقد كان يظن أن الحواجز العنصرية ، والقواعد الأساسية العنصرية كانت هى السبب فى وجود الأولى، بينما أن القيود والتغيرات فى القواعد التى وضعتها " الدول الكبرى " هى التى صنعت الثانية . وفى كلتا الحالتين فقد كان غاضبا من التهديد بالاستبعاد الاقتصادى . (٢)

ويقول خو : " إن بعض ثناء مهاتير على اليابان قارب اتخاذها معبودا له ". وبينما كان مهاتير يوجه نقده القاسى إلى الحماية الغربية، فإنه كان يحيى الحماية فى اليابان، التى يقول أنه يمكن تقليدها فى ماليزيا لفائدتها . وكان مهاتير ، مثله فى ذلك مثل باقى القادة الآسيويين ، متناقضا مع حرية السوق ومتحمسا لفوائد السياسة الصناعية القائمة على التدخل . وفى عام ١٩٨٠ ، قام مهاتير عندما كان وزيرا للتجارة والصناعة، بانشاء شركة ماليزيا للصناعات الثقيلة ، وعندما أصبح رئيسا للوزراء قام بوضعها كأحد الأعمدة الرئيسية فى سياسته الاقتصادية. وقد كانت هذه الشركة أساسا

مشروعا من مشروعات " دولة التنمية " ، التى تهدف بوضوح إلى أن تعطـــى دفعــة البداية لتنمية الصناعة الماليزية .

وقام مهاتير أيضا بالتفاوض مع الشركات متعددة الجنسية سواء منها اليابانيـــة أو الكورية الجنوبية على عدة مشروعات صناعية مشتركة ضخمة، بما فى ذلك مشـــروع قومى لصناعة السيارات ، ومجمع للصلب ، ومصنعان للأســـمنت وثلاثـــة مصـــانع لموتورات الموتوسيكلات . وقام مهاتير برفض الاعتراضات من كل مـــن حكومتـــه ومن خارجها التى كانت ترى أن مشروع الســـيارات سيفشـــل لأن الســـوق المحلـــى صغير جدا واحتمالات التصدير كانت ضئيلة . وقال إنه يدرك أن أرباح الصناعة قـــد تكون صغيرة جدا ، إلا أنه جادل قائلا إنها ستكون ربحا للأمة . وعندما أعلـــن فـــى عام ١٩٨٤ عن خصخصة كثير من المنشآت المملوكة للدولة ، قال إنه لم يفعل ذلـــك بوحى من رئيسة وزراء المملكة المتحدة مارجريت ثاتشر ، ولا من رئيس الولايـــات المتحدة رونالد ريجان ، ولكن بوحى من اليابان ، النمر الآسيوى الاقتصادى وبصفـــة خاصة أيضا من الرئيس الصينى دنج زياوبنج .(٣)

وكان إيمان مهاتير بالنزعة السلطوية الاستبدادية إحدى ملامح أسلوبه الذى كـــان شائعا بين كثير من قادة شرق آسيا . وينظر مهاتير نظرة قاتمة إلى الديمقراطية التـــى يعتبرها تهديدا للدول المستقلة حديثا ، إذ تؤدى جماعات الضغط ومجموعات أصحـــاب المصالح إلى إلقاء مطالب ضخمة على عاتق الحكومة ، بينما يؤدى الانتقـــاد المحلـــى والأجنبى إلى التقليل من سلطتها . (٤) وفى عام ١٩٨٧ ، وفى جو ازداد فيـــه التوتـــر العرقى ، وتعرض فيه وضعه السياسى للتهديد ، قام مهاتير باعتقـــال عشـــرات مـــن المدرسين ومن رموز المعارضة ، وأوقف مؤقتا صدور أربع صحف ، وفى نفس العام أطلق هجومه على الجهاز القضائى الذى أصدر أحكاما اعتبرها تعديا من القضاء علـــى سلطات الحكومة .

وتتركز مهارة مهاتير السياسية الكبرى فى شعبيته ، وقدرته على اجتذاب المشاعر القومية الملاوية وإعادة صياغة هذه المشاعر لأغراضه الخاصة . وقد تضمن هجـــوم مهاتير على سوروس فى أثناء اجتماعات صندوق النقد الدولى فى هونج كونـــج فـــى سبتمبر ١٩٩٧ كثيرا من هذه الخيوط : شعبيته ، إقدامه ، نزعته القوميـــة ، وموقفـــه المضاد للغرب ، ونموذجه الآسيوى البديل للتنمية الاقتصادية .

الأوز والنمور

قدمت اليابان نموذجا مهما لكل اقتصادات المعجزة فى شرق آسيا فيما عدا هونج كونج . فقد كان النموذج اليابانى وليس الوصفات التى قدمها الاقتصاديون المتشددون التقليديون ، مصدر الإلهام لقادة شرق آسيا . ويقول المنظرون الغربيون : إن عملية التنمية الاقتصادية ستؤدى لا محالة إلى إعمال الديمقراطية حتى لو لم تكن قد بدأت بعد. ولكن النجاح الاقتصادى كان هو أكثر ما يهم قادة شرق آسيا . وكانت مفاتيح النجاح الاقتصادى كما يرونها فى القيم الآسيوية بقدر ما هى فى المذاهب الاقتصادية. فعلى سبيل المثال ، كان مهاتير ينظر إلى الخصائص التى يعتبرها آثاما فى الغرب ، على أنها فضائل فى اليابان .

ما الذى كان يجتذب القادة الآسيويين فى اليابان ؟ لم يكن ما يجذبهم نموذجا أصليا دقيقا مفصلا بل أسلوبا للتنمية أوسع وغير محدد بشكل متبلور . كان التدخل الحكومى والسياسات اللينة (سواء كانت عن طريق الإعفاءات الضريبية لفترة محددة ، أو سياسات الائتمان المفروضة أو كلتيهما) هما أهم الأدوات ، كما كان دعم الصادرات العجلة الرئيسية لتشجيع النمو.

أما التحليلات الاقتصادية المفصلة للنموذج فلم تظهر إلا فيما بعد ، كتبرير *لاحق لأمر واقع* ، رغم أنها أصبحت بدورها مبررا مفيدا لأولئك الذين يسعون إلى تطبيق سياسات التدخل ، مثل بى . جى . حبيبى عندما كان وزير للتجارة والصناعة فى إندونيسيا فى وزارة التجارة الدولية والصناعة الإندونيسية ــ والتى من الواضح أنها مستوحاة من كتاب جونسون عن " *وزارة التجارة الدولية والصناعة والمعجزة اليابانية* ".

بعد ثمانى سنوات من بدء اليابان فى جمع الفتات والأجزاء التى خلفتها الحرب العالمية الثانية ، رقدت كوريا منهكة ومحطمة بسبب الحرب الأهلية ، وهو التصادم الذى كان الجميع يخشون أن يؤدى إلى تحويل الحرب الباردة إلى ساخنة . وكانت تايوان وسنغافورة منعزلتين فى حالة ركود ، وحتى فى أثناء الستينيات ، بعد أن بدأت كل من اليابان وكوريا الانطلاق الاقتصادى " فيما يشبه المعجزة "، لم يكن المحللون متفائلين كثيرا بالنسبة لكل من تايلاند وإندونيسيا وماليزيا . وقد وصفت إندونيسيا فى عام ١٩٦٨ من قبل أحد المحللين المحترمين بأنها حالة " رسوب مزمن " (٥)

وقد تحسنت سمعة دول شرق آسيا بسرعة . وبحلول التسعينيات أصبحت ثلاث من دول جنوب شرق آسيا — هي إندونيسيا وماليزيا وتايلاند — تمثل النمور الجديدة . ويقول الاقتصادى اليابانى كانامى أكاماتسو إن التنمية الاقتصادية فى آسيا يمكن أن تتبع تشكيل سرب الأوز الطائر ، اليابان فى المقدمة يتبعها الآخرون وفقا لمستوى كل منهم التكنولوجي والاقتصادى . وقد انتشرت الفكرة وأصبحت لها شعبية فى الثمانينيات على يد سابورو أوكيتا ، الذى وصفه أحد المحللين بقوله " إنه أكثر كبار موظفى التنمية توفيرا ". وفى خطبة له فى عام ١٩٨٥ قال أوكيتا :

" نظرا لوجود اختلافات كبيرة فى مراحل التنمية فى الدول الآسيوية وفيما لديها من الموارد الطبيعية ، والثقافية والدينية ومن التراث التاريخى، لذا فإن من الواضح أن تحقيق التكامل الاقتصادى فيما بينها على غرار نموذج الجماعة الاقتصادية الأوروبية يعتبر أمرا بعيد الاحتمال . ومع هذا فإن هذا التنوع بالتحديد ، هو الذى يعمل على تسهيل نمط سرب الأوز الطائر لتقاسم التنمية حيث يمكن لكل أن يحصل على ميزة من انفراده كى ينمو " . (٦)

وقد كانت نظرية سرب الأوز الطائر هى أول عرض واضح للنموذج اليابانى . وكانت اليابان هى الأوزة التى وضعت البيضة الذهبية ، والفكرة هى أن تبدأ دولة ما بصناعات بسيطة من الناحية الفنية ، وبعد ذلك تقوم فى أثناء اكتسابها الخبرة بالعمل على بلوغ المرحلة التالية من التعقيد الفنى . وقد أرست اليابان النمط ، بالبدء فى أعقاب الحرب مباشرة بصناعة المنسوجات ، ثم انتقلت فى الخمسينيات إلى الكيماويات ، ثم إلى الحديد والصلب ثم إلى السيارات ، وحديثا جدا انتقلت إلى الاليكترونيات والأجهزة الكهربائية .

وقد تكرر نمط سرب الأوز الطائر فى بعد آخر . إذ يظهر نفس نمط الأوز الطائر فى تتابع تركيز الدول على كل صناعة فى وقت معين . وبالنسبة لصناعة المنسوجات ، يبدأ النمط باليابان ، وينتقل بعد ذلك إلى النمو الأربعة " الاقتصادات حديثة العهد بالتصنيع " . ثم بعد ذلك إلى جنوب شرق آسيا ، وبعدها إلى الصين ، وأخيرا جدا إلى فيتنام والهند . (٧)

وعلى الرغم من صدمتى البترول والاقتصاد العالمى الضعيف فى أوائل الثمانينيات وأوائل التسعينيات ، فإن النمو الاقتصادى بلغ متوسطه ٨ فى المائة سنويا على مدى ثلاثة عقود فى النمور الأربعة الأصلية ، وفى منتصف التسعينيات ارتفع

النمو فى جنوب شرق آسيا نتيجة للزيادة السريعة فى الاستثمار الأجنبى . وارتفع النمو فى الصين من أواخر السبعينيات إلى حوالى ١٠ فى المائة سنويا نتيجة لقيام الحكومة بتشجيع الاستثمار الأجنبى والصادرات .

عند النظر من بعيد فقد يمكن القول بأن الاقتصادات الآسيوية المعجزة تشبه سرب الأوز الطائر ، ولكن تقليدها لليابان من ناحية تسلسل تتابع تنمية الصناعات ليس إلا جزءا من القصة فحسب ، وهو وحده لا يفسر كيف أصبحت الأوزة نمرا ، أو تنينا وفقا لبعض الروايات . وتقول إديث تيرى : إن طرح تشبيه " سرب الأوز الطائر " قد يكون جزءا من جهود يقوم بها الرسميون فى اليابان ، لترويج الفكرة التى تقول : إن النظام الاقتصادى اليابانى إنما هو جزء من جملة نظم رأسمالية محتملة ، وهى المقولة التى يقصد بها دحر الجهود الأمريكية الرامية إلى فتح الاقتصاد اليابانى ، وإلى التغلب على عدم المرونة فى أسواقها وهياكلها التشريعية والتنظيمية ... وتقول تيرى " إن تقرير البنك الدولى الذى صدر بعنوان " *معجزة شرق آسيا* " قد تم إصداره برعاية اليابان وبطلب حثيث منها كأحد الجهود لتعزيز تلك المقولة . وكان محاولة من اليابان أيضا لتحويل اتجاه الانتقادات الدولية عن سوقها المحلى التى تسيطر عليها مجموعة صغيرة وتخضع للحماية الشديدة ، وعن امتداد نظامها الصناعى مؤخرا إلى جنوب شرق آسيا " . وعلى الرغم من قيام اليابان بدفع ٢ر١ مليون دولار لإصدار تقرير البنك الدولى ، فإن الرسميين اليابانيين ــ كما تقول تيرى ــ قد استشاطوا غضبا مما جاء فيه عند نشره ، وبخاصة ما أورده عن رفضه النموذج اليابانى ، شمال شرق آسيا ، وتحيزه بشكل أكبر إلى جانب نموذج جنوب شرق آسيا الأكثر صداقة للسوق . وفى عيون اليابانيين ، فإن النموذج اليابانى هو أساس النموذج الآسيوى ــ ليس فقط عن طريق تقليد مسار التنمية طبقا لتشبيه سرب الأوز الطائر ولكن أيضا عن طريق الاستثمار اليابانى المباشر فى المنطقة . (٨)

ما هو الشئ المميز الفريد فى عملية التنمية فى شرق آسيا الذى جعلها ناجحة بهذا الشكل ؟ وهل أتى النجاح من اتباع أو كسر قواعد الاقتصاد التقليدى ؟ هذا هو السؤال الذى يثير الغيظ والذى كان موضوعا لجدل كبير . إلا أن خطوط النقاش قد أصبحت أكثر وضوحا مع نشوب أزمة عام ١٩٩٧. ويمكن تقسيم مسارات النمو بعدة طرق. وتقدم أليس آمسدن تمييزا بين منهج " التوافق مع السوق " للتنمية ــ النموذج التقليدى ــ

ومنهج " زيادة السوق " ــ وهو نموذج دولة التنمية . وتظل الأسواق علـــى أهميتـــها بالنسبة للنموذج الثانى ، ولكن بالنسبة للدول التى تأخرت فى التنمية ، والـــدول التـــى تخلفت عن حدود التكنولوجيا ، فإن هناك دورا مهما للحكومة وهـــو تحسـين نتـــائج السوق . كما تقول آمسدن .

وقد تنوعت طبيعة التدخل بصورة واسعة بين اقتصادات النمور . واختلفت النمور القديمة عن النمور الجديدة فى مدى الدقة فى اتباع أغلب نواحى التدخل الموجودة فـــى النموذج اليابانى عن " دولة التنمية " ، وخاصة تلك السياسة التى كانت تهدف إلى إدارة الائتمان وتوجيهه إلى تغذية صناعات التصدير .

ولكنها اشتركت كلها فى سمة واحدة هى : التوجه نحو التصدير . وقد كان هـــذا إحدى السمات الرئيسية فى منهج آمسدن " زيادة السوق " وزيادة الصادرات فـــى حـد ذاتها ليست بالضرورة مفيدة . ولكن تركيز نمور شرق آسيا على الصادرات كانت لـــه فوائد عظيمة . وأهم ما حققه هو نقل انضباط الأسواق العالمية إلى اقتصاداتها بإجبـــار الصناعات الجديدة على المنافسة مع الأفضل فى بقية أنحاء العالم .

ويتناول بعض التحليلات ، مثـل دراسـة "البنـك الدولـى فـى عـام ١٩٩٣ "، معجزة *شرق آسيا* "، بصفة رئيسية النواحى الاقتصادية للجدل . ولكنها تحـــاج أيضـــا بأن بعض النجاح يعزى إلى سياسات زيادة السوق ــ وهو ما يعنى أن الدولـــة قـــامت بإدخال تحسينات على محصلة السوق الحرة الصرفة . وكانت النتائج التى خلصت إليها دراسة البنك الدولى مثقلة بتحفظات كثيرة ، إلا أن هذا لم يمنع تلـــك النتـــائج مـــن أن تشهر كوسيلة للدفاع من جانب أولئك الذين يسعون إلى تبرير السياســـات الصناعيـــة بكل أنواعها ، وهو العامل الذى تقول هيلين هيوز أنه قد قوض التحليل الجاد للتنميـــة فى المنطقة من ذلك التاريخ .

والتفسيرات الاقتصادية أمر حيوى لفهم معجزات شرق آسيا . وقد استفادت كـــل من كوريا وتايوان من العملية مبكرا من المبالغ الضخمة من الأموال التـــى حررهـــا الإصلاح الزراعى. فقد كان ملاك الأراضى الذين حرموا من أراضيهم يحتاجون إلـــى مجال آخر لاستثمار أموالهم التى دفعت لهم كتعويضات ، وقد قامت حكومتا الدولتيـــن بإنفاق مبالغ ضخمة على البنية الأساسية والتعليم ، وانفقتا القليل علـــى الاســـتهلاك . وقامت حكومتا الدولتين باستخدام نفوذها للتأثير على قرارات الاستثمار بطرق مختلفة. ففى تايوان كان للحكومة ملكية ضخمة فى الصناعة، أما فى كوريـــا فكـــانت الصناعـــة

ملكية خاصة ، ولكن القرارات كانت تتم وفقا لتوجيهات السياسة الحكومية التى كانت تتحيز لصناعات محددة . وقد اتبعت كل من كوريا وتايوان سياسات مالية شديدة الاختلاف ، فقد تركت تايوان قرارات تحديد سعر الفائدة للسوق، بينما كانت كوريا تتدخل فيها بشدة . وفى كلتا الدولتين كان يتم التعويض عن تكلفة سياسات التدخل والحماية بحوافز التصدير .

واختلفت مسارات التنمية أيضا فى هونج كونج وسنغافورة وهما أصغر دولتين من النمور الأربعة . فلم تتبع هونج كونج عناصر التدخل الموجودة فى النموذج الآسيوى ولكنها اتبعت توجهاته نحو التصدير . وقامت سنغافورة بفرض الإدخار عن طريق اشتراكات المعاشات فى صندوق مركزى للرعاية وعن طريق الملكية المشتركة بين القطاعين العام والخاص لعدد كبير من منشآت الأعمال . وكان لدى ثلاث دول من النمور الأربعة ــ والاستثناء كان هونج كونج ــ حكومات استبدادية أو توقراطية ، أتاح لها ضغطها على الحريات الفردية مجالا أوسع لاتباع استراتيجيات اقتصادية مغامرة. أما سنغافورة وكوريا فهما مشهورتان بمستويات انتشار " المحسوبية " ، وعلاقات الفساد بين الحكومة ودوائر الأعمال .

ولم تتبع النمور فى جنوب شرق آسيا نموذج " دولة التنمية " بدقة كما حدث فى كوريا وتايوان ، على الرغم من أنه لا يزال هناك قدر من التشابه . ومرة أخرى ، كان أهم العناصر المشتركة هو الاتجاه إلى التصدير . وقد قامت إندونيسيا بتجربة السياسات الصناعية القائمة على الحماية والتدخل ثم هجرتها ، بينما مازالت ماليزيا تفضل المشروعات " العملاقة " التى توحى بها الحكومة ، وأصبحت تايلاند مؤخرا من أكثر دول المجموعة أخذا بمبدأ حرية العمل . وقامت الدول الثلاث جميعها بوضع سياسات تقوم على أساس السوق فى السنوات الأخيرة ، على الرغم من القيود الشديدة المفروضة على الحريات الشخصية والمحاباة الشديدة الممنوحة لأصدقاء الحكام المقربين .

وتشير دراسة البنك الدولى " *معجزة شرق آسيا* " إلى جانبين حاسمين فى دفعة التصدير التى خلقها النجاح الذى حققه بعض الدول فى المنطقة . الأولى تجنب فرض قيود عامة على الواردات . إذ أن القيود على الواردات تؤدى إلى زيادة تكلفة السلع التى يستخدمها أصحاب الصناعات ، ولا سيما المصدرون . والثانية هى الاستخدام

الفعال لأسعار الصرف ـ على الأقل محافظتها على استقرارها، أو في بعض الأحيان تعمد تخفيض عملاتها لمساعدة المصدرين . ولم ينظر ولم يعد تثبيت أسعار الصرف مشكلة إلا مؤخرا وإن كان عاملا رئيسيا وراء أزمة عام ١٩٩٧ .

وغالبا ما لا يستفيد المجتمع بأسره من تخفيض أسعار الصرف ـ إذ أن الأسر لا يمكنها أن تشترى كثيرا من السلع الأجنبية بما تملكه من البهات أو الروبيات ـ ولكن المصدرين هم الذين يستفيدون . إذ أن انخفاض سعر الصرف ، يعنى أن المصدرين يحققون دخلا أكبر بالعملة المحلية مقابل كل دولار يحصلون عليه .

وقد حافظت جميع الاقتصادات المعجزة على ثبات استقرار أسعار الصرف ، على الأقل ، وفى بعض الأحيان قامت بتخفيضها للتعويض عن الآثار العكسية ، لتخفيض الحواجز التجارية على المنتجين المحليين الذين يقومون بإنتاج سلع منافسة للسلع المستوردة . وفى كل اقتصاد من اقتصادات المعجزة كانت هناك رابطة واضحة بين أوقات انخفاض أسعار الصرف وزيادة الصادرات .

ولا تتعرض المناقشات الاقتصادية إلا لجزء من أسباب نجاح شرق آسيا بينما تترك بعض الأجزاء المهمة خارج الصورة . إن هناك واحدة فقط من قصص النجاح الثمانى فى شرق آسيا هى التى اقتربت من " النموذج الاقتصادى " الكامل للنجاح ـ هونج كونج ـ والتى يعزى أداؤها الاقتصادى فى كثير منه إلى حظها الحسن ووجودها إلى جوار الصين (وهى الآن جزء منها) .

ويضيف إلى القصة ذلك التركيز على دور المؤسسات الذى يوليه التصحيحيون فى اليابان مثل شالمرز جونسون ، إلا إن بعض هؤلاء التصحيحيين فى غمرة حماسهم لإضافة بعد جديد ، ينكرون دور الاقتصاد إلى حد بعيد . فمن الواضح أن مؤسسات الدولة قد لعبت دورا فى توجيه التنمية فى دول شرق آسيا . أما الأمر الذى يثور بشأنه الجدل فهو ما إذا كان نجاحها فى ذلك يعزى إلى عناصر " التوافق مع السوق " أو إلى عناصر " زيادة السوق " التى تضمنتها سياساتها، أو أنها كانت مزيجا من هذا وذاك .

وأحد الدروس المستفادة من أزمة شرق آسيا فى عام ١٩٩٧ هو أن المؤسسات لا يمكنها أن تغفل عواقب الأسواق. وقد يأتى جزء من التفسير للمعجزة الاقتصادية،

كما تقول آمسدن ، من السياسات التى كانت تهدف إلى " زيادة السوق " . وقد جاء اخفاق معجزة شرق آسيا من دفع العملية بأكثر من اللازم ، ومن تجاهل أو إساءة الحكم على قوة قوى السوق وتكلفة التدخل .

وهناك مشاكل أساسية تنشأ من استخدام فكرة سياسات " زيادة السوق " باعتبارها وصفة ناجعة . وقد قام جونسون بتحديد هذه السياسات ــ فى اليابان ، وقامت آمسدن بتحديدها فى كوريا بينما قام " روبرت واد " بتحديدها فى تايوان ــ ولكن كل هذا تم بعد الأحداث ، وكانت ظروفها خاصة جدا ومحدودة بحيث لا تصلح للاستخدام كقواعد عامة للسياسة ، وليس هناك من سبب من ناحية المبدأ يبين لماذا لا ينجح التدخل *فى بعض الأحيان* ، أى لماذا لا تنجح الحكومات أحيانا فى اختيار الصناعات الناجحة . ولكن فيما بين ذلك ، وفى المتوسط فإن الحكومات تكون لديها القدرة على تحديد عدد كبير من الصناعات الخاسرة ، كما أن كثيرا من ظروف نجاح التدخل أيضا لم يعد قائما فى شمال شرق آسيا ، وذلك بسبب تزايد إصدار الأحكام السريعة والقاسية من جانب رأس المال العالمى ، وهو الدرس الذى عززته أزمة عام ١٩٩٧ .

وقد قام والتر هاتش وكوزو ياماموروا فى كتابهما الصادر عام ١٩٩٦ بعنوان "*آسيا فى حضن اليابان*" بتقديم صورة توضيحية مختلفة لنظرية " سرب الأوز الطائر " . فقد لاحظا أنه طبقا للنظرية ، فإن الأوزات التابعة لا بد أن تلحق بالأوزة التى فى المقدمة فى نهاية المطاف ، مما يؤدى إلى أن يحول التشكيل الذى كان يشبه حرب V إلى خط أفقى . ولكن ما يحدث فعلا هو العكس ، وهو أن اليابان تطير بعيدا بعيدا بمسافة طويلة أمام سربها الإقليمى .

" فباستخدام شبكات الإنتاج المتكاملة رأسيا ، احتفظت الشركات اليابانية متعددة الجنسيات ، لنفسها إلى حد كبير بالتكنولوجيا الخاصة بها التى تمثل مصدر مزاياها التنافسية ... وعن طريق تحديد مكان الأجزاء الخفية فى عملية الإنتاج فى مختلف المواقع فى جميع أنحاء المنطقة، فإن المنتجين الذين يطبقون التكنولوجيا العالية ــ والذين يسيطرون على مثل هذه الشبكات يستطيعون عرقلة قدرة المنافسين الآسيويين المحتملين على إجادة التعامل مع الحزمة الكاملة من التكنولوجيا وامتلاكها ". (٩)

ويقول هاتش وياماموروا : إن اليابان احتضنت منطقة آسيا ــ المحيط الهادئ داخل شبكة من تحالفات الإنتاج تشبه تلك التحالفات القائمة بين مجموعات الأعمال ، أو ما يسمى " كيريتسو" فى اليابان. أما فى تايلاند فقد كانت المنشآت اليابانية التابعة فى

عام ١٩٩٠ و ١٩٩١ تمثل ما يوازى ٤٠ فى المائة من إجمالى استثمارات البدء . وفى ماليزيا ، توجد منشأة يابانية واحدة هى " ماتسوشيتا " ، كانت مسئولة بمفردها فى عام ١٩٩٣ عما يقرب من ٤ فى المائة من الناتج القومى ، وفقا لما يقررانه . والقطع والأجزاء اليابانية هى السبب فى تقدم صناعة الآلات فى آسيا . وينبع تدفق الاستثمارات إلى آسيا من نضج الاقتصاد اليابانى ومن ثم نقص فرص الاستثمار فيه ، وقد ازدادت سرعة هذا الاتجاه بسبب حالة الركود فى اليابان فى أوائل التسعينيات ، وكل من ظاهرة " إنداكا "، وقوة الين ، التى أرغمت المنشآت اليابانية على البحث عن فرص جديدة لتحقيق الأرباح .

كانت الاقتصادات الآسيوية التى احتضنتها الشركات اليابانية متعددة الجنسيات تشبه تلك المنشآت اليابانية الصغيرة ومتوسطة الحجم فى نطاقه مجموعة " كيريتسو " . فهى تستفيد بشكل ضخم من دورها فى المجموعة التى تضمن لها الأسواق ، وتوفر لها الحصول على رأس المال والتكنولوجيا ، إلا أن هاتش ويامامورا يحذران من أن يصبح هذا نوعا من تنمية " الأسير " ، الذى لا يتم فيه اقتسام المنافع الناشئة عنه بالتساوى . وأحد الأمثلة هو التضييق على أرباح الموردين فى أوائل التسعينيات ، عندما وجدت الشركات اليابانية متعددة الجنسيات أن أرباحها تتكمش . ومن المحتمل أن يكون نفس التضييق قد حدث فى أزمة عام ١٩٩٧ ، عندما حاولت الشركات اليابانية متعددة الجنسيات أن تعوض انخفاض مبيعاتها بالتضييق على الموردين الآسيويين بأقصى ما يمكنها . وقد تفاقم الأثر السيئ للتضييق بانخفاض قيمة الين اليابانى ، الذى أدى إلى تحسين القدرة التنافسية للموردين الموجودين فى اليابان . وكان المنتجون اليابانيون قد خفضوا إنتاجهم فى خلال فترة الـ *" إنداكا "* ، إلا أنهم أعادوه إلى ما كان عليه عندما أصاب الين الضعف .

وأكد هاتش ويامامورا إن قوى الميزة النسبية لم تكن هى التى دفعت باستثمارات اليابان إلى آسيا ، ولكن الميزة الاستراتيجية . وبينما كانت الشركات اليابانية متعددة الجنسية تسعى إلى التغلب على التكاليف المتزايدة التى أدت إليها السياسات التى خلقت مثل هذا النمو السريع فى الخمسينيات والستينيات ، فإنها كانت تقوم بتطبيق نفس أساليب التنمية فى آسيا . وتتكون " النزعة الانمائية اليابانية " من شبكة كثيفة من العلاقات المتبادلة التى يدعم كل منها الآخر ، بين الحكومة ومنشآت الأعمال ، وبين منشآت الأعمال وبعضها بعضا ، وبين الإدارة والعمال . [١٠] وتبدو فوائد ذلك فى زيادة العمالة ، والمكاسب الناشئة من توريد مستلزمات الإنتاج إلى المصانع الجديدة .

وفى البداية ، كان العيب الكامن فيها هو أن كثيرا من مستلزمات الإنتاج يأتى من اليابان ، على الرغم من ارتفاع الأسعار فى اليابان ، مما أدى إلى تزايد الاعتماد على استخدام المواد المحلية. وكانت المشكلة فى هذا النهج أن التطورات التكنولوجية كانت محدودة فى الدول الموردة نظرا لما كانت تمارسه اليابان من الاحتفاظ بمعظم النواحى التى تتطلب مهارة عالية من التصميم والصناعة فى اليابان . وحتى يتم القضاء على هذا النوع من الممارسات ، فإن المزايا التى تعود على الدول النامية من الاستثمار اليابانى لن تكون كبيرة كما قد تنبئ عن ذلك الأرقام المجردة .

ويبين هاتش ويامامورا أن " الدول الآسيوية لم تنهض بقوتها الخاصة وحدها . بل إنها دفعت إلى الأمام جزئيا بواسطة رأس المال اليابانى والتكنولوجيا اليابانية ، أو بمعنى آخر عن طريق عضويتها فى تحالف إنتاجى يابانى ". (١١) وقد حققت هذه العملية فوائد عظيمة بيد أنها كانت أيضا تحمل مخاطر فى طياتها . إذ كان التزام الشركات اليابانية هو تجاه الوطن أولا ، ولذا فإن أى انسحاب أو إنقاص للاستثمار ، إذا ما كان سيحدث ، سيكون فى المنشآت الخارجية . كما أن عدم وجود قاعدة تكنولوجية وطنية قوية يجعل من الصعب إقامة صناعات أو منشآت قادرة على منافسة المنشآت اليابانية التابعة .

تفسيرات سياسية

قام جامى ماكى فى عمل رائد بمقارنة العوامل السياسية وراء النمور الأصلية، والنمور الحديثة ، ويشير إلى اختلافات جوهرية بين المجموعتين. ونظرا لأن النمور الأصلية قد استمرت مدة أطول فى فئة " المعجزة " ، فإنها قد كانت هدفا لاهتمام وانتباه أكثر . ونجاحها ، كما يعتقد كثيرون ، ينبع من أسلوب الحكم وسياساتها الاقتصادية ، وتتضمن العناصر الرئيسية : استقرار الحكومة وتركيزها على التنمية الاقتصادية ، ووجود حكومة قوية مستعدة لاتخاذ قرارات صعبة ، والأخذ بتخطيط مرن والقبول العام لتخصيص الموارد عن طريق آلية الأسعار . والأمر الأساسى الأكثر أهمية هو دعم الصادرات الصناعية ابتداء من المنسوجات إلى السفن وإلى رقائق الكمبيوتر .

ويذهب ماكى بعيدا فى قوله إن الآراء الاقتصادية ليس لديها الكثير لتقوله عن الأحوال السياسية والاجتماعية، التى جعلت من تنفيذ السياسات الموجهة إلى التصدير أمرا ممكنا. فهى نادرا ما تذكر " النزعة السلطوية الاستبدادية والقهر فى الهيكل

السياسى للدول الحديثة العهد بالتصنيع ، والتى كانت لها أهمية خاصة فى المراحل المبكرة من تنميتها الصناعية " . وعلى الرغم من الأهمية التى يوليها المحللون لسياسة هذه الدول المتحيزة للسوق ، فإنه يسودها جميعها عدم ثقة فى الأسواق الحرة على أساس أنها لا توجه اهتماما كافيا إلى رفاهة المجتمع ، كما يقول ماكى . وينبع هذا الرأى فى جانب منه ، من الأفكار الكونفوشيوسية عن العلاقات بين الحكومات والأفراد . وقد تحقق النجاح الاقتصادى لهذه الأنظمة ، كما يقول ماكى من :

قدرتها على أن تجمع جنبا إلى جنب درجة عالية من الرقابة الحكومية على الحياة الاقتصادية ــ ونشاطا كبيرا للقطاع العام فى بعض المجالات ، مع تشجيع قوى للقطاع الخاص . وقد كان نجاحها فى إيجاد المزيج السليم بين وجوه نشاط كل من القطاع العام والقطاع الخاص ، مناسبا لظروفها ومؤسساتها، هو الأمر الحاسم، كما كان فى نفس الوقت أمرا يخضع للتقدير السياسى .[١٢]

ويشير ماكى إلى أن أيا من المكونات الأربعة الرئيسية التى حددها جونسون باعتبارها مسئولة عن نجاح النمور الأربعة الأصلية لا ينطبق على خلفائهم الذين نجحوا فى جنوب شرق آسيا وهى : الاستثمار الضخم المتواصل فى التعليم ، الفصل بين السياسيين الذين يسودون والبيروقراطيون الذين يحكمون ، والالتزام القوى بطرق التدخل التى تتوافق مع السوق ، ووجود هيئة للتخطيط الإرشادى .

ويفضل ماكى تفسيرا آخر ، وهو أن أحد العناصر المشتركة فيما بين النمور هى أن النمور الأربعة جميعا كانت لديها حكومات ذات سلطة مطلقة بمعزل عن الضغط الشعبى . وكانت لدى النمور الأحدث كذلك حكومات مطلقة السلطة أيضا ، إلا أنها كانت أكثر استجابة للضغط الشعبى فى أغلب الوقت طوال فترة ما بعد الحرب ، وقد استفادت النمور كلها من تحالفات النمو بين جماعات أصحاب المصالح الذين فضلوا تنمية صناعات التصدير . وقد تمكنت هذه التحالفات من احتواء ، وقمع أو التغلب على الجماعات التى كانت تعارض هذا الاتجاه .

وقد حالف الحظ كلا من النمور الأصلية والنمور الأحدث من حيث التوقيت ، والاستفادة من آثار الجذب الناشئة عن سرعة النمو فى اليابان ، وتدفق رءوس الأموال من اليابان إلى الخارج فيما بعد السبعينيات . كذلك هيأت المشتريات الأمريكية

خلال حرب فيتنام رواجا ضخما فى كل من تايلاند وسنغافورة ، تماما كما فعلت الحرب الكورية عندما حققت أكبر فائدة لليابان . هذا بينما ساعد الرواج البترولى فى أواخر السبعينيات كلا من إندونيسيا وماليزيا .

النمور الأصلية

كوريا

اتخذ مسار التنمية فى كوريا خلال السنوات الست والثلاثين الماضية شكلا يقترب إلى حد كبير من النموذج الذى حقق النجاح الاقتصادى لليابان . ولعبت الدولة دورا مهما فى توجيه الاستثمار إلى ناحية صناعات التصدير . ونجحت حيث أخفق كثير من النماذج الحكومية لأن التركيز على التصدير أرغم صناعاتها على أن تصبح قادرة على المنافسة فى الأسواق العالمية ـ بمساعدة كبيرة من إعانات الدعم الخفية والظاهرة .

وتقول أليس آمسدن : إن تدخل الدولة كان حاسما فى السماح لكوريا بأن " تلحق " بالعالم الصناعى، وتم ذلك بشكل أساسى عن طريق " تشويه " نظام السوق لفرض مستوى هائل من الاستثمار بدلا من الاستهلاك . وكانت أقسى درجات الانضباط هى الضغط المستمر على جميع المنشآت للقيام بالتصدير . وقد تم تنفيذ ذلك عن طريق ملكية الحكومة ، والرقابة على البنوك التجارية ، وتقديم الحماية وإعانات الدعم إلى صناعات التصدير الجديدة ، وعن طريق تحديد الأسعار ، والرقابة على تحويل رأس المال إلى الخارج . وكان يتم تطبيق الانضباط عن طريق فرض عقوبات على أصحاب الأداء الضعيف وتقديم المكافآت للمجيدين فقط . كما خضعت الصناعات ، التى انهكها زيادة توسعها ، للترشيد عن طريق التوجيه الحكومى . وكان أحد جوانب تحقيق الانضباط هو السماح بإفلاس المنشآت الكبيرة ذات الإدارة السيئة ـ على الرغم من أنه كان يبدو على الدوام أن أصدقاء الحكومة يعملون بشكل جيد ـ وقد تمت إقالة معظمهم من عثراتهم مرة واحدة على الأقل .

فى عام ١٩٥٣، عند نهاية الحرب الكورية ، لم يكن تعداد سكان كوريا الجنوبية كبيرا بدرجة تكفى للنظر فى فرض حماية لتنمية صناعتها المحلية ، وبدلا من ذلك فقد أعتمدت على استراتيجية " النمو المفروض " التى تجعلها ، فى جوهرها ، مقلدة

للنموذج اليابانى . وبعد الحرب ، كانت معظم الصناعات الثقيلة فى كوريا الشمالية الواقعة تحت الإدارة السوفيتية . وكانت كوريا الجنوبية فى البداية ، تعتمد بدرجة كبيرة على المعونة الأمريكية ، ولكنها بدأت بالتدريج فى إصلاح شبكات النقل والمواصلات بها ، وبدأت هجومها لترويج الصادرات فى ظل حكم الرئيس " بارك شونج ـ هى "، الذى تولى السلطة إثر إنقلاب فى عام ١٩٦١ . وقد حافظ بارك على استمرار الحماية من الواردات ، وقام الموظفون برقابة دقيقة على التجارة ، والصرف الأجنبى والسياسات المالية ، وكان كل ذلك بهدف واضح جدا هو ترويج الصادرات : وقد تضمنت الأدوات التى استخدمها بارك إجراء تخفيضات فى أسعار الصرف ، وتقديم مدفوعات نقدية ، والسماح بالاحتفاظ بالإيرادات بالنقد الأجنبى من أجل استخدامها لواردات محددة ، والسماح بالإقتراض بالنقد الأجنبى . وتم التنبيه على البنوك بتقديم قروض بفوائد مخفضة لصناعات محددة .

وجاء التحول التالى فى السياسة فى عام ١٩٧٣ مع الاتجاه نحو الصناعات الثقيلة والصناعات الكيماوية ــ وكان جهدا مقصودا من الحكومة لتغيير الهيكل الصناعى لكوريا بسرعة . وتم اختيار ست صناعات لدعمها هى : الصلب ، والبتروكيماويات ، والمعادن غير الحديدية ، وبناء السفن ، والإليكترونيات ، والآلات . وقد استفادت هذه الصناعات من الحوافز الضريبية ، والخدمات العامة الرخيصة ، والتمويل التفضيلى .

وقد توصل البنك الدولى إلى نتيجة مؤداها أنه على خلاف ما حدث فى الدول الأخرى فى جهودها لتنمية الصناعة الثقيلة، فإن " كوريا قد نجحت جزئيا على الأقل ". وكان أحد الأسباب فى ذلك هو أن الحكومة أوضحت أن هذه الصناعات يتوقع لها أن تصبح قادرة على المنافسة عالميا . وقد قامت هذه الصناعات باستيراد التكنولوجيا المستخدمة فقط ، كما قامت بتعيين علماء ومهندسين من ذوى الخبرة والتدريب الجيد .

لكن كانت هناك مشاكل أيضا . فقد " انتشر التدخل على نطاق واسع بدرجة أدت إلى حدوث اختناقات ، وإلى تحمل أعباء ديون كبيرة ، وبينما كانت الصناعات كثيفة العمالة تعانى من الافتقار الشديد إلى الائتمان " ، ولذلك فإنه عندما ارتفعت أسعار البترول بشدة مع وقوع صدمة البترول الثانية فى ١٩٧٩ ، كان التضخم مرتفعا فعلا ، كما ارتفعت أسعار الصرف ، وكانت تلك الصناعات الثقيلة والكيماوية المتبجحة تعمل بطاقة أقل من طاقتها ، وكانت الصادرات تتراجع .

وفى نهاية الأمر اشتدت الضغوط على النظام القديم وقامت الحكومة فى عام ١٩٨٠ بتغيير المسار مرة أخرى . " وتم إنقاص الدعم المقدم للصناعات الاستراتيجية ، وفجأة تم عكسه ، وجرى تخفيض العملة ، ثم تغيير سياسات تخصيص الائتمان ، مع إنهاء التفضيلات الكبيرة لقطاع الصناعات الثقيلة والكيماوية "، كما تذكر دراسة البنك الدولى . وأصبح التدخل منذ ذلك الوقت يهدف إلى إعادة هيكلة الصناعات المضطربة ، وإلى دعم التنمية التكنولوجية ، وتشجيع المنافسة .

وقد خرجت كوريا من هذه العملية بتركيز شديد فى المنشآت الضخمة ، بدرجة ملحوظة ربما أكثر من أية دولة رأسمالية ــ وهو الأمر الذى أصبح الآن يعتبر مشكلة خطيرة . ونظرا لأن تلك الشركات الكبيرة " تشائبول " نمت وترعرعت فى كنف الحكومة وتحت رعايتها ، فقد بدأت فى النهاية تغضب للحصول على قدر أكبر من الاستقلال . وأدى نمو الثروة ، وازدياد عدم الرضا الشعبى عن ممارسات القمع وأحيانا القتل من جانب الحكومة العسكرية إلى زيادة الضغوط من أجل القيام بإصلاحات ديمقراطية . وعندما ارتفعت الأجور إلى مستويات الأجور فى البلاد الغنية ، بدأ العمال فى المطالبة بالحقوق الديمقراطية للتأثير على الحكومة ، وهو ما كانوا يعتقدون أنه ينبغى أن يصاحب ازدياد قوة الاختيار فى إنفاقهم . كما أصبحت التقاليد والعادات النابعة من السلطة المطلقة والتى كان قد تم استخدامها بنجاح حتى تلك اللحظة لدفع الاستثمار فى صناعات التصدير ، غير مقبولة بصورة متزايدة .

وقد أدت هذه الضغوط ، على امتداد العقد الماضى ، إلى إحداث تغييرات أساسية فى كل من المناخ السياسى والاقتصادى فى كوريا ــ ابتداء من إجراء أول انتخابات رئاسية ديمقراطية فى عام ١٩٨٧ . (نظرا لأن الأصوات قد توزعت بين اثنين من المرشحين المدنيين . فقد فاز بالرئاسة جنرال ، رو ــ تاى ــ وو) . ومع ازدياد نمو ثراء كوريا ، ازدادت جاذبيتها كفرص للاستثمار الأجنبى ، مما جذب معه ضغطا خارجيا لإلغاء بعض الحواجز الحمائية التى كان يتم استخدامها أصلا كحوافز للاستثمار . كما كان اشتراك كوريا فى الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، إلى جانب الضغط من الولايات المتحدة ، سببا فى الاتجاه نحو تخفيض الحواجز التجارية . وإلى جانب ما تقدم ، كان ازدياد ثراء كوريا سببا فى خلق بيئة ازدهر فيها الفساد ، مما أثر فى جهود الحكومة التالية للإصلاح ــ وهو يساعد أيضا على شرح أسباب فشلها .

ومنذ عام ١٩٩٠ ، قطعت كوريا شوطا بعيدا فى اتجاه تحرير السوق ، مع بذل جهود لتخفيض درجة رقابة الحكومة على الأسواق المالية ، وتدريجيا نحو السماح بزيادة الاستثمار الأجنبى فى كوريا ، والسماح بزيادة الاستثمار الكورى فى الخارج . وقد أتى الإصلاح فى شكل نوبات متقطعة . وكان انتخاب كيم يونج ـ سام رئيسا فى ديسمبر ١٩٩٢ بمثابة حد فاصل . ولما كان كيم هو أول رئيس مدنى خلال ثلاثة عقود، فقد جعل هدفه الرئيسى الإسراع بالتحول إلى اقتصاد السوق . وقد عبر كيم لأول مرة عن التزامه بالعولمة فى خطاب ألقاه فى سيدنى فى عام ١٩٩٤، ثم زاده توضيحا فى خطاب ألقاه فى مارس ١٩٩٥ معلنا فكرة "*سيجيهوا* " ـ وهى الكلمة الكورية للعولمة.

ويقول كيم أن التركيز فى الماضى على التنمية الاقتصادية قد أدى إلى تركيز السلطة الاقتصادية فى أيدى عدد قليل من كبار رجال الأعمال ، وإلى إساءة توزيع الدخل ، وتكثيف النزاع بين مختلف الأقاليم والطبقات ، إلا أن كيم فى نهاية مدة رئاسته ، لم يكن قد أوفى سوى بالقليل مما كان قد وعد به . وعندما حدثت الأزمة الآسيوية فى عام ١٩٩٧ ، لم تكن كوريا مستعدة لها بالدرجة الكافية ، وظهر ضعفها باديا للعيان .

تايوان

يحتل جونسون وآمسدن مرتبة القيادة بين واضعى نظريات السياسة الصناعية فى اليابان وكوريا بالترتيب . أما بالنسبة لتايوان فإن عصا القيادة تنتقل إلى روبرت واد والذى قدم كتابه الصادر فى عام ١٩٩٠ "*التحكم فى السوق* " ، بمثابة عرض قوى للدور المؤثر الذى لعبته الدولة فى توجيه التنمية الصناعية فى تايوان . أما الأمر الذى مازال أقل وضوحا فهو المدى الذى لعبه هذا التدخل فى تحسين أداء تايوان . ويدرك واد أن هناك قدرا من عدم اليقين ، على الرغم من استنتاجه الخاص أنه كانت هناك فوائد واضحة .

ويلاحظ واد أنه يبدو أن تايوان تستوفى شروط النمو التى حددتها النظرية النيوكلاسيكية بشكل أفضل من المعتاد . " ومع ذلك فإن هناك دلائل أخرى توضح أن الحكومة كانت تتدخل طوال عدة عقود ، وغالبا بشكل عدوانى ، لتغيير الشكل التجارى والصناعى والعام للدولة " [١٣] وكان أحد أهم التدخلات هو تلك المبالغ الضخمة من

المعونة الأمريكية التى وجهت إلى تايوان بعد اشتعال الحرب الكورية فى عام ١٩٥٠ لأغراض الدفاع ، ولكن كانت لها آثارها المهمة على الصناعة : ويقول واد ساخرا " مع كل هذه المعونة الكبيرة من ذا الذى كان يمكنه ألا يقوم بالتصنيع ؟ " .

وعلى أساس ما قام به من دراسة لكل من تايوان واليابان وكوريا ، يحدد واد ما يطلق عليه نظرية " السوق المحكوم " لنجاح اقتصاد شرق آسيا ، وهو منهج يعامل التراكم الرأسمالى باعتباره القوة العامة الرئيسية للنمو الاقتصادى .

إنه يفسد نجاح شرق آسيا باعتباره نتيجة للمستوى المرتفع للاستثمار واختلاف تكوينه عما هو عليه فى الدول الأقل نجاحا . ويعزى الاختلاف فى الأستثمار ، فى جزء مهم منه وإن كان يصعب تحديده إلى ما تتخذه الحكومة من إجراءات لتقييد عملية المنافسة أو التعجيل بها . وهذه الإجراءات تقوم بتنفيذها دولة ذات سلطة مطلقة وموالية للشركات نسبيا " (١٤)

ويسلم واد بأن جزءا كبيرا من الاستثمار فى تايوان قد تم القيام به استجابة لردود أفعال " غير محكومة نسبيا " لإشارات الأسعار فى الأسواق . ولكنه يبرر هذا الرأى المناصر للسوق بقوله أن السوق كانت قد تأثرت بالهيكل الاجتماعى للاستثمار الذى تقوم عليه ، والذى تؤثر عليه الحكومة تأثيرا عميقا. فقد تدخلت فى الأسعار بما يؤدى إلى زيادة أرباح الصناعة وزيادة الاستثمار ، كما قامت باستخدام طرق مباشرة أكثر ، لتشكيل الاستثمار ، وخاصة فى قطاع الأعمال العام الضخم ، " لم تقم الحكومات فى تايوان وكوريا واليابان باختيار المنشآت الرابحة بقدر ما قامت بعملها . وقد قامت بعملها عن طريق خلق بيئة أرحب تؤدى إلى إمكانية قيام صناعات جديدة ". (١٥)

وكانت الانتقادات التى وجهت إلى واد من الاقتصاديين النيوكلاسيكيين تكاد تكون بصفة عامة هى ذاتها التى وجهت إلى جونسون وآمسدن : على الرغم من تحديدها لملامح مؤسسية مميزة للتنمية فى تلك الدول ، إلا أنها لا توضح فى النهاية أن هذه الملامح قد أدت إلى زيادة معدلات النمو .

ويحدد البنك الدولى خمس مراحل لنهج السياسة فى تايوان ، وهو نموذج مشتق جزئيا من بحوث واد . وبدأت المرحلة الأولى فى عام ١٩٤٩ عندما هرب الكومينتانج من بر الصين واستولوا على مقاليد الأمور فى الجزيرة . وكان أهم ملامح هذه المرحلة تنفيذ برنامج طموح للإصلاح الزراعى مما أدى إلى تعزيز الاستقرار الاجتماعى والسياسى وإلى زيادة الإنتاج الزراعى . وأدى تحسن الناتج الزراعى ، إلى

الحصول على النقد الأجنبى اللازم لتمويل الواردات والآلات والمواد الخام التى أرست أسس المرحلة التالية .

ومن عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٥٧ كان هدف الحكومة هو تحقيق الاكتفاء الذاتى اقتصاديا عن طريق القيام باستثمارات ضخمة فى شبكات النقل والطاقة وجوانب البنية الأساسية الأخرى . وقد قامت المعونة الأمريكية بدفع ما يقارب نصف الاستثمارات العامة فى البنية الأساسية . وأدى التوسع فى نظام حصص الاستيراد إلى جانب الرسوم الجمركية المرتفعة إلى توفير الحماية للسلع المنتجة محليا من المنافسة الأجنبية . وقامت الحكومة بدعم الصناعات الخفيفة ، وبخاصة المنسوجات وصناعات السلع الاستهلاكية التى نمت بسرعة مثل صناعة الملابس ، والصناعات الخشبية والمنتجات الجلدية والدراجات .

إلا أن المشاكل كانت تتزايد ، فقد كانت الواردات من الآلات وقطع الغيار اللازمة للصناعة مرتفعة ، بينما كانت الصادرات تعانى من ارتفاع أسعار الصرف الذى نشأ من فرض القيود على الواردات من المنتجات الاستهلاكية . وأدى ارتفاع الواردات من السلع الرأسمالية وانخفاض الصادرات إلى تزايد العجز التجارى . وكان يتم سد الفجوة بين الواردات والصادرات عن طريق المعونة التى تقدمها الولايات المتحدة بصفة رئيسية .

وفى عام ١٩٥٨ ، وأمام احتمال قطع المعونة الأمريكية ، قامت الحكومة بتغيير وجهتها نحو سياسة لتخفيض حوافز الاستيراد وزيادة الصادرات . وكان هذا تغييرا أساسيا للاتجاه الذى قام عليه أساس الانطلاق الاقتصادى لتايوان . وبدأ بنك تايوان يقدم قروضا منخفضة الفائدة إلى المصدرين ، وقامت الحكومة بالتعاقد مع مؤسسة أمريكية للبحوث لتحديد الصناعات المرشحة للتصدير . وكانت الصناعات التى تم اختيارها هى صناعات البلاستيك ، والخيوط المصنعة ، والمكونات الاليكترونية ، والأجهزة المنزلية ، والساعات الصغيرة والكبيرة . وحل الاستثمار الأجنبى المباشر محل المعونة الأمريكية باعتباره المصدر الأول لرأس المال الأجنبى ، وذهب أربعة أخماسه إلى التصنيع . وفى خلال السنوات العشر حتى عام ١٩٧٢ نمت الصادرات بمتوسط ٢٨ فى المائة سنويا . مقارنة بمتوسط بلغ ١٢ فى المائة سنويا فى السنوات العشر السابقة ، وقفزت الصادرات من ١٢٣ مليون دولار سنويا إلى حوالى ٣ مليارات دولار سنويا .

وكانت لهذه الزيادات السريعة فى الصناعة أعباؤها التـــى ألقتــها علـــى النقـــل والكهرباء ونظم الاتصالات ، إلى جانب ما واجهته الصناعة من منافسة جديـــدة مـــن المنتجين ذوى الأجور المنخفضة فى الخارج . واندفع المستثمرون إلى السوق الجديـدة التى انفتحت أمامهم على أرض الصين الكبرى على حساب تايوان . وزادت صدمـــة البترول فى عام ١٩٧٣ من متاعب تايوان . وتباطأ النمو بشـــدة ، واســتعرت نـــار التضخم، وانخفضت الصادرات . واتجهت الحكومة مرة أخـــرى إلـــى المستشـــارين الأمريكيين ، الذين أوصوا بالقيام باستثمارات ضخمة فى البنية الأساسية ، والارتفـــاع بمستوى الصناعة ، وتشجيع الصناعات المحلية للإحلال محل الـــواردات ، وانفقـت الحكومة ٨ مليارات دولار على عشرة مشروعات ضخمة للمرافق العامة ، تضمنـت ، الطرق السريعة ، والسكك الحديدية والمطارات ومحطات القدرة النووية بهدف تخفيض العقبات أمام النمو .

وفى خلال الثمانينيات تعرضت صادرات تايوان من الصناعات التقليديـــة كثيفـــة العمالة إلى ضغط متزايد من النمور الأحدث . ومرة أخرى قامت الحكومـــة بتغيـــير وجهتها ، وعملت فى هذه المرة على التركيز على الصناعات ذات التكنولوجيا العاليـــة مثل تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الحيوية ، والبصريات الاليكترونيـــة ، والآلات والمعدات الدقيقة ، والتكنولوجيا البيئية . كما قدمت حوافز ضريبية لبحوث التطويـــر ، ولأساليب تنويع وتحسين الإنتاج . ويورد البنك الدولى تقديرات مختلفة لحركة التحـــول الأخيرة . ويتزايد عدد المنشآت الصغيرة التى تستخدم التكنولوجيا العالية فـــى إنتـــاج منتجات معقدة ذات قيمة مضافة مرتفعة ، ولكن عملية التحول إلـــى الصناعـــات ذات التكنولوجيا العالية كانت عملية شاقة بالنسبة لمعظم المنشآت . فقد أصبحت دول العـــالم الغنية أكثر حرصا وبخلا فى تصدير التكنولوجيا المتقدمة ، كما أن تركـــيز الصناعـــة على المنشآت الأصغر حجما يجعل من الصعب القيام بالاستثمارات المكلفة فى البحوث والتطوير. " ونتيجة لهذا فإن معظم الصناعات ... التايوانية مـــازالت تقـــوم بتجميـــع مكونات التكنولوجيا العالية المستوردة " (١٦)

هونج كونج

أشاد ميلتون فريدمان ، نصير السوق الحرة المتحمس ، بهونج كونج ، ذلك الإقليم الصغير جدا الذى لا يتجاوز ألف كيلومتر مربع والملاصق للصين، باعتبارها أفضـــل مثال فى العالم لاقتصاد السوق الناجح الذى لم تلعب فيه الحكومـــة إلا دورا محـــدودا

يثير الإعجاب . [١٧] إلا أن هناك عوامل ، بخلاف السياسة الاقتصادية ، هي التي أسهمت في تحقيق الرخاء والرفاهية في هونج كونج ، وبخاصة دورها كباب للتجارة والتمويل للصين والذى كانت تقوم به من *الناحية الواقعية* منذ عام ١٩٤٩ ، ومنذ عام ١٩٩٧ أصبحت تقوم به من *الناحية القانونية* .

كانت هونج كونج مستعمرة بريطانية لمدة ٩٩ عاما من ١٨٩٨ وحتى عام ١٩٩٧، ولكن منزلتها كأحد النمور تنبع من تأسيس جمهورية الصين في أكتوبر ١٩٤٩ . فقد أدى تدفق فيضان اللاجئين من الدولة الشيوعية الجديدة إلى زيادة تعداد السكان في هونج كونج بعد الحرب العالمية الثانية من ٦٠٠ ألف نسمة إلى ٢ر٤ مليون نسمة . وعندما فرضت الولايات المتحدة حظرا تجاريا على الصين في بداية الحرب الكورية في عام ١٩٥٠ ، ساد الركود في هونج كونج . ولكن اللاجئين من أرض الصين الكبرى قاموا بخلق صناعات تحويلية خفيفة، وكان ذلك أساسا بهدف التصدير إلى السوق الأمريكي . وبهذا بدأت عملية التنمية السريعة في هونج كونج ، مع قليل من الجهد أو حتى بدون أى جهد من جانب الإدارة . وبحلول عام ١٩٩٠ كان دخل الفرد في هونج كونج ثالث أعلى دخل للفرد في آسيا ، بعد اليابان وسنغافورة . [١٨]

ويعزو الاقتصادى واى . سى . ياو " معجزة " هونج كونج إلى ثلاثة عوامل رئيسية هى : الاستقرار السياسى في ظل الحكم الاستعمارى البريطانى ، ونشاط الحكومة في توفير البنية الأساسية الاجتماعية مثل المساكن العامة ، والنقل ، إلى جانب وضع نظام قانونى جيد . [١٩] ويضيف جيمس وانج ، المتخصص في العلوم السياسية ، عاملا آخر إلى ذلك هو " خاصية الجد والكدح التى يتصف بها الأهالى ، خاصة وأن نسبة كبيرة منهم من اللاجئين من جمهورية الصين الشعبية ". حوالى ٩٠ في المائة من صناعة هونج كونج مخصصة للتصدير، وأهم الصادرات هى المنسوجات، والأحذية ، والساعات والاليكترونيات ، ومعظم المصدرين يتميزون بكثافة المهارات ، وبأنهم من أصحاب الصناعات الخفيفة الذين يستخدمون عمالا أقل من ٥٠ عاملا ، على الرغم من تزايد أهمية التجارة وخدمات التمويل بالنسبة للصين في السنوات الأخيرة .

سنغافورة

جنبا إلى جنب مع رئيس الوزراء الماليزى مهاتير محمد ، يعتبر لى كوان يو ، رئيس وزراء سنغافورة منذ الاستقلال في عام ١٩٥٩ وحتى عام ١٩٩٠ من

المناصرين الأساسيين للقيم الآسيوية ، وللأسلوب المميز لشرق آسيا في الإدارة السياسية والاقتصادية .

وقد قال رئيس الوزراء " لي " لمجلة *فورين أفيرز* " إن الناس يعتقدون أن الفرد يعيش في نطاق أسرته ، وأنه ليس بدائيا ولا منعزلا ، والأسرة هي جزء من العائلة الممتدة ، والأصدقاء والمجتمع الأكثر اتساعا "

لقد استخدمنا الأسرة لدفع النمو الاقتصادي ، آخذين في الاعتبار نواحي الطموح للفرد وأسرته في تخطيطنا ... ولقد حالفنا الحظ بأن كانت لنا هذه الخلفية الثقافية ، وهي الإيمان بالاقتصاد، والعمل الشاق، والتراحم والإخلاص بين الأبناء والآباء في الأسرة الممتدة. وأهم من هذا كله، احترام المدرسة وحب التعلم ... ولدينا ميزة معرفة ما ينبغي أن تكون عليه النتيجة النهائية بالنظر إلى الغرب ثم إلى اليابان بعد ذلك " (٢٠)

وفي مقابلة أخرى قال رئيس الوزراء " لي " إنه في المراحل المبكرة للتصنيع ، كانت الحكومات ذات السلطة المطلقة أكثر فعالية من الديمقراطيات في تشجيع النمو السريع . " خذوا كوريا ، واليابان وتايوان ، فقد كانوا يحتاجون في مراحلهم الأولى إلى الانضباط والنظام والمجهود . وهو ما كان لهم فعلا . كان يجب عليهم تحقيق ذلك الفائض الزراعي حتى يصلوا إلى تحقيق التشغيل لقطاعهم الصناعي . وبدون الحكم العسكري أو الديكتاتورية أو الحكومة ذات السلطة المطلقة في كوريا وتايوان ، فإنني أشك في أنه كان في إمكانهم أن يقوموا بتحويل أنفسهم بهذه السرعة " . كان هذا ما قاله رئيس الوزراء " لي " لجيم روهوير من مجلة *الإيكونوميست* . وكما يقول ، فقد كانت لدى الفلبين والهند وسيلان حكومات ديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية " إلا أن نقص الانضباط جعل النمو بطيئا وراكدا ". " ولكن بمجرد أن تصل إلى مستوى معين من التقدم الصناعي ، تصبح لديك قوة عاملة متعلمة ، وسكان يعيشون في الحضر ، ولديك مديرون ومهندسون ، عندئذ يجب أن تكون لديك مشاركة لأن هؤلاء متعلمون راشدون ، وإذا ما قررت الاستمرار بنظام السلطة المطلقة ، فإنك ستواجه كافة أنواع العقبات والعراقيل " (٢١)

ويقول كثير من النقاد ، أن سنغافورة لم تقم أبدا بهذا التحول الديمقراطي ، مما كلفها كثيرا . وقد أكتشف كريستوفر لينجل الأكاديمي الأمريكي حدود حرية التوسع في سنغافورة في عام ١٩٩٤ عندما كتب مقالا في جريدة " *انترناشيونال هيرالد تريبيون* " أغضب " لي ". وقال لينجل ، الذي كان محاضرا في الجامعة الوطنية في سنغافورة،

فى مقاله إن بعض النظم الآسيوية ــ التى لم يسمها ــ قد حافظت على سيطرتها السياسية عن طريق نظام السلطة المطلقة الجامد . وكتب " إن النظم المتشددة فى المنطقة تبدى براعة كبيرة فى الطرق التى تستخدمها لكبت المعارضة ". وقد تضمنت الطرق التى اتبعوها " الاعتماد على نظام قضائى مطيع للعمل على إفلاس الساسة المعارضين " .

وقد دعى لينجل إلى مقابلة اثنين من الشرطة السرية ، الذين أخبراه أنهما يقومان بتحقيق فى جريمة التشهير والإساءة إلى سمعة المحكمة . " كانت درجة الرقابة الاجتماعية فى سنغافورة كاملة لدرجة أن قرارا مثل هذا لم يكن ليصدر إلا من أعلى مستوى فى السلطة "، هكذا قال لينجل . وقد طلبت السلطات من لينجل أن يدفع تعويضا عن التشهير بالإضافة إلى المصروفات القانونية . وقد كان هذا يعنى قبولا من لينجل أنه يكذب بنفسه ما ذكره فى مقالات سابقة ، ومن ثم فقد أسرع بمغادرة سنغافورة ، مخلفا وراءه معظم ممتلكاته . وقد تمت محاكمته غيابيا ، وثبت أنه مذنب وفقا لحكم المحكمة العليا فى سنغافورة .

يقر لينجل أن الإنجازات التى حققها " لى " كانت كبيرة، كما أن سياسته الصديقة لرأس المال، واستثماراته الذكية فى الناس والأشغال العامة أدت إلى زيادة دخل الفرد فى سنغافورة ورفعه إلى مستوى دخل الفرد فى الدول المتقدمة فى أقل من ثلاثين عاما. " لقد كانت معاملته الماهرة لأصدقائه وأعدائه فى حركة الاستقلال هى التى وضعته فى النهاية وبأمان على قمة الهيكل التنظيمى فى حزب عظيم التناسق وشديد الانضباط . " وقد كان موقفه الحاد المضاد للشيوعية فى أثناء الحرب الباردة ، أيضا سببا فى أن يصبح شخصا مهما بين حلفائه الغربيين الذين اعترفوا له بالجميل ". وكان مما يميز سيطرة لى " قبضته التى تكبح بمهارة " والتى أفسدت وأعاقت ظهور معارضة سياسية فعالة ، كما يقول لينجل ، وقد واجه أحد عشر سياسيا معارضا ــ على الأقل ــ دعاوى قذف وتشهير أقامها مستر " لى " أو أعضاء من حزبه ، مما أدى إلى إفلاس كثير من المعارضين نتيجة لذلك .

وتقول راشيل فان إلكان ، الخبيرة الاقتصادية بصندوق النقد الدولى ، إن الفضل فى النمو الاقتصادى السريع لسنغافورة ينبغى أن يعود إلى حد كبير إلى السياسات السليمة للاقتصاد الكلى التى قامت باتباعها ، وإلى الرغبة فى قبول الاستثمار الأجنبى ، والمستوى الصحى للإنفاق على البنية الأساسية والتعليم . إلا أن فان إلكان

ترجع نسبة الفضل أيضا إلى سياسات زيادة السوق مثل الإعفاءات الضريبية لمدة محدودة ، التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار في القطاعات التي تتمتع بوجود احتمالات نمو بها . وقد استخدمت هذه السياسات على نطاق واسع منذ الاستقلال في عام ١٩٣٩ حتى منتصف السبعينيات ، وهو الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة البطالة لدعم الاستثمار في الصناعة . ومنذ ذلك الحين ، ومع هبوط البطالة توجهت الحوافز إلى تشجيع المنشآت التي تستخدم أحدث التكنولوجيات . وكما كتبت فان إلكان فقد تطور اقتصاد سنغافورة منذ حصولها على الحكم الذاتي في ١٩٥٩ من اقتصاد " شبه مغلق ، ومنتج يعتمد على انخفاض الأجور في إنتاج السلع كثيفة العمالة ، إلى اقتصاد منفتح جدا، ومنتج يعتمد على الأجور المرتفعة في إنتاج سلع كثيفة رأس المال والتكنولوجيا العالية " . وإذا ما أخذ في الاعتبار سجل التنمية الناجحة في سنغافورة ، فإن الافتراض يجب أن يكون هو أن سياساتها قد ساعدت على تشجيع إمكانات النمو " (٢٢)

ولكن أي السياسات ؟ هناك معلقون آخرون يستخلصون نتائج عكسية من نفس الدلائل والبراهين . فقد كتبت ليندا ليم في عام ١٩٨٢ تقول : إن نجاح سنغافورة المبهر

هو في جزء كبير منه نتيجة لتدخل الذراع الطويلة للدولة أكثر من تدخل الذراع الخصبة للسوق الحر ... وبينما تمثل سنغافورة قصة نجاح للتنمية الرأسمالية ، إلا أنها ليست بالمثل قصة نجاح لتنمية السوق الحر، [ودولة سنغافورة] في الواقع تتدخل بشدة . فهي تملك ، وتتحكم ، و / أو تنظم الأراضي والعمل والموارد الرأسمالية وتخصيصها . وهي تحدد أو تؤثر في تحديد كثير من الأسعار التي يقوم المستثمرون بعمل حساباتهم على أساسها واتخاذ قراراتهم الاستثمارية بناء عليها " (٢٣)

ويرى لينجل أن قيام زعماء سنغافورة بتشجيع القيم الآسيوية التي هي " فكرة غامضة مخترعة عن قيم الكونفوشيوسية الجديدة " ، إنما هو لتبرير القيود المفروضة على حقوق الأفراد . ومن المعتاد ، أن الانتقادات الموجهة إلى حزب العمل الشعبي تتم الإجابة عنها بادعاء أن بقاء الحزب واستمراره ضرورة لاستمرار حياة سنغافورة .(٢٤) وقد أزالت نهاية الحرب الباردة ذلك الشبح المخيف " للخطر الأحمر " باعتباره أعظم تهديد للمجتمع ، ومن ثم فقد زال المبرر لوجود نظام السلطة المطلقة . وقد تم إحلال " الخطر الأبيض " محله ، وهو الخطر القادم من الغرب ، كما يقول لينجل . ومن المعتاد أن توجد في صحف سنغافورة مقالات تعرض من جانب واحد

صورا من تهالك الغرب . ويقول لينجل : إن الجهود المبذولة لإعاقة النزعة " الفردية " ستضر بسنغافورة ، ولن تساعدها ، لأنها تؤدى إلى تدهور الابتكار والخلق اللذين هما أساسيان فى التقدم والنمو الاقتصادى . " لقد قام نظـــام ســنغافورة الرأســمالى ــ ذو السلطة المطلقة باستغلال " القيم الآسيوية " ليحقق أغراضه الخاصة المحدودة " . (٢٥)

النمور الجديدة

ماليزيا

فى خلال السنوات العشرين منذ استقلالها فى عام ١٩٥٧ ، اتبعت ماليزيا بصفـــة عامة سياسات تجارية وصناعية تعتمد على حرية السوق . بينما كانت تشجع التنميـــة الريفية وتقوم بالاستثمار فى البنية الأساسية الاجتماعية والماديـــة . وكـــانت الحمايـــة المفروضة ضد الواردات أقل مما هى عليه فى الدول النامية الأخرى ، وكان متوســـط معدل الحماية ٧ فى المائة . إلا أن هذا المنهج الذى يقوم على الحرية تم العدول عنـــه، بعد نشوب النزاعات العرقية فى عام ١٩٦٩ ، التى أدت إلى تشكيل سياسة اقتصاديـــة جديدة كان هدفها هو تشجيع " النمو مع المساواة " الذى يعمل علـــى زيـــادة الفـــرص الاقتصادية للأغلبية من الملاويين على حساب الصينييـــن الذيـــن يسـيطرون علـــى الأعمال فى ماليزيا . وكانت السيطرة الصينية فى ماليزيا وإندونيسيا قد جعلـــت مـــن الصعب على هاتين الدولتين القيام مباشرة بمحاكاة الدولتين الأكثر تجانســـا : اليابـــان وكوريا . كذلك أدت السياسة الاقتصادية الجديدة إلى فتح الطريق أمام إرســـاء أســـس الفساد فى الملايو . وتم تشجيع صادرات الموارد الطبيعية عن طريق إعطـــاء خصـــم من ضريبة الدخل يرتبط بأداء التصدير ، وبالمستوى الذى تم استخدامه من المــــوارد المحلية . وكانت هناك أيضا تفضيلات ضريبية لتشجيع الصادرات والســماح بخصـــم نسب أعلى للإهلاك بالنسبة للمصدرين . كما قدمت للمصدرين ضمانـــــات ائتمانيـــة ، وأسعار فائدة مخفضة ، وقامت الحكومة بإنشاء مناطق خاصة لتصنيع الصــــادرات ، ومناطق للتجارة الحرة ، مع تقديم إعفاء من الرسوم الجمركية للواردات مـــن المـــواد التى يتم استخدامها فى إنتاج الصادرات . وتدفق الاستثمار الأجنبى إلى ماليزيا . وفـــى عام ١٩٨٠ كانت نسبة تقترب من ٧٠ فى المائة من الصادرات المصنعة تـــأتى مـــن مناطق تصنيع الصادرات . وبشكل رئيسى من المنشآت المملوكة لأجانب ، على الرغم من أن هذه النسبة قد انكمشت فى عام ١٩٨٩ إلى ٤٠ فى المائة فقط .

وفى عام ١٩٨٦ ، ونتيجة لانخفاض الأسعار العالمية وتخفيض الموازنات ، بدأت الحكومة فى الابتعاد عن التصنيع بقيادة الدولة ، وبدلا من ذلك قامت الحكومة بتشجيع الاستثمار الخاص فى عدد من الصناعات . وتمت زيادة الحوافز الضريبية المقدمة إلى المصدرين مع تخفيض الحماية ضد الواردات . وقد انخفض متوسط الحماية الفعلية من ٣١ فى المائة فى ١٩٨٠ إلى ١٧ فى المائة فى عام ١٩٨٧ .

إندونيسيا

كانت الأزمة المالية لعام ١٩٩٧ هى أكثر الأحداث تأثيرا من الناحيتين الاقتصادية والسياسية فى إندونيسيا منذ أن تولى سوهارتو السلطة خلفا للرئيس سوكارنو عام ١٩٦٦ فى خضم الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية التى سادت البلاد . وكانت الحكومة قد قامت فى عهد سوكارنو بتأميم المنشآت الهولندية واستولت على كافة نواحى النشاط الاقتصادى . وكانت سياسة سوكارنو تتميز بما لها من " إحساس قوى تجاه التأميم ممزوجا بمشاعر العداء للاستعمار والمشاعر المناوئة للصينيين " . كما ورد فى تقرير البنك الدولى ، وتزايد اتجاه سياسات سوكارنو نحو الداخل ونحو التدخل مع فرض نظام معقد وشامل لتراخيص الاستيراد والاستثمار . وفى عام ١٩٦٥ ، وفى أثناء تزايد الاضطراب الاقتصادى ، ارتفع التضخم إلى ١٠٠٠ فى المائة . وانخفضت الصادرات واحتياطيات النقد الأجنبى ، كما توقف النمو الاقتصادى .

وأدى " النظام الجديد " لسوهارتو فى عام ١٩٦٦ إلى تحقيق تحسن اقتصادى كبير، وتشجيع النمو الاقتصادى والسيطرة على التضخم . وقد سعى واضعو السياسات، الذين كانوا قد تشعبوا بجرعات قوية من الفكر الاشتراكى ، إلى إيجاد طريق وسط بين الرأسمالية والاشتراكية . واتخذ سوهارتو موقفا أقرب إلى الغرب مما كان عليه سوكارنو ، وأعاد بعض المنشآت التى كان قد تم تأميمها إلى أصحابها من القطاع الخاص ، مع تقديم ضمان لمدة ٣٠ عاما بأنه لن يجرى تأميمها مرة أخرى فى خلال هذه المدة . وتم إجراء تخفيض كبير فى سعر الصرف ، كما تم إلغاء تراخيص الاستيراد، أما التصدير الذى كان توقف فعلا عند مستواه قبل عام ١٩٦٧ ، فقد ارتفع بدرجة كبيرة. وكانت لدى إندونيسيا احتياطيات ضخمة من البترول أدت إلى استفادتها بصورة ضخمة من طفرة أسعار البترول العالمية فى عامى ١٩٧٣ و١٩٧٩ . ومع تدفق الإيرادات قامت الحكومة بالانفاق بدرجة أكبر على الأشغال الرأسمالية ، والتعليم، والخدمات الصحية وتنظيم الأسرة ، وحققت تقدما مبهرا فى الحد

من الفقر . وقامت الحكومة باستخدام متحصلاتها النقدية من الصادرات البترولية والسعلية للاستثمار فى القطاعات كثيفة رأس المال والتى تتطلب قدرا كبيرا من الموارد مثل تكرير البترول، وتسييل الغاز الطبيعى ، والكيماويات ، والورق ولب الورق ، والأسمدة والأسمنت ، والصلب . وبلغ معدل النمو الاقتصادى ٨ فى المائة سنويا فى المتوسط فى خلال فترة السبعينيات ، وخلال فترة الرواج البترولى وارتفاع أسعار البترول ، شددت الرقابة على الاستثمارات الخاصة الأجنبية والمحلية . وأدى الارتفاع التدريجى فى سعر الصرف إلى تآكل قدرة الصادرات غير البترولية على المنافسة ، ونتيجة لذلك ازدادت الحواجز المفروضة على الواردات . وقد لاحظ البنك الدولى فى عام ١٩٨٥ أن هناك عددا كبيرا من الواردات قد أصبح يخضع لأشكال متنوعة من الرقابة على الاستيراد ، وأن النظام أصبح يحابى الصناعات التى تنتج سلعا تحل محل الواردات أكثر من تشجيعه للصادرات .

وفى عام ١٩٨٦ ، أدى تراجع أسعار البترول ، وكذلك انخفاض أسعار الصادرات السلعية إلى نقص عائد الصادرات ، وقامت الحكومة بتغيير اتجاهها مرة أخرى إلى نظام تجارى أكثر انفتاحا . وكانت إندونيسيا فى عام ١٩٨٥ قد خفضت بصورة كبيرة الرسوم الجمركية على الواردات ، وقامت فى عام ١٩٨٦ بتقديم حوافز للتصدير إضافة إلى تسهيل إجراءات التصدير والاستيراد ، كما تم تخفيض قيمة العملة . ومنذ عام ١٩٨٨ ارتفعت مستويات الإنتاج ، كما ارتفعت الصادرات وازداد الاستثمار وتسارع النمو الاقتصادى .

ويقول هال هيل المتخصص فى شئون إندونيسيا ، إنه من الصعب العثور على فلسفة مترابطة ، ناهيك عن مجموعة محددة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، على امتداد تاريخ النظام الجديد . وكما يضيف فإنه بعد ثلاثة عقود من تولى سوهارتو للسلطة ، كان لا يزال هناك لدى كثيرين " إحساس عميق بعدم الثقة فى قوى السوق ، والتحرير الاقتصادى ، والملكية الخاصة (وبخاصة ملكية الصينيين) ".[٢٦]

ويقول هيل إن الإصلاحات القائمة على التوجه نحو السوق فى خلال الثمانينيات مكنت الاقتصاد الإندونيسى من الشفاء من التضخم المنفلت ومن الانحدار الاقتصادى الذى كانت قد سببته سياسات الستينيات ، وهبوط أسعار السلع فى الثمانينيات . ويقول هيل :

إلا أن الدولة كانت تواجه معضلة أساسية من ناحية الالتزام بمبادئ الاقتصاد الحر لأن أفكار " الليبرالية " و " الرأسمالية " كانت لا تزال غير شعبية جدا لدى قطاع كبير من السكان ... فمثل كثير غيرها من الدول المستقلة حديثا ، والتى تخلصت من تاريخ استعمارى مضطرب،

كان لديها إحساس قوى بمعاداة الرأسمالية فى العقدين التاليين أو ما يقارب ذلك بعد الاستقلال ". (٢٧)

ويظل الموضوع على أهميته بسبب التوتر بين الإندونيسيين وذوى الأصول الصينية ، الذين يشكلون ٤ فى المائة فقط من السكان ولكنهم يسيطرون على قطاع الأعمال .

ويقول هيل : إن فكرة وجود نموذج آسيوى للتنمية تقوم فيه النظم النشيطة بعيدة النظر باختيار المنشآت الناجحة والتى تدفع بالنجاح الصناعى إلى أعلى ، كانت تلقى تأييدا كبيرا فى إندونيسيا . " وكان ذلك يرجع بوضوح إلى النجاح الذى لا يمكن إنكاره الذى تحقق فى شمال شرق آسيا ، وإلى أنه يدعم عدم الثقة فى الأسواق السائد فى المجتمع وبين الرسميين ". (٢٨) ويرفض هيل هذا النموذج .

كانت فكرة أن سياسات انتقائية للترويج الصناعى هى التى تفسر النجاح الصناعى لإندونيسيا، لا تلقى سوى قدر قليل من التأييد من الناحية العملية . فقد كانت الحماية تدعم صناعات قليلة للكفاءة وتجاوزت مرحلة النشأة منذ زمن طويل . كما أنها أدت إلى فرض أعباء على بعض من أكثر المصدرين نجاحا فى الماضى ، وخاصة صناعة الملابس الجاهزة . ولم تلعب المنشآت المملوكة للدولة أى دور رئيسى فى التنمية . وقد ساعد الائتمان المدعم كثيرا من المنشآت إلا أن الخطط قد ابتليت بالفساد ، ولم يكن من الواضح أنها كانت عاملا حاسما فى النمو الصناعى.

وكان اختيار سوهارتو للسيد بى . جى . حبيبى كنائب للرئيس فى خضم الاضطرابات التى حدثت فى بداية عام ١٩٩٨ مؤشرا على قوة التأييد لمنهج التنمية على الرغم من الضغط المكثف من صندوق النقد الدولى على سوهارتو كى يأخذ بإصلاحات قوية تقوم على أساس السوق . كما أن حبيبى الذى حل محل سوهارتو فى شهر مايو ١٩٩٨ ، كان أحد الأنصار الأقوياء لسياسات التدخل فى الصناعة .

تايلاند

فى السنوات الأولى لفترة ما بعد الحرب كانت تايلاند تقوم بتصدير المواد الأولية ومنتجات المزارع . وكانت التجارة تخضع للرقابة ، وكان أكبر سلع التصدير وهو الأرز محل احتكار التسويق من جانب الدولة . وفى عام ١٩٥٥ تم إلغاء إحتكار تصدير الأرز ، وأجريت تخفيضات فى الضرائب المرتفعة على الصادرات من السلع الأخرى مما أدى إلى تشجيع الصادرات من الموارد الطبيعية ومنتجات المزارع .

وبقيت حماية الواردات مرتفعة فى بعض الصناعات ، على الرغم من أن المستويات العامة للحماية كانت متواضعة . ومع تغير الأنماط الدولية الاقتصادية فى السبعينيات، قامت تايلاند بزيادة الرسوم الجمركية مع إبقاء الرسوم الجمركية على السلع الرأسمالية والمستلزمات للمنتجات الأخرى منخفضة . وكانت المنتجات التى نالت معاملة تفضيلية بشكل خاص هى المنسوجات ، والأدوية ، وتجميع السيارات .

وقد أدت صدمتا البترول فى السبعينيات إلى تغيير المسار ، وفى عام ١٩٨١ ، أدت السياسة التجارية إلى التحول نحو هدف النموذج الآسيوى التقليدى ألا وهو تشجيع التصدير. وتم تخفيض الضرائب على الصادرات ، وتخفيض سعر الصرف ، وتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات ، على الرغم من أن متوسط المعدل الفعال للحماية بلغ ٥٢ فى المائة فى منتصف الثمانينيات ، وهو ما كان يزيد على المعمول به فى الدول الأخرى فى شرق آسيا مثل كوريا (٢٨ فى المائة) وماليزيا (٢٣ فى المائة) .[٢٩] وتحولت الحوافز فى اتجاه نواحى النشاطات كثيفة العمل ، والموجهة نحو التصدير، والمتناثرة جغرافيا. وتضمنت هذه الحوافز إعفاءات من الضرائب واستردادها ، وتوفير الكهرباء الرخيصة، وسهولة الحصول على التمويل ، والمساعدة فى التسويق ، وتشجيع شركات التجارة . وكانت نتيجة كل تلك السياسات تحقيق انطلاق فى الصادرات، وخاصة فى الملابس، والأحذية، والزهور الصناعية، والمجوهرات ، ورقائق الكمبيوتر، مع تدفق الاستثمار إليها من كوريا واليابان .

سر النجاح

يحدد البنك الدولى أربعة اتجاهات مشتركة فى الاندفاع نحو التصدير ، وهو السبيل الذى اتبعته الدول الناجحة كافة : توفير وسيلة للمصدرين للحصول على الواردات بالأسعار العالمية ، وتوفير فرص الحصول على الائتمان ، وتقديم مساعدة حكومية فى الدخول إلى الأسواق ، والمرونة فى السياسة العامة . وكانت قصص النجاح تالية لاتباع سياسات للاقتصاد الكلى أكثر سلامة مما يتبع فى الدول النامية الأخرى وهى : تحقيق أصغر عجز ممكن فى الموازنة العامة (أو فائض) ، ووجود إدارة جيدة للسياسة النقدية (سعر الفائدة) .

ما مقدار النجاح الذى تحقق فى شرق آسيا نتيجة للتدخل الانتقائى ؟ لقد كتب مايكل ساريل الخبير الاقتصادى فى صندوق النقد الدولى فى عام ١٩٩٥ ورقة يقول فيها " إن أهمية هذا السؤال لا يمكن أن تكون محل مبالغة بأية حال ". وقام ساريل بتحديد عدة مناهج لتناول هذا الموضوع . وكان النهج النيوكلاسيكى فى العقود الأخيرة

وهو النهج المفضل والأكثر شيوعا بين الاقتصاديين الغربيين ، يؤكد أن الأسواق بصفة عامة كفؤة ، وأن دور الحكومة فى التنمية الاقتصادية مهم ولكنـه محـدود . ويـرى مؤيدو هذا الرأى ، بما فيهم البنك الدولى ، أن النجاح الذى تحقق فى المنطقـة جـاء نتيجة طبيعية للسياسات الاقتصادية المحافظة .

أما التصحيحيون فإنهم يرون أن الأسواق بها كثير من العيـوب التـى لا يمكـن تجنبها. ففى الدول الأفقر تتضمن هذه العيوب ، القيود المفروضـة علـى الائتمـان ، والاحتكارات ، والممارسات التجارية غير العادلة التى تقوم بها المنشـآت الأجنبيـة ، ونقص القدرة على الوصول إلى كثير من الأسواق . ولمواجهة هذه العيوب ، ينبغى أن تلعب الحكومة دورا رئيسيا لتيسير الحصول على التكنولوجيا ، وتخصيـص الأمـوال للمشروعات المهمة ، وتوجيه تنمية الاقتصاد .

ويتخذ ساريل نفسه موقفا ثالثا مخالفا يقول عنه : إنه ليس جيدا وليس سيئا ولكنـه قبيح . " لا يمكننا أن نقول شيئا ذا معنى عن التدخلات الانتقائية ، لأننـا لا يمكـن أن نحدد بالضبط الدور الذى تلعبه مثل هذه السياسات فى تقرير النمو الاقتصادى " (٣٠)

ويشير ساريل إلى أربع عقبات تعترض الوصول إلى نتائج واضحـة : أولا ، أن الباحثين الذين قاموا بتحليل المعجزة قد اختاروا الاقتصادات الناجحة ، ولم يلتفتوا إلـى حالات الفشل ، وفى اختيارهم لأكثر الاقتصادات نجاحا للدراسات ، كـان المحللـون يعلمون قبل أن يبدأوا أن تدخلات الحكومة لم تكن عائقا أمام النمو . ولم يكـن هنـاك تقريبا أى بحث فى السياسات فى الدول التى كان أداؤها سيئا . ثانيا ، من المسـتحيل عادة استعراض " الاحتمال الآخر " : أى ما الذى كان سيحدث لـو لـم يتـم اتبـاع سياسات التدخل ، ثالثا ، هناك اختلافات واسعة بين السياسات التى اتبعتها كـل دولـة ناجحة فى منطقة شرق آسيا . " هناك ... تنوع ضخم فى القطاعـات المحـددة وفـى الصناعات المستهدفة للتدخل الانتقائى فيما بين الدول . والواقع أنه كلما تمت دراسـة السياسات التى اتبعتها الدول المختلفة ، أصبح واضحا بشكل أكبر مـدى الاختلافـات وأحيانا مدى التعارض بين هذه السياسـات ". (٣١) ويشـمل تقريـر البنـك الدولـى استراتيجيات التدخل الكبير فى كل من اليابان وكوريا ، ومناهج عدم التدخل فى كـل من هونج كونج وتايلاند ، وكانت ماليزيا هى الدولة الوحيدة التى سعت حكومتها إلـى القيام بإعادة توزيع متعمد للثروة . هذا ويمكن استخدام أداء " النمور الأربعة " لدعـم الوصفات المفضلة للجميع ابتداء من التدخل ، إلى الحرية الكاملة . كما يقول ساريل .

رابعا ، من الصعب التدليل على " اتجاه علاقة السببية ". هل أدت السياسات الحكومية إلى إحداث نمو قوى ؟ أم هل أدى النمو القوى إلى النتائج المرجوة ، مثل تقليل عجز الموازنة ، ورفع مستويات التعليم ، وسرعة التصنيع ؟

إن الإنفاق على التعليم وتوازن الموازنات غالبا ما يرتبطان بالنمو الاقتصادى . ولكن إيجاد علاقة الارتباط لا ينهض دليلا على حدوث أيهما قبل الآخر . ويقول ساريل أنه لا يحاول أن يوضح أن هذه السياسات ليست بذات أهمية ، بل " إننا ما نزال لا نفهم سوى النزر اليسير عن العلاقة بين السياسة العامة ومعدلات النمو المعجزة لاقتصادات شرق آسيا ".

وغالبا ما ينظر إلى المعدلات المرتفعة للإدخار والاستثمار باعتبارها العوامل الرئيسية فى النجاح الاقتصادى لشرق آسيا . ولكن الدليل الاقتصادى يفيد بأن النمو هو السبب فى الادخار ، بيد أن الإدخار لا يسبب النمو ، كما يقول ساريل . وقد كانت معدلات الاستثمار العالية فى كل من كوريا وتايوان وسنغافورة والدرجة العالية من الانفتاح التجارى فى كوريا وتايوان ، متدرجة فى حدوثها " ومصاحبة لعملية النمو الاقتصادى ولم تكن سابقة عليها ".

وبالفعل ، فإن هناك دليلا على أن السياسات التى اتبعتها دول شرق آسيا لم تكن هى المسئولة عن القدر الأكبر من نجاح تلك الدول بل الظروف القائمة فيها قبل البدء فى اتباعها كما يقول ساريل . وهو يشير إلى دراسة وجدت أن أفضل الدول تحسنا حتى عام ١٩٩٠ هى الدول التى كانت فى عام ١٩٦٠ ، أقل فى الدخل ، وأفضل فى التعليم الابتدائى ، وأقل فى عدم المساواة فى الدخول، وفى توزيع الأراضى من الدول ضعيفة الأداء .

ما هى العناصر المفيدة فى النموذج الآسيوى ؟ يخلص جامى ماكى إلى أنه على الرغم من اختلاف الظروف بدرجة كبيرة ، فإن العنصر المشترك هو أن الهياكل السياسية تضمنت تحالفا للمصالح معزولا عن الضغط الشعبى ، وميالا بشكل جيد إلى تنمية الصادرات . ويقول ماكى إن الحرية الاقتصادية لا تقدم تفسيرا كاملا للنمو الكبير فى اقتصادات شرق آسيا . فإن كل الدول فيما عدا هونج كونج لم تمارس سياسة الحرية الكاملة . ولكن بعضا منها قام باستخدام سياسات قائمة على أساس

السوق، كانت لها أهميتها ، على الرغم من أنها لم تبلغ المثالية التى تنادى بـــها مثـــل الحرية الاقتصادية .

وقد يكون من المحزن بالنسبة لقضية الديمقراطية ، أنه ليس من الضـــرورى أن تكون ديمقراطيا حتى تحقق إدارة جيدة للاقتصاد ، فعلى عكس نظرية التحديث التـــى نادى بها لأول مرة سيمور مارتن ليبست فى عام ١٩٥٩، لا تؤدى الإدارة الاقتصاديـــة الجيدة بالضرورة إلى زيادة احتمالات قيام الديمقراطية . (٣٢) ولكن هناك بعض الأمـــل فى تجربة شرق آسيا ، من أفضل وأسوأ الحالات : فقد نشأت مشاكل إندونيســـيا مـــن الجمود غير الديمقراطى بها ، وكانت المشاكل الاقتصاديـــة الموجـــودة فـــى كوريـــا الجنوبية كبيرة أو أكبر منها فى إندونيسيا ، إلا أن الثقة عادت بسرعة كبـــيرة وبقـــدر كبير بسبب التغير السلمى فى الحكومة الذى أمكن تحقيقه عن طريق الانتخابات ممـــا سمح لكوريا أن تتخذ قرارات اقتصادية مطلوبة للتغلب على أزمتها الاقتصاديـــة ، وإن كانت تهدد بعض المصالح المكتسبة .

الفصل الرابع

اليابان تتعثر

كانت نساء اليابان ذوات العمر المتوسط يهمن به إعجابا : إنه بطل الكيندو ، ذو الشعر الفاحم الأسود المسترسل على ظهره ، وذو الصوت المدوى كصوت ممثلى الكابوكى. وحتى شهر سبتمبر ١٩٩٧ كان كل فرد فى اليابان يحسن به الظن أيضا، بل ويعتقد أن رئيس الوزراء اليابانى ريوتارو هاشيموتو لا يمكن أن يخطئ . ها هو زعيم يابانى متأهب لمواجهة مشاكل اليابان الاقتصادية بكل تصميم ، ولتحدى المصالح المكتسبة فى السياسة والأعمال والتى تعارض التغيير ، والتعامل بجد مع المشاكل فى دولة تعانى من ركود اقتصادى استمر لمدة ستة أعوام . وفى يوليه عام ١٩٩٧ وصفته جريدة *الواشنطن بوست* بأنه " أقوى وأكثر رؤساء الوزراء فعالية فى خلال عقد من الزمان " فى اليابان .

فبعد فوز الحزب الديمقراطى الحر فى الانتخابات فى أكتوبر عام ١٩٩٦، قام هاشيموتو بالإعلان عن برنامج لإصلاح اقتصادى وإدارى كاسح يغطى نظام التمويل ، والموازنة ، وإلغاء القيود الاقتصادية ، والبيروقراطية ، والرفاهة الاجتماعية، والتعليم . وكان البرنامج ، لو تم تنفيذه ، سيقوض المثلث الحديدى الذى سيطر على السياسة اليابانية منذ ما بعد الحرب : وهو عبارة عن تعاون بالتواطؤ بين منشآت الأعمال والسياسيين والبيروقراطيين يخدم مصالح كل منهم ــ ولكنه لا يخدم دائما مصالح الشعب .

وبعد مرور سنة على الانتخابات أصبح هاشيموتو، هو البطل السياسى السوبر ــ ومصلحا قويا جريئا يمكنه أن يقهر سياسات توافق الرأى الفاسدة فى اليابان وأن ينعش اقتصادها المعتل . وكان من المتوقع أن تهز إصلاحات " الفرقعة الكبرى " التى أعلن عنها النظام المالى المتحجر ، المسئول عن الركود الاقتصادى فى التسعينيات .

ولكن فى شهر سبتمبر ١٩٩٧، تعثر هاشيموتو بشكل سيئ ، ولم يقم من عثرته أبدا . فقد قام هاشيموتو تحت ضغط من مجموعة من المحافظين فى الحزب

الديمقراطى الحر ، ومع إغفال الرأى العام بتعيين أحد المجرمين المحكوم عليهم ، كوكو ساتو ، فى وزارته . وعلى الرغم من أن تعيين الوزراء هو من الناحية الإسمية حق مطلق لهاشيموتو ، إلا أن ساتو حصل على المنصب نتيجة صفقة فى داخل الحزب الديمقراطى الحر . كمكافأة له على خدمته المخلصة لسنوات طوال ـ دفعت إليه على الرغم من اشتراكه فى فضيحة لوكهيد فى السبعينيات . وكان ساتو قد حكم عليه بالسجن لمدة سنتين مع إيقاف التنفيذ بعد إثبات التهمة عليه بأنه قد تلقى ٢ مليار ين كرشوة .

وبعد أسبوعين من الهجوم الشعبى ، اضطر ساتو للاستقالة ، واعتذر هاشيموتو. ولكن هذه الحركة هبطت بشعبية هاشيموتو من ٥٣ فى المائة إلى ٣٥ فى المائة. وهو أقل ما وصلت إليه . ودمرت هذه الكارثة المفاجئة سلطة هاشيموتو السياسية ، وكان تعيين ساتو تذكيرا بالسياسات الفاسدة القذرة المتعلقة بالنفوذ التى أدت فى عام ١٩٩٣ إلى سقوط الحزب الديمقراطى الحر بعد أن أمضى ٣٨ عاما فى السلطة .

وكشف خضوع هاشيموتو للشلل الحزبية أن نفس الشبكة من الالتزامات التى أوقعت بمن سبقوه مازالت راسخة قوية . وهكذا انطفأت الشعلة التى توهجت لفترة قصيرة ، وأشاعت الأمل بتغيير الأسلوب اليابانى للقيادة ـ وبأن هاشيموتو سيكون القائد الذى لديه الاستعداد الجاد للقيام بالإصلاح الذى هدد المصالح المكتسبة للصفوة الحاكمة .

وواجه هاشيموتو ، الذى أصبح فى موقف لا يحسد عليه ، بعد شهرين من كارثة ساتو ، أخطر أزمة اقتصادية تمر بها اليابان فى خلال عقدين من الزمان ، وتعرضت اليابان لأزمة الخضوع للمساءلة والمسئولية. وانهارت الثقة فى البيروقراطيين، الذين ظلوا لعشرات السنين يسيطرون على وضع السياسات ، نظرا لضعف الأداء الاقتصادى واستمرار فضائح الفساد . ولكن السياسيين لم تكن لديهم القدرة على ملء الفراغ . وكان الحزب الديمقراطى الحر ممزقا بسبب المنازعات الحزبية بين فصائله، ولم يستطع هاشيموتو الارتفاع فوق هذا النزاع .

إن المصالح المكتسبة التى تعمل ضد الإصلاح هائلة ورهيبة . وكان التباطؤ الذى أصاب الاقتصاد اليابانى فى خلال التسعينيات قد حمل معه رسالة بضرورة التغيير . وبينما كانت الصناعات اليابانية مستمرة فى قهر العالم ، كانت هناك صناعات أخرى مازالت تجذب الأداء الاقتصادى معها إلى أسفل . وقد اعترف حتى رئيس الوزراء

اليابانى هاشيموتو بأن جزءا من المشكلة يكمــن فــى نفــوذ البيروقراطيــة اليابانيــة الشهيرة . وكان الإفراط فى التعليمات واللوائح يؤدى إلى إعاقة الأعمـــال الجديــدة ، وازدواجية الخدمات وإهدار الموارد . وكانت هذه هى المشاكل المعتادة فى كثير مـــن الدول ، وإن كانت مزعجة بشكل خاص فى اليابان ، وبخاصة بعد نجاحها المدهش فى فترة ما بعد الحرب . كذلك فإن أبعاد إهدار الموارد تكتسب مستوى خاصا فى اليابان ، حيث تقوم علاقات وثيقة بين صناعة التشييد والحكومة ممـــا جعــل الإنفــاق علـــى المشروعات والأشغال العامة الضخمة طريقة تقليدية لكسب الأصــوات ، والمحافظــة على رضاء شركات التشييد ، والمحافظة على تدفق الهبات السياسية .

وقد أنفقت وزارة التشييد اليابانية ٣ر٣ تريليون يــن علــى تشــييد ، وتكــاليف فوائد ، ثلاثة جسور ضخمة تصل جزيرة اليابان الكبرى ، هونشو ، بأصغر الجــزر ، شيكوكو . ويبلغ طول أحد هذه الجسور ٩ر٣ كم . وقد استكمل إنشاء جسر أكاشى فــى أبريل ١٩٩٨ ، وسيكون أطول جسر فى العالم . ولكن رسوم المرور على الجســـور مرتفعة إلى درجة جعلت من النادر استخدامها . وهذه المشروعات لا تخضع إطلاقـــا لتقييم التكاليف والمنافع ، ولكنها تنتج عن صفقات سياسية . ويمكن للسياسيين ألا يبالوا بمغبة الاقتراع على مبالغ طائلة من الأموال لتلك المشروعات ، جزئيا لأنه كان تحــت إمرتهم مبالغ ضخمة للرشاوى ، وبرنامج القروض والاســـتثمارات الماليــة ، الــذى لا يخضع لأية رقابة أو إشراف من البرلمان . والسياسيون فى كل مكان ، يحبــون أن يغمسوا أيديهم فى برميل العسل ، ولكن هذا البرميل كان أكبرها جميعا : ففـــى عـــام ١٩٩٥ قام البرنامج بإنفاق ٥٣ تريليون ين (٦٠٠ مليار دولار) ـ أى أكـــثر مـــن إجمالى الناتج الاقتصادى السنوى الكلى لأستراليا .

ومن المفارقات أن عدم رغبة اليابان فى اتخـــاذ موقــف أكــثر جــرأة علـــى المسرح الإقليمى ، يمكن إرجاعه محليا ، فى جزء منه ، إلى السياســـات الأمريكيــة والاحتلال فى فترة ما بعد الحرب من ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٥٠ " فقد وضعت أمريكـــا صيغتها الخاصة لسياسة الاتجاه شرقا بعد الحرب العالمية الثانية " كما يقول المؤلـــف الأمريكى باتريك سميث فى روايته المتعمقة عن المــرض الاجتمــاعى فـــى اليابـــان " *اليابان : إعادة تفسير* "

لم يقتصر الأمر على قيامنا بتثبيت صورة لليابان واليابانيين فى عقولنا باعتبارها نوعـــا معينـــا من الدول يسكنها نوع معين من البشر ، بل ذهبنا إلى أبعد من ذلك لنخلق الدولة والبشر اللذيـــن

تخيلناهما ... والصيغة التى لفقناها لليابان بعد الحرب مازالت مقبولة علـــى نطـــاق واســـع ، وهى تنعكس فى معاملة واشنطن لطوكيو ، التى تشبه الطريقة التى تعامل بها دول اســـتعمارية دولة تابعة لها ، ويتبدى ذلك على نحو أكثر شيوعا فى الطريقة التى يفكـــر بـــها الأمريكيـــون العاديون فى اليابان واليابانيين . لقد تقدمت " اليابان التى اختلقناهـــا " لمـــا يتجـــاوز الكيمونـــو وقبعات القش المخروطية ، وإن لم يكن ذلك بصورة شاملة ... وفى السبعينيات درجنا علـــى أن نطلق على اليابان التى تخيلناها " شركة اليابان " ــ أى أننا أعدنا صياغة أمة بأسرها فى شـــكل شركة ، وكل سكانها كموظفين بدلا من كونهم مواطنين . وهذا المفهوم عن اليابان مازال يعتـــبر صادقا فى كافة أرجاء الغرب .

...

إن اليابان التى أمامنا اليوم ، هى نفـــس اليابـــان التـــى خلقتـــها أمريكـــا بعـــد الحـــرب ، مفرطة فى الفساد ، تستبد بها فكرة السيطرة على الأســـواق ، وتتســـم بالتـــهور أيكولوجيـــا ، وتخنق الفرد ، ومصابة بالاختلال الوظيفى من الناحية السياسية ، وتفتقر إلى القيادة ، وتعجـــز عن اتخاذ القرارات . (١)

ويرجع سميث عدم قدرة اليابان لأن تصبح لاعبا مستقلا على المســـرح الدولـــى إلى وثيقتين . الأولى دستور عام ١٩٤٧ الذى وضع فى ظل حكم الجنرال ماك آرثر ، والذى منع اليابان من إنشاء جيش ، وقصر نشاطها العســـكرى علـــى الدفـــاع عـــن حدودها الوطنية . والثانية معاهدة الأمن بين الولايات المتحدة واليابان ، التى وضعـــت اليابان تحت الحماية العسكرية الأمريكية عام ١٩٥١ : وكانت مقتضيات الحرب الباردة هى التى دفعت أمريكا إلى وضع معاهدة أمن تختلف أهدافها بشكل صارخ عما جـــاء فى الدستور . فمن ناحية المبدأ ، لا من ناحية الواقـــع ، يقيـــد الدســـتور بشـــدة دور اليابان العسكرى ، بينما تصر معاهدة الأمن على أن تقوم اليابان بتوفير دعـــم كبـــير للقوات الأمريكية. " وكان الأمريكيون مسئولين عن كلتا الوثيقتين ، والملاحـــظ أنـــهما لا تزالان موجودتين جنبا إلى جنـــب ، وهمـــا معـــا علـــة الشـــيزوفرانيا السياســـية والدبلوماسية ، وهو المرض الذى مازالت اليابان تعانى منه ". (٢)

تحية عيد الميلاد

ترجع جذور الأزمة اليابانية التى حدثت عام ١٩٩٧إلى عقد سابق إلى تلك الأيـــام الرائعة فى خلال الثمانينيات ، الوقت الذى بدت فيه اليابان وكأنها مســـتعدة للســـيطرة على العالم . وكان يوم عيد الميلاد عام ١٩٨٩ نقطة تحول بالنسبة لليابان . فقد كـــان

هو اليوم الذى قرر فيه بنك اليابان ، وقررت فيه وزارة المالية أن ازدهار المضاربة فى أواخر الثمانينيات قد قطع شوطا طويلا . وكان هو اليوم الذى بدأت فيه السلطات التى تتحكم فى سياسة التمويل فى اليابان ، فى زيادة أسعار الفائدة لمحاولة منع ذلك الازدهار من الارتفاع إلى مستويات عالية تدير الرءوس. ومرت سنتان أخريان قبل أن يظهر الأثر الكامل لارتفاع سعر الفائدة على الاقتصاد الحقيقى ، وذلك بانخفاض أسعار العقارات والأسهم وهبوط الناتج الصناعى . ولكن بعد ارتفاع أسعار الفائدة الذى بدأ فى أعياد الميلاد لعام ١٩٨٩ ، بدأت اليابان تعانى فى نصف العقد الذى بدأ عام ١٩٩٢ من أدنى نمو لها فى نصف قرن .

وفى البداية ، كانت اليابان على ما يبدو تعانى من انخفاض دورى آخر وأنها سرعان ما تبدأ فى استعادة نشاطها وقوتها . ولكن كلما طالت مدة الركود أصبح واضحا أن مشاكل اليابان أعمق من موجات الصعود والهبوط المألوفة فى الدورات الاقتصادية . وتعرضت البلاد التى حققت المعجزة الآسيوية وأصبحت ثانى أضخم اقتصاد فى العالم ، لاضطراب عميق . وكان يوم عيد الميلاد عام ١٩٨٩ علامة انتهاء المعجزة اليابانية .

لم تكف اليابان عن أن تكون دولة ثرية بها مهارات عظيمة وصناعة قوية ، ومع ذلك فإن انفجار الفقاعة قد كشف أن اليابان كانت شديدة الحساسية للإسراف فى المضاربة مثل أية دولة أخرى ، وأن المعادلة التى كانت تدعم نجاحها طوال فترة ما بعد الحرب لم تعد تنتج تلك المعجزات . وأن الوعكة الاقتصادية التى ألمت باليابان طوال التسعينيات كانت أحد العوامل المهمة وراء الأزمة المالية فى شرق آسيا.

لقد بدأ الهبوط فى سوق الأسهم اليابانية فى عام ١٩٨٩ . وأعقب الهبوط فى أسعار الأسهم ، هبوط فى أسعار العقارات بعد سنة من حدوثه ، مما ترك البنوك مثقلة بأعباء هائلة الحجم من الديون لم يعد يغطيها ذلك الضمان الذى كان من المفروض أن يساندها ويقف وراءها . وأصبح كثير من البنوك اليابانية مفلسا من الناحية الفنية ، إلا أنه سمح لها بالبقاء على قيد الحياة على أمل أن يعود النمو الاقتصادى إلى نشاطه فى نهاية الأمر ، وبدرجة كافية تسمح لها بأن تشق طريقها للخروج من الأزمة . إلا أنها لم تفعل .

وعندما تحول اتجاه الأسواق فى أوائل التسعينيات ، فقد حدث ذلك بروح التأثر والانتقام . وبحلول عام ١٩٩٣ كانت قيمة الأسهم والعقارات قد هبطت بأكثر من النصف ، ووقع الاقتصاد اليابانى فى الفخ ، كانت ميزانيات البنوك مهتزة ـ ولم

يلزمها أحد بتسجيل المستوى الحقيقى للديون المعدومة والمشكوك فيها ، إلا أن أزمة الائتمان لم تكن هى السبب فى الوضع الحرج للإقراض فى اليابان فى خلال التسعينيات. إذ كانت المشكلة هى عزوف الجميع عن الاقتراض ، حتى مع الانخفاض القياسى فى أسعار الفائدة .

عرّض الشرخ الذى أصاب اقتصاد " الفقاعة " وضع النظام المالى فى اليابان لضغط توتر هائل ، نشأ من الآثار السيئة للديون الضخمة التى نتجت عن انهيار أسعار الأصول تاركة وراءها عديدا من المنشآت معسرة من الناحية الفنية . وكانت تلك الترتيبات الجماعية التى تربط ما بين مؤسسات التمويل والبيروقراطية فى شبكة من المصالح والالتزامات المتبادلة هى التى تحميها من الانهيار . وعلى أية حال فإن هذه الأحداث ، قد أدت إلى تقويض الثقة فى الاقتصاد ، وفاقمت دورة النمو البطئ التى تديم نفسها بنفسها .

ين قوى ، واقتصاد ضعيف

وفر العبء المتضافر للين القوى وبطء النمو حافزا ما للإصلاح الاقتصادى ، ولعملية التخلص من الجهاز التنظيمى الثقيل الذى جعل الجانب المحلى من الاقتصاد الداخل فى التجارة عالى التكلفة وعديم الكفاءة بدرجة كبيرة . ولكن الإصلاح كان يمضى ببطء . كانت اللوائح متساهلة فى قطاع تسويق البترول ، والكهرباء والنقل الجوى . وكانت التغييرات فى النظام المالى تتم بشكل متدرج عبر العقد الماضى ، ولكن لم يحدث سوى تقدم ضئيل فى كثير من النواحى .

وعلى الرغم من الاقتصاد المتوانى ، فقد ارتفعت قيمة العملة اليابانية ارتفاعا كبيرا فى أوائل التسعينيات ، علامة على استمرار عدم قدرة اليابان على استهلاك أو استثمار كافة ما تنتجه من سلع وخدمات . ووفقا لوصفات الاقتصاد التقليدى فقد كان هذا السلوك شاذا وغريبا . فقد كان الاقتصاد المحلى ضعيفا ، بيد أن المدخرات ظلت قوية . كما أدى الين القوى إلى تشجيع اليابانيين على الاستمرار فى استثمار مبالغ ضخمة فى الخارج . وكان السبب فى هذا المزيج غير المألوف من عملة قوية فى اقتصاد ضعيف هو ما مارسته السلطات من " أخطاء ضخمة فى السياسة النقدية (سعر الفائدة) " كما يقول بيتر تاسكر ، سمسار الأسهم الحجة فى طوكيو . فقد أساءت السلطات اليابانية تقدير مدى شدة انكماش الاقتصاد اليابانى وحافظت على بقاء أسعار

الفائدة مرتفعة نسبيا، وكانت تظن أن عليها أن تحتاط ضد احتمال زيـــادة التضخــم . إلا أنه مع انخفاض أسعار السلع الاستهلاكية بحوالى ٢ فى المائة ، فإنه حتـــى ســعر الفائدة الإسمى لسندات الحكومة والذى بلغ ٤ فى المائة ، كان يعنى سعر فائدة حقيقـــى مقداره ٦ فى المائة ــ وهو سعر مرتفع بدرجة كافية لكى يعرقل بصورة خطيرة أيـــة استثمارات جديدة فى داخل اليابان .

أما الجانب الآخر للمشكلة فتمثل فى أن كثيرا من مؤسســـات التمويـل اليابانيـــة كانت تعانى بشكل خطير من نقص المال لديها ، وكانت الطريقـــة الوحيـدة أمامـــها للحصول على رأس المال هى بيع الأصول . ولما كان هناك ممولون يابانيون آخـرون يمرون بنفس الضائقة ، فقد كان عدد المشترين لتلك الأصول اليابانية قليلا ، ومن ثـــم فقد أضطروا إلى بيع ما لديهم من الممتلكات والأسهم الأجنبية . وأدت إعادة حصيلـــة البيع من العملات الأجنبية إلى اليابان إلى زيادة الطلب على الين وإلـــى دفــع ســعر الصرف المرتفع إلى ذرى أكثر ارتفاعا .

وأصبح الين المحلق عبئا متزايدا على المصدرين اليابـــانيين ، لا ســيما بالنسـبة للمنشآت الصغيرة التى لم تكن لها عمليات كبيرة فى الخارج تعوضــــها عــن نقـص الأرباح فى الداخل . وكان ارتفاع الين يعنى إما أن يتم تسعير السلع اليابانية بأســعار أعلى فى السواق العالمية ــ مما يسبب خسارة المبيعات لمصلحـــة المنافســين الأقـل أسعارا ــ أو أن يعانى المنتجون اليابانيون من انخفاض الأربـــاح ، أو مزيجــا مــن الأمرين معا . وقد تمكنت الشركات اليابانية الضخمة من أن تتحمل لبعض الوقت هــذا الانخفاض فى أرباحها لقدرتها على نقل التكلفة إلى باقى حلقات السلسلة التـــى تليـها من الموردين ، ولكن مع ازدياد الارتفاع فى قيمة الين ، أصبحت الحياة أشــد قســوة حتى بالنسبة للاعبين الأقوياء .

ومع قليل من التوقف المتقطع استمر الين فى الارتفاع على امتداد النصــف الأول من سنوات التسعينيات . وأدت أزمة الديون المكسيكية فى أواخر عام ١٩٩٤ وأوائـــل عام ١٩٩٥ إلى إضعاف الدولار الأمريكى بدرجة أكبر ، مما دفع بالين إلى مســتويات أخذت تصبح مؤلمة بصورة متزايدة لكثير من المنشآت اليابانية . وفى نهايـــة الســنة المالية للمنشآت اليابانية فى مارس ١٩٩٥ ، قام المستثمرون ببيع ما يملكون من أصول أمريكية كانوا يحتفظون بها على أمل باطل بأن يستعيد الدولار قوته . وفى شهر أبريل وصل الين إلى أعلى مستوى له وهو ٨٠ ينا مقابل الدولار .

وفى ذلك الوقت ساور القلق كلا من الرسميين اليابانيين والأمريكيين على السواء على ضعف صحة الاقتصاد اليابانى وأثر ذلك على النمو العالمى . واتفقوا معا على التدخل فى أسواق النقد حتى يتم تحقيق انقلاب فى الاتجاه الصعودى للين الذى بدأ قبل اتفاق بلازا بعقد كامل من الزمان . وكما حدث فى عام ١٩٨٥ ، فقد كانت العملة قد نضجت وأصبحت معدة للانقلاب إلى عكس الاتجاه ، وأدت جهودهم إلى المساعدة فى هذا الطريق .

الاستثمار اليابانى فى آسيا

كانت الولايات المتحدة ، فى أغلب سنوات ما بعد الحرب ، تعتبر المكان الأول المفضل بالنسبة للصادرات اليابانية وللاستثمار خارج اليابان . وبدأ هذا النمط يتغير بشكل ملحوظ فى أواخر الثمانينيات عندما أدى النمو السريع فى اقتصادات شرق آسيا إلى توفير سبل جديدة للاستثمار . وجاءت طفرة الاستثمار اليابانى فى آسيا فى موجتين: أولاهما فى السنوات التى تلت اتفاق بلازا فى عام ١٩٨٥ ، أما الأخرى فحدثت فى أوائل التسعينيات . وفى خلال السنوات الأولى من التسعينيات حلت آسيا محل الولايات المتحدة باعتبارها أكبر مقصد للصادرات وللاستثمار المباشر (على النقيض من الإقراض : والذى كان لا يزال يتجه إلى الولايات المتحدة حيث كانت اليابان أكبر العملاء لسندات الخزانة الأمريكية) .

ويقول سى . إتش . كوان الاقتصادى بمعهد نومورا للأبحاث ، إن طبيعة الاستثمار اليابانى قد اختلفت فى أوائل التسعينيات ، أولا لأن الشركات اليابانية بدأت تنظر إلى الدول الآسيوية ليس فقط كمجرد قواعد لإنتاج الصادرات، ولكن كأسواق مهمة فى حد ذاتها . وقد اشتد البحث عن الأسواق بسبب ضغوط الحماية فى أوروبا والولايات المتحدة ، وتشجع الاستثمار اليابانى على الدخول إلى ما قد يصبح يوما أكبر الأسواق على الإطلاق وهى الصين . وثانيا لمواجهة ارتفاع تكاليف الحصول على الأجزاء والمكونات من اليابان ، قامت الشركات اليابانية فى آسيا بزيادة نسبة المكونات المنتجة فى الشركات الآسيوية التابعة فى منتجاتها . (٣)

وعندما بدأ الين فى الهبوط فى منتصف عام ١٩٩٥ تغيرت حركة النشاط فى المنطقة بشكل جذرى . وكما أدى ارتفاع الين إلى زيادة تضخم فقاعة الاستثمار فى شرق آسيا ، فإن الانقلاب العكسى فى اتجاه الين كان عاملا رئيسيا فى انكماش

الفقاعة ، على الرغم من تأخر رد الفعل . وقد أدت نهاية الارتفاع فى قيمة الين إلى نجاة المصدرين اليابانيين بجلودهم ، ولكنها وجهت ضربة قاصمة فى نفس الوقت إلى الدول الأخرى فى شرق آسيا . ومع استرداد المصانع المملوكة للمستثمرين اليابانيين فى داخل اليابان ، لقدرتها على المنافسة نتيجة ضعف الين ، لم يكن هناك سبب يدعوهم إلى إرسال مبالغ ضخمة من رأس المال إلى الخارج . وأدى هبوط الين إلى انخفاض تدفق رأس المال الذى كان يغذى الرواج والازدهار فى منطقة شرق آسيا . ولكن دول شرق آسيا كانت قد تعودت على هذا الفيضان من رءوس الأموال إلى الدرجة التى أخفقت معها فى التكيف مع التغيير . أولا ، لأنها استمرت فى الإنفاق كما لو كانت الأموال ما زالت تنهمر عليها بنفس المعدلات التى كانت عليها فى أوائل التسعينيات . وثانيا لأنها كانت قد ربطت أسعار الصرف بها بالدولار الأمريكى ، مما أدى إلى أن يتآكل بشدة ما تتمتع به من مزايا التكلفة بالنسبة للأسواق العالمية ، نظرا لارتفاع العملة الأمريكية مقابل الين .

بنوك متعثرة

عندما انفجرت الفقاعة اليابانية ، خلفت البنوك وراءها محملة بأعباء ديون ضخمة لا يمكن خدمتها . وقد قدر ريتشارد كو ــ الاقتصادى الرئيسى فى معهد نمورا للأبحاث، مستوى الديون المعدومة والمشكوك فيها بمبلغ ١٠٠ تريليون ين ، أو ما يقرب من ربع إجمالى الناتج الكلى السنوى لليابان ، على الرغم من أن الأرقام الرسمية تقدم مستوى أدنى من ذلك . ولكن بدلا من مواجهة المشكلة عن طريق التخلص من الأشجار الميتة ، استمرت البنوك بمساعدة من وزارة المالية فى محاولات تغطية الشروخ بالورق ، على أمل أن يؤدى التحسن التدريجى إلى السماح للبنوك فى النهاية بشطب الديون المعدومة . إلا أن ما ساور المستثمرين من شكوك حول صحة البنوك، قلل من ثقتهم بالنظام المصرفى فى مجموعه ، سواء القوى منه أو الضعيف .

وقد قدرت مؤسسة موديز انفستورز سيرفيس أن قيمة الأصول المصرفية (الديون) خلال الثمانينيات بثلاثة أمثال ما كانت عليه إذ زادت من ٢٦٤ تريليون ين إلى ٧٥٧ تريليون ين ، وأن نسبة ضخمة من هذه الديون كانت مضمونة بعقارات تجارية . وكان كثير من هذه الديون قد تم تقديمه فى شكل قروض على أساس ما ظهر بعد ذلك أنه كان ثلاث أفكار خاطئة، وهى: أن القروض كانت تضمنها أصول يمكن بيعها إذا أخفق المدين فى السداد ، وأن الضمان سيحتفظ بقيمته ، وأنه ليس هناك خطر

فى أن يتوقف المقترضون عن السداد ، ومن ثم يمكن للبنوك أن تقرضهم كما تشـــاء. إلا أنه حتى فى عام ١٩٩٧ ، لم يكن قد تم تصنيف هذه القروض بواسطة البنوك علـى أنها ديون معدومة أو ديون " مشكوك فيها ". (٤)

" الفرقعة الكبرى "

عانت اليابان طوال معظم سنوات التسعينيات من الانكماش ــ وهو البلاء الـذى لم تعرفه منذ الثلاثينيات . ونظرا لضعف ركائزها الرأسمالية بسـبب هبـوط أسـعار الأصول ، فقد كانت البنوك اليابانية تقاوم على مضض عملية تقديم القروض ، حتـى وإن لم تقر علنا بارتفاع قيمة ديونها المعدومة . وفى الوقت الذى فـتر فيـه حمـاس البنوك لتقديم القروض ، فقدت منشآت الأعمال أيضا الرغبة فى الاقـتراض . ومـع انخفاض الأسعار لم يكن هناك سوى قليل من الحوافز لشراء الأسـهم أو العقـارات. وزادت عن المطلوب الاستثمارات فى قطاع الصناعة التحويلية فى خلال السنوات التى استمرت فيها الفقاعة ، كما أدت قوة الين إلى إنقاص الحوافز لإضافة طاقات جديـدة . وخلال أواخر الثمانينيات " بدأت الشركات اليابانية أكبر فورة للإنفاق فى البـلاد فـى تاريخ فترة ما بعد الحرب " ، كما يقول المعلق كريستوفر وود . وخلال ما تطلق عليه اليابان "*توسع هيزى* " ، من ١٩٨٦ حتى أوائل عام ١٩٩١، كان الاقتصـاد اليابـانى يتوسع كل عام بما يعادل اقتصاد كوريا الجنوبية كلها ، كما يقول كين كوريتس الخبير الاقتصادى الرئيسى بمؤسسة دويتش مورجان جرينفيل ، وفى نهاية الفـترة أصبحـت اليابان أكبر بما يعادل " اقتصاد فرنسا بأكملها " .

وخلال فترة الكساد العظيم فى الثلاثينيات قام الاقتصادى إيرفنج فيشـر ، بشـرح مرحلتى الانكماش . ففى المرحلة الأولى : أدت المبالغ الطائلة من الأموال التـى تـم إنفاقها لسداد الدين إلى إحداث ركود فى النشاط الاقتصادى ، وعندما يؤدى " انكمـاش الديون " هذا إلى هبوط فى مستوى الأسعار العام ، فإن النتيجة ستكون ركودا عامـا . وكانت اليابان تتأرجح على حافة هبوط عام للأسـعار خـلال التسـعينيات . وهبـط متوسط الأسعار فى الاقتصاد فى ١٩٩٤ و١٩٩٥ و١٩٩٦. والانكماش يـؤدى إلـى زيادة تكلفة الاقتراض كما يرفع " القيمة الحقيقية " للأموال المستحقة ، فـإذا هبطـت الأسعار بنسبة ١٠ فى المائة ، بلغت أسعار الفائدة الحقيقية ١٠ فى المائة ، حتـى لـو كان سعر الفائدة الاسمى صفرا . ويقول فيشر " إن الانكماش الذى يسببه الدين ، يرتـد فعله على الدين ، ويصبح كل دولار من الدين لا يزال غير مسدد أكثر مـن دولار ،

وإذا ما كانت فرط المديونية الذى بدأنا به ضخما بدرجة كبيرة ، فإن تصفية الديون لا يمكن أن تعادل هبوط الأسعار الذى كان هو السبب فيها . (٥)

وقد تغير النظام المالى فعلا بشكل ملحوظ منذ أواخر السبعينيات ، عندما كاد يكون نظاما مغلقا تماما مثقلا باللوائح . وتم إدخال نظام شهادات الإيداع ، وتخفيف التنظيمات واللوائح فى أوائل الثمانينيات ، كما جرى تحرير عدد من المؤسسات الأخرى تدريجيا ، وكان ذلك أحيانا بصفة جزئية . ونتيجة لهذه التغييرات ، أدركت المنشآت الكبيرة خلال الثمانينيات أنها لا تحتاج إلى الاتجاه إلى البنوك للحصول على رأس المال، وإنما يمكنها أن تتجه مباشرة إلى السوق وتصدر أسهما أو تقترض . وقد وفر لها ذلك مرونة أكبر وحرية أكثر للاقتراض ، ولكنه أيضا قلل من قدرة السلطات على التأثير فى سياسة الائتمان ، وبذلك أسهم فى سوء الإدارة فى أواخر الثمانينيات .

وقد لاحظت أليشيا أوجاوا ، رئيسة بحوث أسهم الملكية ، فى مجموعة سالومون برازرز ــ آسيا فى طوكيو ، أنه فى منتصف التسعينيات أخفق ثلاثة عشر بنكا من بين البنوك التجارية العشرين التى تحتل القمة فى اليابان ، فى تحقيق إيرادات صافية تزيد على معدل العائد " بدون تحمل المخاطرة " ــ وهو العائد الذى يمكن للمستثمرين أن يحصلوا عليه من سندات الحكومة طويلة الأجل . " وهذه البنوك الثلاثة عشر تملك ٤٤ فى المائة من إجمالى الأصول للبنوك التجارية . وهو ما يعنى أن هناك طاقة فائضة ضخمة " ، كما تقول . وقد عانى من الخسائر اثنان على الأقل من بين كل ثلاثة من سماسرة الأسهم العشرين الذين يحتلون القمة وذلك فى ١٩٩٦ و١٩٩٧ . وفى الماضى ، كانت وزارة المالية تعالج الأزمة المصرفية بالضغط على البنوك القوية لكى تضم إليها البنوك الضعيفة ، أو ما يطلق عليه " نظام القافلة " . ولكن هذه المرة فى التسعينيات كان نطاق المشكلة من الضخامة بحيث لم يكن يجدى هذا الحل معه .

وقد أعلن هاشيموتو فى عام ١٩٩٦ عن حزمة " الفرقعة الكبرى " من الإصلاحات المالية التى تهدف إلى علاج نقاط الضعف فى النظام المالى . وقد استعارت الخطة اسمها من إصلاحات الفرقعة الكبرى البريطانية فى عام ١٩٨٩ . وكانت التغييرات المخططة ستمثل تخليا عن النموذج اليابانى لفترة ما بعد الحرب للتنمية الاقتصادية الموجهة، وذلك لمصلحة تطبيق نموذج يعتمد على التوجه إلى السوق . وكان الهدف هو تقليل الحوافز بين الأنواع المختلفة من المؤسسات المالية . ويتحقق ذلك بإلغاء التمييز بين البنوك التجارية ، وبنوك الائتمان طويل الأجل ، وبنوك

أمناء الإستثمار ، والسماح للممولين بإنشاء شركات قابضة ليدخل كل منهم إلى مجال نشاط الآخر . وكذلك إخراج عمولات سماسرة الأسهم وعلاوات التأمين بخلاف التأمين على الحياة من الخضوع لرقابة الحكومة ، إلى جانب إلغاء الحظر القائم على المؤسسات غير المصرفية للتعامل فى الصرف الأجنبى .

كان هاشيموتو يريد أن يعيد الحيوية إلى نظام التمويل اليابانى وأن يعيد له دوره كأقوى اللاعبين فى المنطقة ، ونظرا لأن هذه التغييرات كانت ستؤدى إلى زيادة المنافسة وتقليل اللوائح المقيدة ، فقد كانت ستدعم نظام التمويل المكلف والأخرق وإلى تخفيض تكلفته ، كما أنها بإرغامها البنوك على تقييم مدى المخاطرة فيما تقدمه من إقراض كانت ستؤدى إلى تقليل (وليس إلغاء) جنون المضاربة مستقبلا على غرار ما حدث فى سنوات الفقاعة خلال فترة الثمانينيات .

تحذير من العاصفة

حافظت سوق الأسهم اليابانية على الاتجاه الصعودى بشكل متواصل من منتصف عام ١٩٩٥ حتى منتصف عام ١٩٩٦ ، وتعدى مؤشر نيكى لسوق الأسهم مستوى ٢٢٠٠٠ نقطة ثم تراجع قليلا فى النصف الثانى من عام ١٩٩٦ ليحوم حول ٢١٠٠٠ نقطة . ثم هبط السوق بعد ذلك فى أوائل ديسمبر ١٩٩٦ بعد تحذير من الولايات المتحدة وجهه آلان جرينسبان رئيس مجلس إدارة بنك الاحتياطى الفيدرالى من " الوفرة غير الرشيدة " فى أسواق الأسهم الأمريكية ، وسرعان ما استردت بورصة وول ستريت هدوءها ، ولكن السوق اليابانية واصلت هبوطها ، الذى استحدثه إعلان مشروع الموازنة للعام التالى فى منتصف ديسمبر . وقد أوضح المشروع أنه على الرغم من استمرار الضعف الاقتصادى ، فإن الحكومة مصممة على إبقاء خططها الخاصة بتخفيض عجز الموازنة ، ومصرة على زيادة الضريبة على الاستهلاك بنسبة ١ فى المائة اعتبارا من أول أبريل . وكان هاشيموتو يعتبر هذا الوعد اختبارا للمصادقة على إصلاحاته .

وفى أوائل عام ١٩٩٧ أعلن أحد التقارير عن السوق أعده بنك سالومون برانرز للاستثمار " إن السوق يظن أن الاقتصاد تفوح رائحته " وأدى ضعف سوق الأسهم إلى تغذية المخاوف من مدى ملاءة المؤسسات المالية الأضعف فى اليابان ، التى لم تعد الصحة إلى ميزانياتها إلا مع انتعاش سوق الأسهم فى عام ١٩٩٦ . وفى

١٠ يناير ١٩٩٧ عانت سوق الأسهم اليابانية من أسوأ هبوط لها خلال سنتين ، هذا مع تزايد المخاوف من توقف استرداد اليابان لنشاطها الاقتصادى ، وأن يكون أثر التحرير على القطاع المالى سلبيا . وهبط مؤشر نيكى للسوق ٧٧٠ نقطة أو بنسبة ٤ر٢٦ فى المائة ليصل إلى ٦٥ر١٧٣٠٣ نقطة وهو أدنى رقم للإقفال منذ أغسطس ١٩٩٥ .

العاصفة " تسونامى " تضرب اليابان

استقرت الأسواق بعد صدمة يناير ، ولكن عندما وقعت الأزمة الاقتصادية فى جنوب شرق آسيا فى شهر يوليو ، بدأ المستثمرون الأجانب يعيدون النظر فى الاحتمالات فى كل المنطقة وخاصة عندما بدأ يظهر أن العاصفة لن تكون مقصورة على جنوب شرق آسيا . وكان ١٨ فى المائة من صادرات اليابان تذهب لجنوب آسيا ، ولكن آسيا كلها كانت تمثل ٤٣ فى المائة بالنسبة لصادرات اليابان . ولكن الآفاق ازدادت كآبة بسبب العثرات السياسية لهاشيموتو .

وفى نوفمبر وصلت الضغوط على اليابان إلى ذروتها . فمع انتشار الوباء الآسيوى ، بدأ المستثمرون يشكون فى مدى صلاحية النظام المالى اليابانى .

وكان أول إحساس بالأزمة هو ما حدث فى يوم ٣ نوفمبر عندما انهار أحد بيوت السمسرة متوسطة الحجم وهو بيت سانيو للأوراق المالية . إلا أن الذعر الحقيقى بدأ بعد ذلك بأسبوعين . ففى ١٧ نوفمبر عانت اليابان من أول انهيار ، على الإطلاق ، لأحد أكبر بنوكها العشرين ، بنك هوكايدو تاكوشوكو ، وفى ٢٢ نوفمبر انهارت شركة يامايتشى للأوراق المالية ، وهى رابع أكبر بيوت السمسرة ، وتبعها بنك طوكيو سيتى فى ٢٦ نوفمبر ، وهو بنك إقليمى متوسط الحجم .

كان حدوث انهيار تام فى النظام المالى اليابانى احتمالا واقعيا جدا فى الأسبوع ٢٤-٢٨ نوفمبر ، وكان سيلعب دورا حفازا لانهيار النظام المالى العالمى بشكل أكبر منه فى أى مكان آخر فى آسيا . ففى الأسبوع السابق على ذلك اصطف المستثمرون فى صفوف طويلة خارج مكاتب يامايتشى والبنوك الأخرى التى راجت إشاعات عن تعرضها للاضطرابات ليسحبوا ودائعهم . وقامت بعض البنوك بقطع التيار الكهربائى عن أجهزة الصرف الآلية ، ليجعل من الصعب على العملاء سحب نقودهم ، رغم أنه كان لا يزال فى مقدور العملاء أن يقوموا بذلك عن طريق الاصطفاف أمام نوافذ

الصرف بالبنوك . وفى يوم الاثنين ٢٤ نوفمبر أعلن عن إعسار شركة يامايتشى مع وجود التزامات عليها لا يمكنها دفعها بلغت ٦ تريليونات ين . وقد أقرت شركة السمسرة أنه كانت لديها ديون غير قانونية مخفاة بلغت ٢٦٤٫٨ مليار ين . وفى الأسبوع السابق ، أدت الإشاعات عن الخسائر إلى دفع مؤسسة موديز انفستورز سيرفيس إلى أن تقيم ديون شركة السمسرة باعتبارها " نفاية " ، مما جعل من المستحيل على الشركة أن تدبر أموالا للعمليات قصيرة الأجل وأطلقت بذلك الشرارة لأزمة السيولة.

وفى اليوم الذى انهارت فيه شركة يامايتشى ، وعد وزير المالية هيروشى ميتسوزوكا بأن يتخذ بنك اليابان خطوة غير عادية ويقدم قروضا بدون ضمان لمؤسسة السمسرة المنهارة " حتى يضمن استقرار النظام المالى بأكمله ". وكان الوعد يهدف إلى منع نشوب أزمة شاملة تتمثل فى سحب جماعى للاستثمارات من جانب العملاء الذين فقدوا ثقتهم فى سلامة النظام . ولكن حتى نهاية الأسبوع لم يتعد الأمر عملية استطلاع لمعرفة مدى نجاح تلك الجهود . ونشبت الأزمة بعد أقل من أسبوع من تقدم كوريا الجنوبية إلى صندوق النقد الدولى لطلب ٢٠ مليار دولار كدعم للطوارئ لمحاولة وقف حالة من الاندفاع الخطر على عملتها . وبالإضافة إلى الضغط القائم على اليابان فقد ثارت مخاوف من أن يؤدى إنهيار العملة الكورية إلى تقليل أرباح المصدرين اليابانيين بينما تتصارع الدولتان على أسواق السفن ورقائق الكمبيوتر والسيارات .

كان بيت يامايتشى هو الأكثر معاناة من بين بيوت السمسرة الأربعة الكبار بسبب فضيحة متعلقة بدفع رشاوى إلى *سوكايا* أو ، " عصابات الشركات " . وقد خسرت البنوك الأربعة قدرا كبيرا من أعمالها لصالح بيوت السمسرة الأمريكية نتيجة لفضائح الفساد ــ وعلى الأقل يعد هذا فى حد ذاته علامة على أن شيئا من التغيير كان فى سبيله للحدوث فى النظام المالى ... وقد ازدادت قوة التهديد الأمريكى لقدرتها على البقاء من جراء الهبوط الذى حدث فى سوق الأسهم ، الذى أشعله خروج المستثمرين الأجانب فى وسط الأزمة المالية الآسيوية . كما كان السبب فى تدمير يامايتشى أيضا تلك الإشاعات المستمرة عن دورها فى عملية "*توباشى* " غير القانونية ــ وهى تحويل خسائر الاستثمار من عميل إلى آخر ، لتمكين العميل المفضل من إخفاء خسائره . وكان من المعتقد أن يامايتشى كان لديها ما يزيد على ٢٠٠ مليار ين من تلك الديون الخفية غير المسجلة .

كان معنى القرار الذى اتخذ بالسماح بسقوط هوكايدو تاكوشوكو هو أن " الرأسمالية قد وصلت إلى اليابان " كما قال جاسبر كول الخبير الاقتصادى الرئيسى فى شركى جى . بى مورجان فى طوكيو . إذ كانت هذه هى المرة الأولى التى يسمح فيها بإفلاس بنك من البنوك ، بدون إلقاء مشاكله قسرا على ابن عمه الأقوى منه . وكان ريتشارد كو من شركة نمورا أكثر تشاؤما . فكما يقول فإنه حتى وقت قريب كان الدعم عن طريق الشراء الذى يقوم به المستثمرون الأجانب هو الشئ الوحيد الذى يحافظ على عدم الانهيار الكلى للسوق اليابانية للأسهم ، وللنظام المصرفى . وأدى رحيل المستثمرين الأجانب عن السوق اليابانية فى أكتوبر ونوفمبر إلى إزالة هذه الدعامة ، مع ما يتبعها من آثار مدمرة محتملة . وكانت نمورا تضغط منذ مدة طويلة على ضرورة قيام الحكومة بضخ أموال لإنقاذ النظام المصرفى ، وهو الاحتمال الذى لم يكن الدفاع عنه من الناحية السياسية ممكنا .

كانت البنوك الأجنبية ، التى أخذ قلقها يتزايد بشأن قدرتها على استرداد أموالها ، تطلب أسعار فائدة أكثر ارتفاعا على القروض التى تقدمها للبنوك اليابانية ، وفى بعض الحالات رفضت تجديد القروض تماما . وقال رجال المصارف أن عددا متزايدا من البنوك الأجنبية كان يعد قوائم سوداء عن البنوك اليابانية التى لا يمكنهم التعامل معها .

وفى يوم الجمعة ٢٨ نوفمبر قام البنك المركزى ، بنك اليابان ، بضخ ٣ تريليونات ين فى أسواق النقد ليؤكد أنه مازالت هناك أموال كافية للمحافظة على بقاء النظام طافيا، بينما كانت منابع الأموال الأخرى قد جفت . وقد أظهر هذا التدخل مدى عمق الأزمة فى الأسواق اليابانية ومدى التزام السلطات بالمحافظة على بقاء النظام عاملا على حد سواء .

وتقول ميهارو أيزاوا ، محللة شئون المصارف فى مؤسسة سالمون برازرز بطوكيو : إن قيام البنك المركزى بضخ هذا القدر الهائل من السيولة فى يوم الجمعة هذا ، كان عنصرا رئيسيا فى إعادة الثقة إلى النظام ومنع الإنهيار التام . وأعلنت عندما هدأ غبار العاصفة " أن بنك هوكايدو تاكوشوكو ، وشركة يامايتشى للأوراق المالية وبنك طوكيو سيتى ، قد أفلست جميعها ليس بسبب مشاكل نقص رأس المال —

بالطبع كانت رءوس أموالها ضعيفة ـ ولكن بسبب الضيق الشديد فى سوق النقد ". وأضافت " والآن فإن بنك اليابان قد أظهر تفهمه لضرورة قيامه بدعم سوق النقد ، للمساعدة على سيولة البنوك ".

المخاطر

بحلول شهر نوفمبر كانت كل دولة آسيوية تواجه تباطؤا جوهريا فى النمو الاقتصادى . وكانت المخاوف المتزايدة التى انتشرت بين واضعى السياسات فى جميع أرجاء العالم ، بما فى ذلك الخزانة الأمريكية ، هى أن ازدياد الأزمة سوءا فى اليابان قد يؤدى إلى زيادة حدة هذه العملية ، ويقوض مكانة واحدة من أكبر مصادر الإلهام الاقتصادى ألا وهى الولايات المتحدة .

وكان لسيناريو الحالة الأسوأ عدة صور . إحداها هو حدوث انهيار شامل ــ يتمثل فى أزمة ثقة تؤدى إلى سحب العملاء لودائعهم وسحب الاستثمارات الأخرى وتحويلها إلى نقود سائلة ، مما يؤدى إلى الضغط والتشويش على النظام المصرفى ، ويوقف عملية تقديم الائتمان المصرفى ويعطل النمو . أما الخطر الآخر فقد كان يتمثل فى أن تقوم المؤسسات اليابانية التى ضعفت إلى حد كبير بسبب هبوط سوق الأسهم ، والتى أصبحت تستميت فى سبيل دعم قواعدها الرأسمالية ، ببيع أجزاء كبيرة من أصولها الموجودة فى الخارج . وكان هذا سيؤدى إلى ثلم فقاعة أسواق الأسهم والسندات الأمريكية المغالى فى قيمتها ، ويمكن أن يؤدى الهبوط الحاد فى أسعار الأسهم والسندات بدوره إلى إحداث تباطؤ فى الاقتصاد الأمريكى ، فى وقت تتعرض فيه الأرباح لضغط نتيجة زيادة الصادرات الرخيصة من السلع الآسيوية التى أصبحت أكثر رخصا بسبب هبوط أسعار الصرف . وهذا بدوره يمكن أن يغذى المناداة بإعادة إجراءات الحماية ، حيث هناك باستمرار الاحتمال بوجود سلسلة من الشكاوى ضد الصادرات الآسيوية . أما التخوف الأخير فهو أن يستمر المستثمرين خارج آسيا فى الهروب إلى النوعية الأفضل بسحب أصولهم إلى الوطن ، مما يؤدى إلى زيادة الضغوط لخفض العملات الآسيوية ومن ثم يشعل شرارة لدورة أخرى من تخفيض الأسعار الإنكماشى تؤدى إلى تقويض أسواق العالم الغنى .

اللخبطـــة

مع ازدياد تعمق الأزمة ، أصبح من الواضح بصورة متزايدة أن الحكومة اليابانية ينبغى عليها أن تتخلى عن طموحها لتخفيض عجز الموازنة ، وأن تعمل بدلا من ذلـــك على زيادة الإنفاق لإعطاء دفعة للاقتصاد الضعيف .

وقد ظل الحل الأطول أجلا أمرا عاجلا وملحا وبقى يفتقر كما كان دائمــــا إلـــى الدعم : لأنه كان يهدف إلى حل ذلك التشابك المعقد فى اللوائــــح والتنظيمـــات الـــذى لا يزال يضع الاقتصاد المحلى فى موضع حرج . وستكون عمليـــة إحيــاء القطـــاع المحلى غير الكفء من الاقتصاد فى النهاية هى الطريقة الوحيدة التى ســـتتغلب بـــها اليابان على فقد شهيتها الاقتصادية . ولكن تنفيذ هذه الأنواع مـــن التغيـيرات يمكـــن أن يستغرق عقودا من الزمن ، حتى تؤتى ثمارها ، وفى حالة طـــوارئ مثـــل أزمـــة عام ١٩٩٧ كان الأمر يتطلب خطوات فورية وعاجلة .

وثار الجدل حول تقديم حوافز ودعم من الموازنة ، وإذا كان الأمر كذلك فما هـــو المبلغ الذى يمكن أن يستمر تقديمه لمدة ستة شهور . كانت الحكومـــة واقعـــة تحـــت ضغط هائل من الولايات المتحدة الأمريكية ، لكى تبدأ فى تحريك الاقتصاد ودفعه إلـــى الأمام . وكان الخوف يتملك الأمريكيين من أن تصبح اليابان صندوق المفرقعات التالى فى شرق آسيا ، وبذلك تؤدى إلى إشعال ما كان فعلا أزمة خطـــيرة ليصبـــح كارثـــة عالمية . واقتصاد اليابان وحده أضخم من بـــاقى اقتصـــادات منطقـــة شـــرق آســـيا مجتمعة ، ولكن وزارة المالية استمرت فى المقاومة ، مصرة على أن قدرا كافيا مـــن الضخ قد تم القيام به ، وأن أى إنفاق أكثر فى الوقت الحالى قد يؤدى إلى مشاكل أكـــثر سوءا فيما بعد .

وقد أكد هذه النقطة لورنس سامرز مساعد وزيـــر الخزانـــة الأمريكـــى ، عنـــد زيارته لطوكيو فى ١٦ نوفمبر . وعبر سامرز لوزير الماليـــة اليابـــانى ميتســـوزوكا عن اهتمامه " وقلقه بشأن الصـــورة العامـــة للاقتصـــاد اليابـــانى وأهميتـــه بالنســـبة للولايات المتحدة وبالنسبة للاستقرار فى المنطقة ، وضرورة القيام بعمل فعال لإعـــادة نمو الطلب المحلى ".

وقام إدوارد لينكولن المستشار الاقتصادى للسفير الأمريكى السابق فى اليابـــان ، والتر مونديل ، بتوضيح وجهة النظر الأمريكية بصراحة حيث قال " إن الركود فـــى العامين الماضيين كان نتيجة خطأ من الحكومة ". وقال أيضا " إن اليابانيين ظلوا لمـــدة

طويلة ينكرون قائلين " إننا لا نرى أن الأمور سيئة بالدرجة التى يظن بها الآخرون أنها كذلك . والآن أصبح واضحا أنها بمثل هذا السوء ، وأنها تتسبب فى جعل مشاكل آسيا أكثر سوءا " .(٦)

وفى الشهور التالية قامت اليابان باتخاذ إجراءات يعتورها فتور الهمة لتوفير الحافز الذى طلبه الأمريكيون . وفى ١٨ نوفمبر كشفت الحكومة عن مجموعة خطوات لتنشيط الاقتصاد بما فى ذلك عملية إلغاء اللوائح والتشريعات ، والقيام بإجراءات لتشجيع التعامل فى الأراضى ، بدون تقديم ما كان مأمولا من تخفيض فى الضرائب . ولكن توالت الأنباء المخيبة للآمال . فبعد يومين قام رئيس الوزراء السابق كيشى ميازاوا بحث رئيس الوزراء هاشيموتو على أن يأخذ فى الاعتبار إمكان استخدام الأموال العامة فى المساعدة على تخليص البنوك اليابانية من مشكلة الديون المعدومة . ولكن فى اليوم التالى ، قامت لجنة برلمانية بالموافقة على قانون كان يهدف إلى تخفيض العجز السنوى فى الموازنة اليابانية . وكان هاشيموتو ، بعد انتخابات شهر أكتوبر ١٩٩٦ قد جعل تخفيض عجز الموازنة أحد أهدافه ذات الأولوية ، وتحت ضغط وزارة المالية كان يرفض الرجوع عن موقفه . وفى الوقت الذى كانت تتعالى فيه صرخات الاقتصاد بطلب الدعم والتنشيط ، فإن القانون أرغم الحكومة على تقليل دورها ، من جراء الهدف الذى يقضى بضرورة تحقيق توازن فى موازنة العام المالى ٢٠٠٣ .

وفى العام الجديد ١٩٩٨ كانت الثقة قد تقوضت أكثر بسبب سلسلة من عمليات القبض على الموظفين الذين حصلوا على رشاوى ضخمة من البنوك مقابل معاملات تتسم بالمحاباة . وعمليات الفساد تعتبر أمرا عاديا ، ولكن هذه العملية وقعت فى مركز السلطة البيروقراطية ، فى وزارة المالية . وفى أواخر يناير ، أمرت النيابة العامة بإلقاء القبض على اثنين من كبار موظفى وزارة المالية ، وقدم وزير المالية هيروشى ميتسوزوكا استقالته فى إشارة ترمز لرغبته فى التكفير عن الذنب . وفى شهر فبراير تم القبض على عضو من أعضاء البرلمان من الحزب الديمقراطى الحر هو شوكاى آراى بتهمة تلقى رشاوى من إحدى الشركات الكبرى الأربع للأوراق المالية .

وبدأ الوهن يعترى تدريجيا مقاومة الحكومة لتوفير حافز من الموازنة ، حتى زالت تلك المقاومة. وكانت التصريحات بشأن التحركات لتنشيط الاقتصاد وإحياء البنوك تتقاطر ببطء ـــ كان هناك على الأقل ستة عشر تصريحا فيما بين أكتوبر

وأبريل ، إلا أن تدابير تحريك وتنشيط الاقتصاد التى أعلنت فى أبريل عام ١٩٩٨ أدت إلى ضخ نفس المبالغ التى كانت القرارات السابقة قد أدت إلى سحبها فى الاقتصاد فـى عام ١٩٩٨ .

ومع كل ذلك فإن أيا من مجموعة الإجراءات الخاصة بالبنوك أو تدابير تحريـك وتنشيط الاقتصاد المتأخرة لم تفلح فى علاج المشكلة الأكثر عمقا والخاصـة بـالديون الضخمة التى أرهقت قطاع الشركات والتى قدرها بيتر تاسكر بما يعـادل ٢٠٠ فـى المائة من الناتج القومى . وأصبح من المحتمل أن يظل الاقتصاد فى حالة فتـور لأن الشركات والأسر بدلا من أن تقوم بالإنفاق كانت تحاول أن تسدد ما عليها من ديـون ضخمة . وقد تنبأ بعض المحللين بأن الاقتصاد اليابانى فى عام ١٩٩٨ قد ينكمش لأول مرة منذ أزمة البترول فى عام ١٩٧٤ .

وكما هو الحال بالنسبة لمنطقة شرق آسيا ككل ، فإن الحكم على طبيعة المشـاكل التى دهمت اليابان وما إذا كانت مشاكل دورية أم أنها ذات جذور عميقـة تمتـد إلـى خواصها الهيكلية ، كان يعتبر أمرا حاسما بالنسبة لتقرير السياسة التى تتخذ بشـأنها . وكان كلا الأمرين موجودين فى آسيا بالمعنى الواسع، مما جعل من الصعب ـ بصفـة خاصة ـ تحديد الدواء الصحيح . وكان ينبغى أن يؤدى اتبـاع السياسـات الخاصـة بالموازنة والسياسات النقدية الحافزة فى نفس الوقت إلى توفـير قـدر مـن النشـاط للاقتصاد فى النهاية . هذا هو ما تمت محاولته فعلا ولكن بدون حماس كامل وبنجـاح متواضع فى السنوات السابقة .

وكانت وجهة النظر التقليدية فى أغلب سنوات التسعينيات ، هى أن اليابـان فـى مرحلة هبوط دورى وأنها ستستعيد نشاطها قريبا . ولكن الصعود استغرق وقتا طويـلا ليحدث ـ وهو ما أدى إلى نتائج صعبة وقاسية بالنسبة لليابان ، وبالنسـبة للمنطقـة ، والعالم . وقد قدم الاقتصادى الأمريكى بول كروجمان فى ورقة بحث كتبها فى مـايو ١٩٩٨ المقولة بأن اليابان تعانى من شئ ما يماثل الانكماش الـذى وصفـه ايرفنـج فيشر فى الثلاثينيات . وأحد آثار الانكماش قد يتمثل فى حدوث فخ السيولة ، وهو على غير العادة أمر لا تنجح معه الجهود المبذولة لتحريك الاقتصاد عـن طريـق خفـض أسعار الفائدة . وهناك قليل من الشك فى أن اليابان تعانى من هـذه المشـكلة، التـى يعرفها كروجمان بأنها تحدث عندما يصبح الطلب أقل من الطاقة الإنتاجية على الرغـم من اقتراب أسعار الفائدة الإسمية للأجل القصير من الصفر. وفى حين أنه من السـهل

إثبات أن اليابان تعانى من فخ سيولة ، فإن الأمر الأصعب هو توضيح السبب فى أن تفسيرات كروجمان ليست نهائية ، وإن كانت مألوفة وهى : زيادة عدد السكان كبار السن ، عدم الرغبة فى استخدام الهجرة لدفع عملية النمو ، ونواحى الجمود الهيكلى فى الاقتصاد . والعلاجان التقليديان هما : التوسع فى الانفاق من الموازنة العامة ، والإصلاح الهيكلى . ولكن على الرغم من أن الإصلاح الهيكلى سيؤدى إلى تحسين جانب العرض فى الاقتصاد ، فإنه لا يقدم سوى القليل ، أو لا يقدم شيئا على الإطلاق ، لتعزيز الطلب . وتقول النظرية ، أن للعلاج التقليدى للسياسات المالية الذى وضعه كينز حدوده ، لأن المستهلكين يدركون أن الإنفاق الأكبر حاليا يعنى ضرائب أعلى فيما بعد لدفع ما يتم اقتراضه اليوم . (٧)

ولدى كروجمان رد مبتكر على وجهة النظر المعتادة القائلة بأن السياسة النقدية (سعر الفائدة) لا يمكن استخدامها لعلاج فخ السيولة : وهى أن البنك المركزى يجب أن " يعد على نحو يحظى بالمصداقية بأن يكون غير مسئول ". ففى الأحوال العادية ، يثق المستهلكون اليابانيون فى أن البنك المركزى سيقوم بوظيفته فى تخفيض أسعار الفائدة ليحتوى التضخم ، ولكن فى ظروف الضيق الصعبة هذه فإن البنك المركزى ينبغى أن يقدم وعدا بضخ قدر كاف من الأموال فى الاقتصاد ، حتى يمكن خلق توقعات بحدوث تضخم فى المستقبل . وبهذه الطريقة وحدها يبدأ المستهلكون فى إنفاق النقود التى كانوا يكنزونها .

وهذا علاج بعيد المنال، ويكاد يكون من المؤكد عدم تجربته. وحتى بدون مثل هذا العلاج الجذرى ، كما يقر كروجمان، فإن الاقتصاد اليابانى سيستعيد عافيته قريبا أو بعد مضى وقت ، على الرغم من أن ذلك سيتم وفقا لمعدل نمو بطئ لا يماثل ما كان عليه فى الماضى . ولكن الوصفة التى قدمها توضح التغييرات العميقة التى تحدث فى الاقتصاد اليابانى عند مواجهته لاحتمالات نقص السكان ، وانتهاء الأرباح التى كان يجنيها من عملية محاولة اللحاق بالتكنولوجيا ، وجوانب الجمود الهيكلى الأخرى .

اليابان وشرق آسيا

فى الشهور الأولى من عام ١٩٩٨ كان النظام المالى فى اليابان قد استقر بعد ما لاقاه من رضوض فى شهرى نوفمبر وديسمبر ، ولكن المؤشرات كانت تشير إلى اقتصاد متوقف ، وفى الوقت ذاته كان باقى شرق آسيا فى حاجة ماسة أكثر من أى وقت إلى سوق لصادراته . وقد أوضح الموقف الاقتصادى الأمريكى رودى

دورنبوش حين قال بصراحة " إن أكبر تناقض نواجهه اليوم بالتأكيد هو أن واحدة من أغنى الدول في العالم ، بدأت تغازل الإفلاس ". وقد عقد دورنبوش مقارنة بين اليابان والولايات المتحدة عام ١٩٢٩ ، عندما كانت أخطاء الرئيس هربرت هوفر وبنك الاحتياطي الفيدرالي هي التي أدت إلى إغراق أمريكا والعالم في وهدة الكساد العظيم. كما أن " اليابان ليست مختلفة اليوم ، ولا يجب أن يكون هناك أي شك في أن اليابان تتأرجح على حافة انهيار للمؤسسات المالية يحاكي ما حدث في الثلاثينيات ، إلى جانب انهيار الثقة والنشاط الاقتصادي ". وقد حذر دورنبوش من أن " اليابان قد وقعت في الفخ ، وإذا سار كل شئ على ما يرام ، فإن الدولة ستمشي على مهل مع معدل نمو يقترب من الصفر. أما إذا حدث خطأ — والأمر لا يتطلب كثيرا كي يحدث ذلك ، كما رأينا عندما سقطت وانهارت شركة يامايتشي للأوراق المالية واشعلت شرارة القلق من حدوث انهيار عام في النظام المصرفي في كافة أرجاء البلاد — فإن اليابان ستصعد إلى أعلى الجرف وتجذب إليها ومعها المنطقة الآسيوية في اثناء ذلك ".

كان ذلك خطا من النقد الذي تزايد انتشاره ، فضلا عن الرأي — الذي تتقاسمه الولايات المتحدة — وان عبرت الإدارة الأمريكية عنه بأدب ولباقة.. وبالنسبة لوزير الخزانة الأمريكية روبرت روبين ومساعده لورنس سامرز ، فإن التحذيرات والنصائح التي تقدم إلى اليابان لتستخدم منشطات للاقتصاد قد أصبح أمرا روتينيا معتادا . وكما قال روبين يوم ٢١ يناير " إن اليابان الضعيفة هي مصدر ضعف للمنطقة . كما أن اليابان هي ثاني أكبر اقتصاد في العالم ، وأمامها — بصفة خاصة — دور حاسم تلعبه ".

وفي شهر أبريل ، انضم أحد كبار رجال الأعمال اليابانيين إلى الهجوم على الحكومة ، فقد حذر نوريو أوهجا رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي لشركة سوني من أن الاقتصاد الياباني كان على حافة انهيار مما قد يتسبب في حدوث ركود عالمي . " إن الاقتصاد الياباني يواجه حاليا ، أصعب الأوقات على الإطلاق ، ويساورني القلق أنه إذا وقعت اليابان في الوهدة الحلزونية للانكماش ، فإنها ستؤثر على الاقتصادات الآسيوية . وفي هذه الحالة ، فإنه حتى اقتصاد الولايات المتحدة لن يكون قادرا على المحافظة على استمرار عافيته ". وشكا السيد أوهجا من أن مجموعة إجراءات التنشيط أدت إلى صب وضخ أموال في الأشغال العامة بدلا من تنشيط الطلب الاستهلاكي عن طريق تخفيض الضرائب ، وكانت الأسر في اليابان تنفق ٦٨ر٦ في المائة فقط من دخلها ، مقارنا بنسبة ٧٢ في المائة في منتصف عام ١٩٩٧، وهي أقل نسبة منذ البدء في جمع الإحصاءات عن ذلك في عام ١٩٧٠ .

وفى اليوم التالى للخطبة التى ألقاها مستر أوهجا ، وبعد وضع تقرير *تانكان* المتشائم عن ثقة قطاع الأعمال ، قامت مؤسسة موديز انفستورز سيرفيس ، بتخفيض تقييمها الائتمانى للدين اليابانى من مستقر إلى سلبى — وكانت هذه ضربة رمزية مؤلمة إلى الدولة التى كان يجرى التنبؤ لها قبل ذلك بعقد واحد من الزمان بأنها ستحتل مكانة الولايات المتحدة باعتبارها من أكبر مصادر الإلهام الاقتصادى فى العالم . وقد بين تقرير مؤسسة موديز بعض مواضع عدم اليقين بشأن قدرة السلطات على تحقيق توافق سياسى يساعد على ترويج فكرة العودة إلى النمو الاقتصادى والتوازن المالى .

وبعد مرور شهرين ، فى يونيه ، حدث فى اليابان أكبر ذعر اقتصادى منذ الانهيار الأخير الذى حدث فى نوفمبر . فقد جاء فى تقرير وكالة التخطيط الاقتصادى أن الاقتصاد قد انكمش بنسبة ٣ر١ فى المائة فى نهاية الربع الأول من السنة المنتهى فى شهر مارس ، مما أدى إلى تراجع النمو الاقتصادى بنسبة ٧ر٠ فى المائة فى السنة المنتهية فى شهر مارس . وكانت هذه هى المرة الأولى التى يتراجع فيها الاقتصاد اليابانى لسنة مالية كاملة منذ صدمة البترول فى عام ١٩٧٤ . وهكذا أصبحت استعادة النشاط المرجوة بعيدة المنال ولا تلوح فى الأفق .

وكرد فعل لهذه الأنباء هبطت العملة فى ١٥ يونيه إلى أدنى مستوى منذ ثمانى سنوات وكان ٧٥ر١٤٦ ين إلى الدولار . ويساعد انخفاض الين الصناعة اليابانية على زيادة مبيعاتها فى الأسواق العالمية . ولكنه أدى إلى زيادة أوضاع الميزانيات غير المستقرة للبنوك اليابانية سوءا ، عن طريق زيادة قيمة أصولها فى الخارج . وللمحافظة على نسبة الاحتياطيات الرأسمالية إلى الأصول كان على البنوك أن تخفض من الإقراض ، مما أوهن عزم الاقتصاد المحتضر . وبالنسبة لباقى دول المنطقة فإن الانخفاض الحاد فى الين كان يهدد بإطلاق شرارة سلسلة متوالية من التخفيضات التنافسية تكرارا لسياسة من نوع " خذ ما فى يد جارك " التى أسهمت فى إحداث الكساد العظيم. وكانت الخطورة أكبر ما تكون فى الصين ، التى كانت حتى تلك اللحظة قد حافظت على استقرار عملتها على الرغم من الضغوط الكبيرة على مصدريها .

فى ذلك الوقت ، كان من المتوقع أن يصل رئيس الولايات المتحدة بيل كلينتون فى زيارة إلى بكين فى الأسبوع التالى ، وبعد عدة شهور من رفض تقديم مساعدة لإنقاذ العملة ، بل وبعد أيام قليلة من رفض وزير الخزانة روبن ريوبين لهذا الحل على أساس أنه لن يؤدى إلى نتيجة بدون حدوث تغييرات أساسية فى سياسات اليابان،

انضمت الولايات المتحدة إلى السلطات اليابانية فى عدة تدخلات لدعم العملة اليابانية، التى استردت عافيتها فوق مستوى ١٤٠ ينا . وكان يبدو أن تزامن حدوث التغير فى وجهة النظر الأمريكية وموعد زيارة الرئيس الأمريكى للصين لم يكن مجرد مصادفة .

ومن ناحيته ، وعد رئيس الوزراء اليابانى ريوتارو هاشيموتو بإجراء إصلاحات واسعة فى النظام المصرفى، بما فى ذلك ضخ أموال عامة ، وهى الخطوة التى كانت تعتبر قبل ذلك انتحارا سياسيا . ولكن الثقة بما قاله كانت ضعيفة . وبقى التخوف من أن تكون اليابان ضعيفة أو غير راغبة فى إصلاح النظام المالى بها وإعادة الحياة إلى اقتصادها . وتم استكمال عملية إذلال هاشيموتو عندما حصل الحزب الديمقراطى الحر على نتيجة شديدة السوء فى انتخابات المجلس الأعلى فى البرلمان فى ١٢ يوليه ، وفقد ١٧ مقعدا من ٦١ مقعدا كانت له من بين نصف العدد الكلى للمقاعد التى جرت عليها الانتخابات . وفى اليوم التالى قدم هاشيموتو استقالته من كل من رئاسة الحزب ورئاسة الوزراء .

إلا أن رد الفعل اليابانى لا يتمثل ببساطة فى فشل فى القيادة ، أو الإخفاق فى الفهم فى لحظة حاسمة ، ولكن كان أمرا متكاملا مع الأسلوب اليابانى لإدارة الاقتصاد ، وهو الأسلوب الذى يقع فى قلب النموذج اليابانى . وقد أوضحت الأزمة اليابانية حدود قدرة البيروقراطية على إدارة النظام المالى وكذلك مخاطر النظام ذاته . ولو كان النظام المصرفى فى اليابان أكثر شفافية ، ولو كانت البنوك قد أرغمت على الإفصاح وعلى القيام بشطب الديون المعدومة لديها بدلا من إخفائها لعدة سنوات ، لما وقعت الأزمة التى لحقت بالسيولة فى شهر نوفمبر ، ولقل ما شهدته منطقة شرق آسيا من ازدهار وكساد كثيرا عما حدث فعلا .

وقد كشفت أزمة شرق آسيا أيضا عن فشل القيادة السياسية لليابان . " فعلى الرغم من رغبتها فى تمويل الاستثمار فى المنطقة. ومازال أمام اليابان دور تلعبه وهو دور سوق الملاذ الأخير بالنسبة لآسيا وربما لا تزال اليابان هى " الوزة " القائدة ، ولكن بقية سرب الأوز مازال يطير فى مجموعات إلى سوق الولايات المتحدة ". هكذا قال رون بيفاكوا ، الاقتصادى الرئيسى فى شركة ميريل لينش فى طوكيو فى شهر فبراير ١٩٩٨ . " إن اليابان ليست عاجزة عن القيام بدور " القاطرة " لآسيا – والمشاكل الناشئة فى القطاع المصرفى يمكن السيطرة عليها – ولكنها فى الواقع غير راغبة فى

القيام به ... إذ أنه من الأسهل من الناحية السياسية على اليابان أن تستمر في اتباع النموذج الاقتصادى القديم ، بدلا من التحول إلى نظام يدفعه الطلب المحلى ". [٨]

كان معظم النقد العام لليابان موجها إلى سياستها الانكماشية فى الموازنة . ولكن تعزيز الإنفاق وتخفيض الضرائب لن يؤديا وحدهما إلى حل المشاكل الاقتصادية طويلة الأجل فى اليابان . ويقول بعض المحللين الميكيافيليين أن تخفيف آلام اليابان عن طريق السماح للين بالهبوط ، أو عن طريق اتخاذ إجراءات لتحريك وتنشيط الاقتصاد سيكون ذا أثر عكسى ، لأن كل ذلك سيؤدى إلى تخفيض الضغوط المبذولة للقيام بتغييرات بعيدة المدى .

إن على اليابان واجبا آخر تجاه آسيا ، فباعتبارها أكبر دائن فى العالم ، تقع عليها مسئولية أعظم من أى دولة أخرى فى المساعدة فى إعادة العافية إلى النظام المالى فى المنطقة ، وهذا يعنى شطب أو على الأقل تجديد آجال كثير من قروضها إلى دول المنطقة . ولكن مع هشاشة النظام المالى فى اليابان ذاتها ، فإن الدائنين يعارضون التعرض للمخاطر زيادة فى آسيا . على الرغم من أنهم فى النهاية قد يضطرون إلى أن يفعلوا ذلك . إنها حلقة خبيثة، فاليابان ترفض التنازل عن ديونها الآسيوية ، أو على الأقل منح بعض التيسيرات ، فى حين أن نظامها المالى ضعيف جدا ، ولن يستعيد نشاطه حتى يسترد الاقتصاد عافيته ، ولكن عافية الاقتصاد الهشة زادتها الأزمة الآسيوية ضعفا على ضعفها .

كانت هناك مقولة محترمة بأنه ليس من شأن أى إنسان فى العالم ، أن يحدد ما إذا كانت اليابان ستقوم بتنشيط اقتصادها أم لا ، وأنه إذا كان ضعف اقتصاد اليابان سيلقى بضغوط انكماشية على باقى العالم فإن رد الفعل المناسب هو أن تقوم الدول الأخرى بتنشيط اقتصاداتها الخاصة . وليس هناك من شك أن النداءات التى قامت بها الولايات المتحدة والدول الآسيوية لليابان للقيام بعملية تنشيط الاقتصاد ، إنما كانت لخدمة نفسها ولتشجيع صادراتها الخاصة . ولكن إذا كان الاقتصاد اليابانى ، يعانى فقط من مرحلة هبوط دورى وأنه فى طريقه إلى العودة إلى الطاقة الكاملة ، فإن التنشيط اليابانى سيؤدى إلى تقليل عرض رأس المال العالمى ، وإلى زيادة أسعار الفائدة وبطء النمو فى أماكن أخرى ، بدون تحقيق كسب صاف . ويتوقف تحديد الوصفة العلاجية بشكل حاسم على تقييم ما يجرى فى اليابان حقيقة .

ولكن حتى لو كانت اليابان تعانى من ركود انكماشى طويل وممتد ، ومن فخ السيولة ، فهل يعطى هذا لباقى دول العالم الحق فى فرض ما تراه من حلول على اليابان كما كانت أمريكا تحاول أن تفعل ؟ ليست هناك إجابة من ناحية المبدأ على هذا السؤال ، على الرغم أن هناك من الناحية العملية عدة إجابات ، ابتداء من بيل كلينتون فنازلا ، تشجع اليابان على أن تفعل ذلك. إن اليابان دولة ذات سيادة ، وتم جرها فى الماضى إلى اتخاذ إجراءات وسياسات حمقاء عندما كانت تخضع للضغط الأمريكى ، وبخاصة تلك السياسة النقدية المتراخية فى أواخر الثمانينيات ، والتى كانت تهدف إلى تخفيض الضغط المتزايد لرفع قيمة الين — مما أدى إلى تغذية فقاعة المضاربة المدمرة. ولكن كما يقول كيندلبرجر ، فإن العالم يحتاج فى الموقف الانكماشى إلى من يقوم بدور مقرض الملاذ الأخير ، وكانت اليابان هى المرشح الواضح لذلك ، وهناك مقولة جيدة بأن أوروبا كان يمكنها أن تقدم أكثر من ذلك لو لم تكن مقيدة بجهودها لإنشاء عملة موحدة تشجعها السياسة ويحبطها الاقتصاد . وعلى الرغم من أن أوروبا سوق أقل أهمية لآسيا من اليابان ، كما أن الولايات المتحدة كانت تعمل قريبا جدا من طاقتها ، ولا يمكنها فى الوقت الحالى أن تفعل أكثر من ذلك لأنها تعمل بما يقترب من الطاقة الكاملة لزيادة الطلب العالمى ومن ثم فإن اليابان يمكنها أن تفعل ما تشاء ، ولكن النتائج والاثار التى ستترتب على باقى المنطقة ستكون خطيرة فيما لو ظل اقتصادها ضعيفا .

إن العافية لن تعود إلى اقتصاد اليابان فى الأجل الطويل إلا إذا أمكنه أن يتغلب على نواحى الجمود فى جانب العرض ، التخلص من التشريعات واللوائح المفرطة والحماية ، وإيقاف تدفق الأموال إلى المشروعات الضخمة من مشروعات المرافق العامة ، والتى لا يحتاجها الاقتصاد .

ويقول دورنبوش أن هناك ثلاثة تغييرات أساسية . أولها : ضرورة إجراء تخفيض ضخم فى الضرائب قد يصل إلى ٣ فى المائة من الناتج القومى . " إذ أن التخفيضات الصغيرة لا تنفع بشئ . وهناك حاجة حاليا للقيام بقفزة كبيرة إلى الأمام ، وخلق توسع قوى فى الطلب ، والناتج، والعمالة ، وإلى البدء فى بناء الثقة ، لأنه عندما تنمحى الثقة فإن سياسة المالية العامة القائمة على تخفيض " درهم ودانق " تجعل موقف الموازنة العامة أكثر سوءا دون أن تحقق وضعا أفضل للاقتصاد . وثانيا ، مع وجود ديون معدومة أو مشكوك فيها يتراوح حجمها بين ١٢ فى المائة و١٥ فى المائة من الناتج القومى، يتعين على اليابان أن تقوم بعملية تنظيف عميقة للنظام المالى

بها . " التخلص من تكاليف البنوك ، ومن قدر كبير من أموال الموازنة ، وما لم يتم ذلك الآن فإن تكلفته ستكون أكبر كثيرا بعد ذلك " . ثالثا ، يتعين على اليابان أن تتوسع فى إلغاء القيود اللائحية ، والانفتاح بشكل كبير . " ففى خضم هذه البيروقراطية المسيطرة وصاحبة الكلمة النهائية فعلا بالنسبة لأى إصلاح تتعرض البلاد للفساد ... وطالما ظل هؤلاء البيروقراطيون فى مكانهم ، فإنهم سيقومون بأداء ما تم تعيينهم فى وظائفهم من أجله ـ يختارون أفرادا يعاونونهم فى متابعة سياساتهم فى السوق ، أو يتآمرون معهم لإخفاء الإفلاس وتجاوز القانون " [٩] إلا أن الاحتمال ضئيل فى حدوث أى من هذا.

الفردية والتحديث والأخلاقيات فى اليابان

كانت الأخلاقيات السياسية فى اليابان فترة ما بعد الحرب نوعا من القومية الاقتصادية . وقد قدمت سياسات مضاعفة الدخل القومى ، لرئيس الوزراء إيكيدا ، إحساسا بوجود هدف قومى خلال السنوات الأولى فى فترة ما بعد الحرب . وتحول اليابانيون من دورهم كضحايا حرب (من وجهة نظرهم) إلى الطموح لإثبات أنفسهم أمام العالم ، مع استمرار إيمانهم بالسلطة ، وكانت البيروقراطية الوريث الشرعى لقداسة الأب الكونفوشيوسى ، ولاستمرار التزامات ما قبل الحرب تجاه الدولة باعتبارها تجسيدا للأمة .

ولكن هذا الإيمان بالسلطة بدأت تصيبه الشروخ والشقوق فى اليابان ، ويمكن أن يرى ذلك بوضوح فى الإشارات الهادئة المتزايدة لثورة الشباب ، وفى رفض الناخبين للحزب الديمقراطى الحر الحاكم فى أوائل التسعينيات . فقد كان الناخبون يريدون الإصلاح، ولكنه لم يتحقق . وفى عام ١٩٩٦ ومع تفرق أحزاب المعارضة، اضطر الناخبون إلى التصويت ـ رغم عدم رضاهم ـ لمصلحة الحرس القديم . وكانت الانتخابات العامة فى ١٩٩٦ من أدنى الانتخابات من حيث إقبال الناخبين على التصويت ، إذ بلغت نسبة من اختاروا ممارسة حقهم وأدلوا بأصواتهم ٥٩ فى المائة من إجمالى عدد الناخبين المسجلين ـ على الرغم من أن هذه النسبة تفوق كثيرا نسب التصويت التقليدية فى الولايات المتحدة .

وعلى عكس ما كان يحدث فى الغرب فى الستينيات والسبعينيات ، فإن تمرد الشباب فى اليابان لم يكن من الناحية الفكرية مركزا على حدث معين مثل حرب

فيتنام لقد كان التمرد فى اليابان أكثر كآبة وبطئا ، كان عبارة عن احتجاج سلبى على إخفاق الوعد بالتحديث، وعلى تقلص الروح الشعبية الحماسية للتصنيع ، وتعارض ذلك مع الرسالة الثقافية لتقويم النفس والإحساس واقناع الذات . وفى اليابان كانت إشارات التمرد أكثر وضوحا فى البنات المراهقات اللائى كن يعرضن أنفسهن للعمل كبغايا حتى يمكنهن شراء مستلزمات التجميل " والموضة " ، وكذلك فى انتشار عقائد جديدة كانت تحاول أن تملأ الفراغ الذى نشأ عن جمود الديانات التقليدية .

وفى اليابان ، كانت فكرة الفرد ، وهى الفكرة التى كانت وراء ثورة الشباب الغربى فى الستينيات والسبعينيات ، أضعف كثيرا مما كانت عليه فى الغرب . وظلت أهمية الجماعة عميقة الجذور . وازدهرت الديانات الحديثة فى اليابان لأن أفكار التنمية لم تكن كافية للوفاء بالاحتياجات الإنسانية . وكانت اليابان تواجه مشكلتها الخاصة لفترة ما بعد الحداثة وهى انهيار الإيمان بنموذج الدولة الذى تفرضه ديانة الشينتو اليابانية ، والذى لم يعد يحقق التماسك ، حتى مع بقاء النفوذ المادى ، وكذلك ازدياد التباعد عن نموذج التنمية . وعلى عكس الأيام التى بلغ فيها ماركس أو ماركوس الذروة فى الغرب ، فلم يكن هناك إيمان بالنموذج الجديد بين المثقفين اليابانيين . ولم تكن هناك حركة احتجاج للشباب تتبع النموذج اليسارى الجديد لنظام جديد. ولكن كان هناك مجرد الاقناع الذاتى . وبالنسبة لليابان يظل التفكير الجماعى قويا جدا ، على الرغم من أن الأساطير التى حافظت على تماسك الجماعة معا قد بدات تتهاوى .

هناك توتر فى اليابان بين المطالب العنيدة للسوق المعولمة، لنهاية نموذج التنمية لفترة ما بعد الحرب ، وبين مطالب المحافظين اليابانيين . وقد أصبحت اليابان من الدول المحافظة بسبب استحواذ وتسلط فكرة النمو عليها . لقد هزمت الغرب فى لعبته الخاصة ، ولكنها الآن ضلت طريقها .

وقد أصبحت اليابان حاليا شديدة الغموض ، وتتطلع بشغف إلى تقليد أجزاء من النموذج الغربى ، وإلى احتلال مكانها تحت الشمس ، ولكنها كانت من الغرور بحيث لا تقوم بالتغيير ، وربما انتهز الجيل القادم الفرصة . إلا أن العوامل التى خلقت نجاح اليابان يمكن أن تصبح عبئا ، إذ أن درجة التماثل ، والتماسك الاجتماعى تعتبر الجانب المقابل للعنصرية ، وعدم التسامح وعدم القدرة على قبول الجيران . كما أن مرور ألف سنة من عزة الاستقلال كان يؤدى باليابانيين إلى التساؤل عما يدفعهم إلى عمل ذلك ، وجيرانهم لا يثقون بهم . وبعض القوى فى اليابان تريد بشدة المحافظة

على العوامل التى تخلق تماسكها الاجتماعى . وفى نفس الوقت فـإن هنـاك آخريـن يفهمون الحاجة إلى الاستغناء عنها ، والحاجة إلى تحرر أكثر ، لأن هذا أحد مطـالب التعايش السلمى فى العالم الحديث . وهناك قليل من المخاطر فى عـودة الحيـاة إلـى العسكرية فى اليابان . فقد كانت المآسى التى خلقتها التجربة العسكرية الأخيرة كبـيرة جدا . ولكن اليابان مازالت ترفض بعناد كبير النظر إلى هذا الماضى . كما أن الجيـل الحالى من القادة لن يقوم بالتكفير عن خطايا اليابان فى زمن الحـرب ، كمـا فعلـت ألمانيا .

إن اليابان لن تصبح أمريكا جديدة ، بل إنها ستتحرك فى اتجاه " رأسـمالية ذات خصائص يابانية ". إن أخلاقيات الجماعة لن تختفى ، ولكنها ستضعف ، عندما يتـآكل " الأساس المعنوى " الذى توفره حاليا دولة الشينتو (وهى ذاتها لم تظهر إلى الوجود إلا فى عام ١٨٦٨). وتكمن الصعوبة فى أنه فى غيـاب شـئ كالقوميـة الأمريكيـة أو أخلاقياتها الفردية ، لن يكون أمام اليابان أى بديل ثقافى أو معنوى . وهذه هى مشـكلة اليابان .

وسيظل ممكنا أن تضطر اليابان إلى التغيير . ووجهـة النظـر المتفائلـة تـرى أن الفرقعة الكبرى للإصلاحات المالية التى بدأت فى أبريل ١٩٩٨ قد تضطر الحكومة اليابانية وقطاع الأعمال المحلى التابع لها إلى أن تصبح قادرة على المنافسـة دوليـا ، أو تستمر اليابان فى التخطيط فى التقدم إلى الأمام بمعـدل نمـو بطـىء ، وتتغـير تدريجيا ، ولكن ليس بالسرعة الكافية التى تمكنها من حل المشاكل الأخرى فى شـرق آسيا . وسيؤدى هذا إلى وضع عراقيل إضافية أمام الاحتمالات المتوقعة سواء بالنسـبة لليابان أو للمنطقة . أما الأمر الذى يبدو بعيد الاحتمال ، على الأقل ما لم تحدث أزمـة شديدة وقاسية ، فهو أن تقوم اليابان بإجراء تغييرات جذرية . إذ أن البطالـة ترتفـع ، كما أن العمال أصبحوا شديدى القلق على مستقبلهم ، ولكن الحيـاة مـازالت مريحـة بالنسبة لكثيرين على الرغم من القتامة . أما على الجانب الآخر فإن الخطورة تكمن فى حدوث ركود شديد فى اليابان ، يطلق شرارته زيادة ضعف الاسـتهلاك والاسـتثمار وانهيار سوق الأسهم أو العملة ، والذى قد يؤدى بدوره إلى تحويل الأزمة الآسيوية إلى أزمة عالمية .

الفصل الخامس

الإنهيار

كانت تايلاند خلال التسعينيات ضحية " متلازمة ملكة الجمال " كما قال وزير التجارة التايلاندى نارونجتشاى أكراسانى أثناء أزمة عام ١٩٩٧ .

هناك شئ واحد فى الحياة لا تحب أبدا أن تكونه هو أن تصبح ملكة جمال . وعندما تصبح ملكة جمال يتكاثر خاطبوك ، وكلهم يأتونك يطلبون حبك ، لهذا السبب أو ذاك ، ويقدمون لك كل شئ . وقد يكون الإغراء كبيرا ، بحيث تخسر نفسك فى أثناء العملية . وعندما تفقد العرش ، ولا تصبح ملكة جمال ، فلن يأتى إليك أحد ليقدم لك أى شئ . [1]

لقد كان فى المكان الصحيح الذى يمكنه من معرفة كل شئ . وكان نارونجتشاى مثل كثير من السياسيين فى تايلاند ، رجل أعمال أيضا . وهو الدور الذى استعاده عندما استقالت حكومة شافاليت فى نوفمبر ــ على الرغم من أنه فعل هذا بدون شركة التمويل التى يملكها " جنرال فاينانس " والتى كانت إحدى الشركات الست عشر التى تم إيقاف نشاطها فى عام ١٩٩٧ ، فى الأيام الأولى للأزمة .

إننى أتذكر أننى ذات مرة كنت أقوم بتدبير قرض من الخارج . كنت أريد الحصول على ٥٠ مليون دولار أمريكى . وكنا قد قمنا بتعيين هيئة مصرفية متخصصة فى الاستثمار لتقوم بهذه المهمة لحسابنا ، وجاءت إلينا الرسالة التالية منها " نرجوكم أن تطلبوا من مستر نارونجتشاى أن يأخذ ١٢٠ مليون دولار ". وقلت " لا . لا هذا كثير جدا لو سمحت "، وعادوا إلينا مرة أخرى ، راكعين على ركبهم وهم يستعطفون ، وعندئذ قلت " لا بأس ، لا بأس من أجل خاطركم ". ووافقت على أخذ ٧٩ مليون دولار . كان من السهل جدا الحصول على الأموال . وفى كل مرة كنت أريد فيها اقتراض النقود ، كنت أجد كافة هذه الهيئات المصرفية المتخصصة فى الاستثمار تقدم لى أكثر مما كان يمكننى استيعابه . وهكذا انتهى الأمر بى إلى مشكلة عسر الهضم " .

لم يكن نارونجتشاى وحده . فقد قامت منشآت الأعمـــال التايلانديــة بــإقتراض مبالغ ضخمة بصورة متزايدة من المال خلال التسعينيات ، ونتيجة لهذا ارتفـــع حجـم الدين الخارجى لتايلاند من متوسط بلغ ٤٨ مليار دولار فى النصف الأول مـــن هـذا العقد إلى ٧٨ مليار دولار فى نهاية عام ١٩٩٦ . وكان الجزء الأكبر من هذه المبالغ ، ٧٠ مليار دولار ، فى شكل قروض من البنوك ، وكان أكثر من نصفها ، ٥ر٣٧ مليار دولار ، من البنوك اليابانية . ودعم هذا الفيض من الأموال الأجنبية ازدهار اقتصـادى ظهرت آثاره فى أشد صورة فى سوق العقارات . وأخذت ناطحات السحاب الجديـــدة تنتشر فى بانكوك بأكثر مما يمكن اســتخدامه بالكــامل لعــدة ســنوات . وقــد أدرك المستثمرون ذلك ، ولكن ما حفزهم كان هو وفرة الأموال وقلة تكلفتها وارتفاع أسـعار العقارات المتزايد . وبحلول منتصف عام ١٩٩٧ ، عندما أوشكت الموجــة أن تنقلـب على بنوك تايلاند ، كانت لديها ديون معدومة ومشكوك فيها تقــدر بمبلــغ ١٥ مليــار دولار مستحقة على المستثمرين فى العقارات . ولكن كلا من الحكومة وبنــك تــايلاند أصرا على عدم تخفيض العملة ، ولم يهتم إلا عدد قليل من المقترضين بدفــع التكلفـة الإضافية لتغطية قيمة ديونهم . وازدادت الضغوط خلال عـــام ١٩٩٧ للعمــل علــى التخفيض ، إلا أن بعض الملاحظين يعتقدون أن أحد أسباب مقاومة الحكومة للعمل فى هذا الاتجاه ، كان إدراكها أن الأصدقاء فى قطاع الأعمال كانوا بغير حماية .

وطوال المدة التى كانت فيها تايلاند ملكة جمال ، فإن خاطبى ودها ، لم يكونـــوا يهتمون كثيرا إلى ما ثبت انهما عيبان خطيران . كان الأول عيبا ماليا : وهو وجـــود نظام مصرفى مهتز تحجب مرضه قواعد محاسبية ضعيفة تنفيذها سيىء ، ومســـتوى ضخم متزايد من القروض قصيرة الأجل غير المغطاة . وعندما حلت الكارثة تضخمت هذه المشاكل بسبب العيب الثانى ، وهو أن نظام سعر الصرف كان قــد ربــط عملــة تايلاند وهى الباهت بالدولار الأمريكى .

وهناك عامل ثالث كان سببا فى تقويض مركز تايلاند ، ولم يكن عيبا ، بل كـــان واقع حياة . فقد ظهرت الصين كمنافس شديد المراس لتايلاند وللــدول الأخــرى فــى جنوب شرق آسيا ، سواء فى أسواق التصدير أو كمكان للاستثمار الأجنبى . وقد لاحظ الخبير الاقتصادى سى . اتش . كوان من معهد نومورا للابحـــاث أنـــه ابتــداء مـــن عام ١٩٩٢ كان هناك تحول جوهرى فى وزن الاستثمار الأجنبى المباشر بعيدا عـــن جنوب شرق آسيا وفى اتجاه الصين. وفى ١٩٨٩ ، استثمرت اليابان فى تايلاند ثــلاث مرات عما استثمرته فى الصين . ولكن بحلول عام ١٩٩٧ انعكست الصورة . كـــانت

معدلات الأجور عالية فى تايلاند بالمقارنة مع الصين ، وانمحت ميزتها النسبية بدرجة أكبر مع تخفيض اليوان ، العملة الصينية فى أوائل عام ١٩٩٤ ، مما أدى إلى زيادة صعوبة محافظة تايلاند على معدلات الزيادة فى صادراتها من المنتجات كثيفة العمل .

وعلى هذا الأساس المهتز ، وفر الهبوط الحاد فى صادرات تايلاند فى عام ١٩٩٦ شرارة الانهيار . فقد أدى الهبوط الحاد فى الصادرات إلى تقويض احتمال أن تتمكن المنشآت التايلاندية من خدمة ديونها التى كانت تتزايد بسرعة، مما زاد خطر تخفيض العملة . ويورد الخبير الاقتصادى بيتر وار عددا من العوامل التى تسببت فى هبوط الصادرات ، وتتضمن ارتفاع قيمة الباهت وارتفاع الأجور ، وتباطؤ الطلب فى الأسواق التى تصدر إليها تايلاند ، وتكدس البنية الأساسية للطرق ، ووسائل النقل وغيرها . ودفع الهبوط الحاد فى الصادرات إلى حث المستثمرين الأجانب على سحب رءوس أموالهم من تايلاند ، وأشعل حمى المضاربة على الباهت التايلاندى . ويقول وار " أنه بمجرد أن ظهر هذا التوقع واتجهت رءوس الأموال المستثمرة فى محافظ الأوراق المالية إلى الخروج أصبح من غير الممكن إيقاف العملية ". (٢)

وفى بداية عام ١٩٩٧ كانت هناك بضع إشارات تنبئ بأن تايلاند على وشك تفجير عاصفة مالية قد تجتاح المنطقة . كانت معظم المؤشرات الاقتصادية تبدو سليمة ، وكان الاقتصاد يبدى نموا آسيويا عاديا . فخلال السنوات العشر حتى عام ١٩٩٦ كان الاقتصاد ينمو بمعدل ١٠ فى المائة سنويا ، على الرغم من هبوط المعدل إلى ٧ر٦ فى المائة فى عام ١٩٩٦ ، وأضيف إليه هبوط أكثر فى عام ١٩٩٧ ، وكان معدل التضخم ٩ر٥ فى المائة وهو معدل يمكن السيطرة عليه ، وظلت موازنة الدولة تحقق فائضا لمدة عشر سنوات ، وبنظرة إلى الخلف، فإن زيادة عجز الحساب الجارى ، وهو أكثر المقاييس الدالة على المركز التجارى للبلاد استخداما ، كان أحد التحذيرات . وفى عامى ١٩٩٥ و ١٩٩٦ بلغ العجز فى تايلاند ما يزيد على ٧ فى المائة من الناتج السنوى . وعندما يحقق بلد ما عجزا فى الحساب الجارى ، يتعين عليه أن يعمل على تعويض العجز الناشئ من زيادة الواردات على الصادرات عن طريق اقتراض الفرق . وقد أسرفت تايلاند خلال سنوات التسعينيات فى الاقتراض ، وشجعها على ذلك عدد كبير من المقرضين الذين كانوا يرغبون فى اللحاق بذيل معطف الازدهار فى شرق آسيا .

الدولار والين والباهت

اتجهت معظم البلدان في الغرب الغنى إلى تعويم العملات خلال السبعينيات وأوائل الثمانينيات (مع أن الاتحاد الاقتصادى الأوروبى فى عام ١٩٧٩ ، عاد إلى أسعار صرف أكثر تقييدا فى ظل آلية سعر الصرف الخاصة به) . ولكن الدول النامية لم تبد سوى قليل من الحماس للأخذ بأسعار الصرف المعومة . وبالنسبة للدول الأصغر ، والأفقر حافظ سعر الصرف المرتبط ــ عادة بالدولار ــ على المنفعة غير الملموسة والمهمة لخلق الاستقرار والثقة ، أو هذا ما كان يبدو . ويظل هذا الترتيب مفيدا ، طالما بقيت الولايات المتحدة هى المصدر الرئيسى لرأس المال ، والسوق الرئيسى لمنتجات الدولة . وعلى الأقل تتوافر للمستثمرين فى الأوضاع التى سيكون من المشكوك فيها فى غير هذا ، الثقة فى أن سعر الصرف سيحافظ على قيمته . وإذا ما حدث ، كما يحدث عادة ، أن ظل سعر الصرف عند مستوى منخفض نسبيا ، فإن المصدرين سيستفيدون أيضا ، فالمنتج الذى سيجرى بيعه بسعر معين فى السوق العالمية سيدر عليهم عائدا أكبر بعملاتهم المحلية .

ولكن تزايد نفوذ اليابان خلال الثمانينيات سواء باعتبارها مستثمرا أو سوقا لمنتجات شرق آسيا ، قوض منطق تلك المعادلة . فقد تركت الدول التى ثبتت أسعار صرفها بالدولار تحت رحمة ما يحدث من تقلبات ضخمة فى القيمة النسبية للدولار والين . فمن ارتفاع بلغ ٢٣٩ ينا مقابل الدولار فى شهر سبتمبر ١٩٨٥ عندما عقد اتفاق بلازا ، انخفض سعر الدولار فى أبريل ١٩٩٥ إلى ٨٠ ينا . وعند قياس قيمة الدولار مقابل الين يتضح أن الدولار فقد ثلثى قيمته فى فترة لم تتجاوز عقدا واحدا من الزمان .

وفى النصف الأول من التسعينيات ، كان ارتفاع قيمة الين يمثل حظا طيبا هبط من السماء على بلدان شرق آسيا ، فقد أدت عملاتها الضعيفة نسبيا إلى أن تصبح بلدان شرق آسيا أكثر جاذبية كموقع للاستثمار اليابانى ــ وكانت اليابان فى ذلك الوقت أكبر دولة لتصدير رءوس الأموال الاستثمارية فى العالم . ومن ناحية ثانية أدى ذلك إلى زيادة قدرة أسعار تلك الدول على المنافسة لدى مقارنتها بأسعار أقوى منافسيها فى الصناعات الضخمة ألا وهى اليابان . وكان ضعف الدولار ، وعلى العكس من ذلك قوة الين ، هما القوتان الرئيسيتان وراء ازدهار ورواج شرق آسيا فى أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات .

وكان الوضع جيدا بدرجة لا يمكن معها استمراره . فقد أدى ارتفاع سعر الين إلى ضغوط متزايدة على اليابان، التى كانت قد أرهقها ذلك الركود الذى حدث عقب انهيار فقاعة المضاربات الاقتصادية فى أواخر الثمانينيات . وعندما قام المسئولون الأمريكيون واليابانيون بوضع أساس الانقلاب فى القيمة النسبية للين مقابل الدولار فى منتصف عام ١٩٩٥ ، كانت الآثار تبدو ضئيلة بالنسبة لشرق آسيا . ولكنها كانت شديدة الوقع بالنسبة للدول التى تأثرت بها فعلا .

وفى ظل نظام تثبيت سعر الصرف الذى وضع عام ١٩٧٨ فى تايلاند ، كان الباهت مرتبطا فعلا بالدولار الأمريكى . ولم تجر سوى تعديلات بسيطة منذ منتصف ١٩٩٣ حتى منتصف ١٩٩٧ انخفض فيها الباهت بنسبة ٤ فى المائة مقابل الدولار . ولكن هذا التحول الحميد كما كان يبدو ، قد حجب حقيقة أن سعر الصرف الفعلى لتايلاند الذى يجرى قياسه وفقا لسلة من العملات الرئيسية مع أخذ معدلات التضخم فى الحسبان ، كان قد ارتفع بنسبة ١٥ فى المائة .

وكجزء من المحافظة على الباهت ، تم رفع سعر الفائدة وعلى نحو حاد كجزء من تلك الإجراءات . وكان بنك تايلاند يدرك أن فيضان رأس المال المتدفق إلى تايلاند يهدد بانفجار التضخم إذا لم يتم احتواؤه . وفى محاولة لتعقيم هذه الزيادة الكبيرة فى السيولة ، قام البنك المركزى ببيع كميات كبيرة من السندات . ولكن البنك المركزى كان عليه أيضا أن يقوم برفع أسعار الفائدة نسبيا لكى يجتذب أموالا كافية ، وأدى هذا بدوره إلى زيادة تدفق رأس المال إلى تايلاند ، فى دائرة تستديم ذاتيا وتؤدى لهزيمة النفس ــ دائرة تمت أيضا تجربتها فى إندونيسيا . ولكن على أرض بانكوك كان فيض رأس المال يغذى طفرة الرواج بشكل لم تشهد له تايلاند مثيلا من قبل . وذهبت الموجة الأولى من الاستثمارات ، فى أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات ، إلى الصناعات التحويلية وبعض وجوه الاستثمار الإنتاجى الأخرى . ولكن مع استمرار تدفق الأموال إلى البلاد ، بدأ المستثمرون يستثمرون أموالهم بشكل متزايد فى العقارات ، بأسعار تفوق كثيرا ، ما تبرره الإيرادات المحتملة على الاستثمار . وكان ذلك فقاعة مضاربة تقليدية .

وبحلول عام ١٩٩٧ كانت أسعار الفائدة المرتفعة وأسعار الصرف الآخذة فى الارتفاع قد أدت لانبعاج النمو الاقتصادى ، وثلمت طفرة الرواج العقارى فى تايلاند . وفى نهاية عام ١٩٩٦ كان أكثر من ٢٠ فى المائة من جميع المساحات

المخصصة للمكاتب فى بانكوك خاويا ، وكان هناك " تكدس " مماثل فى الملكية التجارية والسكنية . [٣]

. وعانت الصناعة التحويلية والخدمات أيضا من الضغوط بسبب القدرة الانتاجية الفائضة والمنافسة المتزايدة من دول مثل الصين واليابان . وبدت الديون التى قامت بتمويل طفرة الاستثمار وقد اصابها الاهتزاز . وكان أحد الإنذارات المبكرة هو انهيار بنك بانكوك للتجارة فى مايو ١٩٩٦ نتيجة لوجود ديون معدومة تزيد على ٣ مليارات دولار .

وبحلول النصف الثانى من عام ١٩٩٦ أدى تباطؤ الصادرات وضعف الاقتصاد إلى حدوث عمليات هجوم خفيفة على " الباهت " من جانب المضاربين الذين كانوا يقامرون على انخفاضه ، كما كان ينبغى له . ولكن الحكومة قاومت الضغط ، مؤكدة إن انخفاض الباهت سيؤدى إلى زيادة تعرض المنشآت التايلاندية لمخاطر العملات الأجنبية ، خاصة وأن كثيرا منها كان قد قام بالاقتراض بالدولار دون أن يتخذ الاحتياطات المعتادة عن طريق عمليات " تغطية " التعرض للمخاطر، أى القيام باتخاذ إجراءات تأمين تمويلى ضد احتمال ارتفاع أو زيادة التزاماتها بسبب انخفاض قيمة عملتها . وكانت السلطات تخشى أيضا أن يؤدى الهبوط فى قيمة الباهت إلى زيادة تكلفة الاقتراض بالعملات الأجنبية لأن المستثمرين سيطلبون عائدا أعلى للتعويض عن تقلب العملة ، ولأن الباهت الأضعف سيؤدى إلى زيادة الأسعار المحلية ومن ثم إلى التضخم . [٤]

ولدعم العملة قام بنك تايلاند باستخدام احتياطياته من الدولار لشراء الباهت فى السوق . وبعد هجوم المضاربة فى مايو ١٩٩٧ ، قام البنك المركزى بتقييد حق الأجانب فى الحصول على الباهت فى محاولة للحد من قدرتهم على المضاربة فى العملة . ولكن هذه الإجراءات كان لها أثر عكسى . وكان أكثر الآثار وضوحا ، هو أن تايلاند وجدت أن بيع الدولار لحماية الباهت أدى إلى سرعة نفاد احتياطياتها من العملات الأجنبية. وبينت الأرقام الرسمية أن الاحتياطيات قد هبطت من ٢ر٣٧ مليار دولار فى ديسمبر ١٩٩٦ إلى ٩ر٣٠ مليار دولار فى يونيه ١٩٩٧ . إلا أن بنك تايلاند كشف فى أغسطس ١٩٩٧ عن أن الرقم الأخير قد بالغ فى الموقف الحقيقى بشكل كبير، نظرا لوعده بدفع ٤ر٢٣ مليار دولار فى الأسواق الآجلة للنقد ، وتمثل

أحد جوانب التدهور الأخرى فى أن ارتفاع أسعار الفائدة قد أدى إلى تخفيض النشـــاط الاقتصادى ، وزيادة ضعف الميزانيات المهتزة للبنوك ولشركات التمويل .

التمويل المتقلب

كان سعر الصرف هو الذى جعل الصدمة مفاجئة بشكل خاص ، ولكـــن كـــانت هناك عوامل أخرى ساعدت على خلق الازدهار فى التسعينيات ، ومن ثم ازداد وقـــع الأزمة التى تبعته . ووفقا للنصيحة التى قدمها صندوق النقد الدولى وكرد فعل للضغـط من الممولين الأجانب ، وخاصة الأمريكيين ، قامت تايلاند فى عــــام ١٩٩٣ بإنشـــاء سوق مالية خارجية تحت اسم " تسهيل بانكوك المصرفى الدولى "، والذى كـــان يقـــدم إعفاءات ضريبية لمدة محدودة لإغراء الأجانب على الاستثمار فى تـــايلاند . ويقـــول سى . إتش . كوان إن إنشاء هذه السوق كان خطوة كبيرة نحو انفتاح تايلاند على رأس المال العالمى ، ولكنه جعل مراقبة حكومة تايلاند لتحركـــات الأمـــوال إلـــى داخـــل البلاد أكثر صعوبة . وكان الجزء الأكبر من هذه الأموال ذا طبيعة قصـــيرة الأجـــل وانتهى به الأمر إلى نشاط المضاربات فى أسواق تايلاند للأسهم والعقارات . ويقـــول كوان انه عندما انفجرت الفقاعة فى النهاية فى عام ١٩٩٦ ، تركت وراءهـــا النظـــام المالى محملا بأعباء ضخمة من الديون المعدومة .

وكانت أكبر شركة تمويل تايلاندية المسماة " فاينانس وان " ، هى سبب المشـــاكل التى أدت فى النهاية إلى تدمير الثقة فى النظام التايلاندى . وكـــانت الإشـــاعات عـــن صحة شركة " فاينانس وان " قد بدأت تنتشر فى بداية عام ١٩٩٧ ، وأنكـــر العضـــو المنتدب بالشركة مستر بين تشاكافاك ، أنها تواجه أية متاعب ، على الرغم مما ظـــهر فيما بعد ، من أنه كان يقوم ببيع جزء كبير من نصيبه فى الشركة . وفى نهاية شـــهر فبراير قام البنك المركزى بتنظيم عملية إنقاذ لشركة فاينانس وان ، عن طريق ترتيـــب اندماج بينها وبين بنك تايلاندى صغير ، اسمه تاى دانو . ولكن الصفقة كان نصيبـــها الفشل لانتشار الأنباء عن صفقات أسهم وقـــروض مشـــبوهة عقـــدت مـــع مختلـــف الأصدقاء والأتباع . وكان حوالى ثلثى القروض التى قدمتها شـــركة " فاينـــانس وان " لتمويل العقارات ، والشراء التأجيرى ، واقراض سوق الأسهم ، معرضـــة للمخـــاطر مع تباطؤ الاقتصاد واشتعال أسعار الفائدة .

وفى بداية عام ١٩٩٧ ، أخذ القلق يتزايد لدى المحللين سواء فى داخل أو فى خارج تايلاند حول مستوى الدين ، وقدرة المضاربين على القيام برهان فى اتجاه واحد ضد سعر الصرف الثابت . كان المضاربون يقامرون على أن سعر الصرف لن يصمد . ولكن أحدا لم يتصور عواقب انهيار البناء بأكمله . كانت هناك بعض التحذيرات ، منها ما صدر عن معهد التمويل الدولى ، وهو أحد معاهد البحوث فى واشنطن فى أبريل ١٩٩٧ ، الذى أعلن أنه " بالنسبة لتايلاند فإن الالتزام الرسمى بسعر صرف مرتبط بعملة معينة ، يعنى أن استعادة القدرة على المنافسة وإحياء القطاع الخارجى سيتطلب تعديلا أكثر صرامة للاقتصاد المحلى ، كما يحتمل أن تؤدى مصاعب قطاع التمويل ، والتى تنبع إلى حد كبير من الأخطار المتوقعة من العقارات ، ومن ضعف سوق الأسهم ، إلى زيادة صعوبة القيام بالتعديل ".

وبعد شهر من إطلاق هذا التحذير ، ازدادت الضغوط بشكل خطير. وفى ١٤ مايو أصيب الباهت نتيجة هجوم ضخم من المضاربين الذين تشككوا فى قدرة البنك المركزى على المحافظة على سعر صرف العملة الذى وعد به . وفى هذه المرة ثبت سعر الصرف وأخذ بنك تايلاند يقلب طويلا فى أعماق خزائنه ــ بل فى أعماق الأعماق ، كما ظهر بعد ذلك ــ حتى يتمكن من مواجهة طلبات كل من كان يطلب بيع الباهت وشراء الدولار . وعلى الرغم من ضخامة مبيعاته من احتياطياته بالدولار الأمريكى لمواجهة طلبات المضاربين ، فإن البنك المركزى كان يدعى أنه مازال لديه احتياطيات كبيرة للاستمرار فى الدفاع عن العملة ــ وقال إن الاحتياطيات لديه تزيد على ٣٠ مليار دولار .

وفى ٢٣ يونيه أصدرت الحكومة أربعة مراسيم عاجلة تهدف إلى المساعدة على إعادة شركات التمويل المضطربة . وحتى ذلك الوقت كان عدد كبير من شركات التمويل قد تمت المحافظة على بقائه بمساعدة المبالغ الضخمة المقدمة من الأموال العامة (وقد ظهر فيما بعد أن هذا الإجراء أدى إلى ابتلاع أكثر من ١٩ مليار دولار أو ما يعادل ٩ فى المائة من الناتج القومى) . وفى ٢٧ يونيه أوقف بنك تايلاند عمليات ست عشرة شركة من شركات التمويل ، وأمرها أن تقدم إليه خططا للاندماج مع شركات أخرى ، أو عن كيفية دعم مراكزها .

وقامت الصحافة التايلاندية بنشر قصص ادعت فيها أن هناك صندوقا لعمليات التغطية يديره جورج سوروس الذى كان أحد اللاعبين الرئيسيين فى عمليات بيع

الباهت ، ولكنها حذرت من أن بنك تايلاند سيقوم " بتدميره " . وقد أنكر سوروس أنه كان لاعبا رئيسيا ، قائلا : إن عملياته لم تكن كبيرة وأنها قد أدت إلى دعم الباهت ، وليس إلى إضعافه . وهناك بعض الشك في أن سوروس كان شريكا ، ولكن ما قام به لم يكن بالتأكيد عاملا حاسما .

كانت عملية شهر مايو لإنقاذ الباهت قد قامت على أساسا خيالى . فقد ظهر فيما بعد أن الاحتياطيات لم تكن حقيقية على النحو الذى كانت تبدو عليه . وكان البنك يحتفظ بمبلغ ٣٠ مليار دولار حتى بعد هجوم مايو . ولكن الذى لم يعرفه أحد خارج البنك هو أن كل هذا المبلغ كان مرتبطا عليه فى عقود مستقبلية آجلة . كان البنك قد اشترى دولارات أمريكية من السوق الحاضرة لتغطية الالتزامات بوعد بأن يقوم بإتمام السداد فى تاريخ لاحق . وكان مركزه الحقيقى اسوأ كثيرا مما أقر به ، ولم تكن لدى البنك أية فرصة للصمود بعد ذلك فى مواجهة أى هجوم منسق على العملة .

وقال نارونجتشاى ، رغم أنه كان وزيرا فى ذلك الوقت " إننا لم نكن نعلم أى شئ عن ذلك " ، وظهرت الحقيقة ، كما قال ، بعد أن طلب المسئولون من البنك المركزى تفسيرا للكيفية التى احتفظ بها البنك باحتياطيات مرتفعة بمثل هذا الشكل بينما كان من الواضح أنه ينفق كثيرا فى الدفاع عن الباهت .

وكان السبب الآخر لتأخير تعويم الباهت ، كما قال نارونجتشاى ، هو أن البنك المركزى كان يريد أن يعطى البنوك فسحة لالتقاط الأنفاس عن طريق السماح لها بأن تغلق سجلاتها ودفاترها فى ٣٠ يونيه بسعر الصرف القديم .

وبدون ذلك كان تعرض الدين بالباهت التايلاندى للمخاطر سيكون ضخما جدا . وكان مجتمع الأعمال يطالب منذ بداية العام بأن يكون سعر الصرف أكثر مرونة . إذ أنهم لا يستطيعون فى وجود سعر الصرف الثابت ، الحصول على الأموال من أى مكان . وهم لا يهتمون بالحصول على سعر صرف منخفض ، طالما توافرت لهم السيولة . ولذا فإنه عندما قررت الحكومة التعويم ، فإنهم رحبوا بهذا الإجراء . ولكنهم لم يكونو يعرفون إلى أى مدى يمكن أن يهبط .

كان الحل الواضح هو التخلى عن ربط العملة بالدولار الأمريكى . وكان من المحقق أن الباهت سيهبط ، ولكن مواصلة العمل بنظام سعر الصرف الثابت أصبحت أمرا غير ممكن ، وكان من المستحيل مناقشة الأمر بشكل رسمى فى النطاق الحكومى . وقال نارونجتشاى " فى المسائل المتعلقة بالعملة ، فإن الحكومة إذا تحدثت

عنها ، فإن وسائل الإعلام ستلتقط ذلك مما يؤدى إلى إثارة الشائعات فى السوق ويفضى هذا إلى الانهيار . ولذلك كان على الوزراء أن يغلقوا أفواههم ". وقال أيضا " إن وسائل الإعلام موجودة فى كل مكان فى تايلاند . كما كانت لدينا حكومة ائتلافية ، وكانت الأحزاب المختلفة تتنافس على النفوذ والمعاملة المميزة ". ومع ذلك فقد كانت هناك أحاديث خاصة عن ضرورة القيام بالتعويم .

جرت محادثات خاصة بين وزير المالية وبنك تايلاند . وكنت قريبا من وزير المالية ، وتحدثنا عدة مرات . وكانت لدينا نفس وجهة النظر بأن نظام سعر الصرف يجب أن يكون أكثر مرونة. ووافق بنك تايلاند على وجهة نظرنا ، وكانوا ينتظرون الوقت المناسب لتحقيق المرونة ولكن هذا الوقت المناسب لم يأت أبدا .

كان بنك تايلاند شديد الغيرة على حماية استقلاله ، وكان القرار الخاص بالوقت المناسب للتعويم هو قرار البنك ، وليس الحكومة . يقول نارونجتشاى " إنه إذا قام بنك تايلاند باتخاذ قرار من هذا النوع ، فإنه يخطر الحكومة فى الصباح ". وهو مستوى غير عادى لاستقلال بنك مركزى . وعلى الرغم من أن نارونجتشاى كان وزيرا مسئولا عن النواحى الاقتصادية ، فلم يعرف أن الباهت سيتم تعويمه فى يوم ٢ يوليه .

وفى يوم التعويم هبط الباهت بنسبة ١٥ فى المائة ، بحيث انتهى اليوم وسعر الصرف ٢٩ باهتا مقابل الدولار . وقد حاول بنك تايلاند ، البنك المركزى ، أن يعكس هذه الموجة عن طريق زيادة سعر فائدة الإقراض بنسبة ٢ فى المائة لتصبح ٥ر١٢ فى المائة . ووعد باستخدام ٤ مليارات أو ٥ مليارات دولار من احتياطياته فى الخارج للدفاع عن العملة ، إذا ما هبطت دون " سعر مناسب " لم يحدده . ولكن ما إن انفتحت أبواب الفيضان ، لم يتمكن البنك أن يقف أمام الطوفان . وخلال شهر واحد كان الباهت قد فقد ٤٠ فى المائة من قيمته ، وبعد شهرين فقد ٢٠ فى المائة أخرى .

وخلال أسبوعين فقط من التعويم وصل فريق من خبراء صندوق النقد الدولى إلى تايلاند ، ظاهريا لتقديم النصح بشأن آليات سعر الصرف الأجنبى والسياسة النقدية . إلا أن المضاربات كانت قد انتشرت ، لدرجة اضطرت الحكومة إلى ابتلاع كبريائها وسعت إلى صندوق النقد الدولى للمساعدة فى ترتيب تمويل يمكنها من دعم احتياطياتها الأجنبية . وفى الشهور التى تلت انهيار الباهت أخذت الحكومة تراوغ إلى ما لا نهاية

بشأن استجابتها . لقد طار صواب الحكومة نظرا لضخامة الهبوط فى العملة ، ولعدم درايتها بكيفية التصرف . وبينما كانت العملة تهبط ، أخذ قلق الدائنين الأجانب يزداد من أن ديونهم لن يتم سدادها إليهم ، وهل سيفى البنك المركزى بوعده فى ضمان وتحمل ديون شركات التمويل ، أم سيسمح لها بالإفلاس ؟ لم يكن أحد يدرى ، ولكن المستثمرين لم يكونوا مستعدين للانتظار ، ورفضوا تأجيل سداد الديون بعد موعد استحقاقها كما رفضوا تقديم أى ائتمان جديد .

وذكرت الصحافة المحلية ، أن مسئولا فى بنك تايلاند ، تيراتشاى فوفاناى ـ نارانو بالا ، حذر فى بداية شهر يوليه من أن البنك المركزى لن يعترف بالدائنين الأجانب لشركات التمويل الستة عشر التى تم أيقافها . ولكن بعد عشرة أيام أرسل اعتذارا كتابيا يقول أنه قد أسئ فهم كلامه ، إلا أن الدائنين لم يقتنعوا . وفضلا عن ذلك كان رئيس الوزراء شافاليت قد وعد قبل التعويم بثلاثة أيام بأن العملة لن يجرى تخفيضها . وفى نهاية شهر يوليه كانت هناك علامات موجودة فعلا عن ارتفاعات حادة فى الأسعار . وأمرت الحكومة بتجميد أسعار ٧٠ سلعة استهلاكية أساسية . ولكن ذلك استمر فقط حتى نفاد المخزون . وارتفعت أسعار البترول والأسمنت ، وأخذ منتجو السيارات التايلانديين يسعون للحصول على تصريح برفع أسعارهم بين ٨ فى المائة و ١٠ فى المائة .

وفى ٥ أغسطس ، أعلنت الحكومة أنها تسعى للحصول على مساعدة من صندوق النقد الدولى ، ووافقت على مجموعة من إجراءات التقشف فى مقابل الحصول على ١٥ مليار دولار على الأقل ، لدعم الاحتياطيات بالعملات الأجنبية ، ومنع تدهور الباهت لأكثر مما حدث . ووعدت الحكومة أن تقوم فى مقابل دعم صندوق النقد الدولى ، بتحقيق فائض فى الموازنة ، وهو ما يتطلب تخفيضا فى الإنفاق الحكومى يزيد على ٣ مليارات دولار ، وزيادة ضريبة الاستهلاك من ٧ فى المائة إلى ١٠ فى المائة . وأدرجت الحكومة ٤٢ شركة تمويل أخرى لإيقافها بالإضافة إلى الشركات الستة عشر التى سبق الإعلان عنها . وفى ١١ أغسطس وافق صندوق النقد الدولى وسبع دول إقليمية على أكبر عملية إنقاذ منذ أزمة المكسيك فى ١٩٩٣ /١٩٩٤ ، فالتزمت اليابان بتقديم مبلغ ٤ مليارات دولار ، بينما التزمت كل من أستراليا ، وسنغافورة ، وهونج كونج ، وماليزيا بمبلغ مليار دولار لكل منها ، وقدمت كل من إندونيسيا وكوريا الجنوبية ٥٠٠ مليون دولار . وكان ما قدمته الدولتان الأخيرتان مثار استغراب فى ضوء الأحداث التى وقعت بعد ذلك فى نفس السنة . ووعدت الصين

بعد ذلك بتقديم مليار دولار بالإضافة إلى ما التزمت به هونج كونج ـ وكانت تلك أول مرة على الإطلاق تسهم فيها الصين فى أى برنامج إنقاذ يقوم به صندوق النقد الدولى . وفى الوقت الذى انتهت فيه ترتيبات العملية بلغ مجموع المبالغ المقدمة ١٧ر٢ مليار دولار . والملاحظ أن الولايات المتحدة غابت عن الاشتراك فى هذه العملية ، نظرا لأنها كانت منهمكة فى مناقشات بالكونجرس عن مدى استعدادها لزيادة إسهام أمريكا فى صندوق النقد الدولى .

لم تكن تلك الاقتصادات الثمانية مدفوعة بشعور إيثار الغير . ولكنها كانت تدرك المخاطر التى تتعرض لها المنطقة إذا ما انتشرت الشكوك التى أحاطت بتايلاند . ولكن فى تايلاند كان السياسيون مازالوا يرتعشون. وكجزء من محاولة الحكومة لزيادة الثقة ، أعلنت عن سماحها للأجانب بزيادة حصتهم فى شركات التمويل إلى ما يزيد على نسبة ٢٥ فى المائة التى كانت تمثل الحد الأعلى فيما سبق ، وقالت إحدى اللجان التى كانت تبحث فى عملية إنقاذ شركات التمويل الثمانى والخمسين التى تم إيقافها ، أنه يمكن للأجانب أن يتملكوا أكثر من ٥٠ فى المائة من أسهمها ـ ولكنهم لابد أن يقوموا بتخفيضها تدريجيا لتصل بعد خمس سنوات إلى ٤٩ فى المائة . ولم يكن غريبا ، أن يؤدى ذلك إلى إنقاص جاذبيتها ، وفى بداية شهر أكتوبر لم يحظ سوى بنك واحد يمثل هذه الصفقة من بين خمسة عشر بنكا . وبدلا من التركيز على الأزمة المالية ، ركز السياسيون اهتمامهم على المناقشة الدائرة للموافقة على خطط لدستور جديد كان يهدف إلى القضاء على السياسات النقدية الفاسدة فى تايلاند .

وفى شهر سبتمبر نجا شافاليت رئيس وزراء تايلاند من مناقشة لتوجيه اللوم إليه استمرت لمدة ثلاثة أيام فى البرلمان ، ولكن سلطته ضعفت وسط عدم شعبية العلاج الذى قدم وصفته صندوق النقد الدولى ، وبعد ثلاثة أيام من ذلك ظفر شافاليت بمهلة عندما قرر البرلمان التصويت على إصلاح الدستور والتى جاءت نتيجته ٥٧٨ صوتا ضد ١٦ مع امتناع ١٧ عن التصويت . وقد أجبر الدستور الجديد السياسيين على إعلان أملاكهم ، وحد من قدرتهم على تمويل حملاتهم الانتخابية .

ولكن الضغط على شافاليت استمر فى الازدياد . وطالبت المظاهرت الضخمة فى الشوارع بتغيير الحكومة ، وازدادت الانشقاقات بين أحزاب الائتلاف الستة فى الحكومة. وعلى الرغم من الانشقاق والتوتر السياسى فقد حدث تغير واحد على الأقل فى السياسة التايلاندية ، وهو إحجام العسكريين عن تولى الحكم . وفى محاولة

للتمسك بالسلطة ، قام شافاليت بالدعوة إلى اجتماع مفاجئ لمجلس الوزراء ومسئولى الأمن وبحث إمكانية إعلان حالة الطوارئ وحظر التجول . ولكن العسكريين اعترضوا على الفكرة . لأنهم أصبحوا يؤمنون بأهمية الصيغ الديمقراطية . وبعد ثلاثة أيام قام شافاليت بتغيير الحكومة ، وبدا لفترة قصيرة أنه قد تم إخماد الضغوط السياسية ، إلا أن الضغوط المالية ظلت حادة . وبعد إجراء التغيير الوزارى هبط الباهت إلى ٤١ مقابل الدولار الأمريكى ، أى بما يقل بنسبة ٦٤ فى المائة من مستواه قبل عملية التعويم فى ٢ يوليه . وقد أثار شافاليت دهشة أقرب مؤيديه عندما أعلن فى ٣ نوفمبر أنه سيقدم استقالته بعد ثلاثة أيام ، ويبدو أن ذلك كان تحت الحاح من كبار الشخصيات العسكرية. وبدأ الانطلاق نحو تشكيل حكومة جديدة .

وبعد بضعة أيام تم تعيين شوان ليكباى ، زعيم أكبر مجموعة معارضة ، وهى الحزب الديمقراطى ، رئيسا للوزراء . وفى ذلك الوقت لم يكن التفاؤل كبيرا فى أن هذا التغيير سيحقق كثيرا من التحسن ، إلا أن تغيير الحكومة أصبح عاملا مساعدا لاتخاذ قرارات جديدة لعلاج الأزمة . وقبل أن يمضى العام ، كانت الحكومة الجديدة قد أغلقت إلى الأبد شركات التمويل المفلسة الست والخمسين ، التى كانت قد " أوقفت " قبل ذلك ، مما كشف عن رفض سليم لإلقاء أموال الحكومة الجيدة خلف الأموال السيئة للمحافظة على بقاء تلك الشركات على قيد الحياة ــ ولكن كان ذلك بتكلفة تمثلت فى فقد ٦٠٠٠ فرصة عمل .

وفى العام الجديد استمر الباهت في الهبوط ، ولكن المشاعر كانت قد بدأت تتحول. وفى شهر يناير سافر وزير المالية نارين نيمانا هايميندا إلى واشنطن ، وذلك لحث صندوق النقد الدولى على تخفيف بعض شروطه التى فرضها على حزمة إجراءات الإنقاذ التى قدمها فى بداية تدهور الموقف الاقتصادى فى آسيا . وخففت الحكومة موازنتها لعام ١٩٩٨ بنسبة ٥ر١٨ فى المائة ، وساعدها على ذلك زيادة بعض الضرائب ، ولكن ازدياد حدة الركود الاقتصادى بأكثر مما كان متوقعا ، كان يعنى أيضا أن الإيرادات ستقصر كثيرا عن التنبؤات . وفى فبراير وافق صندوق النقد الدولى على الطلب ، وخفف هدف الموازنة بحيث أصبح تحقيق عجز يعادل ٢ فى المائة من الناتج القومى بدلا من تحقيق فائض يبلغ ١ فى المائة ، وهو ما كان قد طلبه فيما قبل .

وفى فبراير ، تمت الموافقة على قانون جديد للإفلاس ـــ وهو ما كان يبدو تطورا غريبا ، ولكنه كان تطورا يساعد على التخلص من بقايا المنشآت المنهارة ، ويسمح بإعادة البناء للبدء من جديد . ففى ظل القوانين القديمة ، كانت عملية بيع الأصول الباقية لسداد مستحقات الدائنين تستغرق سنوات بل عقودا طويلة . وقامت الحكومة بإنشاء هيئة مستقلة لإعادة الهيكلة المالية لبيع أصول شركات التمويل التى تم إغلاقها .

وتبدو تايلاند أكثر من أية دولة أخرى فى جنوب شرق آسيا ، وربما تساوت فى ذلك مع كوريا الجنوبية ، راغبة فى القيام بالتغييرات الصعبة التى يتطلبها التغلب على الأزمات ، ولكن تظل المهمة بالغة الضخامة . وإلى جانب إعادة بناء النظام المالى، وإنشاء نظم لجعله أكثر خضوعا للمحاسبة وخلق مؤسسات وأدوات أكثر حداثة للسماح لمنشآت الأعمال بإدارة اقتراضاتها بشكل سليم ، كان على الحكومة أن تواجه مشكلة سداد مبالغ ضخمة من الديون .

ولدى إغلاق أكثر المنشآت ضعفا ، تحمل بنك تايلاند ديونا تراوح مبلغها بين ٢٠٠ مليار و ٤٠٠ مليار باهت . وصدر مرسوم ملكى تم بمقتضاه إعطاء وعد لبنك تايلاند تعويض من الموازنة الحكومية ، عن الديون التى يتم شطبها . وكان قد خصص ٥٠ مليار باهت لهذا الغرض فى عام ١٩٩٨. وقد أعلن نارونجتشاى " إذا ما صح التفاؤل ، فسيكون أمامنا أربع سنوات لشطب جميع هذه الديون . أما إذا صدق التشاؤم، فإن ذلك سيستغرق حوالى ثمانى سنوات ، وهو ما يجعل الأمر شاقا ". وأضاف " ولذلك فإننا عندما نتحدث عن الأزمة المالية فى تايلاند ، فإن أسوأ ما فى الأزمة لم يزل موجودا على الرغم من كل هذه التطورات الطيبة . والكثير يتوقف على حجم المبالغ التى يجب علينا أن نخفضها . ونفس الأمر يحدث فى كل البلدان . فلابد أن يقوم شخص ما بدفع هذه الأموال . ويحدد المبلغ الذى يتحتم عليه دفعه مقابل الضرر ".

الباهتوليزم

إن العوامل الاقتصادية وحدها لا يمكنها أن تفسر لماذا انهارت عملة تايلاند إلى هذا الحد ، وبهذه السرعة عندما تم تعويمها فى النهاية فى يوم ٢ يوليه . هل كانت عملة تايلاند مقومة بأعلى من قيمتها فعلا بحيث يبرر هذا هبوط قيمتها بنسبة

٦٠ فى المائة فى خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة شهور ؟ ووجهة النظر العامة القريبة تقول : إنها لم تكن كذلك .

ومع ذلك ، فإن هناك تفسيرا فى عقلية القطيع فى الأسواق المالية ــ والتى لا تتسم بعدم الرشد كما قد يبدو . ويشرح ناروجنتشاى جانب الارتفاع فى طفرة الرواج فى تايلاند بالطريقة التالية :

إننى كاقتصادى كنت مهتما بزيادة عرض النقود ، والائتمان . ولكن عندما تكون فى السوق ــ فإنك إذا لم تفعل ما يفعله الآخرون ، فسوف تخسر ، وتهبط ربحيتك : ويوجه إليك النقد من حاملى الأسهم . وقد كانت كل الشركات تتنافس على العائد على الأسهم . ومن ثم فإنه عندما توافرت الأموال الدولية بتكلفة قليلة ، سعى الجميع للحصول عليها وإلا فلن يمكنك أن تحقق عائدا طيبا على الأسهم . ولن يتم أعطاؤك تقديرا جيدا من قبل أصحاب الأسهم. وهكذا فإننا استمتعنا جدا بالرواج ، [على الرغم من] ان الجميع كانوا يعرفون أن الرواج لن يستمر إلى الأبد ". (٥)

وكان هناك منطق مشابه فى عملية بيع الباهت . ويقول الاقتصادى الأمريكى بول كروجمان إن الحكومة يمكنها أن تنجح لبعض الوقت فى دعم وتثبيت عملة ما إذا كانت الاحتياطيات الأجنبية ضخمة بدرجة كافية . ولكن إذا كانت الاحتياطيات تتراجع، فحينئذ سيأتى يوم لا يمكن فيه للبنك المركزى أن يبيع عملته بالسعر الذى وعد بــه . ونظرا لأن المضاربين يتوقعون ذلك ، فإنهم يبيعون العملة على المكشوف ، ويأخذون قروضا على أمل سدادها فيما بعد عندما يكون سعر الصرف أقل . ويقومون فى نفس الوقت بتحويل أموالهم الخاصة إلى الخارج .

ولكن هذه العملية تزيد من سرعة نضوب ما يمتلكه البنك المركزى من مخزون العملات الأجنبية ، وتجعل يوم الحساب أقرب . وكما يقول كروجمان فإن " النتيجة هى أنه بينما قد يتهاوى رصيد الحكومة بشكل تدريجى على مدى فترة طويلة ، فإنه عندما يهبط تحت نقطة حرجة ، تفتح فجأة ــ وكما هو متوقع ــ أبواب الجحيم ". وإذا لم تكن سياسات الحكومة متسقة مع الاحتفاظ بسعر الصرف عند المستوى المحدد ، فإن المضاربين لن ينتظروا حتى تهبط العملة " وعند لحظة حرجة سيتحركون جميعا وفى الحال ــ وقد تتبخر مليارات الدولارات من الاحتياطيات فى أيام وربما فى ساعات ".(٦)

وهذا لا يعنى أنه لا يمكن توجيه اللوم إلى المضاربين . ويعلق كروجمان على ذلك بأن عقلية القطيع غالبا ما تنطلق مهتاجة عندما يسقط السوق .

سيقوم كل فرد بالبيع ببساطة لأن كل شخص آخر يبيع ، وقد يحدث هذا لأن المستثمرين الأفراد يعوزهم التفكير السليم ، وقد يحدث أيضا لأن قدرا كبيرا من الأموال العالمية يتحكم فيها مدبروا الصناديق ، الذين لن يوجه إليهم اللوم إذا ما فعلوا نفس الشئ الذى يفعله كل شخص آخر . وعلى أية حال ، فإن إحدى النتائج المترتبة على سلوك القطيع هى أن عملة أى دولة يمكن أن تتعرض لعملية بيع محمومة ليس لها أى مبرر .

ويمكن لكبار المستثمرين أن يحدثوا اختلافا بقيامهم بشراء الباهت ، أو أية عملة أخرى ، واستثمار الأموال فى دولة أخرى . وهذا هو ما فعله جورج سوروس فى المملكة المتحدة فى عام ١٩٩٢ ، وهو ما أضفى عليه السمعة الشائنة التى حفزت رئيس وزراء ماليزيا مهاتير إلى مهاجمته فى سبتمبر ١٩٩٧ . ولكن كروجمان يقول : إن سوروس قد مارس هذه اللعبة مرة واحدة فقط وفى المملكة المتحدة ، وأنه لم يكن الشخصية الرئيسية فى عملية التخلص بالبيع من الباهت أو من الرينجيت الماليزى . وكان الدرس الرئيسى كما يقول كروجمان هو أن " ليس من الضرورى أن يكون الاندفاع المفاجئ بسحب عملة ما ، والذى يؤدى إلى تحريك مليارات الدولارات فى فترة قصيرة جدا ، نتيجة إما للفرار الجماعى غير الرشيد للمستثمر ، أو بسبب مناورة مالية شريرة . بل على العكس ، فإنه يجئ نتيجة طبيعية عندما يقوم المستثمرون العقلاء بالتفكير فى تداعيات اتباع سياسات لا يمكن استمرارها ".

ولقد لقى تفسير كروجمان الواضح عن مدى عقلانية الذعر وسيكولوجية القطيع فى الأسواق المالية ، تأييدا واسعا . ولكن النقطة التى مازالت تثير الجدل هى ما ذكره عن أن " السياسات غير القابلة للاستمرار " كانت هى السبب الجذرى للذعر. وهى المناقشة التى سنوردها فى الفصل الثامن .

ماليزيا

لان مهاتير محمد رجل ذو طموح كبير واعتزاز بالنفس ، وهو يتعاطف مع الرأسمالية ، ولكنه يعادى الغرب ، وقد أظهرت أزمة عام ١٩٩٧ هذه التناقضات فى شخصيته . كان مهاتير قد تمكن ببراعة من أن يصهر تلك الأمة ذات الأصول العرقية المختلفة ، وأدار عملية إنطلاقها الاقتصادى . ولكن فى عام ١٩٩٧ أدى

غروره وثقته بنفسه إلى إلحاق أضرار كبيرة ببلاده . وأدت القيود التي فرضها مهاتير على الاستثمار الأجنبى ، وكذلك دعوته إلى فرض حظر على تجارة العملة إلى زيادة شكوك المستثمرين ، ليس فقط بالنسبة لماليزيا بل بالنسبة لباقى شرق آسيا .

ومع ذلك ، وفي عام ١٩٩٧ كانت مرونة مهاتير وروحه العملية محط الأنظار ، فعندما أصبح واضحا أن قراراته الخاصة بتقييد الاستثمار الأجنبي كان لها أثر عسكى ، تراجع عنها . وكان يبدو أن مهاتير مطمئن إلى أن نائبه الطموح والكفء ، أنور إبراهيم ، سيلعب دور رجل الشرطة الطيب مقابل دوره كرجل الشرطة البغيض ، ويقدم " توضيحات " مطمئنة عما يدلى به مهاتير من تعليقات وملاحظات مثيرة للنزاع ، ويقوم بتفسير أن تلك التعليقات تعنى فى الواقع عكس ما قد يظن أى شخص أنها تعنيه .

وأدى تصميم مهاتير على تجنب عار إنقاذ صندوق النقد الدولى له ، إلى تنفيذ أنواع من السياسات التى كان صندوق النقد الدولى سيطلبها ، ولكن بدون التنازل عن السيادة ، وفقد ماء الوجه على نحو ما تقتضيه رقابة وإشراف الصندوق . وعن طريق هذا الاختبار البسيط وإن كان قاسيا كانت ماليزيا أكثر حظا من تايلاند وإندونيسيا وكوريا الجنوبية . كان بعض مشاكل ماليزيا مماثلا لمشاكل تايلاند ، ولكنها لم تكن بنفس الشدة . كانت إدارة النظام المصرفى فى ماليزيا أفضل كثيرا، وكان مزيج الدين والاستثمار الأجنبى المباشر لديها أكثر توازنا . وبالاعتماد بدرجة أقل على الديون، وبدرجة أكثر على الاستثمار المباشر ، حظيت ماليزيا بمستوى كبير من الضمان ضد هروب رأس المال نتيجة التصرفات العصبية للمستثمرين . فالذين قاموا بالاستثمار المباشر فى المصانع أو العقارات مثلا لا يمكنهم سحب استثماراتهم وأموالهم بسرعة وسهولة كما يفعل المقرضون . وقد وصل عجز الحساب الجارى فى ماليزيا فى عام ١٩٩٦ إلى ٥ فى المائة من الناتج القومى ــ وهى نسبة مرتفعة ولكنها ليست مفرطة فى الارتفاع .

إلا أن ماليزيا عانت أيضا من المرض المعدى الذى انتشر فى شرق آسيا : رواج المضاربة الذى مولته مستويات عالية من الديون . وعلى الرغم من أن ديونها كانت أقل من تايلاند ، إلا أنها لم تكن محصنة من آثار اقتراضها الضخم عندما انهارت الثقة ، وقفز إجمالى الديون المصرفية القائمة غير المسددة فى ماليزيا من حوالى ١٤٠ فى المائة فى عام ١٩٩٦ إلى ١٥٥ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى

فى عام ١٩٩٧ ، وكانت رأسمالية المحسوبية منتشرة فى ماليزيا على نطـــاق واســع مثلما هو الحال فى بلدان شرق آسيا .

وكما هو الحال فى باقى أجزاء المنطقة ، كان الهدف الرئيسى لواضعى السياسات فى أوائل عام ١٩٩٦ هو تدبر عملية الهبوط والركود بعد الازدهار فى الجــزء الأول من هذا العقد . وفى شهر مارس ، قام البنك المركزى بتقييد تقديم القـــروض لشــراء العقارات والأسهم . وكانت هناك مخاوف متزايدة من انتقال عدوى الركود الحاد فـــى اقتصاد تايلاند إلى ماليزيا . وهبط نمو الصادرات فى النصف الأول من عـــام ١٩٩٧ إلى ٢ فى المائة، بعد أن كان قد ارتفع إلى ٤ر١٢ فى النصف الأول من عــام ١٩٩٦. وعانت ماليزيا نتيجة لذلك فى شهر يونيه أسوأ عجز فى حسابها الجــارى الشــهرى خلال سبعة عشر عاما . وهبط الاستثمار الأجنبى فى النصف الأول من عـــام ١٩٩٧ إلى ٤١ر٥ مليار رينجيت من ٠٦ر١٧ مليار فى عام ١٩٩٦ بأكمله . وكان لهذا فائدته التى تمثلت فى تخفيض حرارة طفرة الرواج ، إلا أنه أيضا زاد درجة تعرض ماليزيــا لمخاطر التغيير السريع فى المشاعر الذى اجتاح المنطقة فى يوليه . ربما كان الــهبوط المعتدل أمرا صحيا ، لكن الهبوط الشديد الذى حدث كان مدمرا ومثيرا للاضطراب .

وتعرض الرينجيت الماليزى للضغط فى خلال أيام من قيام تايلاند بتعويم عملتــها فى يوليه ١٩٩٧ . ولكن ما قام به البنك المركزى من عمليات شراء كبيرة حافظ علــى ثبات الرينجيت عند ٥ر٢ رينجيت مقابل الدولار. إلا أنه فى نهاية الشهر كانت العملــة قد هبطت بنسبة ٥ فى المائة . وفى ٢٤ يوليه بدأ مهاتير أول دفعة من سلسلة هجماتــه على " المضاربين الأوغاد " ، وبعد يومين من ذلك قال إن جــورج ســوروس هــو المسئول . وفى أوائل سبتمبر هبط الرينجيت بنسبة ٢٠ فى المائة . وفى ٢٠ ســبتمبر قام مهاتير بهجوم آخر على سوروس فى هونج كونج ، وطالب بوضع نهاية للتجـــارة " اللاأخلاقية " فى العملة . وعندما كرر مهاتير مطالبته بوضع تشريعات تفرض قيــودا أشد على التجارة فى العملة فى أول أكتوبر ، هبط الرينجيت بنسبة ٤ فى المائة فى أقل من ساعتين ، بحيث أصبح الدولار يساوى ٤٠٨٠ر٣ رينجيــت ــ أى أنــه انخفــض بمقدار ربع القيمة التى كان عليها منذ ثلاثة شهور .

وفى محاولة لوقف التهاوى فى قيمة العملة تم إعداد موازنـــة فـــى ١٧ أكتوبــر خفضت حجم الإنفاق ، وزادت الضرائب ، ولكنها كانت لا تزال تتضمن زيـــادة فـــى الإنفاق على مشروعات التنمية بمقـــدار ١٦ فـــى المائـــة . ولــدى مــهاتير غــرام

بالمشروعات الضخمة التى يقصد بها أن تكون علامة على سرعة التقدم التكنولوجـــي والاقتصادى لبلاده . ويعتبر برجا بتروناس اللذان يرتفعان ٨٨ طابقاً بطول ٤٥٢ مترا فى كوالا لامبور أعلى بناء فى العالم . وفى عام ١٩٩٧ أصبح هذا الصرح الدال على قوة ماليزيا الاقتصادية ، علامة على الإسراف القومى .

كانت الموازنة تهدف أيضا إلى تقوية النظام المالى ، مطالبة من البنوك بأن تعلـن عن " الديون عديمة الأداء " أو المشكوك فيها ، إذا لم يتم تحصيل فوائد عنها لمدة ثلاثة شهور، بدلا من ستة شهور كما كان معمولا به من قبل ، مع زيادة مخصصاتها للديون المعدومة . وقد وعدت الموازنة بتخفيض القيود على مشتريات الأجـانب للعقـارات ، وذلك لتخفيض التخمة العقارية ، وكذلك تخفيض الضريبة على الشركات من ٣٠ فـي المائة إلى ٢٨ فى المائة ، وتقديم حوافز ضريبية إلى المصدرين ، وفـرض رسـوم استيراد عالية على السيارات الفاخرة ، والدراجات البخاريـة ، والمعـدات الثقيلـة ، والسلع الاستهلاكية المعمرة ، والسياحة إلى الخارج .

وأصدرت الأسواق حكمها : ففى اليوم التالى لصدور الموازنة هبـط الرينجيـت بنسبة ٣ فى المائة ، وهبطت بورصة كوالا لامبور للأوراق الماليـة بنسـبة ٤ فـي المائة . واشتكى النقاد من أنه من بين المشروعات الستة الضخمة التى تـم تحديدهـا " للتأجيل " ، كان هناك مشروعان فقط هما سد باكون والمدينـة الجديـدة بوتراجايـا الثانية ، قد بدأ العمل فيهما فعلا ، مما جعل عملية التخفيض المفترض عملية صوريـة إلى حد كبير . وكما يقول الخبير الاقتصادى تيم كونـدون مـن مؤسسـة مورجـان ستانلى، فإن : " التخفيضات الكبيرة فى المشروعات الضخمة ، التى تعتمد على كثافـة الاستيراد ستؤدى عاجلا ، وبشكل جوهرى إلى تضييق العجز فى الحسـاب الجـارى مما يعمل على ارتفاع الثقة بأن العملة ستستعيد ثباتـها قريبـا " وقـال الاقتصـادى بريماشاندرا أثوكورالا (٧) أن الموازنة المقترحة تعنى أن الحكومـة قـد اعتـبرت أن السعار المالى كانت " ظاهرة عابرة تطلبت فقط شيئا من الإصلاح فـي السياسـة " . وكان بعض المحللين الآخرين أشد قسوة . وحذرت المجموعة الاستشـارية المعنيـة بالمخاطر السياسية والاقتصادية ، فى شهر نوفمبر من أن سلوك ماليزيا فـي خـلال الشهور القليلة الماضية " ربما يكفل بشكل جيد ألا ينظر إليها بعد ذلك كجزء من القطيع عندما يعود المستثمرون الأجانب فى نهاية الأمر ". ثم استمر التقرير يقول :

إن قيام الحكومة بتخويف الخبراء الاقتصاديين المحليين ومحللى الأسواق فى الشهور الأخيرة كان فعالا جدا لدرجة جعلت مصداقية المحللين الاقتصاديين ذوى الأصل الماليزى ، محل شك خطير . والنتيجة هى أن المراقبين الخارجيين أصبحوا يواجهون خطر التأرجح بعيدا إلى الاتجاه المعاكس ، مهملين التطورات الإيجابية الحقيقية ، ومركزين على النواحى السلبية بدلا من ذلك . [٨]

وكان أخطر ما فى تعليقات مهاتير تدميرا ، كما تقول المجموعة الاستشارية هو مطالبته بمنع التجارة فى العملات الأجنبية أو تقليصها بشدة ، كما ألحقت تهديدات مهاتير بالقبض على سماسرة الأسهم المحليين ، وغيرهم من المحللين الذين كتبوا تحليلات تنتقد الوضع الاقتصادى لماليزيا ، بالإضافة إلى تعليقاته عن دور الممولين اليهود (والتى أنكرها فيما بعد) ، الضرر بالموقف الدولى للبلاد . وفى شهر نوفمبر استمرت التقلبات المفاجئة لمهاتير فى تعكير المياه . ففى هذا الشهر وعد رئيس الوزراء أن يمضى فى تنفيذ خطة تتكلف ١٠ مليارات رينجيت (٣ مليارات دولار) لبناء خط أنابيب ، وطريق رئيسى ، وخط سكة حديدية يربط بين شمال غرب ماليزيا وجنوب شرق تايلاند وأطلق عليه " الجسر البرى " . وفى شهر نوفمبر أيضا ، أضطرت شركة " يونيتد إنجينيرنج ماليزيا " ، وهى شركة رابحة تقوم بمشروعات البنية الأساسية ، إلى اقتراض مبلغ ٢ر٣٩٨ مليار رينجيت لشراء ٦ر٣٢ فى المائة من أسهم الشركة الأم ، رينونج ، التى كانت مثقلة بالديون ، وهذه الشركة هى ذراع الأعمال فى حزب ماليزيا الحاكم . وكانت الصفقة بمثابة تذكير بأن المحسوبية لم تختف من ماليزيا . كانت شركتا بوتراجايا وسيبرجايا تكونان جزءا من خطط التنمية الطموحة لمهاتير . وفى نفس الشهر أعلن أنور أن الحكومة ستقوم بإنشاء صندوق يبلغ رأسماله ٥٠٠ مليون رينجيت (١٤٣ مليون دولار أمريكى) لإنقاذ بيوت السمسرة فى الأسهم التى تعانى من الاضطراب ـــ وهو نوع من السياسة أدى فى اليابان إلى إطالة عمر الاضطرابات المالية بدلا من حلها ، وظهرت حالة أخرى لأثر المحسوبية فى مارس ١٩٩٨ عندما أعلنت شركة البترول التى تملكها الدولة " بتروناس " أنها ستقوم بشراء الأصول الملاحية لشركة " كونسوتيوم بيركابالان " المثقلة بالديون ، والتى يملكها أكبر أبناء مهاتير ، ميرزان .

وفى شهر ديسمبر برّأ أنور إبراهيم نفسه فى أعين المستثمرين الدوليين . وكانت حزمة الإجراءات الاقتصادية العاجلة التى اتخذت فى ٥ ديسمبر نقطة تحول فى تاريخ ماليزيا الاقتصادى ، ونبذت سياسات مهاتير للتنمية فى خلال العقد السابق .

وكانت حزمة السياسة قبولا واعترافا بشدة الأزمة والحاجة إلى استجابة شاملة. وقد أطلق على حزمة الإجراءات " برنامج صندوق النقد الدولي بدون الصندوق " . وقام أنور بإلغاء مشروع إنشاء جسر ضخم كان مهاتير يروج له في اليوم السابق مباشرة ، ووعد بتخفيض الإنفاق الحكومي بنسبة ١٨ في المائة ، وأن يخفض الواردات الغالية ، وأن يفرض قيودا على الإقراض . كما وعد بألا تكون هناك " أية عملية إنقاذ " للمؤسسات التمويلية التي تعاني من الاضطراب ، وقال أنور : " لقد بلغنا مرحلة يتعين علينا فيها أن نتخذ مزيدا من الإجراءات الاستراتيجية وان كانت مؤلمة ، لتقوية عزم الأمة حتى يمكننا مجابهة أية مخاطر شاملة ". وتنبأ أنور بأن معدل النمو سيهبط بين ٤ في المائة و ٥ في المائة بدلا من التنبؤات السابقة التي قدرت ذلك بنسبة ٧ في المائة . وجرى تأجيل المشروعات الضخمة مثل مشروعي الطريق والسكك الحديدية للربط بين ماليزيا وتايلاند إلى أجل غير مسمى ، لأنها " ليست عالية الإنتاجية " ، وتثقل كاهل البنوك في البلاد .

وعلى الرغم من الانقلاب الذي حدده خطاب أنور ، فإن الرينجيت استمر في الهبوط لمدة شهر آخر . وتعرض النظام المصرفي لضغط وتوتر متزايدين . وفي أوائل مارس ١٩٩٨ أعلن البنك المركزي أن " سيم بانك " أحد أكبر عشرة بنوك في ماليزيا ، سيحتاج إلى ضخ مبالغ كبيرة من المال إليه ، وأن هناك بنوكا أخرى قد تحتاج أيضا للمساعدة . وبعد أسبوع آخر كانت هناك تقارير تفيد أن شركة كي يو بي للاستثمار تتفاوض مع الحكومة لتلقي حصة كبيرة في شركة تعدين رابحة ، بشروط جيدة، حتى يتم تعويضها عن الخسائر التي قد تتحملها نتيجة لإنقاذ " سيم بانك " المضطرب .

كان مهاتير مصمما على مقاومة طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي ، لأن قيام الصندوق بعملية إنقاذ كان سيعني قيام القوى الأجنبية بفرض الشروط التي تجعل الشعب أسوأ حالا ، ويرغم الحكومة على زيادة الضرائب في أمة فقيرة فعلا ، ويضغط لرفع أسعار الفائدة ، ويغلق معظم البنوك وشركات التمويل ، وقال مهاتير " لن نعود أحرارا حينئذ . وسنترك الشعب عاطلا ويعاني " .

وكان مهاتير يشعر بالمرارة من رد الفعل الدولي تجاه ملاحظاته الحادة عن دور رأس المال الغربي في الأزمة وصرح لمجلة " آسياويك " .

إن المشكلة التي نواجهها حاليا هي أمر لا نملك حتى الكلام عنه بحرية . لقد فقد رئيس الوزراء حقه في الكلام . وإنني أجد نفسي غير مسموح لي بتقديم تفسير . ويتعين عليّ أن أسمي الأشياء بأسمائها . ذلك أنني لو قلت شيئا غير سليم تماما ، فإنه سيكون سببا فيما يعرف بضياع الثقة ، وعندما تضيع الثقة ، نعاني ويتعين علينا أن ندفع الثمن .

وفي إشارة أخرى إلى تنامي التوترات في المنطقة ، كان على ماليزيا أن تتعامل مع عدد متزايد من المهاجرين غير الشرعيين أغلبهم من إندونيسيا . وفيما بين ٩ فبراير وأول مارس ١٩٩٨ قامت الشرطة الماليزية باحتجاز ٣٩٧١ من المهاجرين غير الشرعيين من ٣٣٢ مرسى للقوارب ، وهو ما يعادل ثلاثة أرباع إجمالي المهاجرين غير الشرعيين في العام السابق والذي بلغ ٥٤٣٢ شخصا. وقالت الشرطة الماليزية أنها تعتقد أن هناك حوالي ٥٠٠٠ أندونيسي مازالوا ينتظرون القوارب في جزر خارج سواحل سومطرة ، وعبر خليج ملقا الذي يفصلها عن شبه جزيرة الملايو ، وقال متحدث باسم الشرطة لجريدة "*فار ايسترن ايكونوميك ريفيو* " إن في ماليزيا أكثر من مليون عامل أجنبي شرعي في بلد تعداده ٢١ مليون نسمة ، وربما كان هناك ٨٠٠ ألف من العمال غير الشرعيين ، معظمهم من إندونيسيا . ولكن مع وجود ٥ر٨ مليون عاطل ، وفي حين يتزايد عدد العاطلين ، ستتفاقم المشكلة .

هونج كونج والصين

في يوم الأثنين ٢٠ أكتوبر ١٩٩٧ اكتشف العالم أن الأزمة المالية قد انتشرت إلى ما وراء جنوب شرق آسيا . وفي أربعة أيام شهد سوق هونج كونج للأسهم أسوأ ضربة في تاريخه ، إذ فقد تقريبا ربع قيمته . ففي نهاية التداول في يوم الخميس كان مؤشر هانج سنج للأسهم قد هبط بنسبة ٣ر٢٣ في المائة وأصبح ١٠٤٢٦ نقطة بدلا من ١٣٦٠١ نقطة في نهاية الأسبوع السابق . وتعتبر هونج كونج هي البوابة التجارية والمالية بالنسبة للصين ، أكثر بلاد العالم سكانا والتي تتزايد قوتها السياسية والاقتصادية . وحدوث انهيار مالي في هونج كونج ستكون له آثار مباشرة وكبيرة على الاقتصاد الصيني وهي مقصد رئيسي للاستثمار الغربي ، ومصدر لحصة تتزايد سريعا من سوق التجارة العالمي .

وبسرعة انتقل الانخفاض الشديد في سوق الأسهم في هونج كونج إلى وول ستريت وإلى أسواق الأسهم الرئيسية الأخرى . ولم تستعد الأسواق الأخرى حول العالم

شيئا من ثباتها إلا عندما ثبتت وول ستريت بعد بضعة أسابيع . وكان هناك فعلا ضغوط شديدة على عملة هونج كونج . وكان دولار هونج كونج مثبتا بشكل مباشر مع الدولار الأمريكى بموجب نظام مجلس العملة . ويتطلب أن يكون لدى السلطات النقدية فى هونج كونج احتياطيات كافية من العملات الأجنبية لمواجهة طلبات من يريدون بيع دولارات هونج كونج . فإذ ما اعتقد المستثمرون أن هناك خطر عدم الاحتفاظ بالسعر الثابت للعملة ، فسيكون لديهم الحافز على بيع أكبر كمية من دولارات هونج كونج ، وإذا ما شاركهم عدد كاف من المضاربين فى وجهة نظرهم بأن هناك مخاطرة ، فعندئذ ستتحطم أعصاب السلطة . وفى يوم من أيام شهر يوليه أنفقت السلطة النقدية فى هونج كونج مليار دولار أمريكى للدفاع عن العملة . وفى أغسطس صرح مصدر لم يعلن اسمه فى بكين لجريدة فى هونج كونج أن الصين على استعداد لاستخدام ٥٠ مليار دولار أمريكى للدفاع عن دولار هونج كونج — وكان هذا تقريرا يهدف إلى محاولة دعم الثقة بأن سعر الصرف سيثبت .

ولكن الثقة ضعفت مع تخفيض دولار تايوان فى ١٤ أكتوبر، على الرغم من أن تايوان ، مثلها مثل هونج كونج لديها احتياطيات ضخمة من العملات الأجنبية . وفى محاولة للدفاع عن دولار هونج كونج تمت زيادة أسعار الفائدة بشكل حاد . وأوضحت كل من السلطات الصينية والسلطات فى هونج كونج — أن الدفاع سيستمر عن سعر الصرف مهما كانت التكلفة . وكانت هونج كونج مدينة بمبالغ ضخمة ، مما كان يعنى أن ارتفاع أسعار الفائدة الذى تطلبته المحافظة على الدولار ، قد يصبح أمرا صعبا على المقترضين ذوى الديون العالية .

كانت هونج كونج ، مثل باقى دول شرق آسيا ، تمر بمرحلة ازدهار فى سوق العقارات . وأدت الجهود التى بذلت للدفاع عن العملة إلى إحداث ثلم هذا الرواج ، ولكن المحافظة على سعر الصرف يمكن أن تكون ممارسة مؤلمة . وبعيدا عن ضغوط المضاربة ، كانت هناك أسباب قوية تنبئ عن أنه سيجرى فى النهاية التخلى عن سعر الصرف ، وأنه من المحتمل أن يتم ذلك فى السنوات القادمة ، فقد أصبح سعر الصرف الثابت عبئا على اقتصاد هونج كونج . ولكن تحديد التوقيت لأى تغيير يفرض اختيار صعبا مؤلما . إذ أنه بمجرد أن يكون هناك أدنى قدر من التغيير ، سيحس به المضاربون ويأتون سراعا .

واجه سوق الأسهم في هونج كونج نوبة أخرى من البيع في أوائل يناير عام ١٩٩٨ عندما هبط السوق بنسبة ١٧ في المائة في تسعة أيام . وكان هبوط سوق العقارات قد ترك كثيرا من البنوك معرضة للمخاطر بشكل خطير ، إلا أنها لم تكن في ضائقة عسيرة مثل ما كان عليه جيرانها الآخرون . وعلى غير ما كان عليه الحال في اليابان وكوريا وتايلاند وإندونيسيا فإن القضية كانت هي مدى قدرة بنوك هونج كونج على تحقيق أرباح في تلك السنة ، وليس إمكان بقائها على قيد الحياة . وازداد الحال عبوسا في ١٢ يناير عندما أعلنت شركة بيريجرين انفستمنتس عن تصفية أعمالها ، وكانت أكبر بنك للاستثمار في هونج كونج ، وهو ما كان إشارة إلى الروابط المالية التي تصل ما بين اقتصادات المنطقة. وكان السبب في انهيار بنك بيريجرين هو تعثر قرض غير مغطى بمبلغ ٢٦٥ مليون دولار أمريكي ، كانت قد حصلت عليه شركة إندونيسية للتاكسي والأوتوبيس اسمها " ستيدي سيف " وبعد ذلك في نفس الشهر قامت أكبر شركة للتنمية العقارية في هونج كونج " شركة سانج هانج كاي " بإيقاف أعمالها في كثير من مواقع البناء .

وعندما حان وقت الموازنة العامة في هونج كونج في ١٨ فبراير ١٩٩٨ كان مؤشر هانج سنج لسوق الأسهم قد هبط بمقدار ٣٦ في المائة من أعلى مستوى له في عام ١٩٩٧ ، وهي نسبة أقل كثيرا مما حدث من هبوط عانت منه الدول الأخرى في المنطقة . وهبطت أسعار العقارات بنسبة مماثلة لذلك ، محدثة آثارا مؤلمة ولكنها لم تصل إلى حد الكارثة بالنسبة لملاك العقارات وللقائمين بتمويلهم .

وبعد يومين من الموازنة قامت هيئة تقييم الائتمان بالولايات المتحدة وهي موديز انفستورز سيرفيس بتخفيض المرتبة المالية التي تمنحها لكل من هونج كونج والصين ، مشيرة إلى تأثير الأزمة المالية التي كانت تجتاح المنطقة . وقامت الهيئة بتخفيض تقييم احتمالات القروض التي تقدم بالعملة الأجنبية لكل من الصين وهونج كونج من درجة الثبات إلى درجة السالب كما خفضت تقييم الائتمان قصير الأجل لهونج كونج من " ممتاز ٢ " إلى " ممتاز ١ ". وقال دونالد تشانج ، وزير المالية في هونج كونج " إن التخفيض كان غير عادل ، ويقوم على أسس من التحليل السطحي" وهي وجهة نظر ردد اصداءها متحدث رسمي باسم بنك الصين المركزي " بنك الشعب الصيني " .

وقد تجنبت الصين أزمة النقد الأجنبي التي أصابت جاراتها لأن قابلية عملتها للتحويل ليست كاملة ، فلا يمكن للمضاربين أن يحولوا أموالهم بحرية من البلاد واليها . ولكن الإحساس بالضغوط التي سببها الهبوط والركود على النمو الاقتصادي

فى شرق آسيا كان قويا فى الصين . كانت الصين قد قامت بتغييرات اقتصادية مبهرة فى العقدين الأخيرين ، ولكنها كانت لا تزال تواجه مهمة بالغة الضخامة هى تقليل حجم القطاع المملوك للدولة الذى تنقصه الكفاءة والمثقل بالديون ، التى أصبحت بدورها عبئا على النظام المصرفى الذى بلغت نسبة ديونه المشكوك فيها والمعدومة ٣٠ فى المائة من إجمالى الديون ، وفقا للتقديرات الرسمية المتحفظة ، والتى يحتمل معها أن تكون النسبة أكبر من ذلك كثيرا .

ويقول سونج ليجانج ، الخبير الاقتصادى بجامعة ناشيونال الأسترالية ، إنه على الرغم من أن الصين تجنبت الوقوع فى براثن أزمة مالية فى عام ١٩٩٧ فإنها تواجه مشاكل اقتصادية قاسية . فالطلب أصبح ضعيفا بعد السياسات المتشددة فى أوائل التسعينيات التى كانت تهدف إلى احتواء ارتفاع التضخم ، وهناك خطر حقيقى فى أن يؤدى الانكماش (هبوط التضخم) إلى أبطاء عملية الإصلاح ويزيد من مخاطر الانهيار الاقتصادى . وقد طفقت البطالة ترتفع كنتيجة للإجراءات التى تم اتخاذها لإعادة هيكلة المنشآت المملوكة للدولة . وحتى عام ١٩٩٧ كان قد تم الاستغناء عن ١١ مليون عامل نتيجة عمليات الإصلاح . ومن المنتظر أن يزداد العدد الإجمالى مليونا كل سنة . ويعتمد الهدف الرسمى لإبقاء البطالة تحت السيطرة على النمو الاقتصادى المستمر وعلى تحسين أداء التجارة . ولكن الصادرات تواجه تهديدا بسبب الأزمة الآسيوية ، مع تناقص قدرة الصين على المنافسة بسبب هبوط قيمة عملات منافسيها فى المنطقة . (٩)

ومازال اقتصاد الصين فى حالة خطيرة من الفوضى ، على الرغم من التفاؤل الذى ساد فى السنوات الأخيرة ، وستؤدى الأزمة الآسيوية إلى جعل الفوضى أكثر سوءا . والسؤال الوحيد هو إلى أى مدى من السوء ؟ وما هو أثر ذلك على الصين فى العالم الأرحب ؟ لقد بلغ النمو الاقتصادى فى الصين الذروة ١٤ فى المائة فى عام ١٩٩٢ ، وأخذ يتراجع تدريجيا فبلغ ٨ فى المائة فى عام ١٩٩٦ وذلك طبقا للأرقام الرسمية التى يعرف على نطاق واسع بأنها متفائلة إلى حد كبير . وكما يقول أحد المحللين الذى رفض ذكر اسمه بسبب استثمارات شركته فى الصين " إن الصين أقرب كثيرا إلى نقطة الإجهاد بدرجة أكبر مما قد تدل عليه الأرقام " . وأضاف مفسرا :

إن المشكلة بالنسبة للأرقام الصينية ، هى أن الأرقام الكبيرة التى تنشر كعناوين رئيسية لا تدعمها البيانات التفصيلية الدقيقة ، لأنها ببساطة لا تتفق مع بعضها البعض . ويبدو لنا أن النمو فى الصين كان أقل كثيرا عما كان معتقدا فى خلال السنوات العشرين الأخيرة . وعلى

أية حال فإن أى تباطؤ أكثر فى جانب التصدير قد يؤدى بالدولة إلى أن تصبح أقرب إلى نقطة الإجهاد بأكثر مما نظن .

وأحد الأسئلة المهمة بالنسبة للصين هو ما إذا كان الإجهاد فى قطاع التصدير بها سيرغم على تخفيض قيمة العملة مما قد يؤدى بدوره إلى إطلاق الشرارة لتخفيضات فى عملات الدول الأخرى فى شرق آسيا . وعلى الرغم من الضغط ، فإن وجهة النظر السائدة فى منتصف ١٩٩٨ كانت هى أن الصين ستقاوم الضغط ، على الأقل حتى بداية عام ١٩٩٩ . وعندئذ ستكون الصادرات فى الدول الأخرى بالمنطقة قد بدأت فى استعادة نشاطها وتكون الآثار أقل كثيرا فى درجة ضراوتها .

الفلبين

عانت تايلاند وإندونيسيا وماليزيا وكوريا الجنوبية معاناة شديدة الوطأة من أزمة شرق آسيا ، فى حين أن دولا أخرى مثل الفلبين وتايوان وسنغافورة ، لم تصبها الأزمة إلا ببعض الكدمات، غير أن الضرر الذى لحق بها لم يكن شديدا . ويقدر نارونجتشاى أن الفلبين قد تجنبت أشد الأضرار لأنها لم تبلغ مرتبة " ملكة الجمال " إلا مؤخرا فقط ، " ولذلك فإنها كانت بمنجاة من استغلال بنوك الاستثمار ".[١٠]

بعد سنوات من سوء الإدارة الاقتصادية ومن ضعف النمو ، تلقت الفلبين فى التسعينيات تدفقات ضخمة من رءوس الأموال الأجنبية . ولم يكن تدفق الأموال إليها بقدر ضخامة التدفقات إلى جيرانها ، ولذا فإن الفرصة أمامها للدخول فى تجاوزات المضاربات كانت أقل ، مما جعل بنوكها فى حال أفضل . ولكنها لم تتجنب طفرة الازدهار بأكملها ، كما أن عبء ديونها الضخمة تركها معرضة للأخطار . وقد تهاوى بيزو الفلبين من ٢٦ر٤ بيزو مقابل الدولار الأمريكى إلى ٣٥ فى الشهور الثلاثة الأولى للانهيار نتيجة للأزمة ، وانخفضت أسعار الأسهم بنسبة ١٩ فى المائة . وفى محاولة لدعم ومساندة العملة وتأخير التضخم الذى جاءت به العملة الضعيفة خلال الارتفاع الكبير فى أسعار الواردات ، تشدد البنك المركزى فى سياسة سعر الفائدة، فزاد متوسط سعر الفائدة الرئيسى من ١٨ فى المائة إلى ٣٠ فى المائة .

وعلى غرار إندونيسيا ، عانت الفلبين من هبوط أسعار منتجات المزارع فى عام ١٩٩٧ نتيجة لدفء الجو الذى سببته فى ذلك العام ظاهرة النينو . وكان النمو الاقتصادى متباطئا بالفعل عندما حدثت الأزمة . مما جعل أسعار الفائدة المرتفعة

تؤثر بشدة على صناعات التشييد والبناء وعلى التمويل بشكل خاص ــ وهى الصناعات التى كانت وراء النمو القوى فى الفترة الأخيرة .

ولما كانت الفلبين قد وصلت متأخرة إلى الانطلاق الاقتصادى ، فإن التكاليف فيها أقل عما هى عليه فى معظم جاراتها ، ولذا فإنها ستظل مقصدا جذابا للاستثمار . ولكنها لن تنجو من الانخفاض الحاد فى تدفقات أموال الاستثمار إلى المنطقة فى مجموعها ، ولا من هبوط الطلب على صادراتها .

سنغافورة وتايوان

إن متلازمة " ملكة الجمال المرتقبة " لا تشرح سبب إفلات سنغافورة وتايوان من أسوأ ما فى أزمة شرق آسيا . وكان هذان البلدان جنبا إلى جنب مع هونج كونج وكوريا من بين اقتصادات النمور الأصلية الأربعة . كان مستوى الدين فى كل من سنغافورة وتايوان أقل بالمقارنة بجاراتيهما وكانت كل منهما تتمتع بفائض فى حسابهما الجارى واحتياطيات وافرة من النقد الأجنبى .

وقد اختلف رد فعل سنغافورة تجاه الأزمة عن جاراتها منذ البداية ، ففى حين عملت معظم الدول بقوة لمحاولة دعم عملاتها ، كانت السلطة النقدية لسنغافورة تحس بالسعادة وهى ترى عملتها تهبط . وفى أوائل أغسطس كان دولار سنغافورة قد هبط بنسبة ٥ فى المائة عن مستواه قبل الانهيار النقدى فى تايلاند ، عندما أعلن يوليان سيم ، المدير فى السلطة النقدية ، بأن سعر الصرف " مناسب " . وأدت هذه الملاحظة إلى هبوط العملة بنسبة ٣ فى المائة أخرى بحيث أصبح سعر الصرف ٥١٣ر١ دولار سنغافورة مقابل الدولار الأمريكى . ولكن حتى مع هبوط نسبته ٨ فى المائة فإن عملة سنغافورة لم تعان بنفس شدة معاناة عملات تايلاند وكوريا وإندونيسيا وماليزيا والتى هبطت بحلول نهاية عام ١٩٩٧ بنسب تتراوح بين ٣٠ فى المائة و ٥٠ فى المائة .

وقد لاحظت إحدى المنشآت الاستشارية المالية أن رد فعل سنغافورة تجاه الأزمة كان على عكس جاراتها بطريقة جعلت المستثمرين الأجانب يعتبرونها دولة تتمتع بالمسئولية بدرجة عالية. وقد أعلن تقرير المجموعة الاستشارية المعنية بالمخاطر السياسية والاقتصادية فى نوفمبر ١٩٩٧ إنه " لم يتعرض المضاربون الأجانب لأى مخاطر ، وظل سوق الأسهم يتمتع بالسيولة نسبيا ، وأعلن القادة السياسيون بشجاعة

أنهم سيتركون للسوق تحديد قيمة العملة المحلية ، وهذه الأشياء التى سيظل مديرو الصناديق يتذكرونها زمنا طويلا بعد أن يهدأ غبار الأزمة " .

ولكن ثار جدل محلى حول مسار السياسة الاقتصادية مستقبلا، وكان التحذير الذى أطلقته المنشأة الاستشارية للمخاطر السياسية والاقتصادية هو ــ هل يتم تحرير سنغافورة من قيودها السياسية والتمويلية الشهيرة ــ والتى قللت من جاذبيتها كملجأ آمن . وكان أقصى ما أمكن التحقق منه فى ظل ثقافة سنغافورة ذات النظام السياسى المقيد ، هو أن نائب رئيس الوزراء لى هسين لونج وأعضاء آخرين من أسرته كانوا أهم الأعضاء الرئيسيين فى معسكر التحرير ، بينما كان نائب عضو مجلس الإدارة المنتدب فى السلطة النقدية لسنغافورة كوه بنج سنج هو زعيم المحافظين . وكانت الدعوة إلى حرية تداول المعلومات المالية مخالفة لإصرار الحكومة على ضرورة خضوعها لقانون السرية الرسمية . وكانت هناك بعض المؤشرات على موقف أكثر تحررا بالنسبة للحاجة إلى عمال أجانب مهرة ، وبالنسبة للحاجة إلى توسيع نظام التعليم الأضيق تركيزا .(١١)

وفى أوائل عام ١٩٩٨ بدأت السلطات فى سنغافورة تشعر بالقلق بشأن سوء الأحوال السياسية والاقتصادية فى إندونيسيا ، وطفقت تفكر فى اتخاذ اجراءات لمواجهة التدفق المحتمل من اللاجئين . كان اثرياء إندونيسيا من بين أضخم المستثمرين فى العقارات فى سنغافورة ، ووفقا لبعض التقديرات فقد كانت نسبة تعادل ٥ فى المائة أو أكثر من قروض بنوك سنغافورة تذهب إلى إندونيسيا . وقد أدى الهبوط الشديد فى الروبية الإندونيسية إلى هبوط مؤشر سوق الأسهم "ستريتز *تايمز*" فى بداية العام .

إن سنغافورة لن يكون بامكانها تجنب الغبار المتساقط من المنطقة . وكانت التنبؤات الخاصة تقدر النمو فى عام ١٩٩٨ بنسبة ١ فى المائة ، وذلك بدلا من متوسط بلغ ٨٫٨ فى المائة فيما بين عامى ١٩٩٣ و١٩٩٧ . وفى مارس ١٩٩٨ قامت مؤسسة موديز بتخفيض مراتب جميع بنوك سنغافورة الستة بسبب تباطؤ الاقتصاد المحلى ، وتعرضها لأخطار جاراتها من الدول المضطربة . وقالت مؤسسة موديز إن بنوك سنغافورة مازالت " من بين أقوى البنوك فى آسيا " ولكنها حذرت من " زيادة التهديدات لنوعية الأصول " الناجمة من المناخ الإقليمى المظلم . وقد حولت التقييم لجميع البنوك الستة من " ثابت " إلى " سلبى " .

كانت تايوان ، مثل سنغافورة ، أقل تعرضا لخطر هروب رأس المال ، من الدول الأخرى فى المنطقة بسبب انخفاض مستوى ديونها ، ووجود فائض فى حسابها الجارى ، واحتياطيات كبيرة من العملات الأجنبية . وكانت أهم أوجه القلق بشأنها هى زيادة المنافسة من اليابان وكوريا فى السوق الإقليمية والعالمية المتباطئة الراكدة ، فضلا عن القلق الدائم والمستمر بشأن نوايا الصين .

كانت تايوان أقل ارتباطا بجنوب شرق آسيا عن سنغافورة، وكانت أقل تأثرا بالأزمة . وقد حماها ببساطة واقع أنها كانت تتمتع بإدارة أفضل كثيرا للنظام المالى بها ، مع ديون أقل ، واحتياطيات أكثر ارتفاعا بالنقد الأجنبى . وقد بلغت نسبة الديون عديمة الأداء فى نهاية عام ١٩٩٧، ٨ر٣ فى المائة، وهى تعتبر نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بما كان لدى جارات تايوان . وكان لديها فائض فى الحساب الجارى بلغ ٦ر٢ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى ، مقارنا بالعجز الضخم فى الحسابات الجارية لأكثر الدول الآسيوية الخمس تأثرا بالأزمة . وكانت تايوان قد طفقت تحرر تدريجيا التدفقات المالية منذ منتصف الثمانينيات ، على الرغم من أنه كانت لا تزال هناك بعض الحدود المفروضة على الاستثمار فى الداخل والخارج .

وكان سعر الصرف معوما فى تايوان منذ عام ١٩٨٨ ، على الرغم من قيام البنك المركزى فى بعض الأحيان بالتدخل بقوة لمحاولة دعم سعر صرف معين . وفى الشهور الأولى من نشوب الأزمة الآسيوية حاول البنك المركزى أن يحافظ على سعر صرف دولار تايوان الجديد عن طريق إجراء مبيعات ضخمة من الدولارات الأمريكية، ولكنه عدل عن هذه المحاولة فى ١٧ أكتوبر ١٩٩٧ .

وفى أوائل عام ١٩٩٨ عانت تايوان من تخفيض للعملة بنسبة ٥ر١٢ فى المائة مقابل الدولار الأمريكى ، ومن هبوط بنسبة ٧ فى المائة فى سوق الأسهم ، وكان كلاهما صغيرا بالمقارنة بمستويات جيرانها سواء هونج كونج أو الصين . إلا أن تايوان استمرت تعانى من الهبوط العام . كما أن الاقتصاد المحلى ، على الرغم من حمايته جزئيا من باقى المنطقة عن طريق الضوابط الموضوعة على تحركات رأس المال ، كان لا يزال يواجه الأخطار التى سببها الاقتراض المحلى المرتفع ، والتخمة فى العقارات التجارية والسكنية . وكان الاقتراض المحلى يعادل ٦ر١ مرة قدر الناتج السنوى لتايوان . وهذا ما ذكره تقرير " *انترناشيونال بانك كريدت أناليست* " . وكان حوالى ٤٠ فى المائة من هذه الديون القائمة لفرص الاستثمار فى العقارات ، وهو

نفس الطريق الذى سلكه الاستثمار المفرط المضارب فى باقى المنطقة . وقد أدت قـوة عملة تايوان وهبوط الطلب العالمى والإقليمى إلى خفض الصادرات بنسـبة ٢٦ فـى المائة فى عام ١٩٩٧ وكان الخطر يتمثل فى أن أى انخفاض أكبر قد يؤثر فى أربـاح الشركات المحلية .

الأسواق الناهضة

عندما انتشرت الأزمة وامتدت إلى جميع أنحاء العالم مع انهيار سوق هونج كونج للأسهم فى شهر أكتوبر ، لحق الضرر أيضا " بالأسواق الناهضة " الأخرى ـ وهـى اقتصادات بعيدة عن آسيا من الناحية الجغرافية ولكنها تماثلها من حيث حداثة انفتاحـها على الأسواق الغربية . وفى أوروبا كانت تلك هى الدول الأعضاء السابقة فى الكتلـة الشيوعية مثل روسيا ، وإستونيا ، وأوكرانيا وجمهورية التشيك ، أما المنطقة الأخـرى التى أصابها الضرر البالغ فكانت أمريكا اللاتينية .

فى ٢٧ أكتوبر ، يوم السقوط الضخم لسوق وول ستريت ، حققت كـل أسـواق الأسهم فى البرازيل ، والأرجنتين ، والمكسيك أكبر خسـائرها ليـوم واحـد ، علـى الإطلاق، واستمر البيع فى الأيام التالية، وتعرضت البرازيل بشكل خاص لضغط بيـع شديد ، مما دفع البنك المركزى فى ٣٠ أكتوبر إلى مضاعفة أسعار الفائدة تقريبا للدفاع عن العملة البرازيلية ، الريال . وخلال بضعة أيام كان البنـك المركـزى قـد أنفـق ٨ مليارات دولار للدفاع عن العملة . وأدى ضعف البرازيل إلـى زيـادة المخـاوف بحدوث كساد على امتداد أمريكا اللاتينية مثل ذلك الكساد الذى تلا أزمة المكسيك عـام ١٩٩٤ . وفى ٧ نوفمبر هبط سوق الأسهم فى البرازيل بنسبة ٤ر٦ فى المائة ، بينمـا فقدت المكسيك ٤٢ر٢ فى المائة ، أما مؤشر ميرفال فى الأرجنتين فقد هبـط بنسـبة ١ر٥ فى المائة وفى فنزويلا هبط مؤشر بورساتيل بنسبة ٣ر٣ فى المائة .

وفى نهاية الشهر استقرت أسواق أمريكا اللاتينية ، ولكنها ظلت معرضة بدرجـة متزايدة للشك والتقلب ، وابتداء من منتصف نوفمبر حتى أوائل ديسـمبر قـد حققـت ارتفاعا بنسبة ١٧ فى المائة مقابل هبوط بلغ ١٦ فى المائة فى آسيا ، ولكنها عادت إلى الهبوط مرة أخرى فى ١١ ديسمبر عندما هبط سوق البرازيل بنسبة ٧ر٣ فى المائـة، والأرجنتين بنسبة ٥ر١ فى المائة والمكسيك بنسـبة ٨ر١ فـى المائـة ، واضطـر بنك البرازيل إلى اتخاذ إجراءات غير عادية للدفاع عـن نظـام " أسـعار الصـرف

المتحركة " ، الذى كان يحدد الهبوط بنسبة ٦ر٠ فى المائة شـــهريا . وإلـــى جـــانب زيادة أسعار الفائدة ، قامت الحكومة بانفاق نحو ١٠ مليـــارات دولار أمريكـــى مـــن بيع الاحتياطيات الأجنبية لشراء الريالات فى سوق الصـــرف الأجنبـــى ، وخفضـــت موازنتها بمبلغ ١٨ مليار دولار تقريبا ، واحتفظت العملة بمستواها ــ ولكـــن بتكلفـــة كبيرة على حساب النمو الاقتصادى المحلى . وكانت التنبؤات تشـــير إلـــى أن النمـــو سيهبط بنسبة ١ فى المائة فى عام ١٩٩٨ وذلك بدلا من ٥ر٣ فى المائـــة فـــى العـــام السابق ، فضلا عن ارتفاع البطالة . وعلق ميجيل دراز خبير البحـــوث الاقتصاديـــة الرئيسى فى مركز نيكو للبحوث فى نيويورك بقوله :

كل هذا لا يعنى بالضرورة أن البرازيل يمكنها أن تنجو من انفجارات أخرى للمضاربـــة فـــى المستقبل ، إذ أن هذا لا يعتمد على مدى التزام برازيليا بالبرنامج . ولكنـــه سـيتوقف ــ فـــى الأجل القصير ــ على مدى سرعة وشدة الهجمة القادمة للمضاربة . إن حـــدوث أزمـــة فـــى الصين ، وعدم ربط دولار هونج كونج على وجه الخصوص بعملـــة أخـــرى ، سيمارســـان ضغطا قاسيا وشديدا ــ وربما لا يحتمل ــ على الريال .[١٢]

وامتدت العدوى الآسيوية إلى روسيا ، حيث أضيفت الاضطرابات الآسيوية إلـــى الشكوك المحلية لتؤدى إلى تعثر أسواق الأسهم . وفى ١٠ نوفمبر ثم مرة أخرى فـــى ٢ ديسمبر ، قام البنك المركزى بزيادة سعر الاقراض الرئيسى لمحاولة وقف التدفـــق . وفى أواخر الشهر قال سيرجى دوبينين أن المستثمرين الأجانب قد سحبوا ٥ مليـــارات دولار من سوق السندات الروسى فى الأسابيع الأخيرة . وجـــرت مســـاعدة روســـيا بإشارات قوية من صندوق النقد الدولى بتأييدها ودعمها ، وكذلك من البنـــك الدولـــى وحلفائها مثل ألمانيا التى كان عرضها بالمساعدة سببا فى منـــع وقـــوع مزيـــد مـــن الاضطراب فى الأسواق .

الفصل السادس

كوريا تتحطم

" يسقط كيم يونج ــ سام " كان هذا هو هتاف العمال الذين تجمعوا حول النيران خارج كاتدرائية ميونجدونج ، حيث اعتصم سبعة من قادتهم لمحاولة تجنب إلقاء القبض عليهم فى ذلك الشتاء البارد فى يناير ١٩٩٧ . وأخذوا يصرخون معا فى وحدة وتآلف " دعونا نعيش كبشر " .

تولى كيم يونج ــ سام السلطة فى ١٩٩٣ كأول رئيس مدنى منتخب لكوريا ، اعتمادا على موجة من الدعم والتأييد الشعبى ، واعدا بالقيام بإصلاح سياسى واقتصادى شامل . ولكن بحلول عام ١٩٩٧ كانت هذه الآمال قد تحطمت ، وأخذت السلطة السياسية لكيم تتهاوى بسرعة ، بينما تعثرت خطته للإصلاح . وكان تحوله إلى دور العدو الطبقى هو انقلاب غريب فى مكانته . فقد كان كيم ، لفترة ثلاثة عقود تقريبا وحتى أصبح رئيسا للبلاد فى أوائل عام ١٩٩٣ ، بطلا فى الكفاح الطويل والمرير ضد حكم العسكريين المطلق ، الذين تولوا حكم كوريا منذ الخمسينيات . إلا أنه فى يناير ١٩٩٧ كان بطل الديمقراطية يقبض على زعماء الاتحادات ، ويحشر القوانين لتمريرها فى البرلمان فى جلسات صباحية مبكرة ، ويعيد تنظيم السلطات التى تتمتع بها سلطة الأمن التابعة له والتى كان قد ألغاها منذ أربع سنوات . وكانت التغييرات التى أراد كيم أن يدخلها على قوانين العمل ذات أهمية أساسية بالنسبة لمستقبل كوريا الاقتصادى ، ولكنه لم يكن مستعدا لبناء توافق الرأى الديمقراطى الذى كان سيسمح بتحقيق هذه التعديلات بطريقة سلمية .

كانت النقابات غاضبة من التغييرات فى قوانين العمل والتى كانت ستسمح بالاستغناء عن العمال ، رغم أنه كان سيحدث وفقا لشروط متشددة. وكانوا غاضبين أيضا لأن الاقتراح الذى كان سيسمح بإنشاء عدة نقابات فى كل صناعة وعلى المستوى القومى قد تم تأجيله فترة تمتد ما بين ثلاثة وخمسة أعوام . وكانت الموافقة على هذا

القانون قد تمت على عجل فى جلسة عقدت قبل الفجر فى البرلمان فى " يوم الإهــداء" وهو عطلة رسمية فى عام ١٩٩٦ مع غياب المعارضة . وكان النزاع مــع العمــال هو أول حدثين وقعا فى أواخر عام ١٩٩٦ وأوائل عام ١٩٩٧ أوضحا إخفاق كيم فــى تحقيق التغييرات التى وعــد بــها . وكــان الحــدث الثــانى هــو انــهيار شــركة هانبو للحديد والصلب فى الشهر التالى ، وكانت أول مرة يسمح فيها بســقوط شــركة كبرى "*شائيبول* " على الرغم من حدوث كثير من الانهيارات فيما بعد وقبــل نهايــة السنة .

وقد أوضحت هذه الأحداث مدى التوترات التى واجهتها كوريــا وهــى تحــاول الابتعاد دفعة واحدة عن نموذج دولة التنمية ، ثم هجرتها وفكرت فــى ســوق العمــل والإصلاح المالى اللتين كانتا ستسمحان لها بتحقيق ما تريده . كان كيم يونج ــ ســام ومستشاروه يدركون أهمية هذه التغييرات ، ولكنهم فشلوا فى تنفيذ الإصلاحات التـــى وعدوا بها . وكان هذا الفشل هو الذى وضع الأساس للأزمة التى حدثت بعد ذلك فــى نفس السنة .

كانت جذور النزاع مع العمال تكمن فى الوعد الذى قطعه كيم على نفســه فــى أبريل ١٩٩٦، بوضع نظام جديد للعلاقات العمالية . وفـــى المفاوضــات التــى تــم إجراؤها للانضمام إلى نادى الدول الغنية ، " منظمة التعاون والتنميــة فــى الميــدان الاقتصادى " تعرضت كوريا للضغط لتغيير قوانين العمل بـــها لتســاير المســتويات الدولية . وكان العمل قد جرى فى السابق ، على أن يسمح بقيام نقابة واحدة فقط للعمال فى أى صناعة أو أى مكان عمل أو على المستوى القومى . وقــد أصــرت منظمــة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى على أنه ينبغى السماح بقيام نقابات متعـــددة ، وقالت إن النقابات ينبغى أن يسمح بقيامها حتى يكون هناك محـــامون عــن العمــال يمثلونهم فى المفاوضات .

وبفضل طفرة الازدهار التى أدت إلى التحول الاقتصادى فى كوريا وجعلتها دولة غنية نسبيا ، وبلدا يسوده التصنيع ، أصبح العمال فى مركز تفـــاوضى قــوى علـــى الرغم من أن حقوقهم فى التنظيم كانت مقيدة . وأدى نقص العمالة إلى مطالبة العمـــال بعلاوات كبيرة . وفى كل سنة ، بعد الإضرابات المعتادة فـــى مفاوضـــات الأجــور السنوية، كانت النقابات تتلقى موافقة على دفع الأجور عن المدة التـــى قضيــت فــى الإضراب . وكان زعماء النقابات يتلقون أجورهم مباشرة من الشركات .

وكان أصحاب الأعمال يطالبون بوضع نهاية لهذا الأسلوب ، وكانوا يريـــدون أن يكون لهم الحق فى الاستغناء عن العمال ــ وكان ذلك أمرا مـــهما خاصـــة بالنسـبة للصناعات كثيفة العمل ، مثل صناعات النسيج ، وصناعة السيارات ، والتــى كــانت تفقد قدرتها على المنافسة بسبب ارتفاع التكاليف بسرعة فى كوريا . ولقيــت مطالبـــة أصحاب الأعمال دعما مما كان يطلق عليه الكوريون فعلا فـــى أوائــل عـــام ١٩٩٧ " أزمة اقتصادية ". فقد هبط النمو الاقتصادى لكوريا من ٩ فـــى المائـــة فـــى ١٩٩٥ إلى ٦ فى المائة . وارتفع معدل البطالة إلى ٢ر٤ فى المائة ، وكان أشد ما يثير القلــق هو زيادة اختلال الميزان التجارى ، الذى جعل العجز فـــى الحســاب الجــارى يبلــغ ٤ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى .

وكان قانون العمل الذى تمت الموافقة عليه فى " يوم الإهداء " لعام ١٩٩٦ يختلف فى أمر رئيسى واحد عن مشروع القانون الذى أعدته اللجنة الحكومية التـــى شــكلت للوصول إلى تفاهم ودى بين العمال والصناعة . وتم تغيير الاقتراح الذى كان يقضـــى بالسماح بإنشاء نقابات متعددة ، وتأجيل التغيير حتـــى عـــام ٢٠٠٠ بالنســبة لإنشـــاء النقابات على المستوى القومى ، وإلى عام ٢٠٠٢ بالنسبة لإنشاء النقابات على مستوى الصناعة. وكانت الحكومة قد تعرضت لضغط شديد من المنشآت الصناعية الضخمـــة فى كوريا التى تسمى " الشائيبول " لتأجيل التغيير . وقد أغضب هذا قـــادة وزعمـــاء الاتحاد الكورى لنقابات العمال ، ذوى الأصوات العالية والنفوذ ، وإن كانوا لا يتمتعون بالشرعية ، فقاموا بتنظيم احتجاجات وتوقف عن العمل على مستوى الدولة .

ويقول كيم بيونج ــ كوك أستاذ العلوم السياسية فى الجامعة الكورية ، فى مقابلـــة فى عام ١٩٩٧ ، إن شخصية الرئيس كيم أشعلت النزاع. " إن كيـــم يونـــج ــ ســام شخصية تتصف بقوة الإرادة . وبسبب قوة شخصيته ، كان قادرا على أن يقــف ضــد الرئيسين العسكريين شون دوو ــ هوان وره تاى ــ وو . وكانت هـــذه تعتــبر قـــوة قبل عام ١٩٩٣ عندما كان كيم سياسيا معارضا ، ولكنها أخذت تخلق له كثـــيرا مـــن المشاكل الآن بعد أن أصبح رئيسا ". لقد فقد كيم يونج ــ سام طريقه ، وكان أعضـــاء حزب كيم يحاولون أن ينأوا بأنفسهم عن قائدهم .

وكان الفشل الثانى لكيم يونج ــ سام هو الإصلاح المالى . إذ أنـــه بعـــد أن فقـــد الثقة بسبب الخلافات مع العمال ، قام كيم بتقديم عدة مقترحات بقوانين للإصلاح المالى فى يناير ١٩٩٧ ، ولكنه لم يكن قادرا على أن يقوم بتمريرها من الجمعية الوطنيـــة ،

فقد كان القانون سيؤدى إلى خلق بنك مركزى أكثر استقلالا ، وإلى تحسين الإشراف على المؤسسات المالية ، وفرض قواعد محاسبية أكثر صرامة . وكلها لم تكن تغييرات جذرية ، ولكنها كانت ستحقق الكثير فيما بعد فى نفس السنة للمحافظة على ثقة المستثمرين فى أن أموالهم فى أمان وأن المقترضين فى وضع سليم .

عندما تولى كيم السلطة قال إنه سيجعل المعاملات المالية أكثر وضوحا ، حتى لا تتمكن الأموال السوداء من التأثير على السياسة أو الاقتصاد. إلا أن التغيير الوحيد المهم الذى قام به كان تطبيق قانون " الاسم الحقيقى " والذى بموجبه أصبح على الأفراد أن يستخدموا أسماءهم الحقيقية فى حساباتهم المصرفية ، وذلك حتى تتقلص عمليات غسيل الأموال والتهرب من الضرائب . ومما لا يصدق أنه فى أثناء أزمة عام ١٩٩٧ ، كان قانون " الاسم الحقيقى " أحد كباش الفداء . ولم تحس جماعات رجال الأعمال بأى ندم أو خجل وهى تدعى أن التغيير إلى " الاسم الحقيقى " قد أشعل نار الأزمة لأنه أرغم كثيرا من رجال الأعمال على تحويل مبالغ كبيرة من الأموال إلى الخارج لتجنب الإعلان عن الدخل ودفع ضرائب عنه .

النموذج الكورى

تقدم كوريا الجنوبية تصويرا كلاسيكيا لكل من نواحى القوة ، والضعف فى " النموذج الآسيوى " للتنمية الاقتصادية . وحتى عام ١٩٩٧ لم تكن تلمع فيها سوى نواحى القوة . فقد خلقت كوريا الجنوبية معجزة اقتصادية لا تسبقها فى ذلك سوى اليابان ، وظلت تنمو على مدى ثلاثة عقود بمعدل سنوى حوالى ٩ فى المائة ، وفى عام ١٩٩٢ فاقت أستراليا باعتبارها الاقتصاد الثانى عشر من بين أكبر اقتصادات العالم .

كانت كوريا هى أكثر البلاد قربا من اليابان وأكثرها نجاحا فى تقليد النموذج اليابانى " لدولة التنمية " ، وبطرق أسهمت فى كل من نجاحها الاقتصادى غير العادى من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٩٠ ، وفى نطاق انهيارها فى عام ١٩٩٧ . وكما كان الحال فى اليابان ، كانت الدولة فى كوريا عاملا رئيسيا فى توجيه الاستثمار إلى صناعات التصدير . وقد نجح النموذج التنموى لكوريا حيث فشلت نماذج أخرى " لتدخل الدولة " لأن التركيز على الصادرات جعل صناعاتها الأخرى قادرة على المنافسة فى الأسواق العالمية ــ بمساعدة كبيرة من كل من الدعم الواضح والمستتر .

وكما حدث فى اليابان ، فقد واضعو السياسات فى كوريا قدرتهم على الاستمرار فـــى توجيه النمو الاقتصادى . ولم يكن هذا مجرد تغيير أنمـــاط الموضـــة فـــى السياســـة الاقتصادية، أو لمجرد التعرض لضغط الولايات المتحدة . ولكن كانت كل من اليابـــان وكوريا قد تعدتا تلك المرحلة من التنمية بحيث أصبح النموذج القائم على تدخل الدولـــة غير صالح . ووجدت كلتا الدولتين أن التحول إلى نموذج يقوم بدرجـــة أكـــبر علـــى أساس السوق ، أمر تكتنفه صعوبات جمة . وعلى الرغم من أن كوريا ليســـت علـــى نفس درجة التقدم التكنولوجى لليابان ، فقد كانت أكثر تعرضا للمخاطر بسبب صغـــر حجمها وبسبب الضغوط التى أتى بها النظام المـــالى العـــالمى الجديـــد القـــائم علـــى التكنولوجيا العالية.

وتقول أليس آمسدن ، المحللة الكبيرة لكوريا من منظور نموذج دولة التنميـــة ، إن تدخل الدولة كان حاسما فى السماح لكوريا " باللحاق " بالعالم الصناعى عـــن طريـــق " تشويه " السوق ، بحيث فرض قسرا مستوى ضخما من الاستثمار. وكان الانضبـــاط الشديد هو الضغط المستمر على كافة المنشآت لكى تقوم بالتصدير . وتم تنفيـــذه عـــن طريق ملكية الحكومة والرقابة على البنوك التجارية من خلال الحماية وإعانات الدعـــم فى صناعات التصدير الجديدة ، وعن طريق الرقابة على تحويل رءوس الأموال إلـــى الخارج . وكان يتم تطبيق الانضباط عن طريق معاقبة الهيئات ضعيفة الأداء ومكافـــأة الهيئات المجتهدة فقط . وكانت الصناعات التى يصيبها الضعف بسبب الإفـــراط فـــى التوسع تخضع لعمليات ترشيد تحت إدارة الحكومة .

وقد خرجت كوريا من تلك العملية بتركيز شديد فى المنشآت الكبيرة ، وكان ذلـــك ملحوظا ربما بشكل لم يكن فى أى دولة رأسمالية أخرى . وخلال التســـعينيات كـــان ينظر إلى سيطرة الشركات الكبرى "*شائيبول*" باعتبارها مشكلة خطيرة . وقـــد قـــال بارك شونج ـــ هى ، أقوى رئيس لكوريا من ١٩٦١ حتـــى ١٩٧٩ ، إن هدفـــه هـــو السماح " للمليونيرات الذين روجوا لهذا الإصلاح ، بأن يكون لهم دور رئيسى حتـــى يقوموا بتشجيع الرأسمالية الوطنية ".

وفيما بين عامى ١٩٩٣ و١٩٩٥ حظى مركز الإلهام الكورى بقـــوة إضافيـــة ، بفضل الضعف الاقتصادى الذى انتاب اليابان . كان لدى كوريا مزيج من الصـــادرات يماثل الصادرات اليابانية ، ومن ثم فإنه عند ارتفاع سعر الين اليابانى فـــى منتصـــف التسعينيات أصبحت صادرات كوريا الرئيســـية ، كالســـفن ، ورقـــائق الكومبيوتـــر، والسيارات بصفة خاصة ، قادرة على المنافسة فى الأســـواق العالميـــة ، نظـــرا لأن

مثيلاتها اليابانية أصبحت أسعارها أكثر ارتفاعا ، وارتفعت الصادرات الكورية ارتفاعا كبيرا ، وقامت منشآت الأعمال بضخ حصيلتها فى استثمارات جديدة .

ولكن كان هناك جانب سلبى اتضح فى شهر سبتمبر ١٩٩٥ عندما بدأ الين اليابانى فى الهبوط ، إذ فقدت المنتجات الكورية بعض ميزتها السعرية التى كانت تتفوق بها على المنافسين اليابانيين . وتباطأ نمو الصادرات ، وأصبحت بعض الاستثمارات الجديدة الضخمة تبدو مفرطة فى الطموح . وكانت عادة التدخل القوى قد خلقت شبكة لا تنفصم عراها من الصلات المتبادلة بين كبار المسئولين فى الحكومة ، والسياسيين ، ورجال التمويل والأعمال ـ وهى عملية ساعدت على انتشار الفساد والمحسوبية . وكانت الحكومة من الناحية العملية تقوم بضمان البنوك ، وكان الانضباط قليلا فى عمليات الإقراض ، ونتيجة لذلك فإن الشركات الكورية كدست الديون عليها والتى بلغت فى المتوسط أكثر من ثلاثة أمثال رأس المال (الذى يمثل قيمة الشركات) ـ وبلغ هذا حوالى ثلاثة أمثال المعدل القائم فى الشركات الغربية . وعندما انطفأت شعلة ازدهار الصادرات فى عام ١٩٩٥ ، أدت قلة الأرباح إلى حدوث شروخ متزايدة فى قدرة الشركات على سداد ديونها الضخمة .

شركة هانبو للصلب : سقوط النموذج

فى أوائل عام ١٩٩٧ ، تحطمت سلطة كيم يونج ـ سام التى كانت قد أصبحت ضعيفة فى ذلك الوقت ، عندما تورط ابنه فى فضيحة تفجرت بعد انهيار شركة هانبو للصلب ، التى كانت ثانى أكبر شركة منتجة للصلب فى كوريا والرابعة عشر من ناحية الضخامة بين مجموعات الشركات الكبرى "*شائيبول*"، وذلك تحت وطأة ديون ثقيلة بلغت ٥ تريليونات وون (٦ مليارات دولار) .

وقد كشف انهيار شركة هانبو أن هناك عيوبا خطيرة فى الاقتصاد الكورى أدت بصورة مباشرة إلى الأزمة المالية فى نهاية عام ١٩٩٧ وهى : المستويات الضخمة من الديون ، والنظام المالى الفاسد كان يعتمد باستمرار وبشكل روتينى على الروابط الحميمة بين الحكومة ومنشآت الأعمال . وكان من الممكن تقديم قروض ضخمة لأسباب ليس لها سوى ارتباط ضئيل بالعائد المحتمل على الاستثمار . وقد نشأ هذا النظام مباشرة من الطموح الذى كان يتصف به نموذج دولة التنمية والذى يرمى إلى هزيمة السوق ، والذى أدى فى النهاية إلى تحطمه .

وعندما تولى شونج ـ تاى ـ سو إدارة شركة هانبو فى عام ١٩٨٤ كان هدفه هو تقليد أداء شركة بوسكو للصلب ، المملوكة للدولة والأكثر نجاحا ، والتى تعتبر

ثانى أكبر شركة منتجة للصلب على مستوى العالم . وتم وضع خطة طموحة لبناء مجمع لصناعة الصلب على الساحل الغربى فى تانجين ، والذى كان من المعتقد أنه يتوافق مع أولويات الاستثمار للحكومة . وتمت الموافقة على الخطة فى عام ١٩٨٦ . وكان من المفروض أن يتم إنشاء المصنع الضخم ، الذى تبلغ طاقته الانتاجية ٧ ملايين طن ، فى عام ١٩٩٥ . إلا أنه نظرا لازدياد التكاليف ــ وكما ظهر فإن مستر شونج قد حول مبالغ كبيرة لأغراض أخرى ــ بدأ الدائنون الذين أقرضوا المشروع يشعرون بالقلق .

وسعت شركة هانبو للحصول على مبالغ عاجلة قدرها ٤٠٠ مليار وون فى عام ١٩٩١ وتحقق لها ذلك . وفى الأسبوع الأول من عام ١٩٩٧ ، على الرغم من ضعف أسعار الصلب فى العالم ، والطاقة الفائضة فى كوريا ، والشكوك حول التكنولوجيا المستخدمة فى المصنع ، وافقت البنوك على منح الشركة ١٢٠ مليار وون أخرى . ومع بلوغ قيمة الديون ما يقارب عشرين مثلا لرأس المال، كان ما حصلت عليه شركة هانبو من ائتمان بعيدا جدا عن أى مستوى معقول . وعندما قالت شركة هانبو بعد بضعة أسابيع أنها فى حاجة إلى ٧٠٠ مليار وون أخرى لاستكمال المشروع ، وقف رجال المصارف ورفضوا الطلب . وكانت تلك هى القشة التى أدت إلى إشهار إفلاس شركة هانبو للصلب ، وتهاوت معها أربع مجموعات أخرى من الشركات ، مما أدى إلى جعل الوضع المالى خطيرا بالنسبة لدائنيها الرئيسيين ، بما فى ذلك أحد بنوك كوريا الكبرى وهو كوريا فيرست .

وفى سول ، أصيبت أجهزة الإعلام والمعارضة بنوبة جنون . وقام البنك المركزى، بنك كوريا ، بضخ مبلغ ٦ تريليونات وون فى النظام المالى للمحافظة على بقائه فى حالة جيدة . وأثارت الفضيحة ارتباكا شديدا للرئيس كيم ، فقد أوضحت حالة الاهتزاز التى يعانى منها النظام المصرفى فى كوريا . كان النظام مصطبغا بالعادات التى اكتسبها فى خلال عقود من الاقراض الذى توجهه الحكومة ، كما لم تكن هناك حاجة عادة لإجراء تقدير مستقل عن مخاطر الائتمان ، أو التدفقات النقدية . وكانت التشريعات واللوائح المتعددة المتعلقة بالنظام المالى تضمن الأرباح ، ولكنها لم تقدم سوى القليل لتشجيع كفاءة السوق المالية . وقد أوضح القرار الخاص بالسماح بانهيار شركة هانبو أن الحكومة لن تهب لنجدة البنوك التى تعانى من الاضطراب ، وهكذا انهار أحد الأسس التى تعتمد عليها أى عملية إقراض للنقود فى كوريا .

وتساءل النقاد كيف قامت البنوك ، رغم وجود مخاطر كبيرة محدقة بشركة هانبو ورغم خطورة حالتها المالية ، بمنحها قروضا أخرى منذ فترة قصيرة ترجع إلى شهر يناير . ومن المؤكد أنه كان هناك ضغط ونفوذ سياسى على البنوك لتستمر فى الإقراض ، متخطية بذلك حدود الحكمة بمراحل بعيدة . وزعم السياسيون المعارضون أن المحاباة فى المعاملة لشركة هانبو كانت تنبع من تأييدها للرئيس كيم يونج ــ سام فى خلال الحملة الانتخابية عام ١٩٩٢ .

وفى ٢٠ فبراير ، وجهت النيابة العامة التهمة إلى أربعة من أعضاء البرلمان وإلى ستة غيرهم بتقاضى الرشوة وغيرها من التهم فى موضوع انهيار شركة هانبو ، بما فيهم رئيس كوريا فيرست بنك . وكان أكبر دائنى شركة هانبو هو رئيس مجلس إدارتها ، شونج تاى ــ سو ، ووجهت إليه تهم التزوير والاختلاس وإصدار شيكات بدون رصيد ، وتحويل ٢١٨ مليار وون من القروض المقدمة إلى المجموعة لشراء منشآت أعمال جديدة، ولرشوة السياسيين وكبار موظفى البنوك ، ولدفع النفقة لزوجته التى هجرها .

وكانت أكبر سمكة يتم اصطيادها فى التحقيقات هى كيم هيون ــ شوْل ، الإبن الثانى للرئيس كيم يونج ــ سام . وقد برأت النيابة العامة الرئيس نفسه من أية تهمة ، إلا أن الشكوك ظلت قائمة ، وزادها اشتعالا الاعتذار المقيت للرئيس عن انغماس ابنه فى " الإشاعات " ، وطلبه أن يتنازل ابنه عن كافة مناصبه العامة .

وفى الشهور التى تلت انهيار هانبو ، تحطمت ثمانى من الشركات الكبرى " *شائيبول* " الثلاثين التى تحتل القمة ، وكان انهيار شركة كيا موتورز أكثرها دويا من حيث الآثار البعيدة التى ترتبت عليه . وقد طالت آلام احتضارها قبل وفاتها ، مما جذب أنظار المستثمرين الأجانب الذين كانوا فعلا فى حالة من القلق العصبى بسبب الاضطرابات الجارية فى جنوب شرق آسيا . وازداد قلقهم بسبب الهبوط الذى حدث يوم ٢٠ أكتوبر فى سوق هونج كونج للأسهم ، والذى نقل بؤرة الاهتمام العالمى إلى شمال شرق آسيا . وفجأة أصبح الضعف فى الهيكل المالى فى كوريا ، والديون المفرطة فى الارتفاع على شركات وبنوك كوريا ، وازدياد سوء احتمالات التصدير، أكثر وضوحا وظهورا عما كانت عليه قبل ذلك . وهكذا ، وصل الذعر إلى كوريا .

وبدأ المستثمرون الأجانب يسحبون أموالهم من سوق الأسهم بأسرع ما كان يمكنهم ، وصادفت البنوك الكورية صعوبات فى الحصول على الأموال من الأسواق

الخارجية ، وأدى الخروج من السوق إلى خفض سعر العملة يوميا بأرقام قياسية . وكانت قواعد السوق التى تقيد التحركات فى العملة فى أى يوم واحد هى التى منعت الانهيار العام . وفى النهاية ، وعلى الرغم من الضربة الموجهة إلى كرامتها وزهوها ، لم يكن أمام كوريا أى خيار سوى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولى .

وفى يوم الأربعاء ١٩ نوفمبر ، أحنت الحكومة رأسها أمام الضغط العنيف لبيع العملة ، وقامت بتوسيع الحد الأقصى للتغيير المسموح به كل يوم إلى ١٠ فى المائة بدلا من ٢٫٢٥ فى المائة وفى يوم الخميس هبط الوون بسرعة طبقا للحد الأقصى المسموح به إلى رقم قياسى فى الانخفاض هو ١٣٩٠ وون للدولار الأمريكى .

وفى نهاية يوم ٢١ نوفمبر تقدم وزير المالية ليم شامج ـ ييل بالتماس أخير إلى اليابان للحصول على قرض بعدة مليارات من الدولارات لمحاولة إجهاض الحاجة إلى مجموعة إجراءات صندوق النقد الدولى التى كان الرسميون يخشون من أنها قد تتضمن شروطا صعبة ولا ترضى الجماهير . وعلى أية حال ، فإن كلا من اليابان والولايات المتحدة ، وهما فقط الدولتان الثريتان بدرجة تكفى لإقراض الأموال الكافية لتجنب معونة النجدة من صندوق النقد الدولى ، أوضحتا أنهما لن تقدما المساعدة إلى كوريا إلا بموجب مجموعة إجراءات ينظمها صندوق النقد الدولى . وفى النهاية ، استسلمت للمحتوم . وصدر إعلان بطلب المساعدة فى وقت متأخر فى تلك الليلة . ولكن فى شهر فبراير ١٩٩٨ ، كانت العملة المنهارة تعنى أن ترتيب كوريا الدولى بين الاقتصادات الكبرى قد هبط من الحادى عشر إلى السابع عشر .

وفى خلال أسبوع من طلبها للمساعدة من صندوق النقد الدولى ، زادت الحكومة من المبلغ الذى طلبته من ٢٠ مليار دولار إلى ٥٠ مليار دولار ، وجاء هذا التغير فى الهمة بعد وصول فريق من صندوق النقد الدولى فى يوم الاثنين إلى سول ، بغرض التفاوض على الشروط التى ستتضمنها مجموعة الإجراءات اللازمة لنجدة كوريا . وبعد خمسة أيام من تقديم الطلب ، قامت المؤسستان الرئيسيتان لتحديد المراتب الائتمانية فى العالم وهما موديز وستاندارد آند بورز ، بتخفيض تقييم مرتبة الائتمان السيادى لكوريا الجنوبية .

وفى إشارة بأنها أخيرا على استعداد لأن تقسو على المؤسسات المالية الأضعف ، أعلنت الحكومة أنها ستقوم بإيقاف نشاط ثمانية من بنوك الاستثمار الاثنى عشر فى كوريا ، وكانت المرة الأولى على الإطلاق التى يجرى فيها اتخاذ مثل هذا القرار .

وفى شهر نوفمبر كان المحللون يقولون إن عددا كبيرا من البنوك التجارية الضخمة ومعظم بنوك الاستثمار كانت من الناحية الفنية معسرة ، وأنها كانت موجودة على قيد الحياة بسبب ضمانات الحكومة فقط .

وطوال شهر نوفمبر ، تدخل بنك كوريا بشدة فى محاولة الدفاع عن العملة ، ولكن دون نجاح . وكان موظفو صندوق النقد الدولى والمسئولون الأمريكيون غاضبين لنقص التعاون من جانب كوريا ، والذى كانوا يشعرون بأنه قد أسهم فى الهبوط المستمر فى سعر الصرف حتى منتصف ديسمبر ، وفى الاستنزاف السريع للاحتياطيات الأجنبية لكوريا . صرح أحد أعضاء صندوق النقد الدولى ــ رفض ذكر اسمه ــ إلى جريدة *واشنطن بوست* بأنه " مرت عشرة أيام كان من الإنصاف القول فيها بأن الكوريين كانوا يتصرفون ــ وكأنهم لن يقوموا بتنفيذ البرنامج ". وأضاف " وبدلا من المضى قدما وتنفيذ البرنامج ظلوا يطلبون علنا زيادة الأموال ــ دون أن يشيروا إلى أنهم سيقومون بتنفيذ البرنامج ، وقد ساعد هذا على تدمير الثقة فى الأسواق ".

وكانت الاثار الاقتصادية التى تساقطت من الانهيار المالى فى كوريا أكثر خطورة بدرجة أكبر عنها فى جنوب شرق آسيا ، لأن اقتصاد كوريا كان أكبر كثيرا ــ كان يعادل اقتصاد إندونيسيا وتايلاند وماليزيا معا ــ وأيضا بسبب تأثيره المباشر على اليابان ــ التى تعتبر مصدر الإلهام الاقتصادى بالنسبة للمنطقة ، وعلى الصين ، وهى المنافس الرئيسى فى كثير من الصادرات . وحتى مع عملية الإنقاذ التى قام بها صندوق النقد الدولى لكوريا ، ظلت هناك مخاوف متزايدة بأن يؤدى الهبوط الحاد فى الـ (وون) الكورى ، إلى تخفيض حاد فى أرباح المصانع اليابانية والمستثمرين فى كوريا ، ومن ثم سيؤدى إلى الإضرار بالنظام المصرفى الهش فى اليابان ذاتها .

وفى نهاية عام ١٩٩٦ كان الدين الأجنبى المستحق على كوريا الجنوبية ١٨٠ مليار دولار منها ١٣٠ مليار دولار كانت مستحقة الدفع فى خلال الاثنى عشر شهرا التالية . لم يكن الرقم كبيرا بالمقاييس العالمية ، ولكن المستثمرين الأجانب تزايد خوفهم من أن جزءا كبيرا من هذه الأموال لن يتم سداده ، وأن الضغوط الناشئة من هبوط الصادرات ، وارتفاع الديون سترغم الاقتصاد الكورى على تباطؤ حاد . وبعد ستة شهور فى منتصف عام ١٩٩٧ بلغ حجم دين كوريا قصير الأجل ثلاثة أمثال حجم احتياطياتها ، بل أكثر من أية دولة أخرى فى المنطقة .

وقبل أن يؤدى انهيار العملة إلى إظهار الأرقام بشكل أسوأ ، كان متوسط الديون على الشركات الكبرى "*شائيبول*" قد بلغ أربعة أمثال رأسمالها المملوك . وقد قدر بنك الاستثمار الأمريكى مورجان ستانلى أنه فى نهاية شهر أكتوبر كان لدى البنوك العادية والبنوك التجارية فى كوريا "ديون عديمة الأداء" بلغ مجموعها ٤٨ تريليون وون — أو ما يعادل ١٢ فى المائة من الناتج القومى لكوريا .

حزمة صندوق النقد الدولى

فى يوم ٣ ديسمبر أعلن عن تفاصيل حزمة صندوق النقد الدولى . وقد أصر الصندوق على إجراء إعادة هيكلة شاملة للاقتصاد الكورى فضلا عن ضرورة إجراء خفض كبير فى الموازنة العامة ، مقابل تقديم قروض مقدارها الإجمالى ٥٧ مليار دولار . كما طلب إغلاق واندماج المؤسسات المالية الضعيفة والمعسرة ، واتباع نظم أكثر مرونة لسعر الصرف ، وتحقيق انفتاح أكبر فى الأسواق المالية وأسواق السلع . أما الأمر ذو الأهمية القصوى فكان هو ضرورة تخليص البنوك بسرعة من ٢٨ر٥ تريليون وون (٢٧ مليار دولار) من الديون المعدومة .

وقد أخفقت حزمة صندوق النقد الدولى فى تضميد جراح أسواق الصرف الأجنبى وأسواق الأسهم فى كوريا . فقد تقوضت الثقة بدرجة أكبر مع إخفاق بنك كوريا للتنمية فى تدبير مليارى دولار فى الأسبوع الثانى من ديسمبر ، وبعد ذلك بأسبوع كان هناك إخفاق آخر فى تدبير أموال لصالح الحكومة . ورفضت البنوك مد أجل القروض أو تجديدها ، واستمرت العملة فى الهبوط . وقام وزير الخزانة الأمريكى روبرت روبين بالضغط على البنوك الأمريكية لمد أجل ديونها أو قبول اللوم بتسببها فى كارثة عالمية .

وفى خلال أيام من إتمام الصفقة مع صندوق النقد الدولى ، أشهر إفلاس مجموعة " هالا جروب " لبناء السفن وصناعة قطع غيار السيارات ، وذلك بعد عجزها عن سداد قروض بلغت ٢٢٠ مليون دولار . وكانت المجموعة قد أضيرت بسبب زيادة أسعار الفائدة ، وازدياد امتناع البنوك عن تمديد أجل القروض . وكانت هالا قد قامت فعلا بإنذار ٦٠٠٠ عامل بالاستغناء عنهم — وهى خطوة غير متوقعة تماما ، بل وتتناقض مع تقليد " العمل مدى الحياة " . وكانت أكبر مجموعة شركات *شائيبول* فى البلاد " هيونداى " ، قد قامت بمساعدة هالا على البقاء فى خلال الشهور الستة

السابقة ، ولكنها رفضت الاستمرار فى ذلك . وكانت ديون هالا قد بلغت ٤ر٦ مليار دولار ، تم اقتراض معظمها من أجل إقامة ترسانة بناء السفن الضخمة فى الساحل الجنوبى الغربى .

كانت المهمة العاجلة لكل من الحكومة وصندوق النقد الدولى تتلخص فى منع النظام المالى من الانهيار . وكان الأسبوع الذى بدأ فى ٨ ديسمبر هو أسوأ الأسابيع على الإطلاق فى الأسواق المالية الكورية ، مع هبوط الوون إلى الحد الأقصى المسموح به يوميا وهو ١٠ فى المائة للأيام الأربعة الأولى من الأسبوع . وفى يوم الجمعة وصل أدنى سعر للصرف إلى ٤ر١٨٩١ وون مقابل الدولار الأمريكى وذلك قبل أن يصعد إلى ١٧١٠ وون مقابل الدولار بفضل عمليات الشراء الواسعة التى قام بها البنك المركزى . ولكن حتى مع هذا التماثل للشفاء فى يوم الجمعة الذى عاد بسعر الصرف إلى سعر إقفال يوم الأربعاء ، كانت العملة لا تزال تقل بنسبة ٢٧ فى المائة عن سعرها فى الأسبوع السابق .

وكان المستثمرون الأجانب قد فقدوا إيمانهم فى إدارة الأعمال والادارة المالية فى كوريا ، وامتنعوا عن تمديد الديون للمنشآت الكورية بعد موعد استحقاقها . ووجد كثيرون من المستوردين أنه من المستحيل فتح خطابات اعتماد لتغطية مشترياتهم ، وأدى هذا إلى نقص حاد فى الأموال فى السوق الكورية ، أفضى إلى ارتفاع سعر فائدة الاقراض ليوم واحد إلى ٢٥ فى المائة ــ وهو سعر مرتفع لدرجة أنه يمارس ضغطا قاسيا حتى على المنشآت السليمة ، ناهيك عن المنشآت الضعيفة . ونتيجة لذلك كاد النظام المالى يصاب بالشلل . ولم يعد لدى رجال الأعمال والمستهلكين أية ثقة فى أن أموالهم فى أمان فى البنوك أو أن الشيكات أو أدوات الالتزام الأخرى سيتم احترامها أو الوفاء بقيمتها .

ويتنبأ الخبير الاقتصادى هيثر سميث بأن كوريا ستعود إلى مسار للنمو أكثر استقرارا بسرعة أكثر من الاقتصادات الآسيوية الأخرى التى مرت بالأزمة ــ طالما التزمت باتباع خطوات جدول الإصلاح بدقة . وكما يقول سميث فإنه " على الرغم من الأزمة فإن هذا الاقتصاد به قوة صناعية ضخمة ، ويتمتع بوجود أكثر القوى العاملة تعليما وارتفاعا فى الروح المعنوية فى العالم ". إلا أن تحقيق الإصلاحات سيكون صعبا للغاية . فهى تتضمن إصلاحا شاملا للنظام المالى ، ووضع موازنة عامة متقشفة ، وسياسات لسعر الفائدة ، وبهذا تتعرض منشآت الأعمال للتدقيق

الخارجى ، وإصلاح سوق العمل ، وإلغاء حواجز التجارة . وستؤدى هذه العملية إلى حدوث عدد كبير من عمليات الإفلاس ، وقد تثير نعرة قومية اقتصادية واضطرابا اجتماعيا نتيجة لازدياد البطالة ، ومن المحتمل أن تقوم الشركات الكبرى ، *الشائيبول* ، بمقاومة الدعوة إلى تخفيف سيطرة الأسرة . (١)

ولم تكن طلبات صندوق النقد الدولى تقل عن إحداث تحول جذرى فى النموذج الاقتصادى الكورى ، والإقلاع التام عن العادات القديمة المتمثلة فى الإشراف الحكومى الواسع على الاقتصاد . وقد كان كثير من الكوريين يرفضون التخلى عن تلك الوصفة التى جعلتهم لفترة امتدت عقودا ثلاثة وحتى بداية التسعينيات ، من أسرع الدول نموا فى العالم . إلا أنه لم يكن هناك أى خيار حقيقى أمامهم . لقد أدى التدخل المكثف فى الإقراض والاستثمار إلى خدمة مصالح كوريا بطريقة جيدة وبشكل ملحوظ ، ولكنه أدى إلى ازدياد الفساد ، وازدياد اتخاذ قرارات الاستثمار الضعيفة ، وكنتيجة لذلك ارتفع حجم الدين . ولم يكن السبب المباشر لانهيار كوريا شيئا أكثر تعقيدا من أزمة ثقة لدى المقرضين الذين كانوا يخشون ألا يستردوا أموالهم . ولكن التغلب على السبب الأعمق مسألة أكثر صعوبة . وستعتمد السرعة التى يمكن بها استرداد الثقة على مدى الرغبة والسرعة التى يمكن بهما للكوريين أن يجعلوا النظم المالية والصناعية أكثر خضوعا للمحاسبة وأكثر شفافية ، مع التخلى عن نموذج دولة التنمية والفكاك من أسره .

الأسباب والنتائج

كان الإخفاق فى القيام بإصلاح هيكل الاقتصاد الكورى ، وضعف أسواق التصدير الكورية ، وقرار المحافظة على العملة هى العوامل الحاسمة وراء حدوث الأزمة الكورية .

ففى أوائل التسعينيات حققت الصادرات الكورية ازدهارا نظرا لتوسع الأسواق فى الصين وجنوب شرق آسيا ، كما تحسنت قدرتها على المنافسة السعرية بالمقارنة مع الين المرتفع . إلا أن الظروف ساءت إلى حد كبير فى عام ١٩٩٥ مع الانقلاب فى سعر الين والهبوط الحاد فى أسعار أشباه الموصلات .

ويلاحظ الخبير الاقتصادى دافيد هيل أن كوريا قد أصبحت فى منتصف التسعينيات من كبار اللاعبين فى الأسواق العالمية لأشباه الموصلات ، والصلب ،

والبتروكيماويات ، بحيث أصبحت سياساتها الخاصة تتسبب فى انهيار أسعار الصادرات. وأدى التوسع السريع فى القدرة الإنتاجية لأشباه الموصلات ورقائق الذاكرة إلى وفرة شديدة فى الأسواق العالمية وإلى انهيار حاد فى الأسعار أدى إلى تقويض أداء الصادرات الكورية بشدة .

ولمدة عامين قبل حدوث الانهيار فى ١٩٩٧ أخذ القلق يتزايد لدى الاقتصاديين الكوريين وواضعى السياسات بشأن ازدياد عجز الحساب الجارى ، إذ أنه على الرغم من ازدياد حجم الصادرات الكورية ، كانت أسعار رقائق الكمبيوتر ومنتجات الصلب تتناقص . وأخذت تكلفة العمالة ترتفع منذ منتصف الثمانينيات ، وارتفعت الأجور من حصة منخفضة جدا من الدخل القومى إلى مستوى لا يزيد عليه إلا مستوى الغرب ، ولكن الارتفاع فى التكلفة أدى إلى تآكل فى القدرة على المنافسة السعرية لكوريا .

وقد قال لى إن ــ هيونج مدير البحوث فى معهد إل جى للبحوث الاقتصادية ، فى أوائل عام ١٩٩٧ : إن أفضل علاج لهبوط الصادرات هو السماح للعملة بالهبوط . ولكن بنك كوريا كان يتدخل بشدة للمحافظة على ثبات العملة . وكانت السلطات تخشى أن يؤدى التخفيض الحاد فى قيمة العملة إلى إثارة خوف المستثمرين الأجانب ومن ثم إلى هروب رأس المال .

وعلى الرغم من الحديث عن إصلاح كل من السوق المالية وسوق العمل ، فإن التغيير كان بطيئا . ويقول " لى "، " إن وزارة المالية لم يكن لديها سوى حافز ضئيل جدا لكى تقوم بالتحرير، لأن عملية التحرير ستفقدها سيطرتها على الصناعة المالية ، ومن ثم فإنها كانت تؤكد على ثبات النظام المالى بدلا من إحداث تغيير سريع ". (٢)

الشائيبول

عندما تولى كيم يونج ــ سام السلطة فى عام ١٩٩٢ ، كأول رئيس غير عسكرى منتخب بشكل ديمقراطى ، كان أحد وعوده هو ترويض *" الشائيبول "* ، وأن يعيدها إلى حجمها الطبيعى ، وأن يهيىء مكانا للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم ، التى ظلت طويلا تعتصرها سيطرة منافسيها الأكبر . وتؤدى ضخامة حجم *" الشائيبول "* إلى تقييد المنافسة ، كما أن ضخامة ديونها كانت عاملا رئيسيا فى أزمة عام ١٩٩٧ . ولكن كيم وجد أن ترويض العمالقة لم يكن أمرا سهلا كما كان يظن ، فقد كانت سيطرتها كبيرة جدا فى الاقتصاد الكورى ، كما كانت قرون الاستشعار الخاصة بها

منتشرة على نطاق واسع . ولم يكن من الممكن إعادتها إلى حجمها الطبيعي بين يـوم وليلة . فقد كان إنتاج أكبر ٣٠ *شائبيول* يعادل ٥٨ تريليون وون من إنتاج كوريا فـي عام ١٩٩٥ــ أي ١٦ر٦ في المائة من الناتج القومي الإجمـالي مقـابل ١٣ر٩ فـي المائة في العام السابق . وقد أصبحت *الشائبيول* هـي القـاطرة الرئيسـية للاقتصـاد الكوري . ويقول مون شونج ــ إن عالم العلوم السياسية " إذا لم يكـن أداء *الشـائبيول* جيدا ، فإن أداء الاقتصاد الكوري لن يكون جيدا ". ويضيف " إذا ما نظرنا إلى نمـط صادرات كوريا الجنوبية ــ أشباه الموصلات ، والسلع الاليكترونيـة الاسـتهلاكية ، والصلب ومنتجات الصلب ، والسيارات ــ نجد أن هذه السلع تغطي نسـبة ٦٥ فـي المائة تقريبا من الصادرات الكورية ، وكل هذه السلع تنتجها *الشائبيول* ".

كان شونج جو ــ يونج ، رئيس مجلس إدارة هيونـداي ، أكـبر *شـائبيول* فـي كوريا، قد رشح نفسه في انتخابات الرئاسة لعام ١٩٩٢ ضد الرئيـس الحـالي كيـم يونج ــ سام الذي فاز . وبعد الانتخابات قام كيم بحملة لتشويه سمعة شونج . واتهمـه بمخالفة قواعد تمويل حملة الانتخابات ، وتمت معاقبته وصدر ضده حكم مـع إيقـاف التنفيذ ، فضلا عن تقييد الاقتراض الدولي لشركته . وأوضح رد فعل كيم لما قام بـه شونج من انتقادات أحد التغيرات في الهيكل السياسي والاقتصادي لكوريا : إذ لم تعـد *الشائبيول* والحكومة كل منهما في جيب الآخر . إلا أن المحاباة السـابقة كـانت قـد جعلت *الشائبيول* شديدة السيطرة على الاقتصاد الكوري ــ فقد كان لديها في منتصـف التسعينيات ما يناهز ٢٢ في المائة من الأصول كما كانت تحقق نسبة ٣٢ في المائـة من إجمالي المبيعات لجميع شركات كوريا الجنوبية ــ وكانت تتمتع بقبضـة احتكـار القلة على كثير من الصناعات ، مما كان يفرض تهديدا خطيرا على قـدرة الاقتصـاد المحلي على المنافسة ، وعلى احتمال إنشاء صناعات تصدير جديدة .

وعلى امتداد العقد الماضي تعرضت " *الشائبيول* " لهجوم متزايد بسـبب المكانـة التفضيلية التي تحتلها ، وأصبحت عملية مهاجمة *الشائبيول* شيئا لابد منه فـي جعبـة كل سياسي تقريبا . ومع ذلك ، فإنه على الرغم من الجهود المتقطعة لترويضها فـإن " *الشائبيول* " ظلت تسيطر على الاقتصـاد الكـوري ، وتمثـل نسـبة مـن النشـاط الاقتصادي أكبر كثيرا مما كان عليه الحال في أي دولة رأسمالية أخرى . وأصبحـت أسماء عمالقة الاقتصاد الكوري من المنشآت مثل هيونداي ، وسامسـونج ، ودايـو ، ولكي جولد ستار، كلمات متداولة بين الناس حول العالم . وهي تمثل رمزا للمسار غير العادي الذي قطعته كوريا لاحتلال مكانها بين النجوم الاقتصادية ، كما أنها في نفـس

الوقت تمثل متلازمة لمشكلة لابد لكوريا من معالجتها حتى تعود إلى ذلك المسار . لقد حققت ذلك القدر من النمو والضخامة بسبب ما حظيت به من محاباة لفترة طويلة في ظل الإدارة المتشددة للنظام ذى السلطة المطلقة فى محاولته لتشجيع الاقتصاد الموجه إلى التصدير . ولكن الآن أدت هذه المحاباة إلى تحويل الشائيبول إلى أحد العمالقة العالميين الذين أصبحت أسماؤهم علامات على الطريق .

كانت المفارقة بالنسبة لشائيبول هو أن هناك قوتين رئيسيتين فى كوريا الحديثة ، التحول الديمقراطى والعولمة ، تتجاذبان الأوضاع فى اتجاهين متعاكسين . إذ تؤدى عملية التحول الديمقراطى إلى ممارسة الضغط من أجل تخفيض نفوذ *الشائيبول* ، بينما تؤدى عملية العولمة إلى إحداث ضغط فى اتجاه تخفيض التشريعات واللوائح لرفع الإنتاجية وزيادتها . ونظرا لأنها فعلا فى مركز مسيطر ، فإن عملية تخفيض التشريع والتحرير من اللوائح ستلغى بعض القيود التى فرضت فى السنوات الأخيرة على " *الشائيبول* " بما يسمح لها بالنمو أكثر وأكثر . وقد أصبحت الشائيبول ضخمة بدرجة كافية تسمح لها بعدم الاعتماد على المحاباة فى الحصول على الائتمان وهو الذى ساعدها فى بداية الانطلاق .

بدأ كيم يونج ـ سام فترة رئاسته فى عام ١٩٩٣ بثلاثة أهداف لإدارة الشائيبول . كان الهدف الأول هو تخفيض تركز الملكية ، والسيطرة المرتفعة جدا لأسرة واحدة ؛ أما الثانى فقد كان تخفيض سيطرة الشائيبول على السوق ؛ وكان الثالث هو محاولة خفض سيطرتها على هذا النطاق الواسع من الصناعات . ولكنه فى منتصف فترة رئاسته ، كان قد تخلى فعلا عن الهدفين الأخيرين . وقامت الحكومة فى أبريل ١٩٩٦ ، ووفقا لخط عملى أكثر واقعية ، بتسهيل الحصول على حصص ائتمانية للجميع فيما عدا أكبر عشر شركات من الشائيبول ، وكان هذا واحدا من بين تغييرات كثيرة أجريت لمحاولة كسب ود منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى التى انضمت إليها كوريا فى تلك السنة .

وقامت الحكومة أيضا ، بتشديد قوانين محاسبة الشائيبول. وظلت قائمة القيود المفروضة على ضخ رأس المال الأجنبى ، على الرغم من أنه كان من المتوقع أن يقوم ملاك الأسهم الجدد بممارسة الضغوط من أجل تحسين درجة الإفصاح ، والخضوع للمساءلة . ولكن إصدار تشريع لتخفيض حجم الشائيبول كان هدفا لا طائل من ورائه . وكان الأفضل والأكثر فعالية هو اتخاذ اجراءات تكفل تعرض الشائيبول

لمنافسة أكثر وأقوى ، ليس فقط فى داخل كوريا ، بل على المستوى الدولى أيضا . ومن المحتمل أن تكون كوريا محصورة فى هيكل صناعى منحرف تسيطر عليه *الشائبيول* ، إلا أن قوى المنافسة الدولية ينبغى فى النهاية أن تصل بضغوطها الخاصة إلى الأجزاء غير التنافسية من عملياتها . ومن المنتظر أن تكون القوانين الفعالة ضد الاحتكار والخاصة بقيام التجارة العادلة ، وكذلك القوانين الأكثر تحررا للاستثمار الأجنبى ، أكثر فعالية من النصائح أو التشريعات التى تحاول بشكل مباشر أن تحد من نفوذ *الشائبيول* .

الحملة

فى يوم ١٨ ديسمبر ذهب الكوريون إلى لجان الانتخابات ليقوموا بانتخاب رئيس جديد بعد حملة استمرت سنة كاملة ، وحتى الأسابيع الثلاثة الأخيرة فيها ، كانت خالية من أى ذكر أو إشارة للأزمة الاقتصادية ، أو تقريبا من أية سياسة محددة . هل تمكن ابنا مرشح حزب الأغلبية " لى هوى ــ تشانج " من التهرب من الخدمة العسكرية عن طريق تعمد الرسوب فى الاختبارات الطبية ؟ هل تلقى المرشح الرئيسى للمعارضة كيم داى ــ يونج منحا سياسية غير مشروعة فى حملة عام ١٩٩٢ ؟ كانت هذه الأسئلة ، وليس النظام المالى الكورى المتفكك ، هى الموضوعات الرئيسية فى الحملة حتى أواخر نوفمبر .

كانت المشاكل المالية تتجمع وتتخمر طوال العام ، ولكن أحدا لم يقترب منها حتى قرب انهيار النظام المصرفى الكورى وحتى تم تقديم الطلب الذليل فى ٢١ نوفمبر إلى صندوق النقد الدولى للحصول على أموال لمواجهة الطوارئ ، وعندئذ وجد المرشحون أمامهم موضوعا لا يمكنهم تجنبه . وقام المرشحون الثلاثة بمهاجمة عملية الإنقاذ التى يقوم بها صندوق النقد الدولى بدرجات متفاوتة ، بينما لم يذكروا إلا القليل عن كيفية مواجهتهم للأزمة .

كان أعلى الأصوات فى نقد صندوق النقد الدولى هو مرشح المعارضة الرئيسى كيم داى ــ يونج ، الذى كان يناضل فى معركته الرئاسية الرابعة . وكانت السياسة فى كوريا لا تزال تدور حول الاحترام الكونفوشيوسى ، وشبه الإقطاعى ، للسلطة ، مما خلق ولاء قويا للمرشح القادم من المناطق المحلية التى أتى منها الناخبون . وكان رؤساء كوريا الأربعة السابقون قد أتوا جميعا من كيونجسانج فى الجنوب الشرقى بما

فى ذلك الديكتاتور بارك تشونج ـ هى بانى الدولة . وفى انتخابات عـام ١٩٩٧ لـم يكن هناك أى مرشح من كيونجسانج ، وهو العامل الذى أدى إلـى تغـير الديناميـة السياسية فى مصلحة كيم داى ـ يونج . وقد لقى كيم تاييدا شاملا تقريبا ـ أكثر مـن ٩٥ فى المائة من إجمالى الأصوات ـ من مقاطعته تشولا فى الجنوب الشرقى . وقـد وفر هذا لكيم حوالى ٣٠ فى المائة من الأصوات على المستوى القومى . ولكن هذا لـم يكن كافيا تماما ليعبر إلى كرسى الرئاسة ، ومن ثم قام بتشكيل أحلاف أدت إلى زيـادة التأييد له فى المناطق الرئيسية الأخرى .

وكانت عملية الانتخاب فى حد ذاتها انتصارا للديمقراطية الكورية ، إذ أنها كـانت إعلانا لأول عملية سلمية لانتقال السلطة إلى قوى المعارضة منذ قيام كوريا الحديثة فى عام ١٩٤٨ . وفاز كيم بنسبة ٣ر٤٠ فى المائة من إجمالى الأصوات الـذى بلـغ ٢٦ مليون صوتا . وكان من المعتقد أن يفوز كيم بنسبة أعلى وبفارق أكبر فى الحملـة ، إلا أن التأييد له ضعف فى الأسابيع الأخيرة من الحملـة ، بعـد أن طـالب بإعـادة التفاوض بشأن حزمة الإجراءات التى تضمنتها عملية الانقاذ التى يقوم بـها صنـدوق النقد الدولى . وجاء انتصار كيم فى وقت نشبت فيه أزمة قومية عميقـة بعـد عمليـة الإنقاذ التى قام بها صندوق النقد الدولى بأسبوعين فقط وفى ظل نظام مصرفى علـى حافة الانهيار .

وعلى الرغم من الشعارات الشعبية التى كان يرددها كيم داى ـ يونج فى خـلال الحملة ، فإن جو الأزمة قد هيأ له القدرة ، بمجرد انتخابه ، على أن يؤذن باتخاذ بعض القرارات غير الشعبية والتى لم يكن من الممكن تجنبها . ولم يكن هناك خيـار سـوى المضى فى إصدار تشريع يسمح للشركات بالاستغناء عن العمال ، كما قال المتحـدث الرسمى باسم الحزب بارك سانج ـ تشون . وأثار هذا الخلاف بيـن كيـم ونقابـات العمال ، والذين كانوا من أقوى المؤيدين طـوال توليـه لمنصبـه . وأعلنـت أهـم مجموعتين من النقابات أنهما لن تنضما إلى الهيئة الاستشـارية المقترحـة إلا إذا تـم التخلى عن التشريع الخاص بالاستغناء عن العمالة ، وهددوا بالقيام باضرابات تشـمل جميع أرجاء البلاد ، إذا ما تمت الموافقة عليـه . واجتمـع كـل مـن كيـم داى ـ يونج وميشيل كامديسو مدير صندوق النقد الدولى بزعماء العمال طـالبين تعاونـهم ، بينما كان المستثمرون الأجانب يراقبون نتيجة النزاع باعتبارها علامة علـى رغبـة كوريا فى الإصلاح . وأعلنت النقابات أن " *الشائيبول* " والوزارات الحكومية ينبغى أن يتم إصلاحهما أولا .

وردا على هذه الضغوط ، قام كيم داى ــ يونج بالضغط على " *الشائيبول* " كــــى تخفض حجمها . ووافق رؤساء أكبر خمسة من شركات " *الشائيبول* " فى شهر ينـــاير على القيام " بإعادة هيكلة جذرية " . وقالوا أنـــهم سيســتخدمون نفوذهـم الشـخصى لإصلاح القواعد الرأسمالية للمجموعات التى يمثلونها . ولكن كيـم اشـتكى مـن أن الخطط التى أعلنت بعد ذلك بعدة أيام من جانب كل من إل جـــى وهيونـداى كـانت مجرد عملية تجميل . وحثت لجنة كيم للطوارئ الاقتصادية أن تقوم *الشائيبول* بالإعلان عن التغييرات قبل أن يتولى كيم الرئاسة رسميا فى ٢٥ فبراير . ولكن " *الشـــائيبول* " كانت تشكو من الضغـــط . وقـال كيـم وو ــ شـونج ، رئيـس مجموعـة دايـو: " عندما يحدث أى خطأ فى الاقتصاد يتم توجيه اللـــوم دائمـا إلــى " *الشـائيبول* " . " وفى مواجهة هذه المقاومة القوية من قطاع الأعمال تراجع كيم .

وهكذا طفق كيم يتراجع فعلا عن بعض الالتزامات الخاصة بالإصلاح . كما قرر تأجيل تغيير القانون لكى يسمح بعمليات الاندماج وتملك الشركات لشركات أخرى حتى عام ١٩٩٩ . وقال أحد المسئولين فى وزارة المالية والاقتصاد " كان المناخ هنا غـير موات بعد لاضفاء الشرعية على عمليات الاندماج والتملك المكروهة " وأضاف : " هذا إلى جانب أنه مازال هناك اهتمام واسع باحتمال وقوع أهم عناصر البنيـة الأساسـية الصناعية فى أيدى منشآت أجنبية ".

وبعد أسابيع من المشاحنات حقق كيم بعض التقدم عندما وافقت النقابات علـــى أن تشارك فى المناقشات الخاصة بمشروع قانون يسمح بالاستغناء عن العمـــال ــ وهــو صفقة كان من الصعب أو من المستحيل تحقيقـــها فـــى ظـل الحكومـات السـابقة . وكان الضرر الذى أصاب كيم يونج ــ سام ، قبل ذلك بسنة بسبب الاضرابـات التـى استمرت شهرا كاملا دليلا واضحا على مدى الحساسية الفائقة لهذا الموضوع . وقـــد قال كيم إن تضحيات العمال ستكون " مختلفة هذه المرة ، لأننـــى سـأتاكد أنـهم لـن يكونوا وحدهم الذين يتحملون العبء فى ظل الحكومة الجديـــدة وأنـــهم سيتقاسـمون الثمار بعد التغلب على الأزمة ".

وتم السماح للشركات بأن تقوم بفصل العمال فقط عندما لا يكـون مـن الممكـن تجنب ذلك ، كما أصبح عليها أن تعطى إنذارا مدته ٦٠ يوما للحكومة بذلك ، كما أنـها أصبحت ملزمة بإعادة تعيين العمال فى أقرب فرصة ممكنة . وقد وعـدت الحكومـة بتحسين تأمين البطالة ومنافع الرعاية الاجتماعية وإعادة التدريب على الوظائف .

وفى أواخر يناير كانت الأسواق المالية قد بدأت فى الاستقرار ، وعلى الأخص بمقارنتها بأسواق جنوب شرق آسيا . ولكن على الرغم من المطالبة بالتقشف ، فقد تأكدت الولايات المتحدة من فهم كوريا لشروط المساعدة الأمريكية : وقد حذر وزير الدفاع الأمريكى وليام كوهين فى خلال زيارته لسول من أن أى تخفيض لموازنة الدفاع عن البلاد " سيرسل إشارة خاطئة ويعزز ويزيد من سرعة التوتر فى شبه الجزيرة الكورية ".

ولم يكن هناك أى تساؤل عن مدى سلطة كيم داى ــ يونج خلال فترة الشهرين اللذين سبقا توليه السلطة بصفة رسمية . كان كيم يونج ــ سام قد فقد الثقة تماما ، وكانت الأزمة مستحكمة ، بحيث لم يكن هناك أى تشاحن على السلطة ، فى خلال الفترة المعتادة ما بين هزيمة الرئيس الحالى فى الانتخابات وتولى الرئيس الجديد للسلطة . وقد كان كيم داى ــ يونج هو الزعيم الفعلى منذ يوم الانتخاب . وعندما زار جورج سوروس كوريا فى أوائل يناير ، عقد اجتماعا طويلا مع كيم داى ــ يونج، ولم يأبه حتى بمجرد لقاء كيم يونج ــ سام ، الذى كان لا يزال فى السلطة من الناحية الفنية .

وكانت الدلائل بالنسبة إلى كيم داى ــ يونج أفضل كثيرا مما توقعه كثيرون منه فى خلال الحملة الانتخابية ، فقد كان يتمتع بتأييد شعبى جارف . ولكن كان هناك أيضا بعض علامات على التراجع إلى الخلف . كانت شجاعته السياسية قد بدأت تفقد بريقها. فقد كان أحد بنود الاتفاق على تكوين تحالف مع الحزب الديمقراطى الحر المتحد المحافظ فى خلال الانتخابات هو أن يعهد كيم برئاسة مجلس الوزراء إلى زعيم الحزب كيم يونج ــ بيل . ولكن هذا الوعد لم يكن يتفق مع تعهد آخر هو عقد جلسات استماع برلمانية للتعيينات فى كافة المناصب العليا ــ والتى لا يمكن اعتبار نتائجها شيئا مؤكدا خاصة أن حزب كيم داى ــ يونج لم تكن لديه أغلبية فى البرلمان، وكانت أحزاب المعارضة لا توافق على تعيين كيم يونج ــ بيل .

وفى ٢٩ يناير حدث شىء من الانفراج بالنسبة للنظام المالى المتوتر، وذلك عندما وافقت البنوك الدائنة على مد أجل قروض مستحقة فى خلال العام القادم بمبلغ ٢٤ مليار دولار . ونتيجة لذلك كانت نظرة مؤسسات تقييم الائتمان أكثر إيجابية بالنسبة لكوريا من ناحية السلامة المالية ، وقام صندوق النقد الدولى بدفع ٨ مليارات دولار أخرى ضمن برنامج قروضه التى وعد بها . ولكن الدين القائم كان قد أصبح حينئذ

يقدر بمبلغ ١٥٣ مليار دولار بما يزيد على ٣٠ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى وكان هناك ٥٦ مليار دولار تستحق الدفع فى خلال الشهور الاثنى عشر التالية . وأدت الفوائد شديدة الارتفاع ، وشبه استحالة مد أجل الدين إلى سرعة زيادة حالات الإفلاس .

وكانت حالة الفتور بين العمال والرأسمالية قد ساءت ، وفى شهر مايو دعا الاتحاد الكورى لنقابات العمال إلى إضرابات قومية للاحتجاج على تزايد أعداد العمال الذين تم الاستغناء عنهم . وأثارت الإضرابات موجة جديدة حادة من بيع الـ " وون " الكورى، عندما قرر المستثمرون أن تفاؤلهم السابق بشأن استعادة كوريا لعافيتها لم يكن فى محله. وكانت استراتيجية كيم السياسية طوال العام ترتكز على محاولة كسب تأييد نقابات العمال عن طريق التشدد مع " *الشائيبول* " . ولكنه لم يتمكن من إجراء التغييرات اللازمة وكان أمله الوحيد فى النجاح هو أن تقبل نقابات العمال شيئا أقل من إحداث الثورة التى طلبوها فى " *الشائيبول* " . وكان التوتر يعكس بعض الملامح ذات الجذور العميقة فى الاقتصاد الكورى الذى يتسم بالمقاومة الشديدة للتغيير . كانت " *الشائيبول* " تمثل جزء هاما وكبيرا من الاقتصاد الكورى ولم يكن فى الامكان تقليل أحجامها عن طريق التشريع . إن على كوريا أن تتعايش مع *الشائيبول* التى خلقتها ، وأن تقبل أن التغيير الأكثر فعالية سيحدث فيها عن طريق السوق .

إلا أن " *الشائيبول* " كانت تتمتع بقوة كبيرة إلى الدرجة التى تخيف الحكومات من محاولة الاقتراب من هذا النوع من الدواء . وكانت ثلاث من مجموعات " *الشائيبول* " التى أعلن إفلاسها وهى هانبو ، وكيا ، وجينرو مازالت تعمل فى أوائل عام ١٩٩٨ على الرغم من إعلان إعسارها ، وذلك بفضل مساندة البنوك ، وهى ظاهرة كانت تتسبب ببساطة فى إطالة آلام إعادة الهيكلة ، كما حدث فى اليابان فى خلال التسعينيات. أما المحافظة على *الشائيبول* عن طريق مساعدتها على الحياة ، فإنها ستؤدى إلى وجود طاقات فائضة كبيرة فى الاقتصاد الكورى بأكثر مما يمكنه استخدامه ، وتؤدى إلى الإساءة إلى الشركات السليمة ، لكى تحاول إنقاذ المريضة . وفى شهر مايو كانت الحكومة مازالت تقوم بنفس اللعبة ، باقراض عدة مئات الملايين من الدولارات لإنقاذ إحدى مجموعات " *الشائيبول* " التى تعانى من الاضطراب فى قطاع صناعة التشييد وهى مجموعة دونج آه جروب .

الفشل السياسى .

كانت أزمة عام ١٩٩٧ تمثل فشلا للديمقراطية الوليدة فى كوريا ، وكذلك للإدارة الاقتصادية ، التى جاءت ثمرة " عشر سنوات من السياسة المنغلقة فى ظل الديمقراطية الكورية غير الناضجة "، كما يقول عالما العلوم السياسية الكوريان مو ــ جونجوريون ومون شونج ــ إن . ويوجه " مو " و" مون " كثيرا من اللوم إلى كل من الحكومة الكورية والرئيس كيم يونج ــ سام . وقد أدركت الحكومة المشاكل الاقتصادية التى تسببت فى الأزمة ، ولكنها فشلت فى حلها . لقد كانت للإصلاحات المالية وإصلاح *الشائيبول* والعمالة أولوية عالية من ناحية الاقتصاد القومى ، ولكن لم يتم تنفيذها .

ولم يكن هذا ببساطة عيبا فى كيم يونج ــ سام أو فى أسلوبه الشخصى ، ولكنه كان يعكس عدم نضج الديمقراطية فى كوريا ، حيث أظهرت العملية السياسية " الشلل والانغلاق " وخاصة عندما تصبح مصالح المجموعات معرضة للتهديد ، كما يقول " مو " و" مون " . لقد فشل النظام السياسى ، كما يقولان ، لأن الشخصيات والمؤسسات الرئيسية لم تتخل عن عاداتها التى اكتسبتها من نظام السلطة المطلقة ، ولأن عملية التفاوض ، لم تتأصل جذورها فى الثقافة السياسية فى كوريا ؛ وذلك بسبب عدم كفاءة قيادة كيم يونج ــ سام ؛ وبسبب الروابط المحكمة المستمرة بين الحكومة ومنشآت الأعمال . " إن الديمقراطية تتطلب سلوكا مسئولا واحتراما لقواعد القانون . وقد يتطلب هذا أحيانا بعض التنازلات والتضحيات ذات الأجل القصير من أجل تحقيق مكاسب فى الأجل الطويل . وهذه هى الحقيقة البسيطة التى كانت غائبة إلى حد كبير فى السنوات العشر الأولى من الديمقراطية ، وكوريا تدفع الآن الثمن ". (٣)

الفصـــل السابع

إندونيسيا تنفجر داخليا

فى الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الثلاثاء ٢١ مايو عام ١٩٩٨ دخـــل الرئيس سوهارتو إلى قاعة مذهبة فى قصر الرئاسة فى جاكارتا وبـــدأ يلقـــى خطبـــة قصيرة . " لقد قررت أن أعلن أننى قد توقفت عن ممارسة مهامى كرئيس لجمهوريـــة إندونيسيا " هكذا قال الرجل الذى حكم إندونيسيا على مدى الأعوام الاثنيـــن والثلاثيـــن السابقة .

وكان قرار سوهارتو بتكليف نائبه المخلص ، وغير المحبوب على نطاق واســـع ، بى . جى . حبيبى ، ينهى حكمـــا أدى إلـــى القمـــع الوحشـــى للأقليـــات المتمـــردة والمعارضين السياسيين ، إلى جانب ما أحدثه من تحسينات استثنائية فى الرفاهة المادية للأغلبية العظمى من الإندونيسيين .

كان الرئيسان السابقان لإندونيسيا ، سوكارنو وسوهارتو قد توليا السلطة كلاهمـــا فى خضم ثورات عنيفة : سوكارنو فى عام ١٩٤٥ خلال الحـــرب ضـــد الاســـتعمار الهولندى ، وسوهارتو عن طريق الإطاحـــة بســـوكارنو فـــى ١٩٦٦ . وقـــد لعـــب سوهارتو لعبة تكتيكية بارعة عن طريق تقسيم أو استبعاد أو نقل معارضيه وأعدائـــه من المنافسة . وتحت ولاية سوهارتو تحولت إندونيسيا من مستنقع اقتصادى إلى أحـــد اقتصادات " المعجزة " فى شرق آسيا ، وتغلبت بنجاح علـــى الأزمـــات الاقتصاديـــة التى كانت تحدث كل عقد تقريبا فى منتصف الستينيات ، والسبعينيات والثمانينيـــات . إلا أن أزمة عام ١٩٩٧ أثبتت إفلاس سوهارتو ، وأثارت اضطرابا سياســـيا خطـــيرا مثل تلك الأزمات التى جاءت به وبسوكارنو إلى السلطة وإن كانت أقل دموية . وقـــد أنهت هذه الأزمة الاقتصادية ثلاثة عقود من النمو الاقتصادى القوى ، ودمرت ادعـــاء سوهارتو الشرعية ، وكان سقوط سوهارتو هو أكثر النتائج السياســـية المثـــيرة التـــى نشأت عن الأزمة الآسيوية ، بل كان إحدى الدلائل القوية على الصلة بيـــن التغـــيرات السياسية والاقتصادية .

وباستخدام الاختبارات المعتادة ، يمكن القول بـأن إندونيسـيا فـى بدايـة عـام ١٩٩٧ كانت فى صحة اقتصادية معقولة ، فقد كان التضخم ــ الذى يدور حول ٥ فـى المائة ــ منخفضا ويميل إلى الهبوط ، وكانت سياسة الموازنة العامة شديدة التحفـظ ، وكانت الموازنة أقرب للتوازن طوال سنوات التسعينيات . وكان عجز الحساب الجارى لإندونيسيا كبيرا بشكل معتدل ويبلغ حوالى ٤ فى المائة من الناتج المحلى الإجمـالى ، ولكنه لم يكن مثيرا للارتباك أيضا. إلا أن النظرة إلى الخلف بعـد وقـوع الأحـداث توضح أن الأمر الأكثر إثارة للمشاكل كان هو مستوى الدين بالعملات الأجنبية غـير المغطى المستحق للقطاع الخاص . ونسبة كبيرة من الديون كانت قصـيرة الأجـل ، مما جعل المقترضين معرضين للمخاطر بشكل خاص عندمـا رفـض المقرضـون ، الذين انتابهم الذعر ، مد أجل القروض عند استحقاقها ، إلا أن هذه العوامل لا تسـاعد على تفسير عمق أو قسوة وضراوة أزمة إندونيسيا .

كان السبب المباشر لتفجير عملية التخلص من الروبية هو إعادة التقييـم الدولـى لمستقبل إندونيسيا عند بداية الأزمة الآسيوية فى الانتشار من تايلاند فى منتصف عـام ١٩٩٧ . إذ لاحظ المستثمرون ــ فجأة ــ بعض علامات الخطر التى كانوا يهملونـها فيما سبق ، وخاصة ارتفاع مستوى الدين ، وازدياد عدم الكفاءة فى اقتصـاد فسـدت إدارته . وأضاف عاملان آخران الوقود لهذا الخليط المشتعل هما ، التناول السياسـى غير الكفء للأزمة وبخاصة من جانب الرئيس سوهارتو ، والاستجابة غير المناسـبة من جانب صندوق النقد الدولى .

السلطان الملطخ

طوال عدة سنوات قبل تفجر الأزمة المالية ، كان التعاقب علـى السـلطة هـو الموضوع الرئيسى للحوار والجدل السياسى فى إندونيسيا وحولها . واستعرت حـرارة الجدل فى منتصف عام ١٩٩٦ بقيـام سـوهارتو بإخمـاد الاحتجاجـات المنـاصرة للديمقراطية وأعمال الشغب التى تركزت حول الشخصية المعارضة للسيدة ميجـاواتى سوكارنوبوترى ، ابنة سوكارنو . وكان سوهارتو فى السادسة والسبعين من العمـر ، ولا يتمتع بصحة جيدة . وفى منتصف شهر ديسمبر عندما أعلن سوهارتو أنه سـيأخذ إجازة للراحة لمدة عشر أيام ، انتشرت الإشاعات ــ وكانت صحيحة فـى الغـالب ــ أنه يعانى من أزمة قلبية مما أشعل شرارة أخرى للتخلص من الروبية وأحدث هبوطـا فى سوق الأسهم . لقد كان سوهارتو فعالا جدا فى تحييد المعارضة السياسية لدرجة أنه

على الرغم من كل التساؤلات المتزايدة عن قدرته لم يكن هناك أى خليفة واضح كما لم يكن هناك أى وضوح فى عملية الخلافة .

وكما يقول عالم شئون إندونيسيا هارولد كراوتش فقد كان كثيرون من الإندونيسيين ينظرون إلى سوهارتو باعتباره سلطانا أو أحد حكام جاوة التقليديين وليس كرئيس منتخب . كان سلاطين جاوة يسعون للحصول على التأييد باعتباره تجسيدا لروح الجماعة ، ولا يولون أهمية كبيرة للانتخابات الشعبية . وكان سوهارتو فى بعض الأحيان يظهر تعاطفا مع نظرة جاوة الصوفية على نحو تقليدى والمتعلقة بالزعامة والتى تتصادم مع المثل الديمقراطية الغربية . وكما يقول هاميش ماكدونالد فيما كتبه فى دراسته عن " *إندونيسيا سوهارتو* " فإن السلطة بالنسبة لأهالى جاوة ، هى " جوهر محدد مميز يتركز فى الحاكم ، ويشع نورا من مصباح " ويضيف " إن السلطة لها نفس النوعية من حاكم إلى حاكم. إنها محدودة : والحاكم القوى يأخذ السلطة من نقط تركيز أخرى . إن السلطة أساسا ليست أخلاقية أو غير أخلاقية ، ولا هى شرعية أو غير شرعية ". (١)

ويقدم العالم مايكل فان لانجنبرج تفسيرا آخر لدور سوهارتو . إذ يقول : إن الرئاسة هى مسمار عجلة الدولة ، وسوهارتو ، باعتباره الرئيس والقائد العام للقوات المسلحة على حد سواء هو قلب الرئاسة .

إن بعض الأفكار الجاوية التقليدية عن الزعامة المثالية توضح فعلا جزءا من عقلية سوهارتو الخاصة . وتوفر خطبه العامة منذ الستينيات دليلا مقنعا على ذلك . ولكن تاريخ النظام الجديد يوضح بشكل أكثر أهمية شخصية سوهارتو كحاكم مستبد يسعى للتحديث الشامل ... على أن سوهارتو قد يرى نفسه صورة معاصرة من الأمير العادل (راتو اديل) الذى ورد ذكره فى أساطير جاوة ، وأنه سيدخل إندونيسيا (وجاوة) إلى العصر الذهبى للازدهار . ولكن الفكرة فى صورة سوهارتو هى فكرة الملكية الديناميكية على نحو خاص ، والشعبوية فى بعض الأحيان ــ التى تجمع المزارع ، والجندى والأمير فى دور قيادة الدولة القومية التى تقوم بالتحديث والمتقدمة تكنولوجيا . (٢)

وفى عام ١٩٩٨ اصطدم أسلوب سوهارتو للزعامة مع مطالب وتوقعات مؤسسة دولية قوية هى صندوق النقد الدولى ، الذى أصبحت له فجأة سلطة ضخمة على مقادير إندونيسيا ، على الرغم من أنه يبعد عنها بمسافة تعادل نصف العالم منها ، وعلى الرغم من فهمه غير المكتمل لتاريخ إندونيسيا السياسى وثقافتها. وقد تأرجح سوهارتو

بين الموافقة فورا على مطالب صندوق النقد الدولى والنفور من تفـــاصيل حاســمة . واتهم النقاد فى إندونيسيا وفى الغرب صندوق النقد الدولى بفرض مطالب شديدة القسوة على إندونيسيا كان هدفها غير المعلن هو إبعاد سوهارتو من السلطة .

وخلال الشهور الأولى من عام ١٩٩٨، وبينما كان سوهارتو يقوم على مضـــض بتنفيذ برامج صندوق النقد الدولى ، نشبت احتجاجات وأعمال شغب يومية فى جميـــع أرجاء إندونيسيا . وتحت الضغط المتزايد وعد سوهارتو بالقيام بإصلاحـــات سياســية تدريجيا ، ووافق على أن تحدد مدة ولاية الرؤساء القادمين بفترتين رئاســيتين فقــط . ولكن فى غمرة ارتفاع أسعار الوقود والكهرباء وازدياد البطالـــة ، والشــكوك حــول رغبة النظام الحاكم فى القيام بالإصلاح ، استمرت الاحتجاجات .

ولم تقتصر الاحتجاجات على طلبة المدارس ، ولكنها اجتذبت نحوها تــأييدا مــن الأساتذة فى الجامعات ، والمدرسين ، والطبقات الوسطى . وعندما سقط أربعـــة مــن الطلبة المتظاهرين قتلى برصاص البوليس الحربى ، والذى كان يفترض أن لديه أوامر باستخدام الرصاصات المطاطية فقط ، احتدمت الأزمة ووصلت إلى نقطـــة الغليـــان . وفى الأسبوع الذى بدأ يوم ١١ مايو ثار العمال الفقراء فى المدن ، الذيـــن أغضبـــهم الارتفاع الحاد فى الأسعار بسبب الأزمة الاقتصاديـــة ، ونـــهبوا وحرقــوا المحــلات التجارية ومحلات الـــ " سوبر ماركت " . ولقى مئات من الأفـــراد مصرعـــهم فـــى الحرائق التى أشعلها اللصوص القائمون بالنهب ، كما لقى عشرات مصرعـــهم علـــى أيدى قوات الأمن . وقامت الحكومات الأجنبية بإخطار مواطنيـــها بمغـــادرة البـــلاد . وعندما عاد سوهارتو من زيارة له إلى مصر كان معظم مؤيديه المقربين قـــد فقـــدوا صبرهم . وفى يوم الاثنين ١٨ مايو ، قام هارموكو رئيس مجلـــس النـــواب بزيـــارة الرئيس ليطلب منه التنازل . ومع قبول العسكريين وهو أمر له دلالته ، احتل الطلبـــة مبنى البرلمان وأعلنوا عن تصميمهم على البقاء فيه حتى يستقيل سوهارتو . ووقـــف القائد العام جنرال ويرانتو إلى جانب سوهارتو الذى أعلن يوم الثلاثاء أنه سيبقى فـــى السلطة حتى يتم إعداد قوانين جديدة للانتخابات ، وحتى يقـــوم بـــاجراء الانتخابـــات البرلمانية . ولكن هذه العملية كانت ستستغرق ما بين اثنى عشر وثمانية عشر شــهرا ، وهو احتمال كان لا يمكن قبوله فى أمة تعانى من الشلل الاقتصادى الذى ازداد ســوءا نتيجة لرفض سوهارتو القيام بالإصلاحات التى كانت ستؤدى إلى الإضـــرار بـــأقرب مؤيديه . وقد استمرت الجماعات العسكرية والبرلمانية فى التفاوض ، ثم تمكنت فـــى ساعة متأخرة من ليلة الأربعاء من إقناع سوهارتو بالتخلى عن منصبه فورا .

لقد أدى الغليان السياسى ، وأعمال الشغب التى جرت فى شهر مايو ، إلى توجيه ضربة ثقيلة أخرى إلى عملية الانتعاش الاقتصادى فى إندونيسيا . فقد غادرت البلاد أعداد كبيرة من رجال الأعمال الصينيين حاملين معهم رءوس أموالهم وقوض ذلك بدرجة أكبر احتمالات الانتعاش . كما غادر البلاد أثناء أسوأ حالة من أعمال الشغب فريق من صندوق النقد الدولى كان يتفاوض على القسط التالى من حزمة الإنقاذ ، مما أدى إلى تأخير دفع مبلغ مليار دولار كان يتعين دفعها إلى إندونيسيا فى ٤ يونيه . وفى علامة على زيادة القلق الدولى ، هبطت قيمة العملة بشكل حاد فى خلال شهر مايو ، وكانت الروبية قد بدأت الشهر بسعر ٨٠٠٠ روبية للدولار ، وانتهت فى آخر الشهر إلى ١١٥٠٠ روبية مقابل الدولار . وبهذا المقياس يبدو أن تعيين حبيبى رئيسا لم يفعل شيئا لإعادة الثقة .

طبقا للدستور ، كان الذى خلف سوهارتو هو نائب الرئيس حبيبى ، وهو رجل لا يوثق به على نطاق واسع سواء داخل إندونيسيا أم خارجها . لقد تغير القائد ، ولكن النظام بقى على حاله لم يمس . وأصبح السؤال الحاسم بالنسبة لإندونيسيا هو : هل سيتمكن الرئيس حبيبى من إنجاز ما أخفق سلفه فى عمله ، وعلى مواصلة الإصلاحات السياسية والاقتصادية التى تؤدى إلى التغلب على الأزمة ، والتى ستعنى أيضا القضاء على المزايا التى يتمتع بها كبار الشخصيات فى النظام .

السياسة والعسكريون

ظلت السياسة فى إندونيسيا تتسم بالتوتر لعدة سنوات قبل حدوث الانهيار فى شرق آسيا . ويقول هارولد كراوتش أنه كان من الممكن أن تحدث أزمة سياسية فى إندونيسيا حتى بدون أية مشاكل اقتصادية . وكان رأى النخبة فى داخل إندونيسيا يزداد قوة بأن الوقت قد حان لكى يتنحى سوهارتو عن السلطة ، ولكن سيطرة سوهارتو على المسرح السياسى جعلت تحقيق ذلك أمرا صعبا . ويقول كراوتش إن معظم النخبة فى القوات المسلحة كانوا يعتقدون منذ فترة أن سوهارتو ينبغى عليه أن يتنازل ، وأن يخلى الطريق لتعيين خلف له ، ولكنهم لم يكونوا قادرين على أن يقولوا له ذلك مباشرة حتى أدت أعمال الشغب والنهب إلى تقوية عزمهم فى شهر مايو .

وكان كبار القادة العسكريين قريبين جدا وبصفة شخصية من سوهارتو ويكنون له أعمق التقدير ، وقد علق كراوتش فى شهر فبراير بقوله :

إن هؤلاء الناس قد أدوا الخدمة طوال حياتهم المهنية فى ظل رئاسة سوهارتو ويقفون منه موقف الرهبة . وهم على العموم يحترمونه احتراما كبيرا ويعجبون به من أجل خدماته للأمة . وهم يرون فيه رجلا قام بإنقاذ إندونيسيا من الشيوعية ، وحافظ على وحدتها . وهم يرون فيه الرجل الذى شجع على التنمية الاقتصادية غير العادية والتى حدثت فى خلال السنوات الثلاثين الأخيرة . (٣)

كانت الصراعات السياسية فى صفوف النخبة الإندونيسية معزولة عادة عن السياسات الجماهيرية ، ولكن المعادلة تغيرت مع قدوم الأزمة الاقتصادية . ففى أواخر عام ١٩٩٦، وأوائل عام ١٩٩٧ نشبت مظاهرات وأعمال شغب فى كثير من المدن الصغيرة فى جزيرة جاوة ، ووقعت أعمال عنف كبيرة وكثيرة خلال الحملة الانتخابية لعام ١٩٩٧ . وفى النصف الثانى من فبراير ١٩٩٨ كانت أعمال الشغب تحدث يوميا . وعمل العسكريون بجد لضمان عدم انتشارها إلى المدن الكبيرة ، ولكنها اجتاحت العاصمة جاكارتا فى منتصف مايو وأضيفت إليها أعمال السلب والنهب .

المفجر

كان رد فعل الحكومة الإندونيسية سريعا عندما امتدت إليها الأزمة المالية من تايلاند فى أوائل شهر يوليه ، وذلك بتوسيع النطاق الذى كان مسموحا فيه بالتجارة فى العملة من ٨ فى المائة إلى ١٢ فى المائة . ولكن البنك المركزى لم يتمكن من إيقاف نزيف البيع الشديد ، وفى ١٤ أغسطس قام بإلغاء نظام سعر الصرف الموجه . وانخفضت الروبية بصورة فورية تقريبا بنسبة ٣٫٧ فى المائة من ٢٦٥٥ إلى ٢٧٥٥ . ولمحاولة إيقاف الهبوط قيدت الحكومة كلا من الموازنة العامة والسياسة النقدية ـ وهى الإجراءات التى يقول بعض المحللين إنها أدت ببساطة إلى تفاقم المشكلة . وفى شهر سبتمبر أعلنت إندونيسيا أنها ستؤجل تنفيذ مشروعات تشييد تتكلف ٣٩ تريليون روبية (١٣ مليار دولار) حتى تحول دون تهاوى موازنتها . وللتخفيضات التى أجريت آثار قاسية على صناعات التشييد والعقارات ، وعجلت بالبدء فى الاستغناء عن العمال على نطاق واسع .

وكان انهيار العملة التايلاندية فى شهر يوليه ١٩٩٧ الشرارة التى أشعلت عمليات التخلص من العملات والأوراق المالية فى أسواق الأسهم فى جميع أنحاء

جنوب شرق آسيا . وفى إندونيسيا كانت هناك عوامل وفرت الوقود لاشتعال الموقف . الأول هو المبالغ الكبيرة من الديون الخاصة غير المغطاة . وعندما هبطت قيمة الروبية إلى النصف ، ثم هبطت إلى النصف مرة أخرى ، لم تستطع حتى أكثر الشركات صحة مواجهة الدين بعد أن أصبح أربعة أمثال ما كان يتعين عليها دفعه . وكما ، قال هال هيل ، وهو أحد كبار الباحثين فى الاقتصاد الإندونيسى " كان المتهم هنا هو سعر الصرف شبه المثبت وتوقع المقرضين من الخارج بأن ذلك سوف يستمر فعلا " . ولقد كان موقف المستثمرين المتفائل تجاه الدين أمرا مفهوما . فإلى أن تفجرت الأزمة لم يكن هناك أى سبب يدعو إلى الشك فى قدرة البنك المركزى على تنفيذ التزامه بمساندة العملة . إلا أنه ثبت أن هذه الثقة كانت خطأ قاتلا .

وكان العامل الثانى هو النسبة العالية للديون-قصيرة الأجل . وكما يقول هيل : " لن تكون هناك مشكلة فى الاستحقاقات قصيرة الأجل ، إذا ما اطمأن المقترضون بدرجة معقولة إلى إمكان مد أجل سدادها ، ولكن يصبح من المستحيل الاطمئنان إذا ما قام الدائن فجأة بطلب سداد المبلغ بالكامل . وكما يعلم كل شخص يرهن منزلا عند شرائه ، أنه لا يمكن دفع قيمة رهن المنزل كله فى يوم واحد " . وقدر بنك إندونيسيا قيمة الدين الخاص قصير الأجل بمبلغ ٩ مليارات دولار ؛ واعتبر بعض المحللين الأفراد أن الرقم بلغ ٤٥ مليار دولار ــ والتباين ذاته يعكس نقص الثقة فى الإحصاءات الرسمية . ويقدر البنك الدولى أن الدين الخاص قد ارتفع من ٣٥ مليار دولار فى نهاية ١٩٩٤ إلى ٦٥ مليار دولار فى منتصف ١٩٩٧، مع ارتفاع الدين قصير الأجل من ١٠ مليارات دولار إلى ٣٢ مليار دولار . وكان العامل الثالث هو نقص الثقة فى القطاع المالى : وفى مصداقية حساباته ، وفى سلامة الإدارة الحكيمة والإشراف اللذين يقوم بهما بنك إندونيسيا.

ويقول روس ماكلويد الخبير وعالم الاقتصاد بجامعة ناشيونال الأسترالية ، إن أهم الأسباب وراء الأزمة كان فشل الحكومة فى إدراك أنها لا يمكنها فى نفس الوقت أن تتحكم ــ على المدى الطويل ــ فى أكثر من واحد فقط من المتغيرات الاقتصادية الرئيسية ، وهى الأسعار ، وعرض النقود ، وسعر الصرف وسعر الفائدة . وقد حاولت الحكومة الإندونيسية التحكم فى متغيرين من المتغيرات الأربعة فى نفس الوقت ــ وهما ــ سعر الصرف وعرض النقود ــ مما أدى إلى نتائج خطيرة . وقد كان أسلوب المحافظة على ثبات الروبية (أو بالتحديد السماح لها بالانخفاض المعتدل الذى يبلغ حوالى ٤ فى المائة سنويا) قد أبقى عليها دون المستوى الذى كان يمكنها

بلوغه إذا ما تم تعويمها بحرية . وكانت النتيجة أنه تم سحب رءوس الأموال إلى الداخل ، مما زاد عرض النقود فى الاقتصاد . ولتجنب الآثار التضخمية قام البنك المركزى بتعقيم معظم هذا النمو النقدى ، عن طريق بيع السندات المضمونة من الحكومة والتى تحمل أسعار فائدة مرتفعة ، ثم الاقتراض من الحكومة دون دفع أية فائدة. وفرض هذا تكلفة مرتفعة على البنك وعلى الحكومة . وأدت سياسات التعقيم إلى استبعاد القطاع الخاص من سوق التمويل المحلى ، وشجعت كثيرا من المنشآت الخاصة على أن تبحث عن الأموال فى الخارج . وكان ارتفاع الاقتراض من الخارج العامل الرئيسى وراء الزيادة الشديدة فى الديون الأجنبية ، غير المغطاة ، بسبب الوعد الذى تم الوفاء به على امتداد العقد الماضى ، وهو المحافظة على ثبات سعر الصرف .

وكانت هناك مشاكل أكثر عمقا وراء الأزمة . فقد حدث خلال الثمانينيات عندما كان نجم مستشارى سوهارتو التكنوقراطيين فى صعود ، أن بدأوا فى عملية لإصلاح سوق التمويل كانت تهدف إلى تخفيض الحواجز من أمام البنوك الجديدة ، كى يتم جذب مزيد من رأس المال الأجنبى . وفى عام ١٩٩٨ كان يبدو أنهم قد نجحوا فى ذلك إلى درجة كبيرة . وتفاقمت مشاكل استيعاب التدفقات الرأسمالية الضخمة بسبب الإخفاق فى الإشراف السليم على الجهاز المصرفى وتزايد الفساد الصارخ . وبحلول التسعينيات لم يكن سوهارتو يعطى سوى القليل من الاهتمام إلى مستشاريه التكنوقراطيين فى حين كان يولى كثير من الاهتمام لأولاده ، الذين كانوا يلعبون دورا متناميا فى كل نواحى الاقتصاد تقريبا . وأصبح من الأمور المعتادة أن يطلب أولاد سوهارتو دورا لهم فى المشروعات الضخمة الجديدة لمنشآت الأعمال . وكثيرا ما كانت أسماؤهم تظهر بوضوح فى قوائم الديون المعدومة الضخمة ، مما كان ينبئ أنهم كانوا يحصلون على معاملة لينة غير عادية من جانب مقرضيهم . أما فى خارج القطاع المالى فقد كان التغيير بطيئا . وكانت هناك شبكة من اللوائح التى تؤدى إلى محاباة الاحتكارات التى تسيطر عليها عائلة الرئيس وأصدقاؤه ، الذين كانوا يستفيدون أيضا من العقود الخاصة بعمليات ومشروعات البنية الأساسية .

وعلى هذه الصخرة الصلدة تجمعت عوامل أخرى جعلت الموقف أكثر سوءا: فقد ثار الشك حول مدى التزام سوهارتو بالإصلاح ، وكذلك حول صحة الرئيس وطريقة الخلافة ؛ وخوف مجتمع الأعمال الصينى ؛ وعدم قدرة اليابان ، على الرغم من كبر حجمها، على القيام بدور القاطرة الاقتصادية لدفع عملية الانتعاش فى المنطقة. وزاد

الفساد والمحسوبية أيضا درجة الشك ، وكانت العوامل السلبية الأخرى هـــي تنـــاقص قدرة القطاع الريفى على توفير منطقة واقية من المشــــاكل الســـائدة فـــى الاقتصــــاد الحضرى ، على خلاف ما كان عليه الحال فى أزمة منتصف الثمانينيات ، وانخفـــاض مستوى معظم أسعار النفط والسلع الأخرى . وأخيرا ، ففى بداية عـــــام ١٩٩٨ كـــان الوزراء الاقتصاديون الرئيسيون الثلاثة فى حالة ضعف سياسى . ويقـــول هيـــل مـــو " فى الماضى كان لدى إندونيسيا شيء يمضى لصالحها وشـــــيء آخــر يســـير فـــى الاتجاه المضاد ، أما فى هذه المرة فهناك توافق على أن المعلومات والنتائج ســـــلبية على نحو متجانس " .

ويؤكد روس ماكلويد أن الالتزام الفاتر الهمة للحكومة بنظام تعويم العملة قـــد أدى إلى تفاقم المشاكل . " إن افتقار الحكومة للالتزام بـــالتعويم عنـــد مســـتوى عقلانـــى مدروس سرعان ما أصبح واضحا عندما رأت التخفيض الفورى الكبير للروبية . وكما يقول ماكلويد فإنه يبدو الآن باسترجاع الماضى أنه كان رد فعل مذعـــورا ، اختـــارت الحكومة أن تضحى بأهدافها النقدية بغية استعادة السيطرة على سعر الصرف ". (٤)

فى الأزمات السابقة كان اتخاذ قرار برفع أسعار الفـــائدة ينجـــح فـــى إجـــهاض أى هجوم للمضاربة . ولكن مع أسعار الصرف المعومة فإن هذه التكتيكات لـــم تكـــن مجدية . وبدلا من ذلك فإن السيولة المقيدة وتخفيض الموازنــــة اعتصــرا الاقتصــــاد المحلى بصورة مفاجئة . واضطرت البنوك إلى زيادة أسعار الفائدة لاجتذاب الأموال ، ولكنها وجدت أن من المستحيل عليها تقديم قروض جديدة .

وعلى الرغم من جهود الحكومة، واصلت العملة انخفاضها، وفى يوم ٨ أكتوبـــــر طلبت الحكومة المساعدة من صندوق النقد الدولى . وبنهاية الشهر كان صندوق النقـــد الدولى بمعاونة بعض جيران إندونيسيا ، والبنك الدولى وبنك التنميـــــة الآســـيوى قـــد تمكن من تدبير ٤٠ مليار دولار كحزمة للمساعدة المالية .

وفى أول نوفمبر ، أى بعد يوم واحد من إعلان حزمة صنـــــدوق النقـــد الدولـــى للمساعدة ، قامت الحكومة بإغلاق ستة عشر بنكا ، واستردت الروبية شيئا من عافيتـــها لفترة قصيرة لم تدم طويلا . ولم تكن لدى إندونيسيا أية نظم للتأمين على الودائع التـــى تحمى صغار المستثمرين فى دول العالم الغنية ، ومن ثم أدى إغلاق البنوك المفـــاجئ إلى فقد الجماهير الثقة فى مدى أمان ودائعهم . ولم يصــــدق أحـــد مـــا وعـــدت بـــه الحكومة من أنها لن تقوم بأى إغلاق آخر للبنوك ، وفاقم التدافع للسحب مـــن البنـــوك

الخاصة الناجم عن ذلك خطورة مشكلة السيولة المحلية . وقام البنك المركزى بضخ مبالغ ضخمة من الأموال السائلة للمحافظة على بقاء النظام المالى . ولكن هذا أدى إلى اشتعال نار التضخم وزاد من الضغط على سعر الصرف . وكان هذا أول خطأ من كثير من الأخطاء الفاضحة التى كان لكل من حكومة إندونيسيا وصندوق النقد الدولى دور فيها .

وكانت إعادة افتتاح أحد البنوك المملوكة لابن الرئيس " بامبانج " فى أوائل نوفمبر، تحت اسم جديد ، أول علامة على عدم حماس سوهارتو للإصلاحات التى وعد بها . وفى شهر ديسمبر بدأت الآمال تخبو بشأن عملية الإنقاذ التى قام بها صندوق النقد الدولى والتى كان يتوقع منها أن تحل الأزمة. وأعيد إحياء خمسة عشر مشروعا من بين مشروعات البنية الأساسية التى كانت قد أغلقت فى شهر سبتمبر، وكان الإغلاق المفاجئ للبنوك ومقاومة عائلة سوهارتو للإصلاح عوامل حاسمة فى تدمير الثقة ، سواء فى داخل إندونيسيا أو خارجها وفى القضاء على رد الفعل المبدئى المواتى للحزمة الأولى لصندوق النقد الدولى .

وفى ٨ ديسمبر بدأ الرئيس سوهارتو إجازة لمدة عشرة أيام للراحة ، مما أدى إلى ازدياد القلق بشأن صحته . وأدى هذا الحدث إلى تركيز اهتمام العالم بمسألة الخلافة فى حالة عجز سوهارتو . وفى نفس اليوم انخفضت قيمة الروبية إلى أقل من ٤٠٠٠ للمرة الأولى ، قبل قيام البنك المركزى بالشراء الذى أعادها إلى ٣٩٦٥ روبية مقابل الدولار عند الإقفال فى ذلك اليوم .

ويشير ماكلويد إلى ثلاثة عوامل ، بعيدا عن صحة الرئيس ، أدت إلى تقويض الحزمة الأولى لصندوق النقد الدولى . أولا ، أنه على الرغم من الموقف المحافظ فعلا الذى انتهجته السياسة ، أدت المطالبة بتطبيق إجراءات تقشف أكثر سواء من ناحية المالية العامة أو الناحية النقدية، إلى تضخيم حجم الهبوط فى الإنفاق الذى كان ظاهرا فعلا . وثانيا ، كان هناك تركيز على الإصلاحات الهيكلية التى كان ينتظر أن تواجه مصاعب سياسية . وثالثا ، لم يرد فى الحزمة ، سوى القليل عن كيفية إعادة الروبية إلى مستوى يمكن للمقترضين الإندونيسيين من الوفاء بالتزاماتهم . وعانى الاقتصاد بشدة من نقص التناسق فى استجابات الحكومة السياسية ، وازدادت المشكلة سوءا باعتلال صحة أحد المستشارين الاقتصاديين الرئيسيين ، واستبعاد سوهارتو للآخرين .

وهبطت قيمة العملة بشكل حاد خلال شهر ديسمبر . ففي يوم واحد ، ١٥ ديسمبر، هبطت العملة بنسبة ١٢ فى المائة ، أى إلى مستوى يقل بنسبة ٥٨ فى المائة عن سعرها الذى بدأت به فى أول العام ، وذلك وسط مخاوف من قيام إندونيسيا بتجميد مدفوعاتها لسداد ديونها الأجنبية . وكانت الحكومة حينئذ قد اعترفت بأن حجم الدين الخارجي يبلغ ١١٧ مليار دولار ، ولكن البنوك الخاصة كانت تقدر الرقم بحوالى ٢٠٠ مليار دولار . واحتفلت أسواق العملات بالسنة الجديدة بخفض سعر الروبية يوم ٢ يناير (لأن الأسواق كانت مغلقة يوم ١ يناير) من ٤٥٥٠ إلى ٥٧٢٥ .

وأصبح من الواضح فى بداية عام ١٩٩٨ أن الأزمة المالية فى إندونيسيا ليست مقصورة على وجود بنوك سيئة أو على انهيار العملة ، ولكن ستكون لها عواقب وخيمة على الحياة اليومية . فقد أدى هبوط سعر العملة إلى زيادة أسعار الأرز المستورد والمواد الغذائية الأساسية الأخرى المستوردة . وكانت أسعار الأرز ، وزيت الطعام ، والسكر ، والكيروسين (الذى يستخدم فى مواقد الطبخ) هى المنتجات الرئيسية التى تعانى من ارتفاع الأسعار . وأدت المخاوف من انفلات التضخم إلى قيام المستهلكين بالتخزين قبل أن يضاروا بارتفاع الأسعار ، خاصة وأن كثيرين منهم كان يساورهم القلق بشأن فقدهم لأعمالهم ، إن لم يكن ذلك قد حدث فعلا . وكانت أسعار مواد الغذاء والوقود ، وأجور النقل تواصل الارتفاع بينما كانت منشآت الأعمال تقوم فى نفس الوقت بتخفيض الأجور حتى تظل على قيد الحياة .

وكان الممولون من دول العالم الغنى يراقبون الموازنة العامة لسوهارتو التى أعلنت يوم ٦ يناير للعثور على إشارات تنبئ بأن إندونيسيا جادة فى معالجتها للأزمة، إلا أنهم أعلنوا إصابتهم بخيبة أمل . كان قد تم إعداد الموازنة قبل عدة أسابيع عندما لم تكن النذر تنذر بشر كبير ، بافتراض أن سعر الصرف سيكون ٤٠٠٠ روبية للدولار . ولكن فى يوم بدء الموازنة كان سعر الصرف أقل كثيرا من هذا المستوى . وكانت العملة قد بدأت العام الجديد فى الأسبوع السابق بسعر بلغ ٥٧٢٥ . وبعد إعلان الموازنة هبطت الأسواق بالعملة بنسبة ١٤ فى المائة فى يوم واحد أى ٧٧٠٠ روبية مقابل الدولار ، واستمرت فى الهبوط . وفى يوم الثلاثاء كانت العملة قد تعدت فى هبوطها حاجز الـ ١٠٠٠٠ روبية مقابل الدولار ، مع وجود قلة من المشترين لإيقاف هذا الاضطراب الشديد بينما اندفع الإندونيسيون والأجانب على السواء إلى التخلص مما معهم من الروبيات .

وعندئذ كانت الأسواق المالية قد فقدت ثقتها تماما فى إندونيسيا ، وبخاصة فى سوهارتو ، وتفاقم قلقها نتيجة لخطاب وجهه صندوق النقد الدولى إلى سوهارتو ، تم تسريبه إلى جريدة *الواشنطن بوست* ، انتقد الموازنة العامة لأنها " غير متقشفة بدرجة كافية ".

ووجه روس جارنوت الخبير الاقتصادى الأسترالى ومستشار رئيس الوزراء السابق انتقادا شديدا إلى الشكاوى من أن الموازنة العامة لم تف بالأهداف التى حددها صندوق النقد الدولى . وفى فبراير ١٩٩٨ قال :

إن الانتقادات يكررها موظفو صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ووزارة الخارجية الأمريكية، من ذكر منهم اسمه ومن لم يذكر . وقد عجل ذلك بأكبر ضياع للثقة فى إندونيسيا ، وإلى وقوع أكبر انهيار للروبية فى خلال الأسبوعين التاليين لذلك ... والموازنة لم تكن سيئة إلى هذه الدرجة ، بل الواقع أنها كانت من الناحية الاقتصادية الكلية ، افضل من حزمة صندوق النقد الدولى فى تحقيق الانتعاش ... ويؤكد هذا الحدث أهمية قيام المعلقين الدوليين باعداد التحليل الصحيح وإدراكهم لخطورة الوضع الذى يتحدثون عنه . ومن الواضح لن يكون هناك استقرار اقتصادى (و) انتعاش بدون وجود الثقة فى النظام السياسى والقيادة السياسية " (٥)

وعندما سقطت العملة ، قام كل من الرئيس الأمريكى بيل كلينتون ، ورئيس الوزراء اليابانى ريوتارو هاشيموتو ، ورئيس الوزراء الأسترالى جون هوارد وعدد من الزعماء الآخرين بمخاطبة سوهارتو تليفونيا ، تحت إلحاح الأمريكيين ، وذلك لمحاولة مساندته وحثه على الثبات فى المهمة التى يواجهها . وفى منتصف شهر يناير بينما كان صندوق النقد الدولى والإندونيسيون يتفاوضون على مجموعة تدابير أخرى للإنقاذ برزت أول المراهنات وهى أن إندونيسيا تفكر فى إنشاء مجلس للعملة .

وفى ١٥ يناير وقع سوهارتو على حزمة إصلاحات جديدة ، كانت تقتضى القيام بتغييرات جذرية فى الاقتصاد الإندونيسى . ووعد سوهارتو بحل احتكارات القرنفل ، والوقود ، ومختلف السلع فيما عدا الأرز ، كما تعهد بأن يخفف المزايا الضريبية الممنوحة للبرنامج القومى للسيارات . وتضمنت الصفقة مراجعة حادة للتوقعات الاقتصادية فى الموازنة العامة التى كانت قد أعدت فى الأسبوع السابق، وذلك بعد أن ارتفع احتمال التضخم المتوقع من ٩ فى المائة إلى ٢٠ فى المائة ، وانخفض النمو الاقتصادى المتوقع من ٤ فى المائة إلى الصفر . وأصبحت توقعات الروبية ٥٠٠٠ مقابل الدولار بدلا من ٤٠٠٠ للدولار . وكان أحد التنازلات التى قدمها صندوق النقد

الدولى هو الموافقة على أن يكون عجز الموازنة ١ فى المائة فى محاولة منه لحفز النمو الاقتصادى . كما وعد سوهارتو أيضا بألا تتدخل الحكومة لإنقاذ البنوك الخاصة . وكان الاتفاق الجديد نقطة تحول ، ولكن ليس من النوع المطلوب . وجرى تصوير سوهارتو وهو يوقع على الاتفاق بينما كان ميشيل كامديسو المدير العام لصندوق النقد الدولى يقف إلى الخلف ناظرا إلى الرئيس ويداه متقاطعتان أمامه ووجهه جامد كالصخر . وكانت الصورة رمزا لإذلال إندونيسيا ، وأشعلت كراهية الإندونيسيين لصندوق النقد الدولى . وعندما فشلت الصفقة الجديدة لصندوق النقد الدولى فى تضميد جراح سوق النقد الإندونيسى ، بدأ يتزايد رفض سوهارتو للحلول التى كان يقدمها صندوق النقد الدولى ، وأخذ يبحث عن طرق علاج أخرى .. وبعد أسبوع من الإعلان عن الصفقة هبطت قيمة الروبية إلى ١٥٠٠٠ روبية للدولار لفترة قصيرة ، وارتفعت بعد ذلك إلى ١٢٧٥٠ نتيجة لعملية شراء مكثفة قام بها البنك المركزى . إلا أن الروبية كانت حينئذ قد أصبحت ضعيفة وشديدة التذبذب لدرجة أن التجارة العادية قد أصبحت شبه مستحيلة .

وأحدثت الاضطرابات أضرارا خطيرة بالاقتصاد الإندونيسى وكانت علامة على انتهاء ٣٢ عاما من التحسينات المتواصلة فى مستويات المعيشة ، والتى بدأت مع وصول سوهارتو إلى السلطة فى عام ١٩٦٦ . وكان التنبؤ بمعدل النمو الذى تمت مراجعته بعد الاتفاق الثانى مع صندوق النقد الدولى فى شهر يناير هو أن النمو سيبلغ صفرا ، إلا أن معظم الاقتصاديين كانوا يتوقعون ركودا قاسيا ، هو الأول فى ظل النظام الجديد . وأخذت الأسعار ترتفع بحدة بسبب الهبوط الشديد فى قيمة العملة ، وإلغاء إعانات الدعم للسلع الأساسية ، وثارت مخاوف من حدوث تضخم منفلت . وكان انهيار سوق الأسهم يعنى أن بعض الشركات قد أصبحت قيمتها عندئذ تتراوح ما بين ٥ فى المائة و ١٠ فى المائة من قيمتها قبل بدء الأزمة .

ونتيجة لذلك توقف تدفق رأس المال إلى إندونيسيا تقريبا تماما . وفى عام ٩٦-١٩٩٧ ، كانت التدفقات إلى إندونيسيا ٧ر١٢ مليار دولار ؛ وفى عام ٩٧-١٩٩٨ قدرت التدفقات من إندونيسيا إلى الخارج بمبلغ ٤ مليارات دولار . وفى نهاية شهر فبراير أوضحت التقديرات أن هناك مليون عاطل عن العمل فى صناعة التشييد . كما توقف جانب كبير من قطاع الصناعات التحويلية عن العمل ، مسببا

خسارة كبيرة فى فرص العمل . وأدت خسارة الدخل فى بلد يخلو من أى شبكات للأمان الاجتماعى إلى إرغام عدد كبير من الأفراد على العمل فى أعمال غير رسمية .(٦)

وسرت بسرعة إشاعات فى قرى ومدن إندونيسيا عن حدوث نقص فى الأغذية ، مما أدى إلى إشعال حمى الشراء المذعور للأغذية والمواد الأساسية الأخرى . وكانت إندونيسيا فى السنوات الأخيرة قد حققت الاكتفاء الذاتى من الغذاء ، ولكن هذا الإنجاز انقلب فى عام ١٩٩٧ نتيجة للجفاف الذى سببته ظاهرة النينو ، وكان أسوأ جفاف عرفته البلاد خلال نصف قرن . ونتيجة للجفاف ، وضعف محصول الأرز ، كان من المتوقع أن يبلغ العجز فى محصول الأرز لعام ١٩٩٨ ما بين مليونى و ٤ ملايين طن ــ وهى نسبة كبيرة من السوق الدولية للأرز .

وبعد أسبوع من الموازنة ، نشبت مظاهرات وأعمال شغب فى ثلاث مدن فى جاوة، أكبر جزر إندونيسيا وأكثرها سكانا ومركز القوة السياسية . وكان أهداف أعمال الشغب هى المحلات التى يملكها ذوو الأصول الصينية ، الذين يشكلون ٤ فى المائة فقط من سكان إندونيسيا الذين يبلغ تعدادهم ٢٠٠ مليون نسمة ، ولكنهم يسيطرون على قطاع الأعمال ــ مما جعلهم موضع كراهية من جانب *البريبومى* (سكان إندونيسيا الأصليون) . وتذكر التقديرات أن الصينيين يسيطرون على ثلثى القطاع الخاص . وخلال الشهر التالى ، اندلعت المظاهرات وأعمال الشغب ضد الصينيين فى أكثر من اثنتى عشرة مدينة وبلدة . (٧)

وحذر الجيش والشرطة بأنهما سيردان بسرعة إذا ما حدث أى عنف ، وزادا من وجودهما فى جاكارتا حتى يضمنا عدم انتشار العنف هناك . إذ كانت السلطات تعتبر أن أعمال الشغب فى العاصمة تشكل خطورة خاصة ، لأنها قد تقوض الحكومة والسيطرة العسكرية . وتحقق ما كانت تخشاه فى شهر مايو عندما امتدت أعمال الشغب فعلا إلى العاصمة . وازداد قلق أصحاب المحال ورجال الأعمال من الصينيين وأخذ كثير منهم يفكرون فى الرحيل من إندونيسيا ، وهو الاحتمال الذى لو تم على نطاق واسع لترتبت عليه أضرار اقتصادية بعيدة المدى .

كان الصينيون فى إندونيسيا يتمتعون بمنزلة ممتازة منذ أيام الإدارة الاستعمارية الهولندية ، عندما أعطى التجار الصينيون حق احتكار أنواع معينة من السلع . وعندما حدثت الاضطرابات فى الصين خلال العشرينيات والثلاثينيات تدفق ألوف من

المهاجرين إلى إندونيسيا ، وأنشأ كثيرون منهم مشروعات أعمال فى المدن الريفية . وقد نما شعور المرارة تجاه الصينيين بعد الاستقلال فى عام ١٩٤٥ ، وفى أواخر الخمسينيات حاول الرئيس سوكارنو أن يمنع تجار التجزئة الصينيين من العمل فى المناطق الريفية . وقد انضم كثير من الصينيين إلى الحزب الشيوعى الإندونيسى ، مما أضاف سببا آخر إلى كراهيتهم . وبعد تولى سوهارتو للحكم فى عام ١٩٦٣ ، جرى تشجيع للأقلية الصينية على الذوبان فى المجتمع ، وتم منع الكتابة بالحروف الصينية فى الأماكن العامة . ولكن على الرغم من التهميش الثقافى ، فإن القوة الاقتصادية للجالية الصينية أصبحت أكبر كثيرا عن ذى قبل . ومع تحسن اقتصاد إندونيسيا أصبح الصينيون أكثر ثراء بدرجة ملحوظة ، مما كان يزيد ضيق الفقراء من *البريبومى* . وقد قام الصينيون بتوفير حماية لأنفسهم عن طريق إقامة روابط قوية مع كبار ضباط الجيش ، تعود بالفائدة على كلا الجانبين . [٨]

ودار جدل كبير حول ما إذا كان الجيش قد قام بتشجيع أعمال الشغب ضد الصينيين أو أذعن لها لتحويل الانتباه عن الحكومة . وقال هارولد كراوتش عالم الشئون الإندونيسية أن أعمال الشغب كانت عفوية إلى حد كبير . " كانت الأسعار العالية قد أثرت على الناس ، وهم يقومون بأعمال السلب للحصول على الطعام ". وكان لديه شك فى أن يكون العسكريون قد شجعوا القائمين بالشغب ، مع ملاحظة أنهم فى المدن الصغيرة ذات الحاميات الصغيرة لن يكونوا قادرين على وقفهم .[٩] ويختلف مع هذا باتريك والترز ، مراسل جريدة "*أسترالِيان*" فى جاكارتا ، الذى يقول إن هناك شواهد قوية على أن بعض أعمال الشغب كانت منظمة . وكانت هناك مشاعر قوية مناهضة للصينيين فى القوات المسلحة ، وكان يغذيها ما كان يراه بعض الضباط عدم ولاء من جانب أصحاب الأعمال الصينيين بقيامهم بإرسال رءوس الأموال إلى الخارج عند ازدياد الأزمة . وكان كثيرون يعتقدون أن إندونيسيا ينبغى أن تحذو حذو ماليزيا فى سياساتها لتحسين الوضع الاقتصادى *للبريبومى* بالمقارنة بأوضاع الصينيين المسيطرين من الناحية الاقتصادية .

وعلى المستوى القومى ، كان العسكريون قلقين من أعمال الشغب الموجهة إلى الصينيين . وقال كراوتش :

إنهم كانوا يعلمون جيدا النتائج التى سيعانى منها الاقتصاد فى مجموعه إذا ما قام أصحاب الأعمال الصينيين بإغلاق مشروعات أعمالهم ، وإذا ما ترك الصينيون البلاد . وكانوا يرون أن

الصينيين يلعبون دورا مهما جدا فى الإنتاج والتوزيع ، وأنه لكى يسترد الاقتصاد عافيته لابد من منع أعمال الشغب ضد الصينيين . (١٠)

وقد أدت الأحوال المتدهورة فى إندونيسيا إلى إطلاق شرارة الخروج الجماعى للمهاجرين غير الشرعيين إلى الدول المجاورة مثل ماليزيا وسنغافورة وتايلاند . وفى أواخر شهر مارس قتل ثمانية من المهاجرين غير الشرعيين عندما انفجرت أعمال الشغب فى أحد معسكرات الاعتقال فى سيمنيه فى ماليزيا . وقالت الشرطة إن الشغب بدأ عندما علم المعتقلون أنهم سيكونون التاليين فى إعادة الترحيل إلى إندونيسيا . وقتل المهاجرون أحد رجال الشرطة ، وجرحوا ما يزيد على ٣٠ آخرين ، وقاموا بإحراق نصف مركز الاعتقال . وانتقم رجال الشرطة بقتل ثمانية معتقلين وجرح كثيرين آخرين ، طبقا لتقارير الشرطة .

وقامت ماليزيا فى الشهور الثلاثة الأولى من عام ١٩٩٨ بإلقاء القبض على ١٩٠٠٠ من اللاجئين ، معظمهم من الإندونيسيين ، وكان هذا ضعف عدد المعتقلين فى عام ١٩٩٧ بأكمله . وعززت ماليزيا دوريات الأسطول وقوارب الشرطة وطائرات الهليوكوبتر لملاحقة سفن الصيد قبل أن تصل إلى الشواطئ . وكانت العقوبات قاسية لأولئك الذين يتم القبض عليهم وهم ينقلون أو يساعدون المتسللين . وقامت ماليزيا بحملة واسعة النطاق ضد المهاجرين غير الشرعيين ، وحظيت بتغطية إعلامية كبيرة سواء فى التليفزيون أو فى الصحف . وفى سنغافورة ، كان المهاجرون غير الشرعيين يعاقبون بالسجن وبالجلد .

وفى منتصف العام قفزت معدلات البطالة إلى خمسة أمثال ما كانت عليه ، بحيث أصبح عدد المتعطلين ٢٠ مليونا . وكان الاقتصاد يعانى حالة انكماش ، وأخذ التضخم يرتفع بشكل حاد ، وكان خطر انفلات التضخم ماثلا . وأعدت منظمة العمل الدولية فى أواخر مارس تقريرا أوضحت فيه أن ٤ ملايين إندونيسى فقدوا أعمالهم فى قطاعى التشييد والصناعات التحويلية بسبب الأزمة. وقفز عدد الإندونيسيين الذين يعانون من الفقر ، حيث قدر عدد من يعيشون تحت خط الفقر الذى حددته الحكومة بخمسين مليونا مقابل ٥ر٢٢ مليون فى عام ١٩٩٦ و ١ر٥٥ مليون فى عام ١٩٧٠ .

صندوق النقد الدولى والاجماع فى واشنطن

كان دور صندوق النقد الدولى فى أزمة إندونيسيا علامة على حدوث تحول كبير فى القوة من دولة ذات سيادة إلى مؤسسة دولية اسما ، مؤسسة تسيطر عليها الولايات المتحدة ، وبالتحديد وزارة خزانة الولايات المتحدة .

ومع دوره كحارس للاستقرار المالى العالمى ، فإن صندوق النقد الدولى كان هو المؤسسة المسئولة والوحيدة التى يمكنها القيام بنجدة إندونيسيا . وكانت المشكلة ، التى كان يسعى صندوق النقد الدولى لحلها ، هى فى حد ذاتها مظهر لبزوغ قوى جديدة لم يتم التنبؤ بها فى مجال التمويل العالمى ، وهى قوى أدت إلى تقليص السيادة القومية فى مقابل بعض المنافع من رأس المال العالمى أحيانا . ودعمت استجابة صندوق النقد الدولى ضياع السيادة القومية ، وقد فعلت ذلك بطرق لم تكن دائما فى مصلحة إندونيسيا، أو نظام التمويل العالمى أو الولايات المتحدة . وليست القضية هنا أن صندوق النقد الدولى كان جزءا من مؤامرة لتخريب أو استغلال إندونيسيا والدول الأخرى فى شرق آسيا ، كما قال البعض . لم تكن هناك مؤامرة ، ولكن صندوق النقد الدولى وكذلك إندونيسيا بنفس القدر ، وجدا أنهما قد ألقى بهما فى خضم عاصفة عاتية لم يعرفا وسيلة للهروب منها .

وكانت الحزمة الثانية لصندوق النقد الدولى التى وافق عليها سوهارتو فى ١٥ يناير تحت عنوان لطيف " مذكرة بشأن السياسات الاقتصادية والمالية " ، عبارة عن وثيقة غير عادية : وفيها ، وافق سوهارتو على القيام بإجراءات سريعة و" بالجملة " لتحرير الاقتصاد الإندونيسى . وقد علق بول كيلى الصحفى على تلك الوثيقة بأنها " تجعل السيادة القومية مفهوما باليا وتظهر صندوق النقد الدولى فى دوره الذى تحول إليه كأداة للتحرير الموجه إلى السوق ". وقد قال المسئولون فى الصندوق بعد ذلك أنهم أصيبوا بالدهشة لموافقة سوهارتو السريعة على الحزمة التى قاموا بإعدادها . فقد وافقت إندونيسيا بموجبها على القيام بحوالى خمسين تغييرا فى السياسات، وكان كثير من تلك التغييرات يمثل انقلابا جذريا على سياسات سابقة ، وكانت ستؤدى إلى محو وإلغاء المزايا التى كان يتمتع بها كثير من أنصار سوهارتو المقربين . وقد قال سوهارتو لبعض المسئولين الدوليين أنه قد قرر أن يلقى بثقله مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، وأن الخطأ سيكون خطأهما لو أخفقت الصفقة — وهو القاء غير عادى للمسئولية من زعيم قومى ، وعلامة على يأسه المتزايد .

وكان نطاق التغييرات مثيرا للاستغراب ، ولم يكن استسلام سوهارتو لبعض عناصر الحزمة الرئيسية ليثير أية دهشة ، أما مدى استعداده لتنفيذ أو عدم تنفيذ ما ورد به فقد كان أمرا موضع نقاش . ولكن مما لا شك فيه أنه مع سقوط بلاده في هوة الأزمة المالية بشكل أعمق ، كان تحت ضغط رهيب للإذعان لخطة صندوق النقد الدولي . وكما أثبتت الأحداث بعد ذلك ، فإن إجراءات التقشف وزيادة الأسعار التي فرضتها الخطة كان لها ثمن اجتماعي وسياسي مرتفع .

وقد حددت الحزمة حجم عجز الموازنة ، والتغييرات في قواعد المحاسبة ، والتفاصيل الدقيقة لإعانات الدعم التي طلب إلغاؤها وللضرائب التي كان مطلوبا زيادتها . وطالبت بوضع إطار تشريعي جديد للنظام المصرفي ، وإلغاء العوائق أمام المستثمرين الأجانب ، وتخفيض الرسوم الجمركية ، وإلغاء احتكارات استيراد القمح ، ودقيق القمح ، وفول الصويا ، والثوم . وحددت قواعد جديدة للمنافسة في صناعة الأسمنت ، وتم إلغاء القيود على استيراد السفن (الجديدة والمستعملة) ، واقترحت حملة لإلغاء القوانين والتحرير وخصخصة الاقتصاد .

وثار الجدل حول ملاءمة هذه التغييرات بعيدة المدى في زمن الأزمة المالية والاقتصادية . وكانت الوثيقة عبارة عن إعلان شامل للخطة التقليدية للإصلاح الاقتصادي التي يطالب بها صندوق النقد الدولي . وكان معظم ما ورد بها ، بل ربما كل ما جاء فيها من علاج يعتبر مفيدا لو نفذ في وقته . إلا أن محاولة فرض كل ذلك في انقضاضة واحدة رهيبة في وقت الأزمة ، كانت علامة على الثقة غير العادية في وصفات العلاج الاقتصادي ، ودليلا في نفس الوقت على السذاجة بالنسبة لحقائق السياسة الإندونيسية المحلية ، وسيكولوجية الأسواق الدولية . وسيتم تناول هذا الموضوع بشكل أوسع في الفصل التاسع .

إن الاضطراب الشديد السياسي والاجتماعي الذي حدث في إندونيسيا في منتصف عام ١٩٩٨ يجعل من المناقشة حول دور صندوق النقد الدولي أمرا مثيرا للنزاع بشكل خاص . هل كانت وصفات الصندوق سببا في إشتعال الأزمة السياسية ، أم أنها كانت ستنشب في كل الأحوال ؟ إن الإجابة تعتمد جزئيا على الكيفية التي يمكن للمرء أن يحكم بها على المدى الذي ساعد به تدخل صندوق النقد الدولي في تحسين الأوضاع الاقتصادية في إندونيسيا أو عرقلة ذلك في وقت بلغت فيه الأزمة ذروتها في شهر مايو . وحكمي الشخصي هو أن التوتر السياسي كان قد أخذ يتراكم منذ فترة

طويلة ، كما أن نوايا سوهارتو كانت غير مؤكدة مما قضى بأن عملية الانتقال السياسى ستكون على الدوام فى غاية الصعوبة . وربما أدت إجراءات صندوق النقد الدولى إلى زيادة الأزمة الاقتصادية سوءا فى بداية السنة ، ولكن على الرغم من أن صندوق النقد الدولى قد عجل التحول السياسى إلا أنه لم يكن السبب فيه . إن السبب فى الأزمة السياسية يكمن فى عدم قدرة النظام الأوتوقراطى والمطلق السلطة على الاستجابة المناسبة للأزمة الاقتصادية .

مجلس عملة هانكى

قوض أسلوب سوهارتو فى أواخر عام ١٩٩٧ وأوائل عام ١٩٩٨ النظرة بشأن الاحتمالات فى إندونيسيا . وكان سوهارتو معتادا على التشاور مع وزرائه ومستشاريه ، كل على حدة وبعدئذ يتخذ قرارا قد يكون أحيانا مفاجأة تامة حتى لموظفيه الرئيسيين فى مجال الاختصاص ، وغالبا ما يكون عكس نصائحهم . وكان لأعضاء أسرته وأصدقائه المقربين من النفوذ مثلما لمستشاريه الرسميين. وفى أواخر ١٩٩٧ وأوائل ١٩٩٨ قام سوهارتو بإجراء تغييرات متعددة فى المناصب الرئيسية ، مما ضاعف من شكوك المستثمرين الدوليين وصندوق النقد الدولى بشأن نياته .

وقام سوهارتو بإذلال محافظ البنك المركزى سوديدرادجاد بفصل أربعة من مديريه، وبالسماح لأفراد أسرته بالتهرب عند إغلاق البنوك الذى أعلن عنه فى وصايا صندوق النقد الدولى ، وأخيراً بطرده فى ١١ فبراير ، عن طريق " إنهاء عقده بكل احترام " كما ورد فى البيان الرسمى . وقد وجهت للبنك انتقادات على نطاق واسع لفشله فى اتخاذ إجراء فى مواجهة تراكم الديون قصيرة الأجل ، مما أدى إلى تفاقم الأزمة المالية . إلا أن جريمة سوديدرادجاد كما قيل كانت معارضته لخطة سوهارتو لإنشاء مجلس للعملة لمحاولة تثبيت العملة .

ومجلس العملة هو آلية لربط العملة عند مستوى ثابت . وببعض الاجتهادات يمكن الاعتماد عليه أكثر من نظام الربط العادى بعملة معينة ، وكانت إندونيسيا تربط عملتها بالدولار الأمريكى مع السماح لها ببعض التحرك فى نطاق محدد حول سعر الربط ، وذلك طبقا للترتيبات القديمة التى كانت مطبقة قبل القيام بتعويم العملة بضغط المضاربة المتزايد فى أغسطس عام ١٩٩٧ .

ولكن الروبية بدلا من أن تعوم فقد غاصت . وفى فبراير ١٩٩٨ كانت الروبية تعادل فقط ربع قيمتها مقابل الدولار منذ عام واحد سابق، مع كل ما أدى إليه ذلك من نتائج مدمرة. وأصبح تثبيت العملة أحد هدفين مهمين لتجنب حدوث فوضى اقتصادية وسياسية أكبر (وكان الهدف الآخر هو تحقيق استقرار فى الجهاز المصرفى).

وكان سوهارتو يعتقد أنه قد اتبع نصيحة صندوق النقد الدولى فى تعويم العملة وفى اعلان سلسلة من التغييرات القاسية ، إلا أن الدواء لم يفلح . ومن ثم فإنه عندما قام ستيفن هانكى الأكاديمى الأمريكى بزيارة سوهارتو فى ٢ فبراير لشرح خطته فى حل مشكلة العملة، تقبل سوهارتو الأفكار التى كان ينظر إليها على أنها سم الحية من جانب الصندوق ووفقا للاتجاه السائد بين كثير من الاقتصاديين . وفى مظهر للقنوات غير التقليدية التى كان سوهارتو غالبا ما يستخدمها للحصول على النصيحة ، قامت بترتيب اللقاء سيتى هارديجانتى روكمانا (توتوت) إبنة سوهارتو الكبرى. بينما كان بيتر جونثا ، أحد شركاء بامبانج تريهاتمودجو ابن سوهارتو الثانى يروج لفكرة مجلس العملة . ولم يكن أيا من مستشارى الرئيس الاقتصاديين أو الصندوق ، يعلمون باللقاء مع هانكى ، حتى وصل هذا الأمريكى إلى جاكارتا .[١١]

وطوال أسابيع عدة ، فإن هانكى الذى كان حتى تلك اللحظة أكاديميا مغمورا ، وكاتب عمود فى *مجلة فوربس* ، تفوق على صفوة الاقتصاديين من صندوق النقد الدولى وخزانة الولايات المتحدة الأمريكية، " الذين كانوا يعتبرونه مهووسا ويعارضون بشدة وصفاته العلاجية لإندونيسيا "، كما أوردت *وول ستريت جورنال*. [١٢]

والطريقة التقليدية لتثبيت سعر الصرف عند مستوى معين هى أن يوافق البنك المركزى على شراء عملة أخرى معينة ـ عادة ما تكون الدولار الأمريكى ـ عند مستوى اسمى محدد مهما كانت الظروف . ويتطلب هذا أن يحتفظ البنك المركزى باحتياطى كاف من العملات الأجنبية ، حتى يستطيع الدفاع عن السعر . وإذا ما كان المضاربون يعتقدون أن سعر العملة مرتفع جدا وبدأوا فى بيعها ، يكون البنك المركزى محصنا ومستعدا لهزيمتهم . والبدائل الوحيدة لهجوم المضاربة التى يكون من الصعوبة الشديدة مقاومتها هى إما القيام بتغيير سعر الصرف أو اتخاذ قرار للسماح بتعويم العملة وفقا للطلب والعرض فى السوق . وبناء على نصيحة صندوق النقد الدولى اختارت إندونيسيا الحل الثانى فى أغسطس ١٩٩٧.

وفى أواخر عام ١٩٩٧ كانت الثقة قد انعدمت فى النظام المالى وفى الاقتصاد الإندونيسى. وكان من غير الممكن تبرير الانخفاض الذى بلغ ٧٥ فى المائة من قيمة الروبية على أساس مثل هذا التغير فى قيمة السلع والأصول فى إندونيسيا . ولكن

المقرضين لم يعودوا يصدقون أنه سيتم سداد المبالغ التي يقرضونها على وجه الإطلاق، وبغض النظر عن سعر الصرف . وفاقم هبوط سعر الصرف المشكلة مما جعل الأحوال الاقتصادية أكثر سوءا بل وزاد من درجة عدم احتمال استرداد المقرضين الأجانب لأموالهم . وفي يونيه ١٩٩٧ كانت ديون إندونيسيا المصرفية تعادل ثلث الناتج الاقتصادى لمدة سنة كاملة ، وبلغ حجم الديون قصيرة الأجل ثلاثة أمثال حجم احتياطياتها من النقد الأجنبي .

ويجرى مجلس العملة تغييرا بارعا في الترتيبات المعتادة لسعر الصرف المرتبط بعملة أخرى . إذ أنه لضمان وجود احتياطيات كافية من النقد الأجنبي لدى البنك المركزى للدفاع عن السعر المحدد ، يتعهد بأن يحتفظ بهذه الاحتياطيات عند مستوى معين ــ عادة ما يكون مساويا لكافة النقود المتداولة في الاقتصاد . وللمحافظة على هذه الاحتياطيات تتعهد الحكومة بالسماح بارتفاع أسعار الفائدة إلى المستوى الضرورى لإعادتها إلى مستواها. والغرض هو أن يصبح ذلك آلية ذاتية ، بدون أن يترك أى خيار للسلطات النقدية على الإطلاق . وهذا هو نوع الوسائل الذى يحبه كل الذين يؤمنون تماما بآليات السوق ويستنكرون تدخل الحكومة في السوق ــ وهو حل نظرى جميل وأنيق يمكن أن يكون غالي التكلفة في الواقع .

وفي بعض الأحيان يعمل مجلس العملة بشكل جيد ، وقد استخدم هذا الترتيب بنجاح في هونج كونج ، والأرجنتين ، وبلغاريا ، ولتوانيا ، والبوسنة وإستونيا ــ ويضيف هانكى أنه استخدم حتى في روسيا البيضاء في عام ١٩١٨ ، حينما تم تشكيل مجلس للعملة بناء على نصيحة جون مينارد كينز (على الرغم من أن بقاءه لم يستمر بعد الثورة). وأحد المتطلبات الأساسية لإنشاء مجلس عملة ناجح هو تحديد سعر الصرف الذى لا تتعرض عنده تلك الاحتياطيات للتهديد ، والذى لا يتطلب الأمر عنده رفع أسعار الفائدة إلى مستويات غير مقبولة . وهناك قدر من الشك في أنه لم يكن في الإمكان تحقيق هذا الشرط في شهر فبراير ١٩٩٨ عن طريق وضع سعر صرف يقبله سوهارتو ، إلا إذا كان ذلك بضمانات من صندوق النقد الدولي والمجتمع الدولي اللذين لم يكونا مستعدين لتقديم المساعدة .

وقد اقترح هانكى سعر صرف يتراوح بين ٥٠٠٠ و ٦٠٠٠ روبية مقابل الدولار الأمريكي ــ وذلك في الوقت الذى كان فيه سعر الصرف في السوق يتراوح بين ٨٠٠٠ و ١٠٠٠٠ روبية ، أى حوالي نصف القيمة التي اقترحها هانكى . وكان السبب في تحديد هانكى لهذا السعر هو أنه كانت له جاذبية واضحة: إذ أنه سيؤدى

إلى أن تظل أغلب منشآت القطاع الخاص تمارس أعمالها ، وبحسبة بسيطة يتضح أن ٥٠٠٠ يبدو رقما مرضيا ، كما قال هانكى " إذ أنه عند سعر صرف ١٠٠٠٠ ، ربما يصبح حوالى ٧٥ فى المائة من القطاع الخاص فى حالة إعسار ، أما عند سعر صرف ٥٠٠٠ فسيكون معظم القطاع الخاص فى حالة طيبة ". وصرح هانكى إلى *وول ستريت جورنال* (١٣) بأن هذا هو السبب الذى من أجله يتعين إنشاء مجلس عملة ، ويتعين إنشائه الآن .

واستشهادا بتجارب الدول الأخرى ، أصر هانكى على عكس تحذيرات منتقديه ، على أن أسعار الفائدة ستهبط ، وأنها لن ترتفع عند إدخال نظام مجلس العملة ، ومع ذلك فإن أحد الافتراضات الأساسية فيما يقوله كان موضع شك عميق : وهو أن المستثمرين الدوليين سيثقون فى سعر الصرف الذى يقبله الرئيس سوهارتو ، بدون الحاجة إلى إدخال آلية الأمان الذاتية والخاصة برفع وزيادة أسعار الفائدة بشكل حاد .

وقال دافيد كول الخبير الاقتصادى الأمريكى والمتخصص فى النظام المالى الإندونيسى ، إن الدافع المحرك خلف إنشاء مجلس العملة ، لم يكون هو تثبيت العملة ولكنه كان " محاولة تدمير البنك المركزى ". إذ أن البنك كثيرا ما اصطدم مع البنوك التى كان يسيطر عليها أعضاء أسرة سوهارتو . وكان أحد الدعاة الرئيسيين لإنشاء مجلس العملة هو بيتر جونثا، الذى كان ــ كما سبق أن ذكرنا ــ شريكا فى الأعمال مع بامبانج تريهاتمودجو الابن الثانى للرئيس سوهارتو . وعندما حاول بنك إندونيسيا أن يغلق ثلاثة بنوك لأسرة سوهارتو ، بما فى ذلك البنوك المملوكة لابنه بامبانج والأخ غير الشقيق للرئيس سوهارتو ، بروبوسوتدجو، أقام الرجلان دعاوى قضائية ضد محافظ البنك المركزى ووزير المالية . وقد تنازل بامبانج فيما بعد عن الدعوى ، وقام بإعادة فتح البنك تحت اسم آخر .

وقد اعترض صندوق النقد الدولى والخزانة الأمريكية بشدة على مجلس العملة واستخدما كافة الوسائل لإثناء الرئيس سوهارتو عن تنفيذه . وكتب المدير العام لصندوق النقد الدولى ، ميشيل كامديسو ، إلى سوهارتو محذرا بأن صندوق النقد الدولى سيسحب حزمته لنجدة إندونيسيا والبالغة ٣٣ مليار دولار إذا ما تم تنفيذ الخطة . وجرى تسريب الخطاب إلى الصحافة الأمريكية . وبعد ذلك بعدة أيام أخبر كامديسو المراسلين الصحفيين أن إنشاء مجلس العملة سيكون " دواء مركزا وشديدا

بشكل جذرى "، " وعندما يكون هناك شخص مريض فإنك لا ينبغى أن تقتله بالدواء الذى تقدمه إليه ، وهذا يمكن أن يكون قاتلا " كما قال كامديسو .

وقد تحدث بيل كلينتون رئيس الولايات المتحدة تليفونيا إلى سوهارتو وحثه على التخلى عن الخطة ؛ كما أثار نفس النقطة ثيوفايجل وزير المالية الألمانى فى خلال زيارته لجاكارتا . وعندما تلقى سوهارتو الرسالة أخبر فايجل أنه " سيبحث جديا " كافة الآراء التى قيلت ضد إنشاء المجلس .

حبيبى والخلافة

كانت إحدى النقاط الصعبة للنزاع خلال أوائل عام ١٩٩٨ هى مسألة اختيار سوهارتو لنائب رئيس له . وفى أوائل فبراير أصبح واضحا أن ب . ى . حبيبى هو المرشح المفضل لسوهارتو ، وقامت الأحزاب الرئيسية والعسكريون بتأييد ترشيحه للمنصب . وكان الاختيار يوضح تصميم سوهارتو على فرضه على المجتمع المالى الدولى الذى كان يعتبر حبيبى شخصا خطرا غريب الأطوار ، تجرى سياساته الخاصة بالحماية والتدخل ضد المبادئ المعمول بها فى صندوق النقد الدولى وضد المبادئ المتفقة مع الاتجاه السائد فى التقاليد الاقتصادية . وقد كان حبيبى أحد المؤيدين المتحمسين لنموذج دولة التنمية . وزاد انتقاد " لى كوان يو " لحبيبى من تصميم سوهارتو على اختياره .

وكان أهم سبب للاختيار هو أن حبيبى كان صنيعة سوهارتو وتحت حمايته ، وكان أكثر من يمكنه أن يثق فيهم . كما كان حبيبى محل رضا سوهارتو لأنه كان متشككا فى الوصفات الخاصة بانفتاح الأسواق والتحرير وإلغاء التشريعات . وقد ظل حبيبى لمدة طويلة يناصر تقديم إعانات دعم كبيرة للصناعات حتى يتحقق لها موضع قدم فى الاقتصاد ، وهو النهج الذى يقول صندوق النقد الدولى أنه يؤدى إلى سحب الموارد من بقية أنحاء الاقتصاد دون أن يحقق أى منفعة شاملة . وكانت خطته فى تطوير وصناعة طائرة نقل ذات محرك مروحى توربينى ، طراز " ن ٢٥٠ " ، نموذجا لمسعاه . إذ كان هذا المشروع شديد التكلفة بل إن إندونيسيا كان ينقصها كثير من الموارد الأساسية التى تلزم لإنشائه ، والتى كانت تكلفتها ستفوق كثيرا المنفعة الناشئة عنه .

كان بشار الدين يوسف حبيبى لا يتمتع بحب كثيرين من صفوة الإندونيسيين والدبلوماسيين الأجانب الذين تعاملوا معه ، ولكنه كان مفضلا لدى سوهارتو الذى كان يصادق أمه الأرملة عندما كان حبيبى فى الثالثة عشرة من عمره . وفى عام ١٩٨٦ قال سوهارتو عن حبيبى : " إنه يعتبرنى محل أبيه . وهو دائما ما يطلب منى النصيحة ". وقد ذهب حبيبى إلى ألمانيا ليدرس هندسة الطيران وعاش هناك لمدة ٢٤ عاما . وعاد إلى جاكارتا فى عام ١٩٧٤ ليكون مستشارا لسوهارتو لتنمية القدرات الفنية لإندونيسيا . واصبح وزيرا للبحث والتكنولوجيا فى عام ١٩٧٨ ، وهو المنصب الذى ظل يتقلده للعشرين عاما التالية .

ونظرا لتداعى صحة سوهارتو ، فقد كانت هناك مضاربات وتخمينات واسعة عما إذا كان سوهارتو يعتزم أن يخلفه حبيبى . وكان الدستور واضحا من ناحية أن نائب الرئيس يخلف الرئيس فى حالة عجز الرئيس الموجود عن ممارسة مهامه ، أو فى حالة وفاته ، وأن يظل فى المنصب حتى نهاية مدة السنوات الخمس .

ويقول هال هيل أن حبيبى رجل ذكى ، ولكن أفكاره الاقتصادية " تقف فعلا على حافة الجنون " ، وكان مجلس الصناعات الاستراتيجية برئاسة حبيبى يشرف على تشغيل ١٢ مشروعا عملاقا ، استثمر فيها ما يزيد على ٥ مليارات دولار دون أن تدر أى عائد يذكر ، كما يقول هيل . وإلى جانب مصنع الطائرات ، فقد كانت مشروعاته تتضمن حوضا لبناء السفن فى سورابايا ، ومصنعا للذخيرة فى باندونج ، ومصنعا للصلب فى غرب جاكارتا . " وعندما كان يحاول أن يدلى بأى بيان اقتصادى فإن هذا البيان كانت تنقصه المصداقية الاقتصادية ". كما يقول هيل ، فى أشهر نظرياته فى عام ١٩٩٦ عن التضخم المتعرج وأسعار الفائدة : وكانت النظرية تقول " إن الطريقة التى يتم بها تخفيض كل من أسعار الفائدة والتضخم هى أن يكون لديك خط متعرج ، بحيث عندما تقوم بتخفيض أسعار الفائدة بطريقة ما ، لم يتم شرحها ، فإن ذلك سيؤدى إلى خفض التضخم ، وعندئذ يمكنك القيام بجولة ثانية لتخفيض أسعار الفائدة ، ويلى ذلك خفض التضخم ، وهكذا نحصل أيضا على خط متعرج إلى أسفل . وهو شئ غير معقول تماما ". أما الأمر الآخر المثير للقلق فهو أن حبيبى لم يستشر أبدا أيا من الاقتصاديين المحترمين . ويقول هيل " لقد كان المجتمع الاقتصادى الجاد فى إندونيسيا يتجنبه بوضوح ".

حكومة جديدة ؟

في مارس ازدادت العلاقات توترا بين الولايات المتحدة الأمريكية وإندونيسيا . إذ كان بعض المسئولين فى الإدارة الأمريكية والسفارة الأمريكية فى جاكارتا يعتقدون أنه ينبغى إحلال شخص آخر محل سوهارتو ليتولى قيادة البلاد ، على الرغم من أن ذلك لم يصبح مطلقا سياسة رسمية .[١٤] وكان سوهارتو قد تعهد بالاستمرار فى تنفيذ إصلاحات صندوق النقد الدولى . إلا أنه كان يشكو أيضا من أنها لم تساعد على إنهاء الأزمة المالية ، وأنه ما زال هناك كثير يجب عمله . وفى مرحلة معينة أطلق على هذه الفكرة " صندوق النقد الدولى وزيادة " ـ وهى الجملة ذاتها التى استخدمها ستيفن هانكى قبل ذلك بعدة أيام . وعندما سئل وزير الخزانة الأمريكى روبرت روبين عن معنى هذه الجملة أجاب بأنه لا يعرف ما الذى يقصده سوهارتو . " أنا لا أعرف ما هى هذه الفكرة. ومن الصعب تحليل أى شئ وتقييمه ثم الرد عليه إذا كنت لم تره ولا تعرفه . إن الأمر الرئيسى ... مع إندونيسيا ، كما هو مع أية دولة أخرى لديها نفس النوع من المشاكل ، هو أن تستمر فى تنفيذ برنامج إصلاح فعال وبشكل متواصل ". وكانت تعليقات روبين علامة على ازدياد شقة الخلاف بين إندونيسيا من ناحية وبين صندوق النقد الدولى والخزانة الأمريكية من ناحية أخرى . وكان روبين لا يزال مصرا على تنفيذ مجموعة شاملة بعيدة الأثر من الإصلاحات . وفى الأسابيع التالية ، وتحت ضغط الانتقادات المتزايدة دوليا ، بدأ صندوق النقد الدولى يخفف من مجموعة إجراءاته ، ولكن الخلاف استمر . وعندما اجتمع البرلمان فى شهر مارس لإعادة انتخاب سوهارتو ، للمرة السابعة كرئيس للبلاد ، اتخذ موقفا جافا من مجموعة إجراءات صندوق النقد الدولى ، محذرا من أنه لن يكون فى الإمكان تنفيذ إجراءات التحرير الاقتصادى لأنها ستضر بالإنسان الإندونيسى العادى ، وقال سوهارتو " إن مجموعة إجراءات صندوق النقد الدولى ، ستفرض الاقتصاد الحر ، والذى لا يتفق مع المادة ٣٣ من الدستور . وهذه هى المشكلة التى تواجهنا ". إن الاقتصاد ينبغى أن " يقوم على مبادئ نظام الأسرة " كان هذا تفسير سوهارتو فى أحد التعليقات التى أبداها دون مواربة ، والتى دعمت الانتقادات الغربية للرأسمالية الإندونيسية القائمة على محاباة الأصدقاء ، وعلى تجميع الثروة فى أيدى أسرة سوهارتو .

وفى ١٠ مارس قام جميع أعضاء مجلس الشعب الاستشارى الإندونيسى البالغ عددهم ٩٢٣ عضوا بالتصويت بالإجماع لإعادة انتخاب سوهارتو لفترة سابعة مدتها خمس سنوات . وبعد بضعة أيام أعلن سوهارتو عن تشكيل مجلس وزرائه الجديد ، مع

اختيار مستشاريه على نحو أظهر استياءه من صندوق النقد الدولي ، ورغبته في إحاطة نفسه بأنصار مخلصين . وضمت الوزارة أحد شركائه المقربين في الأعمال والذى يلعب معه الجولف واسمه محمد " بوب " حسن ، الذى شغل منصب وزير التجارة والصناعة ، وكذلك ابنة سوهارتو الكبرى سيتى هارديجانتى روكمانا أو " توتوت " وشغلت منصب وزيرة الشئون الاجتماعية .

وكانت امبراطورية الأعمال التابعة لحسن تتضمن صناعات خشب الأبلكاج ، والتمويل والسيارات . وقد كان حل اتحاد خشب الأبلكاج أحد العناصر الرئيسية في مجموعة إجراءات صندوق النقد الدولى التى وقعت فى يناير ، وكان لدى توتوت إمبراطورية واسعة من الأعمال تركز على البنية الأساسية وصناعات الإعلام. وكان قد تم حل أحد مشروعاتها ، وهو محطة ضخمة لإنتاج الكهرباء فى وسط جاوة ، بموجب برنامج صندوق النقد الدولى . وقد تعجب الناقدون كيف تقوم الوزارة التى تضم كبار ضحايا حزمة صندوق النقدَ الدولى بتنفيذ الحزمة ؟ وأبدى أحد المعلقين ملاحظاته بأن " سوهارتو لا يقوم بمحاربة المحسوبية ، ولكنه يروج لها ". [١٥] وفى إحدى الإشارات المبكرة للتغيير تخلى الرئيس حبيبى عن كل من حسن وتوتوت عند تشكيل الوزارة الجديدة الذى أعلنه فى ٢٢ مايو .

وعلى الرغم من الشكوك الخطيرة بشأن قدراته ، فإن حبيبى كان يركب موجة التغيير العاتية ، وحظت إندونيسيا فى خلال أسابيع من تعيينه ، بازدهار حرية التعبير وإطلاق كثير من المسجونين السياسيين ــ إن لم يكن كلهم ــ والذين سجنوا خلال حكم سوهارتو الطويل . وبدا أن حبيبى ربما يكون مصلحا رغم كل شئ . وقد قبل أن يكون دوره هو دور القائد الانتقالى ، ووعد بإجراء انتخابات جديدة فى ظل الإجراءات التى تم تعديلها فى أوائل ١٩٩٩. ولكن ليست هناك إية علامة على حدوث الانتعاش الاقتصادى .

ولقد تضافرت عوامل كبر سن قائد البلاد ، واتساع ثقافة الفساد في قطاع الأعمال، والفشل الخطير فى المؤسسات السياسية والمالية الإندونيسية ، لتجعل أزمة إندونيسيا أكثر خطورة من كل تلك الأزمات التى كانت تمر بها نمور آسيا الجريحة . وأكدت أزمة الخلافة فى إندونيسيا التناقض الشديد بين إندونيسيا والدولتين الآسيويتين الأخريين اللتين سعتا إلى الحصول على النجدة من صندوق النقد الدولى فى عام ١٩٩٧ : وهما تايلاند وكوريا الجنوبية. وفى كلتا هاتين الدولتين حظى الانتعاش

من الأزمة بدعم حاسم من جراء تغيير الحكومة . وكان في استطاعة الحكومتين الجديدتين في كل من كوريا وتايلاند أن تلقيا باللوم على الحكومتين السابقتين فيما لحق بالبلاد من أزمة ، وبسبب القرارات القاسية والمؤلمة التي كان عليهما تنفيذها. ونظرا لأن الحكومة قد تغيرت بالطريقة المشروعة فإن القرارات على الرغم من صعوبتها السياسية ، كانت تحظى بالشرعية والقبول العام . إلا أن هذا الطريق لم يكن مفتوحا أمام إندونيسيا التي وجدت نفسها بدلا من ذلك في صراع مع عدد متزايد من القرارات الخاطئة وغير الملائمة الصادرة عن قائد كبير السن ، يصارع في يأس للبقاء في السلطة ، والذى كان من الواضح أنه لا يعتقد أن هناك شخصا غيره يمكنه أن ينقذ البلاد من أزمتها . وكان الأمل هو أن تتمكن إندونيسيا بعد رحيل سوهارتو ، من تكرار التجربة التي قامت بها كل من كوريا وتايلاند . وأن يحقق قيام نظام سياسي أكثر انفتاحا الشرعية والتأييد الشعبي اللازمين كي تمضي إندونيسيا في الطريق الأكثر وعورة للإصلاح الاقتصادي .

الفصـــل الثامن

ترويض رأس المال العالمى

هل كان سبب الأزمة الاقتصادية الآسيوية وجود عيوب أساسـية فـى السياسـة الاقتصادية أم كان السبب فى حدوثها هم المستثمرين المتهورين الذين أصابهم الذعـر؟ طبقا لأحد الأقوال ، فإن واقع أن أحدا لم ير العاصفة قادمة ، يعــزز وجهـة النظـر الأخرى بأن الأزمة كانت إلى حد كبير عبارة عن ذعر غير رشيد . ولو كـانت كـل أخطاء وسقطات السياسة والاقتصاد فى آسيا هى المشكلة ، فلماذا لم ير صندوق النقـد الدولى والهيئات الأخرى كل تلك النذر وكل ما كان مكتوبا على الحوائط ؟ وقـد أكـد الاقتصاديان ستيفن راديليت وجيفرى ساكس فى فبراير ١٩٩٨ فى ورقة أعداها عـن الأزمة " ان هذا فعلا يخبرنا بالكثير " وقالا : " تماما كما أن صمت كلب آل بسـكرفيل قد حول شرلوك هولمز إلى متهم حقيقى، فإن عدم قيام الأسواق المالية بإعطاء إشـارة إنذار يساعدنا على فهم الطبيعة الحقيقية للأزمة الحالية ". [1] ووفقا لهذا الـرأى فـإن عملية " العدوى " التى عملت على سرعة انتشار الأزمة فى جميع أرجاء شرق آسـيا كان نوعا من الذعر المالى . وقد كان هذا مفهوما ، كما كان أمـرا معقـولا بالنسـبة للمستثمرين الذين يريدون أن يسحبوا أموالهم قبل أى شخص آخر ، ولكنـه لـم يكـن انعكاسا لأية أسس اقتصادية قائمة فى دول شرق آسيا التى أصابتها الأزمة .

ويقول الخبير الاقتصادى تشارلز وايبلوز إن أفضل متنبئ عن أزمة العملـة هـو تحرير الأسواق المالية . وقد صدق هذا فى أمريكـا اللاتينيـة وفـى أسـتراليا فـى الثمانينيات، وفى أوروبا فى التسعينيات ، وفى آسيا فى عام ١٩٩٧ . وقـد انتشـرت الأزمات عن طريق العدوى من مصدرها الأصلى إلى الـدول الأخـرى المماثلـة . والأزمات غالبا ما تحدث دون إنذار .

وتعجل الأزمات المالية بكثير من لى الأيدى والاستبطان العميـق، لأن الخـبراء الاقتصاديين يتساءلون عن الكيفية التى كان يمكنهم بها تصميم نماذج أفضـل للتنبـؤ بتلك الأزمات ، بينما ينتقد الآخرون إخفاق الأسـواق قصـيرة النظـر ، والمراقبيـن

الرسميين . ولكن كلا من هذين النهجين يخطئ فى فهم طبيعة الأزمات ، كما يقول وايبلوز . إن الرأى الأفضل هو أن " الأسواق تعمل بقدر محدود من المعلومات وتتجه إلى الاستقرار عند الآراء الوسط والتى يمكن أن تتحول بطريقة جذرية وغير متوقعة ". وقد تكون التكلفة باهظة من حيث الناتج المفقود والبطالة وتعثر منشآت الأعمال والبنوك عندما يختل قيام الأسواق بوظيفتها ." هل ينبغى القيام بعمل شئ لعلاج ذلك ؟ نعم بالطبع ، إلا أن تقرير الإجراءات الواجب اتخاذها يكون معقدا غالبًا لأن الأزمات لم يتم التنبؤ بها لأنها غير قابلة للتنبؤ بوقوعها ".

وبعض أسباب أزمة شرق آسيا يسهل التعرف عليها . فلا يمكن لدولة أن يكون بها فى نفس الوقت هذه الملامح الثلاثة : وهى سعر صرف ثابت ، حرية تامة لانتقال رأس المال ، واستقلال السياسة النقدية . ويقول وايبلوز : " يمكن وجود اثنين من هذه الملامح معا ، ولكن محاولات تحقيق الثلاثة معا تفضى لا محالة إلى أزمة نقدية " . وخلال التسعينيات قام كثير من الدول الآسيوية بتحرير تحركات رءوس الأموال ، فى حين حافظت على ثبات أسعار الصرف محددة عند مستويات ظهر بعد ذلك أنها غير مناسبة. وكانت محصلة ذلك أنها فقدت السيطرة على السياسة النقدية . وكانت النتيجة فى كل حالة هى حدوث ازدهار فى المضاربة ، ثم حدوث أزمة اقتصادية وإفلاس .

إن أحد الافتراضات المنتشرة عن " السوق الكاملة " هو توافر كافة المعلومات اللازمة أمام كل من البائعين والمشترين التى يحتاجونها لاتخاذ قرارات مبنية على معلومات عن المخاطر والمكاسب المترتبة على تعاملاتهم. أى أن السوق الكاملة تتطلب معلومات كاملة . إلا أنه فى الأسواق المالية يعلم المقرضون معلومات عن سلامة موقف المقترضين أقل مما يعلمه المقترضون . ومن بين العيوب الموجودة فى الأسواق المالية هو أن المقرضين قد يفضلون عدم تقديم أى ائتمان على الإطلاق على القيام بتحمل مخاطر غير معروفة عندما لا يتوافر لديهم اليقين عن الموقف الفعلى للمقترض ؛ فهم دائما يخشون الفشل . أما المقترضون فلديهم دائما الحافز لإخفاء فشلهم، والمقرضون يعلمون أنه ليس فى إمكانهم دائما التحقق من مدى صراحة وصدق المقترض .

وفى البلدان النامية ، قد لا يستطيع المستثمرون القادمون من دول العالم الغنية تقييم حتى أكبر الشركات . وكثير من البلدان النامية تفرض قيودا على دخول أسواقها ،

ولذا فإن قوة أى شركة قد تكون أقل مما يبدو . كذلك فإن " المحسوبية " والفساد قد يضيفان غموضا أكبر على الصورة . وكل هذه الخطايا يمكن إغفالها عندما تكون الاقتصادات فى مرحلة نمو قوى ويبدو العائد مضمونا . ولكن للمفارقة ، فإن الأنباء الطيبة يمكن أن تصبح مصدر تهديد ، إذ أن انخفاض مخاطر الاستثمار فى بلد ما قد يؤدى إلى تدفق طوفان من رأس المال ، وهو ما يؤدى بدوره إلى تفجير انتعاش فى الانفاق ، ونادرا ما ينتهى مثل هذا الانتعاش إلى بر الآمان بطريقة سلسلة .

ووفقا لنموذج حرية النشاط الاقتصادى الذى أضفى عليه طابعا مثاليا ، فإن الانتعاش لا ينبغى أن ينتهى بالإفلاس ولكنه يتلاشى تدريجيا . إذ ينبغى أن يهبط سعر الصرف بهدوء مع تباطؤ تدفقات رأس المال للداخل وهبوط أسعار الأصول المتضخمة وعودة الانفاق المحلى إلى المستويات التى يمكن استمرارها. إلا أن وايبلوز يدلى بالملاحظة التالية :

هذه ليست ، على أية حال ، الطريقة التى تعمل بها الأسواق المالية ، فهى تقليديا تقوم بإغلاق نوافذ الاقتراض بشكل يكاد يكون مفاجئا ، وبدون إنذار مسبق ، وأساسا لخشيتها من أن ينحرف سيناريو الهبوط السلس إلى بر الأمان عن مساره بسبب رد الفعل المذعور من جانب مستثمرين آخرين . وهى إذ تفعل ذلك ، فإنها تخلق سيناريو الهبوط ــ الصعب الذى تخشاه ، إن ما يجعل الأزمة تحدث هو الاعتقاد بأنها يمكن أن تقع .

وتعتمد الاقتصاديات التقليدية بشكل كبير على ظاهرة التوازن ، التى تحدث عند نقطة تلاقى الطلب والعرض على منتج ما ، ويتحدد عندها السعر . ولا يتجاهل وايبلوز الفكرة ولكنه يأتى بفكرة عبقرية وهى أنه بعد الأزمة ، وعندما تكون سلوكيات المستثمرين قد تغيرت بشكل ملحوظ ، فإن " التوازن " يمكن أن يختلف بدرجة كبيرة عما كان عليه من قبل . وعلى عكس نموذج السوق الكاملة ، فإن التغيير لم يحدث نتيجة لتغير فى الأسس الاقتصادية ، ولكن نتيجة لتغير فى الإحساس ، الذى يؤدى إلى تغيير الأسس . والتحرير المالى يفتح البلاد أمام خطر الهجوم الذى يتحقق ذاتيا . والدرس المستفاد هو أن التفكير فى التحرير ينبغى ألا يتم إلا " عندما يكون الوضع ناضجا فقط " ، وينبغى القضاء على نقاط الضعف المهمة قبل تنفيذه . ويستخلص وايبلوز أن :

التحرير الكامل لرأس المال ينبغى أن يكون هو الخطوة الأخيرة فى عملية تتضمن إنشاء نظام مصرفى قوى ، والتخلص من مصادر الضعف الأخرى مثل الدين الخارجى الضخم، والبطالة

المرتفعة ، والأحوال غير المستقرة فى الاقتصاد الكلى ، وكذلك الاختيار بين مرونة سعر الصرف أو مجلس العملة . (٢)

وقد نشأت أزمة سعر الصرف الأوروبى فى ٩٢-١٩٩٣ بسبب ضعف أحوال الاقتصاد الكلى ، بينما كان ما عجل بأزمة المكسيك فى ٩٤-١٩٩٥ هو المستوى المرتفع لدين الحكومة الخارجي . وباستثناء تايلاند ، وعلى عكس وجهة نظر صندوق النقد الدولى ، فإن الدول الآسيوية لم يكن من بين ذنوبها أى من هاتين الخطيئتين . ولم يحدث إلا بعد إعادة النظر بعد وقوع الأحداث ، أن تم اكتشاف أن المتهم الرئيسى كان الاقتراض الخاص غير المغطى . وكان هذا هو الخطر عندما هبطت أسعار الصرف بشكل كبير . ولكن لم يكن هناك سوى قليل من الأسباب لتوقع الهبوط . كما أن مؤسسات تقييم المراتب الائتمانية ، وهى البارومتر المفروض فى مثل هذه الأمور ، لم تقل أنه ليست هناك خطورة ، ولكنها افترضت أن خطورة الهبوط معتدلة فقط . وكما يقول وايبلوز فقد كان بإمكانها أن تقول أيضا أن هناك " احتمالا صغيرا جدا بحدوث كارثة كبيرة ". وأصبح من الممكن بعد وقوع الحدث القول بأنه من " الواضح " أنه كان من الضرورى التزام الحذر بدرجة أكبر ، تماما كما أنه بالنظر إلى الخلف بعد الحدث يمكن القول بأنه كان " واضحا " أن أزمة الدين فى أمريكا اللاتينية فى ١٩٨٢ قد نشأت من التهور فى إعادة تدوير دولارات البترول .

وفى الأزمة الآسيوية ، كانت البرامج الأصلية لصندوق النقد الدولى تعتمد على الإجراءات المناسبة لحالات " الأسس غير السليمة ". ولكن الأسس لم تكن سيئة فى الواقع ، وبذلك أدى صندوق النقد الدولى إلى جعل الأمور أسوأ حالا بدلا من أن تكون أحسن حالا . وقد نبعت الأزمات فى معظم الدول الآسيوية من انفجار الفقاعة المالية فى نظام تم تحريره حديثا من القواعد المقيدة ، تماما كما حدث فى انهيارات وول ستريت فى عامى ١٩٢٩ و١٩٨٧ وفى انهيار البنوك الذى حدث مؤخرا فى المملكة المتحدة واسكندنافيا فى أوائل التسعينيات . وكان الخطأ فى عام ١٩٢٩ ، وكذلك فى ١٩٩٧ فى البداية، هو محاولة استعادة الثقة عن طريق فرض أسعار فائدة وسياسات للموازنة تتسم بالتقييد . وكما يقول وايبلوز فإن " رد الفعل السليم يتمثل فى الأخذ بسياسة لإعادة السيولة بسرعة إلى النظام المصرفى، والتدخل السريع ــ عن طريق الموازنة العامة ــ لإعادة رسملة البنوك والشركات حتى يمكن تجنب حدوث انخفاض عام فى الائتمان وما يصاحبه من انهيار فى الإنتاج ".

كانت النقطة الرئيسية فى استجابة الصندوق هى الحاجة إلى منع هبوط سعر الصرف بدرجة أكبر ، وهى مهمة حاسمة لأن انخفاض سعر الصرف بدرجة أكبر

جعل الديون المقومة بالعملات الأجنبية أكثر ضخامة بل وجعل خدمتها أكثر صعوبة . ولكن التجربة الآسيوية توضح أن العلاقة المذكورة فى الكتب الدراسية ، والتى تؤكد أن سعر الصرف يرتبط بصورة مباشرة وإيجابية بأسعار الفائدة ، لا يحتمل أن تصمد فى وقت الأزمة . ويأتى الأساس النظرى لوجهة النظر البديلة من ظاهرة " التوازن المتعدد " . ففى أوقات الذعر ، يكون ما يحرك التوقعات وأسعار الصرف هو مدى ملاءمة السياسات للتعامل مع الأزمة ، وليس الأسس الاقتصادية .

ويثير وايبلوز تحديا آخر لأحد افتراضات صندوق النقد الدولى ، وهو أن خدمة الدين الخارجى ينبغى أن تكون أهم أهداف عملية الإنقاذ . والمبرر لوجهة النظر هذه هو أن تعليق مدفوعات خدمة الدين سيؤدى إلى سد فرص الوصول إلى أسواق المال الأجنبية لعدة سنوات قادمة . والواقع أنه لا يوجد سوى قليل من الدلائل التى تؤيد ذلك . وبدلا من ذلك ، فإن الأولوية ينبغى أن تكون هى التعامل مع الآثار المحلية للأزمة مع اتخاذ تدابير سريعة لتحريك وتنشيط الاقتصاد . وهناك حاجة إلى عقد اتفاقات قانونية جديدة تؤدى إلى تأجيل دفع الفوائد مع المحافظة على إمكانية الوصول إلى السوق ـــ وهى مهمة صعبة ولكنها تستحق ما يبذل من جهد من أجلها ، كما يقول وايبلوز .

وعندما ترجع الأزمة إلى الأسس السيئة ، فإن الدواء الذى يقدمه صندوق النقد الدولى يكون هو العلاج المناسب . ولكن عندما تكون الأزمة من النوع الذى يتحقق ذاتيا ، فإن كل أنواع هذا العلاج لاتجدى . وكما يخلص وايبلوز فإنه " ستحدث أزمات باستمرار ، وسيظل عدم إمكان التنبؤ بها قائما ".

ويقدم واررويك ماكبين نقطة مشابهة عن عدم ملاءمة استجابة صندوق النقد الدولى تجاه الأزمة :

لقد علمنا كينز أن الاستجابة الأساسية الملائمة فى مواجهة الذعر المالى هى إرخاء السياسة النقدية للمحافظة على السيولة وتخفيف إرخاء المالية العامة للمحافظة على الطلب الحقيقى ... وبدلا من ذلك ، وبتشجيع من صندوق النقد الدولى ، قامت الدول بتشديد كل من السياسة النقدية وسياسة المالية العامة . وكان تأثير ذلك هو تحويل الأزمة المالية إلى انهيار اقتصادى خطير . (٣)

استجابات : صندوق النقد الدولى والنظام العالمى الجديد

ينقسم الجدل حول أسباب الأزمة الآسيوية بصفة عامة إلــى معسكريين . فــى الجانب الأول يوجد صندوق النقد الدولى الذى أنشئ فى عام ١٩٤٦ لمساعدة الـدول التى تواجه صعوبات للحصول على الائتمان الدولى . وبطـل الجـانب الآخـر هـو جيفرى ساكس ، الخبير الاقتصادى الشاب من جامعة هارفارد ، والذى اكتسب سـمعته عن طريق تقديم المشورة إلى الدول الصاعدة من فوضى تفكك الاتحـاد السـوفيتى . ولا يجادل ساكس فى فوائد النظام الاقتصادى العالمى الحر ، ولكنه كان شديد الانتقـاد للدور الذى لعبه صندوق النقد الدولى .

وقد قال ستانلى فيشر النائب الأول لمدير صندوق النقد الدولى فى فـبراير ١٩٩٨ ملخصا ما قام به جانب صندوق النقد الدولى ، إن مشاكل المنطقة كانت " فى معظمـها محلية ". وحدد أربعة عوامل أساسية رأى أنها كانت وراء الأزمة . الأول هو الفشـل فى تخفيض درجة حرارة الاقتصاد المحموم ، والتى ظهرت فى شكل عجز ضخم فـى الحساب الجارى ، وفى فقاعات أسواق العقارات والأسـهم . والعـامل الثـانى هـو الاحتفاظ لمدة أطول مما يلزم بنظم أسعار الصرف المرتبطة بعملة أخرى ، وهو مـا شجع على الاقتراض من الخارج ومن ثم أدى إلى زيادة المخـاطر التـى يواجهـها المقترضون عند هبوط سعر الصرف . والعامل الثالث كان تراخى الإشراف الحـازم على النظام المالى فى كل دولة والذى أدى إلى ازدياد مستوى القـروض الخطـيرة . وعندما تكشفت الأزمة للعيان ظهر العامل الرابع : وهو أوجه عدم اليقيـن السياسـى والشكوك حول مدى التزام السلطات بتنفيذ " التصحيح والإصلاح المطلوبين " (٤)

ويعترف ساكس ، من جانبه ، أن كل هذه العوامل كانت تمثل مشاكل فى شـرق آسيا فى عام ١٩٩٧ ، ولكنها لا تقترب من تفسير سبب أو الكيفية التى نشـأت بـها ، كما يقول ، كما أن طرق العلاج التى وضعها صندوق النقد الدولى ، وإصراره علـى " التصحيح والإصلاح المطلوبين " جعلت الأحوال أكثر سوءا .

وكلا الطرفين فى هذا الجدل على حق . ولكن الحكم على أى الجانبين بأنه أكـثر صوابا له نتائج مهمة بالنسبة لطريقة رد فعل واضعى السياسات لمواجهـة الأزمـة . وكان ذلك أشد ما يكون وضوحا فى إندونيسيا ، كما يقول ساكس وآخـرون ، حيـث جعلت الاستجابة المبالغ فيها من جانب صندوق النقد الدولـى الأزمـة أكـثر سـوءا بدرجة أكبر مما كان ينبغى .

ونظرا لدوره كحارس على الاستقرار المالى العالمى ، فقد كان صندوق النقد الدولى هو الهيئة الوحيدة والظاهرة التى تهب لنجدة كل من تايلاند وكوريا وإندونيسيا . وكانت المشكلة التى يسعى صندوق النقد الدولى إلى حلها هى فى حد ذاتها تجسيدا لقوى جديدة ، لا يمكن التنبؤ بها فى التمويل العالمى ، قوى أدت إلى تقليص السيادة القومية فى مقابل الاستفادة من رأس المال العالمى . وقد عززت استجابة الصندوق هذا الفقدان للسيادة .

ولا تنبع الطبيعة المتغيرة للنظام المالى العالمى من مؤامرة ينظمها صندوق النقد الدولى ، والولايات المتحدة أو الرأسماليون العالميون ، ولكن من التغيرات التكنولوجية فى الأسواق المالية التى لا يمكن لدولة أو مؤسسة أن تسيطر عليها . إلا أنه على الرغم من عدم سيطرة أية دولة على هذه العملية ، فمن الواضح أن الولايات المتحدة هى الدولة ذات النفوذ الأكبر عليها ، بفضل سيطرتها العالمية الاقتصادية والسياسية .

والنظرة الاقتصادية الليبرالية ، والتى تتمتع بقوة خاصة فى الولايات المتحدة ، هى أن فائدة هذا النظام الاقتصادى العالمى لا تعود على أمريكا وحدها ، ولكن على العالم بأسره . وقد تحدت الأزمة الآسيوية هذا الرأى .

هل العولمة المتنامية للاقتصاد الدولى أو أسواقه المالية مثمرة وحميدة حقا ؟ وحتى لو لم تكن كذلك ، هل من الممكن تفاديها بأى شكل ؟ وفى كلتا الحالتين ، ما هى أفضل الطرق التى ينبغى إدارتها بها . لقد أوضح جيفرى ساكس وجهة نظره تفصيلا وبشكل كامل فى ورقة كتبها مع ستيفن راديليت . ويقول راديليت وساكس إن القدر الأكبر من اللوم فى أزمة عام ١٩٩٧ ينبغى أن يوجه إلى نظام صندوق النقد الدولى أكثر منه إلى متهمين من داخل آسيا مثل فساد وسوء إدارة النظم المصرفية ، ونقص الشفافية فى الشركات ، أو عيوب الرأسمالية التى تديرها الدولة .

ويقولان " إن الأزمة هى شهادة بعيوب أسواق رأس المال الدولية وتعرضها لمخاطر الانقلابات المفاجئة فى ثقة السوق ". وقد اثارت الأزمة أيضا شكوكا خطيرة حول نهج صندوق النقد الدولى فى التصدى لاضطرابات المالية التى تنشأ أصلا فى الأسواق المالية الخاصة به وهى توضح كيف أن خطوات السياسة الخاطئة وردود الأفعال المتعجلة ، من جانب الحكومات والمجتمع الدولى والأسواق يمكنها أن تقلب " تصحيحا متواضعا " إلى ذعر مالى وأزمة عميقة .

ويميز راديليت وساكس بين خمسة أنواع من الأزمات المالية . لقد كان صندوق النقد الدولى يظن أنه يتعامل مع أزمة نشأت عن سياسة اقتصادية كلية . ووفقا لهذا الرأى ، فإن التوسع فى الائتمان المحلى غير المتناسق مع سعر الصرف المرتبط بعملة أخرى أدى إلى نشوب أزمة فى ميزان المدفوعات . أما النوع الثانى من الأزمات ، فهو الذعر المالى مثل ذلك الذى وصفه وايبلوز . وثالثة الأزمات هى انهيار الفقاعة ، عندما يدفع المضاربون بالأسعار إلى أعلى من قيمها الأساسية . وهنا فإن الإنهيار يكون " غير متوقع ولكنه ليس مستبعدا تماما ". وتحدث أزمة خطر معنوى لأن البنوك تكون قادرة على الاقتراض على أساس ضمانات عامة ضمنية أو صريحة . وقد لعبت هذه الظاهرة دورا فى أزمة بنوك الادخار والقروض فى الولايات المتحدة فى الثمانينيات ، ويقول بعض الخبراء الاقتصاديين مثل بول كروجمان إنها كانت العامل الرئيسى فى الأزمة الآسيوية . أما النوع الخامس من الأزمات فيحدث عندما يضطر المقترضون المعسرون أو الذين تنقصهم السيولة إلى تصفية أعمالهم ، على الرغم من أن قيمة منشآتهم تكون أعلى كثيرا عندما تستمر فى نشاطها .

على أن الخطوط الفاصلة بين أنواع هذه الأزمات يكتنفها عدم الوضوح ، والتمييز بينها مهم لأن الحكم على أسباب الأزمة يقرر نوع الاستجابة اللازمة لمواجهتها . ويقول راديليت وساكس ، من بين الأنواع الخمسة ، كانت الأزمة الآسيوية من النوعين الثانى والخامس ، أى الذعر المالى ، وعدم الانتظام فى مواجهة الأزمة للخروج منها .

لم تكن الأزمة متوقعة إلى حد كبير . وكان كثير من القروض غير مضمون (على الرغم من أن كثيرا من المحللين يقولون إنه كانت هناك ضمانات " ضمنية " فى ثبات أسعار الصرف ، وفى المسئولية النهائية للسلطات بأن تنقذ النظام المالى). لقد كان العامل الأساسى فى الأزمة الآسيوية كما يقول راديليت وساكس هو الذعر المالى ، " الذى تم فيه تدمير نواحى النشاط الاقتصادى عن طريق سحب للائتمان مفاجئ وغير ضرورى أساسا " . وقد كانت الاستجابة المناسبة فى مثل هذه الحالة هى توفير مقرض الملاذ الأخير ، على الرغم من أن هذا يعتبر استجابة خاطئة فى حالة انفجار الفقاعة ، أو حالة الاقراض على أساس خطر معنوى لأنها ستؤدى إلى بقاء الاستثمارات غير الجيدة على قيد الحياة .

ويرفض المحللون أن يفسروا الأزمات المالية على أساس الذعر المالى ، ويميلون أكثر إلى البحث عن تفسيرات أفضل مثل أنها كانت حادثة سيئة لم يكن من المفروض

أن تحدث . ولكنه فيما عدا تايلاند ، فإن البنوك استمرت فى تقديم القروض إلى منطقة شرق آسيا حتى اللحظة الأخيرة . وكان إقراض البنوك إلى المنطقة قد انقلب رأسا على عقب بشكل كبير فى النصف الثانى من عام ١٩٩٧ ، بعد بداية الأزمة ، وكان الانقلاب العكسى يعادل ١٠ فى المائة تقريبا من الناتج القومى مقارنا بالسنة السابقة ، وهو ما لا يمكن تفسيره بحدوث تحول فى الأسس التى يقوم عليها ، كما يقول ساكس وراديليت .

وحتى نهاية عام ١٩٩٧ فإن برامج صندوق النقد الدولى كانت سببا فى زيادة كل من الذعر والقوة الانكماشية للأزمة ، وخاصة تلك المطالبات القوية لصندوق النقد الدولى بإغلاق البنوك ، وتنفيذ اللوائح الخاصة بالقواعد الرأسمالية للبنوك والتشدد فى منح الائتمان .

وقد فاقم المشكلة القرار الذى اتخذته مؤسسة موديز فى ٢٢ ديسمبر بتخفيض مراتب الديون السيادية لإندونيسيا وكوريا وتايلاند إلى مرتبة أذونات النفاية ، لأن كثيرين من المستثمرين أصبح من المحظور عليهم بصورة آلية الإقراض لمثل هذه البلاد . وألقى بهذه البلدان الثلاثة إلى غياهب الإعسار عن سداد الدين .

ولكن الصورة فى الواقع ليست على هذه الدرجة من الوضوح التى يرسمها راديليت وساكس ، وتكمن الصعوبة فى تطبيق تشخيصهما ، فى إن كل أنواع الأزمات الخمس ، كما سلما ، كانت موجودة فى آسيا بدرجات متفاوتة . ففى تايلاند مثلا ، كانت أزمات الفقاعة والخطر المعنوى أكثر أهمية من الذعر المالى . ومع ذلك فإنهما أشارا إلى نقطة مهمة هى أن من أخطاء صندوق النقد الدولى قيامه بتطبيق الحكم الذى أصدره على أزمة تايلاند ، على أزمات كوريا وإندونيسيا ، حيث كانت الفقاعات معتدلة .

ويوافق راديليت وساكس على أن نموذجى الخطر المعنوى والفقاعة ينطبقان على تايلاند وكوريا ، على الرغم من مبالغتهما فى ضعف هاتين الدولتين . ولكن هذين النموذجين أقل ارتباطا بحالة إندونيسيا ، والتى كان الانهيار فيها أقسى من أن تفسره الأسس الاقتصادية . فقد كانت إندونيسيا حالة من " العدوى المؤدية إلى الذعر ، وفى النهاية إلى انكماش اقتصادى قاس غير ضرورى "

ويلقى صندوق النقد الدولى باللوم لفشل برامجه الأصلية فى كل من إندونيسيا وتايلاند وكوريا على الآثار المعدية غير المتوقعة ، وعدم اليقين السياسى ، وضعف

تنفيذ البرامج من جانب الحكومات . ويدافع الصندوق عن شمول حزمة تدابير السياسة التى قدمها على أساس أن هذه الإجراءات كانت ضرورية لإعادة بناء الثقة فى مستقبل إندونيسيا . " ويتضمن ذلك الإجراءات الخاصة بالاقتصاد الكلى ، والسياسات النقدية والمالية العامة ، وكذلك المشاكل الهيكلية التى مرت بها الدول الأخرى " كما قال نائب مدير مكتب صندوق النقد الدولى فى طوكيو : دافيد نيللور .

إن إحدى نتائج الأزمة ، أثر العدوى ، وهو أن الناس بدأوا يعيدون تقييم الموقف . ربما كانوا سعداء قبل ذلك ، ولكنهم يرون الآن النتائج المترتبة على بعض الأحداث ، وهم يقولون الآن أن هذا يمثل مشكلة . ومن ثم فإنك لا يمكن أن تقصر بحثك على بعض الأسباب المباشرة ، ولكنك تحتاج إلى تناول عدد كبير من السياسات . أما البعد المهم الآخر لها فهو أنها إشارة قوية بأن الحكومة جادة فى الإصلاحات . إن الثقة فكرة غير ملموسة ، ولكن من الواضح أنها ذات أهمية بالغة . والتنفيذ القوى للإصلاحات الشاملة يعتبر أحد العناصر الحاسمة .

إن على صندوق النقد الدولى أن يعامل كافة الدول بطريقة موحدة . ونحن لا نطلب من دولة ما أكثر مما نطلب من دولة أخرى ، ونحن نطلب القيام بإصلاحات تؤدى إلى تحقيق النمو المستديم .(٥)

ويختلف راديليت وساكس مع ذلك ، إذ أن التصميم الذى قام بوضعه صندوق النقد الدولى للبرامج، كما يقولان ، جعل الأوضاع أكثر سوءا . وهما ينتقدان بشكل خاص مطالبته بالإغلاق المفاجئ لبنوك بدون برنامج أكثر شمولا للإصلاح المالى ، وإصراره على الزيادة السريعة للقواعد الرأسمالية للبنوك فى وقت الضائقة الاقتصادية ، وكذلك طلب تحقيق فوائض فى الموازنات العامة ، وطلبه التشدد فى السياسات النقدية (سعر الفائدة).

وكما لاحظ تشارلز كيندلبرجر فى كتابه الكلاسيكى الصادر فى عام ١٩٧٨ " حالات الجنون ، والذعر ، والانهيار " ، فإن التضييق النقدى يمكن أن يجذب الأموال أو يصدها . ففى الأوقات العادية ، ومع عدم وجود خوف من حدوث أزمة أو تخفيض فى قيمة العملة ، فإن التضييق النقدى يؤدى إلى اجتذاب الأموال . ولكن فى أوقات الاضطرابات ، ومع انخفاض الأسعار ، وحالات الإفلاس أو انخفاض أسعار الصرف ، فإن أسعار الفائدة المرتفعة قد تنبئ الأجانب بأن الاضطرابات قادمة ، وأن عليهم سحب أموالهم .

وكما يقول راديليت وساكس ، فإنه " كان يمكن إلى حد كبير تجنب أسوأ ما في الأزمة بقليل من التصحيح نسبيا ، وبتغييرات معتدلة للسياسات " ويضيفان أن " البحث عن تفسيرات أعمق تعزو الانكماش الضخم بأسره إلى النتائج المحتومة للعيوب المتأصلة فى الاقتصادات الآسيوية ـ مثل الرأسمالية الآسيوية القائمة على المحسوبية ـ يبدو لنا تفسيرا مضللا ".

والصورة التى يرسمها راديليت وساكس عن آراء معارضيهم صورة كاريكاتورية ساخرة . ومع ذلك فإن النقطة الرئيسية التى يثيرانها هى أن صندوق النقد الدولى أساء الحكم على الأزمة ، وقدم علاجا غير مناسب ، وتلك نقطة مقنعة . وعلى الرغم من ذلك، فإنه مما يحسب لصندوق النقد الدولى أنه قام بالتخفيف من موقفه بشكل ملحوظ فى الشهور الأولى من عام ١٩٩٨ عندما امتدت الأزمة إلى أغوار عميقة فى إندونيسيا. لقد وقعت الأزمة الآسيوية فى وقت سيئ بالنسبة لصندوق النقد الدولى من الناحية السياسية ، إذ تعرض للهجوم من تحالف غير عادى بين اليمين واليسار ، عندما كان الكونجرس الأمريكى يناقش مشروع قانون لزيادة مساهمة الولايات المتحدة فى الصندوق بمبلغ ٣ر٥ مليار دولار . وكانت الحجة الأساسية لليمين ـ باستثناء الآراء الانعزالية التى تقول بأن أمريكا غير مدينة للعالم بأى شئ ـ هى أن الوعد بالمساعدة قد أدى إلى خلق حالة خطر معنوى ، مما حث المقترضين على أن يتصرفوا بتهور ، لأنهم يعرفون أنه سيتم إنقاذهم فى نهاية الأمر إذا ما ساءت الأمور ، وأن الحكومات ستمضى على مهل فى تنفيذ الإصلاحات . أما حجة اليسار فقد جاءت من الموقف العكس ، وهى أن برامج صندوق النقد الدولى كانت قاسية جدا ، وأدت إلى تقويض السيادة القومية من أجل المصلحة المالية للولايات المتحدة . ويدلى ساكس مرة أخرى برأى مختلف قائلا ، مع الحاجة إلى صندوق النقد الدولى إلا أن سياساته خاطئة .

وهناك اختلافات واسعة حول هذه القضايا التى تعتبر حاسمة بالنسبة للجدل الدائر حول كل من أسباب ونتائج الأزمة الآسيوية ، والدروس التى يمكن الاستفادة بها لمواجهة الأزمات فى المستقبل . ورأيى هو أن راديليت وساكس يرسمان صورة وردية جدا عن الظروف الاقتصادية فى شرق آسيا ، متغاضيين عن الأدلة المتزايدة عن الفساد وسوء الإدارة ، فى كل من الاقتصاد " الحقيقى " والقطاع المالى . وقد كانا على صواب فى إشارتهما إلى أهمية الذعر فى الأزمة . ولكن إذا كان البيع المذعور نتيجة حتمية للانتعاش ، فهل يمكن الشكوى بعد ذلك من أن رد فعل الأسواق كان مغالى فيه ؟ والمسألة هنا هى هل أدت سياسات صندوق النقد الدولى إلى زيادة

الذعر أكثر مما كان يفترض أن يكون عليه ؟ وفي رأيي أن ما قالاه في هـذا الصـدد رأى له وجاهته ، ولكن المسألة ليست ، كما يقول البعض ، أنه لا حاجة إلى صنـدوق النقد الدولي ، ولكنه مثل أي مؤسسة بشرية أخرى ليـس معصومـا مـن الخطـأ ، كما أن أحكامه التي يتخذها تحت الضغط ، ليست مثالية .

لقد تأثرت استجابة الصندوق إلى درجة كبيرة بالمناقشة التي كـانت دائـرة فـي الولايات المتحدة ، أكبر المساهمين في صندوق النقد الدولي ، حول ما إذا كان ينبغـي للولايات المتحدة زيادة مساهمتها في الصندوق أم لا . ولما كـان الصنـدوق يعتمـد بدرجة كبيرة على الولايات المتحدة بالنسبة لرأس ماله ، كما كـان يواجـه مخـاطرة متمثلة في قيام الكونجرس الانعزالي برفض زيادة رأس المال ، لم يكن هناك بد من أن يتأثر كبار الشخصيات في صندوق النقد الدولي بآراء الكونجرس . ونظرا لعدم وجـود كثير من التعاطف مع إندونيسيا في الكونجرس ، فقد كانت أكثر العمليات إثارة للجـدل والنزاع هي عملية إنقاذ إندونيسيا من بين كل العمليات التي قام بـها صنـدوق النقـد الدولي في شرق آسيا . ولم تكن إندونيسـيا سـوى قضيـة هامشـية فـي السياسـة الأمريكية . وأصبحت محلا للاهتمام غالبا بسبب موضوع الهبات السياسـية التقليديـة التي قدمت إلى الحزب الديمقراطي ، وبسبب قيامها عام ١٩٧٥ بغزو ثم بعد ذلك ضـم جزر تيمور الشرقية .

" ولم يكن يدعو للدهشة أن يحاول صندوق النقد الدولي فرض مجموعة كاملـة من السياسات ، التي توضح أن الصندوق يضغط على سوهارتو . ولكنني لا أعتقـد أن الإصلاحات الهيكلية التي كان يركز عليها كثيرا ، مرتبطة بالأزمة ، أو أنـها كـانت ضرورية لإيجاد حل لها ، فيما عدا أن صندوق النقد الدولي كان يقول إنها ضروريـة لاتخاذ قراره "، كما يقول روس ماكلويد الأستاذ بجامعة ناشيونال الأسترالية .

وأكد مارتن فلدشتين الخبير الاقتصادي الأمريكي المعروف فـي مجلـة *فوريـن أفيرز* في أوائل عام ١٩٩٨ ، أن تركيز صندوق النقد الدولي على فرض اصلاحـات هيكلية ومؤسسية كبيرة ، بدلا من تعديل ميزان المدفوعات ، ستكون له آثـار ونتـائج عكسية :

عند تقرير ما إذا كان يجب الإصرار على إصلاح بعينه ، فإن صندوق النقـد الدولـي ينبغـي أن يسأل ثلاثة أسئلة : هل هذا الإصلاح مطلوب حقا لإعادة البلاد إلى التعـامل مـع أسـواق رأس المال الدولية ؟ هل هذه مسألة فنية لا تدخل بالضرورة في نطـاق سـلطة حكومـة ذات

سيادة ؟ إذا ما كانت السياسات التى سيتم تغييرها ، يتم تطبيقها أيضا فى الاقتصادات الصناعية الرئيسية فى أوروبا، فهل يعتقد صندوق النقد الدولى أنه من المناسب إدخال تغييرات مماثلة فى تلك الدول ... ؟ ولا يصبح طلب الصندوق بإجراء تغيير فى السياسة القومية لدولة ما مبررا إلا كانت الإجابة عن كل هذه الأسئلة الثلاثة هى نعم . (٦)

أما الخط الآخر للهجوم على صندوق النقد الدولى والذى جرى التوسع فيه فى أثناء مناقشات الكونجرس الأمريكى ، فلا يصمد أمام الفحص والتمحيص وهو : أن قيام الصندوق بإصلاح أخطاء المقرضين والمقترضين المستهترين يؤدى بسياساته إلى خلق " خطر معنوى " يحفز على القيام بعمليات إقراض واقتراض على اعتقاد أنه سيتم سدادها فى نهاية الأمر بواسطة شخص آخر . والإجابة الأولى على هذه النقطة هى أن عددا قليلا جدا من المقرضين للشركات المنهارة فى شرق آسيا سيحصلون على أى شئ يماثل كل أصول قروضهم مرة أخرى ، وذلك مع التغاضى عن الفوائد . وهناك كثيرون سيكونون سعداء لو أمكنهم الحصول على نصف الأصل ، كما أن بعضهم لن يستردوا أى شئ على الإطلاق . والإجابة الثانية هى رأى كيندلبرجر الذى يقول إن الذعر هو شكل من أشكال فشل السوق الذى يمكن أن تكون له آثار تسبب الكوارث وعدم الاستقرار . كما أن الأمر يتطلب أن يقوم صندوق النقد الدولى أو إحدى الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة أو اليابان بدور " مقرض الملاذ الأخير " ، وهو التأمين ضد ما قد يحدث من كوارث أكثر سوءا .

وهناك حالتان فى شرق آسيا ــ هما ماليزيا واليابان ــ يشيران إلى نتائج عكسية فى هذه المناقشة ، ويوحيان بأن الموضوع فى نهاية الأمر هو حكم على كل حالة على حدة . إذ أن ماليزيا ، على الرغم من معاناتها من كثير من نفس الأعراض التى عانت منها تايلاند وإندونيسيا وكوريا ، نجحت فى منتصف عام ١٩٩٨ فى تجنب الحصول على حزمة الإنقاذ من صندوق النقد الدولى . وكان هناك عاملان مهمان وراء هذا الإنجاز ، هما ، تصميم رئيس الوزراء مهاتير محمد على تجنب الإذلال الناجم من عملية الإنقاذ من جانب صندوق النقد الدولى ، وقدرة نائبه أنور إبراهيم على تنفيذ سياسات قاسية بدرجة كانت تكفى لإقناع المجتمع الدولى بأن ماليزيا فى إمكانها معالجة مشاكلها بنفسها، وذلك على الرغم من أن كثيرا من هذه السياسات كانت محل معارضة من مهاتير لمدة طويلة . وكان الدرس هو أنه فى ظل وجود قيادة فعالة ، يمكن للدول أن تقوم بنفسها بعمل ما تطلب من صندوق النقد الدولى أن يقوم به من أجلها .

وعلى النقيض من ذلك كانت اليابان ، أكبر من أن يستطيع صندوق النقد الدولي إنقاذها ، وكانت على أية حال لا تعانى من المرض المعتاد الذى تسعى الدول بسببه إلى الحصول على مساعدة صندوق النقد الدولي : وهو وجود عجز ضخم في الحساب الجارى لا يمكن تحمله . ولكن اليابان اليوم تعانى من فشل القيادة السياسية ، وستستفيد كثيرا من أنواع الإصلاحات التى يفرضها صندوق النقد الدولي فى أماكن أخرى .

وأهم النقاط البارزة فى حكم راديليت وساكس هو أن الأزمة المالية الإندونيسية لم يكن هناك داع لوقوعها . وهما يلقيان باللوم على صندوق النقد الدولي ، ويقولان أن الأزمة كان يمكن التخفيف منها لو كان صندوق النقد الدولي قد سلك طريقا آخر ، ومن المؤكد أن رد فعل الأسواق بالنسبة للأزمة الإندونيسية ربما كان أقل اضرارا لو كان سوهارتو قد قام برد أكثر حدة وحزما .

وعلى الرغم من عدم الاتفاق حول دور الذعر ودور الأسس الاقتصادية ، فإن هناك اتفاقا عاما على نقطة واحدة : هى أن ظروف الأزمة قد هيأتها التدفقات الضخمة لرأس المال إلى آسيا خلال التسعينيات . وبنظرة إلى الوراء يمكن القول بأن أكبر الإشارات عن تزايد المخاطر ، كانت فى القطاع المالى ، حيث نما الائتمان بسرعة ، وتوجه أكثره إلى الاستثمار بغرض المضاربة فى العقارات ، كما تم الحصول على مبالغ كبيرة من هذا الائتمان فى شكل ديون قصيرة الأجل . وجرى اقتراضها من الخارج .

وكانت التدفقات من رءوس الأموال إلى المنطقة بأكملها قد زادت من ٤ر١ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى فى النصف الثانى من الثمانينيات إلى ٧ر٦ فى المائة فيما بين عامى ١٩٩٠ و١٩٩٦ . وبلغ متوسط التدفقات الرأسمالية إلى تايلاند رقما استثنائيا ٣ر١٠ فى المائة من الناتج القومى فيما بين عامى ١٩٩٠ و١٩٩٦ . وكان الاقتراض الحكومى يمثل أقل من نصف فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى فى كل دولة فيما عدا الفلبين .

ويعزو راديليت وساكس الزيادة الضخمة فى تدفقات رأس المال إلى التغيرات فى كل من السياسات الاقتصادية الداخلية وفى الأسواق العالمية . وقد أدت التدفقات القوية لرأس المال إلى ارتفاع أسعار الصرف ، وتدهور الصادرات على المنافسة ، مما أدى إلى التوسع فى قطاعات الاقتصاد غير الداخلة فى التجارة . وعرض هذا

النظم المالية المتخلفة لضغط متزايد ، مما خلق ظروفا للإفراط فى تحمل المخاطرة ، وسوء الحكم بل وأحيانا التزوير الصريح .

وقبل الأزمة ، كان صندوق النقد الدولى قد عبر عن بعض القلق بشأن الاقتصادات الآسيوية ، إلا أنه كان مازال متفائلا بشكل كبير بالنسبة لمستقبلها . وكانت علامات القلق فى الأسواق قبل وقوع الأزمة تقتصر فقط على أسعار الأسهم ، وكانت أوضح ما تكون فى حالة تايلاند ، حيث استمرت أسعار الأسهم فى الهبوط اعتبارا من يناير ١٩٩٦ .

وبمجرد أن بدأ الذعر ، كانت عوامل تنشيطية كثيرة : فى تايلاند انهيار الشركات المالية ؛ وفى كوريا ضعف الشركات الكبرى ؛ وفى جميع أرجاء كوريا ، وتايلاند ، والفلبين وإندونيسيا كان هناك عدم اليقين من الناحية السياسية .

وفى أول الأمر ، بدا أن المستثمرين ينظرون إلى جميع دول المنطقة باعتبارها متماثلة . وكانت الضربة التى وجهت إلى مصداقية تايلاند للثقة ، بعد أن وعدت أولا بدعم شركة فاينانس وان كبرى شركات التمويل بها ، ثم تخلت عن وعدها بعد ذلك ، قد أدت إلى تقويض مصداقية جميع حكومات المنطقة . كما أن الملاحظات التى أدلى بها مهاتير رئيس الوزراء الماليزى ضاعفت من القلق ، ولكن سلوك صندوق النقد الدولى كان له نفس الأثر. ويصر كل من راديليت وساكس على أن توصيات الصندوق بالإغلاق الفورى للمؤسسات المالية " ساعدت فى الواقع على إثارة الذعر ".

وعندما بدأ المستثمرون يسحبون أموالهم تطور الذعر بسرعة ، وضاعفت منه أخطاء السياسة ، وحاولت تايلاند وكوريا دون جدوى الدفاع عن أسعار الصرف بهما حتى بعد استنفاد معظم احتياطياتهما من النقد الأجنبى . وفى إندونيسيا وماليزيا تم تأجيل بعض مشروعات المرافق العامة الكبيرة ، ثم أعيد البدء فيها . وأعلنت ماليزيا ثم تخلت عن خطط للرقابة على معاملات النقد الأجنبى ، ولاستخدام الأموال الحكومية فى شراء الأسهم . وكانت تايلاند وكوريا قد قامتا باستثمار مبالغ كبيرة فى المؤسسات المالية المنهارة .

بول كروجمان وخرافة المعجزة الآسيوية

على الرغم من أن الأزمات المالية ، والذعر ، وسوء إدارة صندوق النقد الدولي كانت هي المنشطات المباشرة للأزمة ، فقد كانت هناك أسباب أكثر عمقا تتعلق بأن النمو في شرق آسيا كان لا بد أن يتباطأ عاجلا أو آجلا .

وقد أثار الخبير الاقتصادي بول كروجمان جدلا مكثفا قبل وقوع الأزمة بثلاثة أعوام بمقال كتبه في مجلة *فورين أفيرز* تحت عنوان " خرافة معجزة شرق آسيا ". ويعترف كروجمان الآن أنه لم يكن يتنبأ بأن الاقتصادات الآسيوية ستصطدم فجأة بالحائط ، ولكن دعواه كانت أكثر تواضعا وهي أن تلك الاقتصادات لن تواصل معدلات النمو التي تمتعت بها خلال الماضي القريب .(٧)

وقد بدأ كروجمان مقاله الذي نشر في عام ١٩٩٤ بحكاية عن قادة الرأي الغربيين عندما وجدوا أنفسهم ذات مرة منبهرين وخائفين من النمو غير العادي لمجموعة من الاقتصادات الشرقية . وكان ما حققته تلك الاقتصادات من نمو اقتصادي سريع ، وإنجازات فنية ، إلى جانب ازدياد الثقة بالنفس قد أدى برئيس أمريكي ديمقراطي شاب إلى الإحساس بضرورة أن يقطع على نفسه عهدا بأن " يعمل على أن تتحرك البلاد مرة أخرى " .

أين كان هذا ومتى ؟ " الوقت ، كان بالطبع في بداية الستينيات . وكان الرئيس الديناميكي الشاب هو جون إف . كنيدي . وكان العمل التكنولوجي الكبير الذي أزعج الغرب هو إطلاق القمر الصناعي " سبوتنيك " والغزو السوفيتي المبكر للفضاء . وكانت الاقتصادات الشرقية النامية بسرعة هي اقتصاد الاتحاد السوفيتي واقتصادات الدول الدائرة في فلكه ". وقد ردد كروجمان السؤال عما إذا كان هناك تماثل أو تشابه بين نمو دول حلف وارسو والنمو الآسيوي المبهر الذي تم مؤخرا . وكما يقول كروجمان فانه " عند بعض المستويات بالطبع . يكون التشابه شديد البعد ". ولكن لما كانت قد جرت المبالغة في احتمالات الاقتصاد السوفيتي ، فإن " الحماس الشعبي بشأن الازدهار في آسيا حاليا يستحق إلقاء بعض الماء البارد عليه "، كما كتب كروجمان . " إن النمو الآسيوي السريع لا يرقى إلى مرتبة النموذج بالنسبة للغرب كما يدعي كثير من الكتاب " كما أن احتمالات المستقبل لهذا النمو محدودة بدرجة أكبر مما قد يتصور أي شخص تقريبا الآن ".

وبعد هذه المقدمة المثيرة انتقل كروجمان إلى لب الموضوع فى دعواه ، ببحث عن أسباب النمو الاقتصادى . ويقسم الاقتصاديون العوامل الدافعة إلى النمو الاقتصادى إلى عدة عناصر . فقد يحدث النمو من زيادة المدخلات ــ الاستثمار فى رأس المال المادى وكذلك فى العمل أيضا ، والتدريب والتعليم ، وقد يأتى النمو من إنتاج منتجات أكثر من المدخلات الموجودة ــ عن طريق تحسين الإنتاجية ، أما ما كان مختلفا فى الاتحاد السوفيتى فقد كان أن النمو فيه كان قائما بدرجة كبيرة على العنصر الأول ، وهو تحقيق زيادة ضخمة فى المدخلات وليس على تحسين الإنتاجية ، ويقول كروجمان إن نفس الشئ قد حدث فى آسيا .

إلا أن النمو الذى ينشأ من زيادة المدخلات ، بدلا من نشأته من تحسين الإنتاجية ، هو عملية محدودة بصورة متأصلة . وهذا النوع من النمو لابد أن يتباطأ عندما تصبح المدخلات نادرة ، وقد رجع كروجمان إلى الأرقام التى جمعها يونج ــ إيل كيم ولورانس لاو الباحثان بجامعة ستانفورد ، وقال : إنه فى حالة سنغافورة بشكل خاص ، وبشكل أقل فى حالة كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج " كان من المستغرب ألا توجد سوى دلائل قليلة على حدوث تحسن فى الكفاءة ".

لم تكن البيانات التى استخدمها كروجمان هى بياناته الخاصة ، ولكنه كان هو الذى طرح الموضوع على دائرة الاهتمام الواسع بأسلوبه المثير واختياره لأكثر المجلات الأمريكية نفوذا فى السياسة الخارجية لنشره . وقد استقبل قادة الرأى الآسيويون مقاله بكثير من العداء وعقدوا العزم على تقطيع أوصاله . ومع هذا فإن الهدف ، كما يوضح مقاله ، لم يكن الآسيويون بقدر ما كان يستهدف التصحيحيين الأمريكيين الذين كانوا يقولون إن نجاح النمور الآسيوية تحقق نتيجة لرفضها الاقتصاد التقليدى واتباعها سياسات زيادة التدخل فى الصناعة ، وكما قال كروجمان فإنه " إذا ما كان النجاح الآسيوى يعكس فوائد التجارة الاستراتيجية والسياسات الصناعية ، فإن هذه الفوائد ينبغى أن تظهر بالتأكيد فى المعدل غير العادى والمبهر لنمو الكفاءة فى الاقتصاد. وليست هناك أى علامة على حدوث مثل هذا النمو الاستثنائى فى الكفاءة ".

وقد اختلف كثير من الخبراء الاقتصاديين مع أسلوب كروجمان فى حساب النمو ، رافضين الرأى الذى ينادى بإمكان الفصل بسهولة بين الجهد والموهبة . وقال هؤلاء الاقتصاديون أن الموضوع هو جودة ونوعية الاستثمار وليس مستواه . ويقول

سى . إتش . كوان ، الخبير الاقتصادى الرئيسى فى معهد نومورا للبحوث فى طوكيو إنه حتى لو كان ما قاله كروجمان صحيحا من أن اقتصادات المعجزة أظهرت معدلات أقل لنمو الإنتاجية فى أوائل فترة التنمية الخاصة بها وهو محل خلاف ــ فإن هذا لا يعنى أنها لن تقوم بزيادة إنتاجيتها فيما بعد .

وحتى مع افتراض أن هناك عيوبا فنية فى حساب كروجمان للنمو ، فإن هذا لا يقوض النقاط الأساسية التى أثارها . وقد كان الرأى الذى أدلى به بمثابة علاج للتفاؤل الحماسى المفرط الذى كان يحيط بشرق آسيا. وقد وصلت بعض (وليس كل) المناقشات المؤيدة أو المعارضة لكروجمان إلى السؤال عما إذا كان الكوب نصف مملوءا أو نصف فارغ . وكانت بعض جوانب النمو التى نسبها كروجمان إلى زيادة المدخلات يمكن رؤيتها أيضا فى ضوء آخر على أنها تحسن فى الإنتاجية . ولكن هذه الخلافات الغامضة لا تفسد نقطة كروجمان الأساسية ، بأنه ليست هناك إجابة مختصرة أو معجزة فى تحقيق النمو الاقتصادى ، وأنه على عكس ادعاءات بعض أنصار آسيا المتحمسين ، فإن معدل نمو أى اقتصاد سيتباطأ عند اقترابه من الحدود التكنولوجية للدول الأكثر تقدما ، وأن الاعتماد المفرط على تدفقات رأس المال لا يكفى وحده لمواصلة النمو ، وأن الدول الآسيوية كانت تعانى بوضوح من هذه الحالة . كذلك فإن الدول الآسيوية لم تكتشف نموذجا جديدا للاقتصاد ، ولكنها قامت بتطبيق بعض الأدوات الموجودة بشكل أفضل ، ولكنها مثلها مثل باقى العالم يمكن أن ترتكب أخطاء أيضا .

هل هو انكماش ركودى آخر ؟

فى الغرب ، أججت أزمة شرق آسيا المخاوف من حدوث ركود فى جميع أنحاء العالم . وفى عام ١٩٩٧ دخلت كلمة الانكماش مرة أخرى إلى الجدل الاقتصادى بعد غيابها عنه لمدة تزيد على نصف قرن . وفى الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية، وبخاصة منذ السبعينيات كان التضخم هو أهم ما يشغل السياسة الاقتصادية .

وكما هو الحال بالنسبة للتضخم ، فإن قليلا من الانكماش قد لا يكون ضارا ، وفى بعض الصناعات مثل صناعة الكمبيوتر وحيث تتحسن الإنتاجية بسرعة ، تهبط الأسعار باستمرار ، ومع ذلك تظل الصناعة رائجة ، وأسعار بعض الأصول ــ مثل العقارات والأسهم ــ تكاد تكون معرضة للانخفاض الحاد بنفس الدرجة التى تتعرض

بها للارتفاع . وإذا لم يكن الهبوط ضخما وواسع الانتشار فإن النتائج قد لا تكون وخيمة بالنسبة للاقتصاد الحقيقى .

والتعريف التقليدى للانكماش هو الهبوط المتواصل والعام لأسعار السلع والخدمات. وهبوط أسعار الأصول مثل الأسهم والعقارات يمثل حالة أضيق ، ولكنها مع ذلك حالة قد تؤدى إلى آثار خطيرة . والخطر الأول لانكماش أسعار الأصول هو إنكماش النشاط الاقتصادى نظرا لقيام المقترضين بتخصيص الموارد لدفع القروض المستحقة عليهم بدلا من الإنفاق والاستثمار . أما الخطر الثانى فينصب على سلامة النظام المالى إذا ما انتشر الانكماش على نطاق واسع .

وقد يمتد الانكماش فيما بعد الأصول إلى الأسعار بصفة عامة ، كأسعار المواد الغذائية والسلع والخدمات الاستهلاكية الأخرى والأجور . وأسعار العمل موضوع مثير للنزاع بصفة خاصة . إذ أن العمال ونقاباتهم يقاومون أى محاولات لتخفيض الأجور . ومن الناحية الفنية ، فإن تخفيض الأجور عادة أمر صعب . ولكن عندما تكون كل من الأرباح والأسعار فى حالة هبوط بالنسبة للمنشأة، فإما أن تهبط الأرباح أو تكلفة المستلزمات ، أو كلاهما . والأجور غالبا ما تمثل عنصرا كبيرا فى التكلفة . ويمكن تخفيض فاتورة الأجور بتخفيض المدفوعات عن الأجور الإضافية ، ولكن إذا استمرت الأزمة فإنه لابد من عمل آخر : تخفيض الأجور أو تخفيض العمالة .

وكما هو الحال فى التضخم الذى يحدث نتيجة لوجود مقدار ضخم من النقود يطارد كمية ضئيلة من السلع ، فإن الانكماش يحدث نتيجة لوجود كمية ضئيلة من النقود تطارد كمية ضخمة من السلع . ويحدث الانكماش عندما ينتج اقتصاد ما أكثر مما يستهلك ، وعندما تكون لديه قدرة فائضة . وقد كانت القدرة الفائضة فى اليابان وآسيا والانكماش الذى تلاها هى العوامل الرئيسية وراء كل من الأزمة الآسيوية والازدهار الأمريكى الطويل خلال التسعينيات . وقد امتد الازدهار الأمريكى لفترة طويلة ودفع بأسعار الأسهم إلى أعلى بدرجة كبيرة حتى أن بعض المعلقين يدعون أنهم اكتشفوا " أنموذجا اقتصاديا جديدا " أو " اقتصادا لعصر جديد " ، نتيجة لتحول مستمر فى الإنتاجية ، يعتقدون أنه أضفى مصداقية لحدوث ازدهار طويل فى سوق الأوراق المالية فى وول ستريت . وهناك تفسير يلقى قبولا أكثر ، وهو أن الانكماش فى آسيا قد أتاح للاقتصاد الأمريكى فرصة أطول لالتقاط الأنفاس عن طريق تخفيض أسعار كثير من المدخلات .

وقد بدأت القدرة الفائضة فى اليابان استجابة للارتفاع الشديد فى الاستثمار فى خلال الثمانينيات . وعندما انفجرت الفقاعة اليابانية فى عام ١٩٩١ ، استدار المستثمرون اليابانيون إلى جنوب شرق آسيا ، ثم إلى الصين ، وقاموا بالاستثمار بكثافة فى المعدات الرأسمالية ، ثم بعد ذلك فى العقارات . وكانت اليابان تعانى من آثار تلك القدرة الفائضة والانكماش طوال التسعينيات ، وقامت بتصدير فائض القدرة لديها إلى جيرانها . وانقلبت حلاوة الازدهار فى آسيا إلى المرارة فى عام ١٩٩٦ ، كما حدث فى اليابان فى عام ١٩٩٠ . وكل ما فعلته أزمة العملة أنها أعادت ببساطة التأكيد على الموضوع . وقد كانت هناك أخطاء كبيرة فى كل دولة من الدول التى أصابتها الأزمة فى شرق آسيا أدت إلى مضاعفة المشكلة ، ولكن قيام اليابان بتصدير فائض القدرة لديها إلى باقى دول المنطقة كان أحد العوامل المساهمة الرئيسية .

دار بعض الهمس حول الانكماش منذ بداية الأزمة . ولكن الموضوع تبدى واضحا عندما جعله آلان جرينسبان رئيس مجلس إدارة بنك الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى ، موضوع خطبة له فى ٣ يناير ١٩٩٨ . وفى عبارة تقليدية حذرة قال " إن بعض المراقبين قد بدأوا فى التساؤل حول ما إذا كان هناك احتمال للانكماش الآن ، وتقدير الصعوبات المحتملة التى قد يفرضها مثل هذا التطور على الاقتصاد الحقيقى " .

وأضاف إنه " من الناحية التاريخية ، كان الانخفاض السريع فى أسعار الأصول ــ وخاصة فى الأسهم والعقارات ــ هو الذى يحتمل أن يكون القوة السالبة الخبيثة فى الاقتصاد " . كان الخطر يتمثل فى سرعة الهبوط . إذ أن هبوط الأسعار ببطء يمكن استيعابه دون حدوث اضطراب اقتصادى ملحوظ ، أما الهبوط الاقتصادى الحاد الذى حدث فى الثلاثينيات فربما لم يكن ليحدث بدون الانكماش الشديد فى أسعار الأصول ، الذى بدأ فى عام ١٩٢٩ بانهيار سوق وول ستريت .

وقام جرينسبان بالتفرقة بصورة فنية ولكنها مهمة بين نوعين من الانكماش. قال ان انكماش الأصول ، يمكن أن تكون له أسباب متعددة . ولكن الانكماش العام لابد أن يكون ظاهرة نقدية. والنتيجة الضمنية لذلك أن الحل لمشكلة الانكماش ، أو طريقة تجنبه ، هى اتباع سياسة نقدية سليمة . وقد تقلص خطر الانكماش العالمى إلى حد كبير فى خلال التسعينيات بالمقارنة بالثلاثينيات لأن العالم قد تحول من قاعدة الذهب إلى نظام أسعار الصرف المعومة ، حيث أصبح لدى معظم الدول حق الاختيار واتخاذ القرار فيما يتعلق بسياساتها النقدية ، كما يقول .

وقالت جريدة *انترناشيونال بانك كريدت أناليست* وهى مجلة صناعة التمويل أن هناك ثلاثة عوامل كان يمكن أن تساعد على انتشار الانكماش فى جميع أرجاء العالم إذا ما أخفق واضعو السياسات فى اتباع سياسات كافية للتنشيط . أولا ، إن التضخم كان منخفضا جدا قبل بداية الأزمة الآسيوية ، إذ كان معدل التضخم يدور حول ٢ فى المائة فى أكبر ١٥ اقتصادا فى العالم ؛ وثانيا ، أن الأزمة قد أدت بالاقتصاد العالمى إلى حالة من فائض عام فى العرض ؛ وثالثا ، أن البنوك المركزية التى مازالت تخوض الحرب الأخيرة ، كانت مهتمة بالتضخم أكثر من اهتمامها بالانكماش ، ولم يكن من المحتمل أن تقوم باتخاذ إجراءات مضادة كافية . (٨)

وليس من المحتمل حدوث انكماش عام فى الأسعار فى الولايات المتحدة أو فى باقى دول الغرب . ويحدث الانكماش عادة عندما يكون النمو الاقتصادى ضعيفا ؛ وأمريكا تنمو نموا قويا . وعلى الرغم من انخفاض أسعار المنتجات فى الولايات المتحدة ، فإن الخدمات تحقق نجاحا اقتصاديا أكبر كثيرا مما تحققه الصناعة التحويلية ، أو الزراعة والتعدين ، وليس هناك انكماش فى أسعار الخدمات . وليس من الضرورى أن يمتد هبوط أسعار السلع المنتجة فى آسيا بحيث ينقلب إلى انكماش عام فى الأسعار فى الولايات المتحدة . وفى أوائل عام ١٩٩٨ ارتفعت ثقة المستهلكين فى أمريكا إلى الذروة خلال ثلاثين عاما . وما لم تنحدر الثقة إلى هوة خطيرة ، فإن الإدارة النقدية السليمة ستحول دون خطورة الانكماش ، وقيام جرينسبان بالنظر فى هذا الموضوع بشكل جاد يعتبر فى حد ذاته أمرا مطمئنا ؛ إذ أن النظر إلى أدائه السابق الممتاز يعتبر سببا جيدا للأمل فى أنه سيقوم بإدارة النظام النقدى للولايات المتحدة بحيث يتجنب حدوثه .

ولكن على الرغم من عدم احتمال حدوث الانكماش بمعناه الحرفى ، فإن كثيرا من المشاكل المصاحبة للانكماش تفرض مشاكل كبيرة بالنسبة لآسيا . وقد عانى كل اقتصاد فى شرق آسيا فى عام ١٩٩٨ من انكماش الأصول ، والكساد الذى تلاه فى الازدهار الذى كانت تتمتع به فى أسعار العقارات والأسهم . وفيما عدا اليابان ، فقد تجنبت دول شرق آسيا الانكماش بالمعنى الحرفى للكلمة ، عن طريق السماح لعملاتها بالهبوط هبوطا حادا، فالعملة الأكثر ضعفا ترفع أسعار الواردات ، وتدفعها إلى أعلى مما يعنى فعلا أنها تلغى خطر انكماش الأسعار . ولكن على الرغم من تفادى الانكماش العام ، فإن خطورة حدوث سلسلة من تخفيضات العملة قد تكون مدمرة . وقد انخفضت أسعار معظم السلع المنتجة فى آسيا انخفاضا حادا بالنسبة للأسعار العالمية .

ولما كانت كل دولة تجاهد من أجل انعاش صناعتها فقد يغرى ذلك بعض الدول بأن تسمح لعملاتها بالانخفاض بدرجة أكبر رغم كل شئ ، لتحسين الأسعار النسبية لمنتجاتها فى الأسواق العالمية . وقد كانت هذه السلسلة من التخفيضات المتنافسة أحد المعالم الرئيسية فى الكساد العظيم فى الثلاثينيات ، ويمكن أن تتكرر فى آسيا فى أواخر التسعينيات . وأحد الأسئلة الحاسمة هو ما إذا كانت الصين ستنضم إلى النزاع فى محاولة لإحياء صادراتها الخاصة ـ حتى ولو كان ذلك على حساب تقويض الاحتمالات المقبلة لدى جيرانها .

العولمة والنظام المالى الدولى الجديد ذو التكنولوجيا العالية

كان أحد الشواغل الكبرى التى أثارتها الأزمة الآسيوية هو الخوف من " العولمة " ، والإحساس بأنه فى عالم يتزايد فيه التكامل الاقتصادى ، والمالى والتكنولوجى ، فإن هناك قوى ذات سطوة وشريرة وغير انسانية ستسعى إلى تقويض استقلال الأفراد والدول .

وقد أدت التحسينات الكبرى فى الكمبيوتر وتكنولوجيا وسائل الاتصالات إلى إحداث تغيير جذرى فى الطريق الذى يتدفق به رأس المال حول العالم. ويلاحظ دافيد هيل أن المكالمة التليفونية من نيويورك إلى لندن فى عام ١٩٣٠ كانت تتكلف ٨٠٠ دولار أمريكى بسعر اليوم ، أما الآن فإن المكالمة القصيرة تكلف أقل من دولار واحد. وقد انخفضت تكلفة المعاملات الدولية إلى ما يقرب من الصفر ، ونتيجة لذلك زاد حجم الحركة المالية بصورة أسية . وبينما اختفت المعاملات تقريبا ، فإن حجم الأموال المتاحة للاستثمار قد ارتفع بشكل خطير بفضل صناديق المعاشات المتضخمة نظرا لاقتراب أطفال فترة ازدهار المواليد من سن التقاعد . وفى الولايات المتحدة ، قفز حجم الأصول التى تديرها صناديق المعاشات من أقل من تريليون دولار فى أوائل الثمانينيات إلى ٥ر٤ تريليون دولار . وكان العامل الثالث وراء التحول الذى طرأ على الأسواق العالمية ، كما يقول هيل ، هو نمو أسواق المشتقات وأنواع جديدة من المؤسسات المالية لإدارتها مثل : صناديق التغطية سيئة السمعة التى ألقى عليها مهاتير اللوم فى الانهيار (ويوافق هيل على آراء صندوق النقد الدولى التى تقول بأن صناديق التغطية لم تكن سببا فى حدوث الأزمة ، ولكن عمليات الاقتراض غير المغطاة [غير المؤمن عليها] لمنشآت الأعمال الآسيوية كانت هى السبب) .

وهذه العوامل الثلاثة يمكنها أن تعمل للخير أو للشر . وكما يقول هيل فإنه من المحتمل أنه تؤدى إلى توفير " فرصة عظيمة لتخصيص الموارد العالمية بطريقة أكثر كفاءة وإلى زيادة معدل نمو الاقتصاد العالمى " . إلا أن الجانب السيئ هو الذى ظهر فى الأزمة الآسيوية ، عندما أظهرت الديناميكية الجديدة للنظام المالى العالمى مخاطر التجاوز الضخم فى الأسواق المالية " على نطاق قد تتولد عنه صدمات اقتصادية وسياسية غير مقبولة ببساطة ". (٩)

ويصف آلان جرينسبان هذا بأنه " نظام التمويل الدولى الجديد ذو التكنولوجيا العالية " إذ أن زيادة انتشار الصدمات المالية ، الأولى فى أزمة المكسيك عام ١٩٩٤، وبعد ثلاث سنوات فى الأزمة الآسيوية ، قد تكون إحدى الملامح المميزة لهذا النظام الجديد ، ويقول جرينسبان " إننى لا أعتقد أننا على إدراك كاف بالديناميكيات الكاملة المعقدة لهذا النظام المالى المتطور ذى التكنولوجيا العالية " . ولكن الأزمتان المكسيكية والآسيوية ، أظهرتا أن هذا النظام الجديد أدى إلى " خلق اتجاهات خطيرة نحو عدم التوازن والحلقات الخبيثة التى يجب التعامل معها وعلاجها إذا ما كان لنظامنا العالمى الجديد أن يحد من نطاق الاضطرابات فى المستقبل ". ووقف جرينسبان بثبات وحزم إلى جانب الذين كانوا يقولون إن السبب الأول فى الأزمة الآسيوية يكمن فى السياسة الحكومية الضعيفة . ولكن النتائج قد تضخمت بسبب الأثر الذى أحدثته التكنولوجيات المالية الجديدة . وبينما يدين بعض الناس التكنولوجيا الجديدة باعتبارها إحدى القوى الشريرة التى تعمل لمصلحة رأس المال فى الولايات المتحدة ، فإن جرينسبان ينظر إليها باعتبارها إحدى حقائق الحياة التى لا يمكن الرجوع فيها .

نظرا لوجود الأسواق المالية الأكثر تطورا وتعقيدا والتى تقوم بانزال العقاب بالسياسات الحكومية الخاطئة بشكل أعمق أثرا مما كان يحدث فى الماضى ، أصبح من الواضح أن الحلقات الخبيثة تتكرر بشكل أكثر لأنها إذا ما انطلقت يصبح من الصعب السيطرة على أضرارها . وبمجرد حدوث تمزق فى " الشبكة العنكبوتية " للثقة التى تدعم النظام المالى، يصبح من الصعب إصلاحها بسرعة . ويمكن لفقدان الثقة أن يطلق العنان لتغييرات سريعة تثير الاضطراب فى خط التمويل ، التى تقوم بدورها بتغذية التأثير على أسعار الصرف وأسعار الأصول ... وعند نقطة معينة يبدو النظام الاقتصادى ثابتا، بينما يبدو عند النقطة التالية وكأن هناك سدا قد بلغ نقطة الانهيار، وأن المياه (أو الثقة) تجرى مسرعة وتفرغ المخزون. (١٠)

وعلى غير المتوقع فإن جورج سوروس من أكبر المنتقدين للعولمة ، ويأتى عـدم توقع ذلك من أنه تمكن من جمع أمواله الطائلة عن طريق استغلاله للعولمة . وفى عدد من المقالات فى مجلة " *أتلانتيك مانثلى* " في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨ قـال سـوروس إن العولمة مسئولة عن الظهور الكامل لرأسمالية الحرية الاقتصادية وما تتضمنه مـن الفردية المفرطة ، وكما يقول فإنه نظرا لفقد الثقة تماما فـى كـل مـن الشـيوعية والاشتراكية ، " فإننى أعتبر أن التهديد من جانب الحرية الاقتصادية أشد فـى قوتـه اليوم مما كان عليه التهديد المتمثل فى المعتقدات والأفكار الجماعية " .

ولدى سوروس نظرة خاصة بشأن موضوع " الذعر المالى " وهـو أن العـرض والطلب لا يمكنهما أن يقوما بتخصيص الموارد بشكل كامل طالما أن الأسواق نفسـها غير كاملة ، والأسواق دائما لا تتصف بالكمال . ويؤكد سوروس على الكيفيـة التـى تؤثر بها التوقعات فى سلوك القائمين بالتعامل فى الأسواق المالية ، وهى العملية التـى يطلق عليها " الفعل الانعكاسى ".

ويثير سوروس نقطة مماثلة لما أثاره كيندلبرجر ، القائل بنظرية الذعر المـالى . إذ يقول كيندلبرجر أن النظام المالى العالمى يحتاج إلى قوة مسيطرة لتوفير الاسـتقرار وللعمل بصفتها " سوق الملاذ الأخير " . وقد حدث الكساد العظيم لأن الولايات المتحدة فى الثلاثينيات كانت هى الدولة الوحيدة التى كانت فى وضع يمكنها من القيـام بـهذا الدور ، ولكنها لم تقم به .

ويتحسر سوروس على الإخفاق فى خلق نظام عالمى جديد ليحل محل المتطلبـات القاسية والبسيطة فى نفس الوقت للحرب الباردة . وكما يقول سوروس فقـد " دخلنـا إلى فترة من انعدام النظام . فإن مذهب أو عقيدة الحرية الاقتصادية لا تؤهلنا لمواجهـة هذا التحدى " .

أما العلاج الشافى الذى يراه فهو فكرة المجتمع المفتوح ، الذى يـدرك أعضـاؤه قابليتهم للوقوع فى الخطأ ، وإمكانية وقوع الخطأ فى مؤسساتهم الاجتماعيـة . وهـو نموذج يثير الإعجاب لمجتمع مدنى حر يحد فيه إحساس قوى بـالالتزام الاجتمـاعى من رغبات الفرد. وكانت المقالة التى نشرت عام ١٩٩٧ التى أوضح فيها سـوروس لأول مرة هذا الرأى ، قد نشرت وتمت الإشارة إليها على نطاق واسع ، كمـا أسـئ فهمها أيضا بنفس القدر . وقد اعتبرت معظم الانتقادات ارتدادا عن العقيدة مـن أحـد كبار كهنة الرأسمالية ، وجرى تصويرها فى شكل كاريكاتورى على أنها تـبرؤ مـن

الأسواق الحرة . ولكنه لم يكن هناك شئ من هذا القبيل ، كما حاول سوروس أن يوضح فى مقال آخر بعد عام . وقد علق بقوله ، إن التكامل العالمى قد نتجت عنه فوائد هائلة مثل تقسيم العمل الدولى ، وسرعة انتشار الابتكارات من دولة إلى أخرى ، وزيادة حرية التجارة والأفكار ، ولكن هناك أيضا مشاكل فى النظام من الواجب أن يتم فهمها وعلاجها . وكتب سوروس يقول " إذا ما كنت أركز على المشاكل ، فليس معنى هذا أننى أحاول التهوين من شأن الفوائد التى جلبتها العولمة ، كما افترض بعض من قرأوا مقالى السابق فى مجلة أتلانتيك " أن فشل نظام الحرية الاقتصادية لا يرجع لطبيعته الأساسية، وإنما لأوجه ضعف يمكن تصحيحها .

كذلك فإن والدن بيللو الاقتصادى بجامعة شولانجكورن فى بانجكوك ، كان أحد المنتقدين الذين يتسمون بالعمق للعولمة . وكما قال بيللو فإن تايلاند تمثل بصدق مخاطر العولمة السريعة . فلم تستطع تايلاند أن تهضم أو تستوعب معظم التدفقات الضخمة من رأس المال التى أتت إليها فى أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات ، والتى أدت إلى خلق إحساس بالنشوة والزهو كان لا يمكن تبريره أو مواصلته .

لم يصل رأس المال هذا أبدا إلى قطاعات الصناعة المحلية أو الزراعة ـ وهى القطاعات منخفضة الإيراد التى لا توفر معدل عائدا معقولا إلا بعد فترة حضانة طويلة . أما القطاعات ذات الإيرادات المرتفعة وسريعة الدوران والتى انجذبت إليها الأموال الأجنبية فقد كانت سوق الأسهم ، وتمويل المستهلكين ، وخاصة قطاع العقارات .

وقد رسم بيللو صورة مزعجة للأهداف الأمريكية فى المنطقة ، وهى : " تسوية أرض الملعب " أمام شركات الولايات المتحدة عن طريق التحرير ، وإلغاء التشريعات واللوائح المقيدة ، وخصخصة الاقتصادات الآسيوية .

لقد استخدمت [أمريكا] برامج صندوق النقد الدولى والبنك الدولى " للتصحيح الهيكلى "، وحملة تجارية قاسية تهدد بالانتقام وذلك لفتح الأسواق ، ووقف الاستخدام غير المرخص به للتكنولوجيا الأمريكية ، إلى جانب محاولة خلق منطقة تجارة حرة للمحيطين الهادئ والأطلسى ، ودفع الدول إلى تنفيذ اتفاقات " الجات " فيما يخص إلغاء نظام الحصص فى التجارة ، وتخفيض الرسوم الجمركية ، ومنع استخدام السياسات التجارية من أجل التصنيع وفتح أسواق للمنتجات الزراعية .

ويقول بيللو إن الجانب المزعج فى رأسمالية الولايات المتحدة هو أن بها أكبر قدر من عدم المساواة فى توزيع الدخل بين الدول الصناعية المتقدمة ، وأن سياساتها فى

آسيا " لا تفعل شيئا للانطلاق من نقاط القوة فى الاقتصادات القائمة ولكنها تنشئ ببساطة ميدانا تتحقق فيه ميزة تنافسية نسبية ليس لها مثيل لتلك المنشآت الاقتصادية التى قامت باتباع طريق تاريخى خاص فى اتجاه الرأسمالية المتقدمة وهو طريق السوق الحرة مع أدنى قدر من تدخل الدولة . (١١)

وليست هناك حلول جاهزة لكل المناسبات أو القضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية . والأزمة الآسيوية تدعم ولا تقوض أهمية اتباع السياسات الموجهة إلى السوق . وليس هناك أى شك أن هناك ناحية أخرى من هذا النموذج الحر ، فقد كان التحرك نحو حرية التجارة قوة دافعة إلى الرخاء فى شرق آسيا وفى كل مكان آخر . ولكن ذلك يوضح فى نفس الوقت الحاجة إلى الحرص فى تنفيذ هذه السياسات وإلى أن تؤخذ فى الاعتبار الثقافة المحلية ، والسياسة العامة والمؤسسات القائمة على إدارتها ، وقد يعنى هذا فى بعض النواحى التحرك ببطء أكثر مما فعلت دول شرق آسيا فى الثمانينيات والتسعينيات، كما أنه قد يعنى التحرك بسرعة أكبر فى بعض النواحى الأخرى .

لقد كان الانفتاح سريعا جدا فى الأسواق المالية فى تايلاند ، ولكنه كان بطيئا جدا فى كوريا الجنوبية . وفى كلتا الحالتين كان الانفتاح أمام التدفقات الرأسمالية غير مصحوب بقدر من الإدارة السليمة والإشراف . والأسواق المالية لا تعمل بشكل جيد عندما تكون غير مقيدة تماما . إذ أنها تحتاج إلى كلاب حراسة تراقبها . والمراقبة الفعالة تتطور عبر الوقت ، وعلى أساس سنوات الخبرة . ولكنها لا يمكن أن تنشأ بين يوم وليلة .

هل الوصفات التى يقدمها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى مصلحة رأس المال الأمريكى ؟ كثيرا ما يحدث ذلك . إن الولايات المتحدة هى أكبر قوة اقتصادية وعسكرية فى العالم ، وبفضل حجمها فإنها تستفيد أكثر ، من أى دولة أخرى ، من فرص التوسع فى التجارة . ولكن هذا لا يعنى أن تلك الوصفات ضد مصالح الدول التى يطلب إليها اتباعها ، وليس هذا أيضا هو القصد منها . إن الولايات المتحدة قوة مسيطرة حميدة . ولكنها قوة مسيطرة مازالت معرضة لاتهامها بالزهو والتعالى اللذين يقوضان ـ أحيانا ـ مصالحها الخاصة ، ويؤديان إلى سياسات وأعمال ليست فى مصلحتها أو فى مصلحة عملائها .

الفصـــل التاسع

النتائج الاقتصادية للكارثة

بالنسبة للعالم الغنى ــ الولايات المتحدة وأوروبا والدول الغربية الأخرى ــ كانت آثار الأزمة الآسيوية خطيرة ، ولكن لم تصل إلى حد الكارثـــة ، طالمـــا ظلـــت رأس الصين واليابان مرفوعة فوق المياه . وكانت كل التنبؤات الطيبة نســـبيا عـــن النمـــو العالمى فى النصف الأول من عام ١٩٩٨ ، قد بنيت على أساس أن اليابان والصيـــن ستواصلان مقاومة العدوى الآسيوية . ولكن إذا أصبحت إحدى الدولتيـــن أو كلتيـــهما منغمسة فى الأزمة ، فإن النتائج ستكون أكثر خطورة .

ومع تباطؤ النمو فى الصين وتعرض صادراتها للتهديد ، وقعت تحت ضغط شديد من المصدرين فيها ، الذين كانوا يطالبون باتباع أسلوب جاراتها فى الســـماح للعملـــة بالهبوط . وكان هذا السيناريو كابوسا يمكن أن يجعل الأزمة أسوأ مما كـــانت عليـــه فعلا . أما الكابوس الآخر فكان حدوث انهيار اقتصادى أو مالى فى اليابان .

وقد كان المصدرون الصينيون يرغبون فى تخفيض العملة ، ولكـــن المخـــاطرة جعلت قادة الصين يقاومون رغم تعرضهم لضغط شديد . وكان وعد أمريكا المســـتتر بستار رقيق بتسهيل دخول الصين إلى منظمة التجارة العالميـــة ، حـــافزا قويـــا دفـــع الصين للتعاون ، وتعاونت بالفعل . وأوضح قادة الصين منذ وقت مبكر مـــن الأزمـــة أنهم سيقاومون الضغط لتخفيض قيمة العملة .

وكان لى لانكنج نائب رئيس الوزراء الصينى هـــو النجـــم الأول فـــى المنتـــدى الاقتصادى العالمى فى منتجع الانزلاق السويسرى فى دافوس فـــى شـــهر فـــبراير ، نظرا لما تعهد به من عدم تخفيض العملة فى خلال الشهور الاثنـــى عشـــر التاليـــة، وأيضا لما وعد به من حزمة اقتصادية ضخمة لحفز النمو ، ستعمل علـــى اســـتمرار الصين فى الاستيراد من جيرانها وزيادة تخفيف الضغط على الأسواق العالميـــة عـــن طريق استيعاب جزء أكبر من إنتاجها ذاته .

وعدت الصين بانفاق ٣٣٧ مليار دولار على إنشاء الطرق والموانئ والسكك الحديدية ، ومرافق معالجة المياه ، وبأن تنفق كذلك حوالى تريليون دولار فى خلال ثلاث سنوات . وشكا النقاد من ندرة التفاصيل ومن أن ذلك من زاوية المقياس الأوسع للإنفاق على البنية الأساسية لا يزيد على الخطط السابقة إلا بنسبة ٥ فى المائة. ولكن ملاحظات هؤلاء المتشككين مضت دون أن يعيرها أحد أى انتباه . وكان الفارق شديدا بين رد فعل كل من الصين واليابان . ورددت الجريدة الرسمية *"تشاينا دايلى"* ما قاله المعلقون الغربيون الذين وصفوا الحزمة بأنها " تذكير إلى حد ما " ببرنامج روزفلت المسمى " نيو ديل " وهو البرنامج الضخم لخلق فرص العمل فى الثلاثينيات، والذى ساعد أمريكا على استرداد عافيتها بعد الكساد الكبير . وفى حين كان القادة اليابانيون يبدون كمن أصابهم الشلل ، كانت الصين توجه إلى الغرب الرسالة التى كان يتوق إلى سماعها بالضبط .

وقام لونج يونجتو نائب وزير التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى الصينى بتوضيح هذه الاستراتيجية بقوله " إننا نأمل أن يساعد هذا القرار المجتمع الدولى على زيادة إدراكه لموقف الصين وصورتها فى التجارة والشئون الدولية . وبهذا المعنى فإنها ستسهم فى عملية التفاوض الخاصة بانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية " (١)

وفى بعض الأحيان كان اللوم يوجه إلى الصين على أساس أنها أطلقت الشرارات الأولى فى الأزمة الآسيوية عندما اتخذت قرارها فى عام ١٩٩٤ بتخفيض اليوان ـــ إلا أن هذا الرأى لا يثبت أمام التمحيص الدقيق . ويقول الاقتصاديون فى معهد الاقتصاديات الدولية فى ورقة صدرت فى يناير ١٩٩٨ أنه على الرغم من تعرض سعر الصرف فى الصين لهبوط كبير من ناحية القيمة الإسمية (أى من ناحية القيمة الإسمية لليوان مقابل الدولار) ، فإن الارتفاع الكبير فى مستوى التضخم قد محا المكاسب الناجمة عن هذا الهبوط فى سعر العملة . وبعد تعديل سعر العملة بنسبة التضخم ارتفع سعر العملة فعلا فى خلال التسعينيات .

وقد قام الباحثون أيضا بحساب المنافع والفوائد التى عادت على الصين من جراء تخفيض سعر الصرف ، ويقولون إن إجراء تخفيض معتدل بنسبة تتراوح بين ٥ فى المائة و١٠ فى المائة كاف لإعادة التناسب الذى كان قائما بين عملات المنطقة

قبل أن تبدأ فى الهبوط فى منتصف عام ١٩٩٧ . ورد الباحثون " بأنه فى ضوء التأثير الضئيل نسبيا للأحداث على الصين كما لوحظ حتـــى الآن ، واحتمـــال أن يــؤدى أى تخفيض فى قيمة العملة فى الصين إلى إطلاق الشرارة لدورة أخرى من الاضطرابـات المالية فى المنطقة ، فإن هذه النتيجة تدعو بالتأكيد إلى ضبـــط النفـس مــن جــانب الصين ".(٢)

وعلى الرغم من الضغط على المصدرين ، فقد كانت هناك أسباب محلية قويـــة تدعو إلى المحافظة على مستوى اليوان . إذ كان إجراء تخفيـض حـاد فـى العملـة سيقوض الثقة بصورة بالغة فى النظام المـالى فـى هونـج كونــج ، وهـى الممـر الرئيسى لدخول رأس المال إلى الصين وخروجه منها .

ولم تكن آليات انتقال العدوى المالية الآسيوية سريعة فى الصين بنفـس مسـتوى سرعتها فى الدول الأخرى مثل تايلاند وإندونيسيا اللتين كان لديـــهما تلـك التوليفـة المميتة من سعر الصرف الثابت وأسواق رأس المال المفتوحة . وعلى الرغم مـن أن القيود القائمة فى سوق رأس المال فى الصين كان يمكنــها أن تخمـد تـأثير العـالم الخارجى ، إلا أنه لم يكن فى مقدورها أن تمنعها تماما . وكانت الضغــوط ضخمـة على الرغم من أنها كانت تتجمع وتتراكم ببطء شديد .

ومع هبوط عملات الدول الأخرى ، أصبحت صادراتها أرخص وأكثر جاذبيـــة فى الأسواق العالمية . وازداد الوضع غير المواتى للمصدريـــن الصينييـن ســوءا . وأصبحت كوريا هى أخطر التهديدات . وكما قال آندى زى مـن مؤسسـة مورجـان ستانلى فى نوفمبر ١٩٩٧ ـــ عندما كان الوون الكورى مازال معرضا للهبوط بدرجـة أكثر . فقد " تزايد خطر أن تهبط صادرات الصين فعلا إذا ما استمرت فى المحافظـة على سعر الصرف بها فى حين كان الوون الكورى يزداد ضعفا ".

ومن الجدير بالملاحظة سماع المسئولين الصينيين يتحدثون عن جـدول أعمالـهم الاقتصادى . فهناك أصداء خافتة للمفهوم القديم للاقتصاد الموجــه ، بـأن المديريـن يمكنهم أن يسيطروا ببراعة على الاقتصاد ، إلا أنهم كانوا يبدون كما لــو كـانوا قـد جاءوا مباشرة من جامعة شيكاغو (وإن كان كثيرين منهم فعلا كذلك) . " إن الصيـــن مصممة على الاستمرار فى الإصلاح الاقتصادى ، والانفتاح على العالم الخـــارجى ، بما فى ذلك جذب استثمارات أكثر " كما قال لونج يونجتو عندما زار مختلف أرجــاء العالم فى أوائل عام ١٩٩٨ للترويج لموقف الصين . وقد تعهد خلال جولته بأن تحافظ

الصين على استقرار العملة وعلى الاستثمار فى النمو بقوة. وأضاف " إننا نعتقد بصدق أن الصين إذا أمكنها أن تحتفظ بمعدل نمو مرتفع نسبيا ، فإنها ستكون عنصرا اقتصاديا إيجابيا بالنسبة لشرق آسيا وكذلك بالنسبة للعالم ". (٣)

كان انعزال الصين عن الأزمة الآسيوية انعزالا قويا ، ولكنه لم يكن منيعا . كان لديها سعر صرف ثابت ، يحدده البنك المركزى. وعلى خلاف ما حدث لدى " أولاد العم " فى جنوب شرق آسيا ، لم يكن المستثمرون فى الصين يستطيعون تحويل رءوس أموالهم إلى داخل الدولة ، أو إلى خارجها بحرية . ولذلك فإنهم حتى لو كان قد انتابهم القلق فى أوائل الأزمة الآسيوية بشأن احتمالات تطورها ، فإن خطر هروب رأس المال المضارب قل لحد كبير . وكان فى مقدور المستثمرين أن يضعوا أصولهم فى الصين بالطريقة التى يفعلون بها ذلك فى الدول الأخرى ، ولكن لم يكن فى مقدورهم أن يقوموا بتحويل اليوان بحرية إلى عملات أجنبية .

لماذا لم تحذ الدول الأخرى حذو الصين ، وتقوم بوضع ضوابط على حركات رأس المال ؟ إن أحد الآراء هو أنه فى ظل مثل هذه الضوابط الصارمة ، لن تكون لدى المستثمرين الرغبة فى تحويل أموالهم فى المحل الأول . وقد كانت الصين فى أوائل التسعينيات إحدى الوجهات المقصودة بحيث حظى هذا العامل بوزن أقل من المعتاد . وكانت الصين هى الزعيمة بين ملكات جمال شرق آسيا فى التسعينيات . وأدت إصلاحات عام ١٩٩٤ لتخفيف الضوابط والقيود على رأس المال إلى حد كبير، وفى عام ١٩٩٦ وافقت الصين على السماح بحرية تدفق رأس المال للتجارة على الرغم من عدم السماح بذلك للمعاملات المالية .

ومع ازدياد حذر المستثمرين بشأن توقعاتهم بالنسبة لجنوب شرق آسيا ، أصبحت الصين أكثر جاذبية من أى مكان آخر ، فاتجهت إليها ، فى النصف الأول من التسعينيات ، استثمارات تزيد عما اتجه إلى كوريا الجنوبية وماليزيا وإندونيسيا وتايلاند معا (١ر١٥٨ مليار دولار بالمقارنة مع ٢ر١٣٧ مليار دولار من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٥ طبقا لما ورد فى جداول الديون التى يضعها البنك الدولى). ونتيجة لهذا الارتفاع الهائل فى الاستثمار زاد نمو صادرات الصين بسرعة مذهلة . وكان الخوف فى أوائل التسعينيات هو جموح الاقتصاد مع ارتفاع الأسعار . وبلغ التضخم فى عام ١٩٩٠ حوالى ٢٤ فى المائة وأمكن ترويضه بعد ذلك بحيث هبط إلى معدل أكثر سلامة هو ٥ فى المائة فى عام ١٩٩٧ . وأصبح نصيب الصين من صادرات العالم

من السلع المصنوعة يناهز ثلاثة أمثال ما كان عليه، إذ ارتفع من ٢ر١ فى المائة فى عام ١٩٨٣ إلى ٤ر٣ فى المائة فى عام ١٩٩٥ ، وهو مكسب ضخم .

إلا أن الصادرات أصيبت بضربة قاسية نتيجة للأزمة الآسيوية ؛ وجرى التنبؤ بأن يتباطأ نمو الصادرات فى عام ١٩٩٨ ليصل إلى حوالى ٥ فى المائة مقارنا بنسبة ٢٢ فى المائة فى ١٩٩٧ . وعلى الرغم من عزلة الصين ، فإنها كانت تعانى من زيادة مماثلة فى القدرة الإنتاجية الفائضة فى مصانع الصناعة التحويلية ومن المغالاة فى المضاربات على العقارات كما هو الحال فى باقى أرجاء المنطقة . وكانت شنغهاى ، وهى مركز الرواج العقارى فى الصين ، تتباهى بخططها لبناء ناطحات سحاب فى منطقة بودونج بارتفاع ٤٦٠ مترا حتى تتفوق على أبراج بتروناس التى يبلغ ارتفاعها ٤٥٢ مترا فى ماليزيا والتى تعد أعلى مبنى فى العالم . وقد تم بناء مئات من ناطحات السحاب فى شنغهاى فى التسعينيات ــ ٢٢٠ ناطحة سحاب فى عام ١٩٩٥ وحده ــ وكان يقال إن المدينة بمفردها يوجد بها ثلث الروافع العملاقة بالعالم. ولكن التقديرات غير الرسمية كانت تذكر أن نصف مساحات الأدوار فى المبانى الجديدة بمنطقة بودونج كانت خالية . وتنبأت مؤسسة كوليرز جاردين فى شنغهاى بأن المدينة سيكون بها ٥ر٧ مليون متر مربع من المساحات المعدة لتأجيرها كمكاتب للأجانب فى عام ٢٠٠٠ ، وهو ما يعادل المساحة الموجودة فى هونج كونج بأكملها فى عام ١٩٩٧ .

وواجهت الصادرات الصينية تهديدا من كل من المصانع الأحدث والأكثر تقدما فى شمال آسيا ومن المنتجين ذوى المستويات الأدنى فى جنوب شرق آسيا . وكان للهبوط الحاد فى قيمة الوون الكورى أثر مدمر بصفة خاصة . وقد قال آندى زى الخبير الاقتصادى فى مورجان ستانلى فى نوفمبر ١٩٩٧ ، إن " الصين كانت تقوم بتحويل صادراتها إلى المنتجات ذات القيمة المضافة المرتفعة وبصفة رئيسية إلى الآلات والأجهزة الميكانيكية . وبينما كانت كوريا تتراجع من الصناعات التى كانت الصين تتقدم إليها ، فإن التخفيضات الحالية فى قيمة العملة قد غيرت الديناميكية وستتيح لكوريا استعادة حصتها فى الأسواق من الصين " .

ولم تكن هناك فرصة للتعويض عن الركود بزيادة الصادرات إلى الولايات المتحدة وأوروبا . فقد كانت المنافسة المتزايدة من جانب جنوب شرق آسيا تعنى أنه حتى مع زيادة حجم الصادرات ، من المحتمل أن تنخفض الأرباح . وكان التصدير

يعتبر أمرا شديد الأهمية سواء بالنسبة للاستراتيجية الاقتصادية للصين أو لقدرتها على المحافظة على الاستقرار السياسي والاجتماعي . وكانت الصادرات في عام ١٩٩٧ تمثل ١٧ في المائة من الناتج القومي . ولكن الصادرات كانت أكبر أهمية من هذا الرقم كثيرا ، إذ أنها كانت السبب في إحداث كل النمو تقريبا في اقتصاد الصين منذ بداية إصلاحات تحرير السوق في عام ١٩٧٨ . لقد كانت الصادرات هي التي حققت السلام الاجتماعي للنظام الصيني ، في حين كانت تحاول الاستمرار في عملية التحديث وإعادة الهيكلة للاقتصاد ، وهي العملية التي أدت إلى تخفيف التوتر الذي كانت تفرضه البطالة المتزايدة التي نشأت عن القطاع العام غير الكفء على نحو لا يرتجي خيرا من ورائه .

الولايات المتحدة

وصلت صدمة الأزمة الآسيوية إلى الولايات المتحدة في شهر أكتوبر ١٩٩٧ ، عندما أطلق هبوط سوق الأسهم في هونج كونج شرارة أكبر انخفاض في تاريخ وول ستريت ، إذا ما جرى قياسه بالنقاط ، على الرغم من أن قياس الهبوط البالغ ٧ر٢ في المائة في ٢٩ أكتوبر ١٩٩٧ بالنسبة المئوية يوضح أنه يقل كثيرا عن الانهيار الذي حدث بنسبة ٦ر٢٢ في المائة قبل ذلك بعقد من الزمان بالضبط في ١٩ أكتوبر ١٩٨٧ . ومع تزايد عدد الأمريكيين ، الذين يمتلكون أسهما بدرجة غير مسبوقة ، وأغلبهم تملكها عن طريق صناديق الاستثمار أو صناديق المعاشات زاد الخوف من أن يلحق الهبوط ضررا بالغا بالاقتصاد الحقيقي . إلا أنه سرعان ما تغاضت الأسواق الأمريكية عن الأنباء واستعادت قوة دفعها . وفي أوائل عام ١٩٩٨ كانت وول ستريت تسجل أرقاما قياسية عالية . وكانت الوفرة غير الرشيدة التي حذر منها جرينسبان قبل ذلك بعام ، قد عادت بكامل قوتها ، مع تجدد الحديث عن " نموذج جديد " للاقتصاد الأمريكي الذي قضى على التضخم وأدى إلى رفع الإنتاجية إلى مستوى أعلى .

وفي منتصف عام ١٩٩٨ كانت الولايات المتحدة هي المستفيد الرئيسي من الاضطرابات الآسيوية، التي يمكن أن يعود إليها بعض الفضل في التوسع الاقتصادي وازدهار أسواق الأسهم الأمريكية في السنوات الثماني الماضية . كان الانكماش الآسيوي عاملا حاسما ، كثيرا ما تم تجاهله ، في قوة الاقتصاد الأمريكي في

التسعينيات . فقد قامت أمريكا فعلا باستيراد الأسعار الآسيوية المنخفضة والقدرة الإنتاجية الفائضة عن طريق الواردات من السلع الاستهلاكية الآسيوية ، السيارات والمنسوجات، مما أخر تاريخ اليوم الذى تصل فيه الولايات المتحدة إلى حدود قدرتها الإنتاجية الخاصة بها ، وهى النقطة التى يبدأ عندها التضخم فى الارتفاع وتبدأ الدورة الاقتصادية فى الانحدار فى اتجاه الهبوط . وكان الخطر هو أن يضار المنتجون الأمريكيون الذين يتنافسون مع آسيا ، من جراء القدرة الفائضة بنفس الطريقة التى حدثت فى آسيا . وكان هذا سيؤدى إلى دفع عملية الركود إلى ما يقرب من الأزمة الأكثر قسوة فى آسيا .

وقام آلان جرينسبان بتقديم تعليق سليم ومنطقى عن الوفرة فى الأسواق . وفى شهادة له أمام الكونجرس فى شهر فبراير ١٩٩٨ أكد القوة الملحوظة للاقتصاد الأمريكى . كما كانت هناك أسباب جيدة لحماس المستثمرين . فقد بلغت أرباح الشركات مستويات لم تعرفها منذ الستينيات، وكان معدل إنتاج العامل، أو الإنتاجية، يرتفع بسرعة أكبر من المعتاد . وبلغ التضخم فى عام ١٩٩٧، ٧٥ر١ فى المائة فقط . وبناء على هذه العوامل ، ارتفعت معظم مؤشرات الأسهم بأكثر من ٢٠ فى المائة فى خلال عام ١٩٩٧ . كما عادت المنافسة المتزايدة بالفائدة على أمريكا نظرا لقيام المنتجين الآسيويين بتخفيض أسعارهم . ولكن جرينسبان حذر مرة أخرى من أن الأسواق لا يمكنها أن تستمر فى الارتفاع إلى الأبد . وإن كان ذلك بعبارت أكثر حرصا من تحذيره فى عام ١٩٩٦ عن " الوفرة غير الرشيدة " فى الأسواق . هكذا قال جرينسبان بعبارات تقليدية لا تعبر عن الحقيقة تماما . " بعد مضى اثنى عشر أو ثمانية عشر شهرا ، قد ينظر بعض المستثمرين بأسف إلى بعض الأوراق المالية التى تم شراؤها ". (٤)

وعلى أية حال ، فإن المستثمرين لم يبالو كثيرا ، واستمرت الوفرة فى السوق . واستمر وول ستريت فى تحقيق أرقام قياسية . وكما علق أحد المحللين ، فإن " جنون المضاربة يمكن أن يستمر بما ينافى كل منطق واضح . إن المضاربة غير الرشيدة بالتأكيد لن تنتهى عند نقطة رشيدة " (٥)

وفى يوم ٣ أبريل ارتفع مؤشر داو جونز لأسهم الشركات الصناعية إلى ٩٠٠٠ لأول مرة فى تاريخه . وقام العالمون ببواطن الأمور بالتحذير مرة أخرى بأن القيمة

فى الأسواق كانت مغالى فيها ، ولكن السوق واصل ارتفاعه . وعلى الرغم من ارتفاع الأرباح ، فإن أسعار الأسهم كانت قد تضخمت بحيث أصبح إيـراد السـهم منخفضـا جدا . ومن المحتمل أن ينخفض الإيراد أكثر من ذلك عندما يبدأ هبوط الأسـعار فـى آسيا يؤثر فى إيرادات أضخم الشركات الأمريكية : وهى الشركات متعـددة الجنسـية الأكثر تعرضا فى المنطقة . إذ أن آسيا توفر سوقا لنحو ٣٠ فى المائة مـن إجمـالى صادرات الولايات المتحدة . كما ستأتى ضغوط أخرى من ارتفاع الأجور فى الولايات المتحدة، كما أن استمرار الاستثمار القوى سيبدأ فى تقويض الأرباح نتيجة لوجود قدرة إنتاجية تزيد على حجم الطلب ولزيادة المنافسة .

وتنبئ احتمالات المستقبل بالنسبة للولايات المتحدة عن حدوث بعض التباطؤ فـى النمو والأرباح ، ولكنه لن يماثل الكارثة التى حدثت فـى آسـيا . ويقـدر النمـوذج الاقتصادى لماكبين أن الأزمة الآسيوية ستحقق منفعة صافيـة للاقتصـاد الأمريكـى المحلى، على الرغم من أن شركات الولايات المتحدة وحملة الأسهم قد يتأثرون بشـكل أسوأ نتيجة لانخفاض الأرباح فى الخارج . وستكون الصناعة التحويلية هـى المتلقـى لأكبر الضربات نتيجة للمنافسة من آسيا ، ولكن ذلك لا يمثل سوى ٢٠ فى المائة فقـط من إجمالى الناتج الأمريكى .

إلا أن الاختلافات عن الأنماط العادية هى التى لا يمكن التنبؤ بها عـن طريـق النماذج الاقتصادية . وهنا ، يزداد خطر أن تجعل الأزمة الآسيوية الأمور أكثر سـوءا بالنسبة لأمريكا بدلا من تحسنها . وإذا ما ألقينا نظرة على بعض المخاطر فإننا سـنجد أولا أن سوق الأسهم الأمريكى كان مهيئا منذ فترة لأزمة هبوط فـى منتصـف عـام ١٩٩٨. وكان يمكن أن تكون شرارة البدء فيها قيام البنوك اليابانية بسـحب أموالـها لمحاولة القيام بإصلاح ميزانياتها الهشة ، أو زيادة أسـعار الفـائدة الأمريكيـة إذ أن جرينسبان كان يقول إن اقتصاد العهد الجديد للولايات المتحدة قد بلـغ أخـيرا حـدود سرعته .

وعلى الرغم من أن الظروف أصبحت أكثر سوءا فعلا فى آسيا فى منتصف عـام ١٩٩٨ بدرجة أكبر مما كانت عليه منذ عام مضى ، فإن هناك خطرا يتمثـل فـى أن تصبح الظروف أكثر سوءا فى الصين واليابان وهى الأسواق الأكثر أهمية للولايـات المتحدة عن أسواق جنوب شرق آسيا أو كوريا . وهناك بعض علامات الضعف الجديد

التى قد تؤدى فى نهاية الأمر إلى إدراك جماعى بأن أسعار الأسهم الأمريكية مرتفعة بشكل كبير جدا . والتحديان اللذان يواجهان الولايات المتحدة فى الأزمة الآسيوية هما التأكد من أنها ستقوم جنبا إلى جنب مع اليابان والصين بتوفير الدافع الاقتصادى القوى الذى يعوض الآثار السيئة للكساد الحاد فى الطلب ، والاحتياط ضد الاثار الحمائية التى قد تعقب الأزمة .

أستراليا

ليست هناك دولة غربية لديها ما يمكن أن تخشى عليه فى آسيا أكثر من أستراليا . ومنذ جيل كامل كان الساسة الأستراليون يحاولون تدريجيا ولكن بثبات وبخطى واثقة مستمرة أن يتقاربوا مع آسيا اقتصاديا واستراتيجيا . وعلى المستوى الأولى والأكثر وضوحا فإن نسبة الصادرات الأسترالية التى تتجه إلى آسيا أكثر منها فى أى دولة أخرى فى الغرب . وعلى نفس القدر من الأهمية من الناحية الثقافية ، زادت الهجرة من آسيا إلى أستراليا بشكل حاد فى خلال العقدين الأخيرين ، بداية بخروج اللاجئين من فيتنام وكمبوديا بعد نهاية الحرب الفيتنامية فى عام ١٩٧٥. ومنذ ١٩٩٠ فإن نسبة بلغت ٤٣ فى المائة من المهاجرين إلى أستراليا أتوا إليها من شرق وجنوب آسيا .

إلا أنه عند نشوب الأزمة المالية الآسيوية ، كانت أستراليا تعانى من رد فعل مضاد لهذا الارتباط مع آسيا ، وقد ظهر فى أجلى صوره فى الموقف المناوئ لآسيا للسياسى الشعبوى بولين هانسون ، وأيضا فى النهج الذى اتبعته حكومة ائتلاف المحافظين برئاسة جون هوارد التى انتخبت فى مارس ١٩٩٦ . فقد قام هوارد بوضع أساس إدارته فى أثناء زيارته الأولى لإندونيسيا فى سبتمبر ١٩٩٦ ، عندما أكد أن أستراليا ليست آسيوية ، وليست جزء من آسيا ، كما أنها ليست معبرا إلى آسيا . وقال المؤيدون لوجهة نظر هوارد الحذرة تجاه آسيا أنها تعكس الواقع السياسى المحلى : أى رد الفعل المعادى لسياسة سلفه التى كانت تؤكد على دعم وزيادة الروابط مع آسيا . أما منتقدوه فقد قالوا إن رئيس الوزراء يهمل منطقة ستستمر أهميتها فى النمو بالنسبة لأستراليا ، وأنه يتعين على القادة السياسيين أن يعملوا على تحسين الروابط معها على الرغم من المقاومة الشعبية لذلك .

ومن المفارقات ، أن محنة الأزمة الآسيوية قد أشاعت فى هوارد وفى حكومته ارتباطا أكثر عاطفية مع المنطقة . فقد كانت أستراليا واليابان هما الدولتان الوحيدتان

اللتان أسهمتا فى كل الحزم الثلاث التى قام بها صندوق النقد الدولى لإنقاذ كل من تايلاند وكوريا وإندونيسيا . وكانت أستراليا من أكثر الدول نشاطا فى حث صندوق النقد الدولى والولايات المتحدة على تخفيف مواقفهما تجاه إندونيسيا .

وقد أدت الأزمة الآسيوية إلى تقلص ذلك الجدل الممل عن الارتباط الأسترالى ، الخاص بالفوائد الاقتصادية . وفى منتصف عام ١٩٩٨ تهاوت التقديرات المبدئية التى كانت تقرر أن الأثر الاقتصادى للأزمة سيكون ضئيلا وأفسحت المجال أمام نظرة أكثر تشاؤما .

إلا أن الأزمة قد أوضحت أيضا أهمية قيام أستراليا بتوثيق روابط تمتد إلى ما هو أبعد من العلاقات الاقتصادية فقط . وأدى التحول السياسى فى إندونيسيا ، بصفة خاصة، إلى تعزيز أهمية أن تكون لأستراليا علاقات وثيقة سياسية وشخصية مع جيرانها كى تساعد وتتفهم وتدافع ضد أية آثار سيئة وشكوك محتملة .

لقد استثمرت الحكومات الأسترالية فى خلال التسعينيات قدرا هائلا من طاقاتها ومكانتها فى بناء المؤسسات السياسية ، والاقتصادية فى آسيا ، وخاصة منتدى التعاون الاقتصادى لآسيا والمحيط الهادئ (أبيك) ، والذى اقترحت أستراليا أصلا إنشاءه فى عام ١٩٨٩ . ولكن فى عام ١٩٩٧ لم يكن أبيك قادرا على عمل شئ ذى قيمة للتخفيف من الأزمة ، وينطبق نفس الشئ على تجمع جنوب شرق آسيا الذى يطلق عليه رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) . فلم يقم أى من الرابطة أو المنتدى بتوجيه أى إنذار عن الأزمة ، كما لم يكن لاستجابتهما ورد فعلهما أثر يذكر ، حيث كان صندوق النقد الدولى هو الذى قام بتوفير طوق النجاة . وقد بدا رئيس الوزراء الاسترالى السابق بول كيتنج ، مستهينا بدور المنتدى ، الذى كثيرا ما استثمر من قبل أغلب طاقته فيه . وكانت إحدى المشاكل هى عدم وجود أمانة للمنتدى يمكنها تحضير الموضوعات والبيانات الحديثة لوضعها تحت نظر الأعضاء . أما الانتقاد الأكبر الذى وجهه فقد كان اتهامه للمنتدى بأنه قد قيد نفسه بالقرار ــ الذى أطلق عليه عملا من أعمال التخريب الدولى ــ الخاص بانضمام روسيا كعضو . إذ أن روسيا لم تكن تشكل جزءا من اقتصاد آسيا والمحيط الهادئ ، كما كانت أولوياتها الاستراتيجية والسياسية مختلفة تماما عما لدى أعضاء المنتدى الآخرين . وجعلت عضوية روسيا من المستحيل التفكير فى استخدام المنتدى لخلق صندوق تمويل للمنطقة نظرا لأن طلباتها الخاصة المحتملة ستكون كبيرة جدا . (٦)

آسيا والعالم

بعيدا عن الدروس التى يمكن الاستفادة منها فى السياسة الاقتصادية ، فإن السؤال الرئيسى الذى نشأ عن الأزمة الآسيوية هو عن أثرها الاقتصادى : ما هى السرعة التى يمكن بها لآسيا أن تسترد قواها ، وما هو الأثر الذى ستحدثه الأزمة فى باقى أنحاء العالم ؟

كانت هناك تحذيرات من ارتفاع حجم الدين وعجز الحساب الجارى فى أوائل عام ١٩٩٧ ، ولكن أحدا لم يتنبأ بأى شئ يماثل تلك الأزمة التى حدثت . لقد قدمت كافة أنواع الأعذار، ولكن هناك أشياء لا يمكن التنبؤ بها مقدما. إذ أن النمذجة الاقتصادية تتخذ بشكل أو آخر أنماطا منتظمة ، ولكن هذه الأنماط تنقلب أحيانا بسبب عامل لم يكن فى الحسبان . وبالنظر إلى الأحداث بعد وقوعها ، أمكن للاقتصاديين تحديد مجموعة من العوامل التى أسهمت فى الأزمة وهى : هبوط الصادرات ، وارتفاع مستويات الدين قصير الأجل ، وأسعار الصرف الثابتة . ولكن لم يكن لأى نموذج اقتصادى أن يتنبأ بالآثار التى قد تحدثها .

وفى بداية الأزمة الآسيوية قام كثيرون من المتنبئين الاقتصاديين فى جميع أنحاء العالم بتخفيض تقديراتهم الخاصة بالنمو الاقتصادى ، وذلك على الرغم من أن تلك التنبؤات لم تقترب إطلاقا من مستوى الكساد الذى تنبأ به فى البداية أكثر العالمين بالأمور تشاؤما . وكانت نبوءة صندوق النقد الدولى فى ديسمبر ١٩٩٧ بشأن معدل النمو فى العالم هى ٥ر٣ فى المائة فى عام ١٩٩٨ ، وذلك يقل عن معدل الـ ٣ر٤ فى المائة الذى كان قد تم التنبؤ به قبل ذلك بشهرين ، وهو ما كان يدعو للقلق ، ولكن دون الإفراط فى التشاؤم .

وكانت إجابة أولئك المتنبئين على مشكلة كيفية التعامل مع الصدمات غير المتوقعة مثل هذه الأزمة الآسيوية هى أولا عمل نموذج على أساس الاسقاطات الأساسية ، ثم يجرى بعد ذلك إدخال " صدمة " أو متغير وهمى باعتباره تغييرا متعمدا على الحسابات .

إن صدمة مثل الأزمة المالية الآسيوية أو أزمة الديون المكسيكية فى عام ١٩٩٤ تؤدى إلى رفع أسعار الفائدة التى يطلبها المستثمرون قبل تقديمهم القروض إلى تلك الدول . ولتقدير أثر أزمة عام ١٩٩٧ ، قام الخبير الاقتصادى واورويك ماكبين بادخال افتراضين متطرفين فى نموذج للاقتصاد القياسى . وكان الافتراض الأول هو أن

تختفى علاوة المخاطرة على القروض سريعا ، أما الثانى فهو أن تستمر وتصبح دائمة . ويراهن ماكبين على أن الواقع الفعلى قد يكون فيما بين هذين الافتراضين .

ولا غرابة فيما اكتشفه ماكبين من أن الأزمة الآسيوية ستؤدى إلى نقص فى الصادرات إلى خارج آسيا ، لأن المصدرين الآسيويين سيسرقون جزء أكبر من السوق العالمى عن طريق الأسعار المخفضة نتيجة لهبوط أسعار عملاتهم . أما ما يثير قدرا كبيرا من العجب فهو حقيقة أن ضعف الاستثمار والنمو فى آسيا سيكون مفيدا بالنسبة لباقى العالم . ويحدث هذا لأن هبوط الاستثمار فى آسيا يخفض حجم الطلب العالمى على رأس المال . ويؤدى هذا بدوره إلى تخفيض أسعار الفائدة العالمية ، ومن ثم يفضى إلى زيادة النشاط الاقتصادى فى أمكنة أخرى . ومع ذلك ، فإن هذا المكسب لن يكون كافيا لتعويض الخسائر فى آسيا ، وسيؤدى إلى ترك العالم بأسره فى حال أسوأ ، كما يبين ماكبين .

ويعتمد الأثر الكلى للأزمة على أية دولة بمفردها على مستوى تجارتها مع آسيا . وأحدى النتائج المهمة ذات الآثار السياسية السيئة ، هى أن الأزمة ستوسع فجوة العجز فى الحسابات الجارية فى الدول خارج آسيا ، إذا ما حاولت أن تستفيد من ميزة انخفاض أسعار الفائدة لجذب مستويات مرتفعة من الاستثمارات إليها . ويحذر ماكبين من أن الجهود المبذولة لمنع حدوث ذلك ستكون ذات تكلفة عالية سواء بالنسبة للاقتصادات الآسيوية أو لدول العالم الغنية خارج آسيا . وحتى فى حالة الصدمة المؤقتة، وهى أفضل الحالات ، فإنها ستؤدى إلى هبوط بنسبة ٦٠ فى المائة فى الاستهلاك فى إندونيسيا وإلى هبوط الاستثمار بنسبة ٤٠ فى المائة ، وفقا لما تظهره حسابات ماكبين . ولكن هناك أيضا جانب رد الفعل المفيد وهو : حدوث ارتفاع حاد فى الطلب على الصادرات نتيجة لهبوط سعر العملة .

وبالنسبة للدول فى خارج آسيا ، فإن الزيادة فى التدفقات الرأسمالية ستؤدى إلى زيادة سعر الصرف ، وتخفض الصادرات وتزيد من الواردات . وسواء كان الأثر الصافى للأزمة هو حدوث ارتفاع أو هبوط فى النمو الاقتصادى فى الولايات المتحدة وأستراليا على سبيل المثال ، فإن ذلك سيعتمد على ما إذا كان سيتم التعويض بالكامل عن انخفاض الصادرات إلى آسيا بزيادة الطلب على الاستثمار الذى نشأ عن انخفاض أسعار الفائدة . ويتصور ماكبين أنه حتى الصدمة المؤقتة ستكون لها آثار سلبية على كلتا الدولتين ، على الرغم من أن الأثر سيكون أقسى بالنسبة لأستراليا (حيث هبط النمو بنسبة ٢٥ر٠ فى المائة) عنه بالنسبة لأمريكا ، بسبب اعتماد أستراليا بدرجة أكبر على التجارة الآسيوية . وحتى مع الصدمة المؤقتة ، فإن الناتج القومى الإجمالى

للدول غير الآسيوية (والذى يتضمن الإنتاج المحلى والإنتاج الخارجى) قد يقل بشكل دائم .

أما أثر الصدمة الدائمة على الاقتصاد المحلى فهو ما يثير الدهشة . فبالنسبة لأستراليا ، كان الهبوط فى الناتج المحلى أقل من التأثير العام ، وبالنسبة للولايات المتحدة ، فإنه ارتفع فعلا نتيجة لتدفق رءوس الأموال إلى أماكن جديدة خارج آسيا . ولكن لم يحدث تحسن فى أى من البلدين ، نظرا لانخفاض الدخل من الاستثمارات فى آسيا .

تحول الميزان

أدت الأزمة الآسيوية إلى تحول غير ظاهر فى ميزان القوى فى المنطقة ، بعيدا عن اليابان والولايات المتحدة وفى اتجاه الصين . ومن بين القوى الثلاث البارزة فى المنطقة ، ترددت وارتبكت كل من اليابان والولايات المتحدة ، بينما كان رد فعل الصين حاسما . كانت اليابان مشغولة بنواحى الضعف المالية والاقتصادية ، والجمود السياسى ، مما شل قدرتها على توفير الدعم الاقتصادى الذى كان ضروريا لإعادة الحياة إلى اقتصادات المنطقة . وتظل الولايات المتحدة هى القوة الأكثر تأثيرا فى المنطقة ، إلا أنها أساءت الحكم على الأبعاد السياسية والاقتصادية للأزمة، مما قوض نفوذها الخاص نتيجة لإصرارها الشديد على الحلول القائمة على حرية السوق . وقد تقلص النفوذ السياسى لأمريكا ، ولنصيرها فى هذا السياق العقائدى ، صندوق النقد الدولى ، نتيجة للأزمة .

أما الصين فقد قامت بكل ما طلبه المجتمع الدولى منها ، على الرغم من التكلفة الضخمة التى تحملها المصدرون بها ، ومشاكلها الاقتصادية واسعة النطاق . وكان من أخطر المخاوف التى نشأت عن الأزمة أن تقوم الصين بتخفيض قيمة عملتها لاستعادة قدرة أسعار صادراتها على المنافسة بالنسبة لصادرات باقى المنطقة . وكان هذا سيؤدى بدوره إلى إطلاق شرارة دورة أخرى من التنافس فى تخفيض قيمة العملات ، كانت ستؤدى إلى الدخول فى منحدر حلزونى مثل ذلك الذى أدى إلى الكساد الكبير فى حقبة الثلاثينيات . ولم يكن قرار الصين بالدفاع عن عملتها قرارا سهلا ، ولكن تم اتخاذه بحزم وبسرعة ، وطالما استمرت المحافظة عليه فإن العالم كله سيبقى مدينا بالفضل للصين .

ولكن نهوض الصين ، يفرض تغيرات أكثر دقة وتعقيدا فى ممارسة السلطة والنفوذ فى المنطقة . ويقول المحلل العسكرى بول ديب :

إن الصين مازال عليها أن تظهر أنها قوة عالمية مسئولة ومتعاونة، وأنها ستلتزم بقواعد المجتمع الدولى بما فى ذلك القواعد الاستراتيجية. لقد كانت فى الماضى تعتبر قوة من الطراز القديم فيما يتعلق باستخدام القوة العسكرية ، سواء فى احتلال اقليم تايوان وإطلاق الصواريخ فى اتجاه تايوان، أو فى احتلال الصخور والشواطئ البحرية والأراضى فى بحر الصين الجنوبى وإدعائها أنها تملك بحر الصين الجنوبى بأكمله . وهذه وجهة نظر استعمارية بعض الشئ .

والصينيون لا يقبلون قواعد اللعبة الاستراتيجية الغربية ، وهم شديدو الحساسية لما يعتبرونه إهانة استمرت مائتى عام . ويقول ديب متنبئا " عندما يصلون إلى هناك ، كقوة عظمى ، فإنهم سيتصرفون كقوة عظمى ، ولا يعنى هذا أننا نقول بأنهم سيقومون باستخدام القوة العسكرية ، على الرغم من أنهم قد يفعلون ذلك بالنسبة لكل من تايوان والتبت وأى مناطق مجاورة أخرى كذلك . إن المسألة هى مسألة جدل حول ميزان القوة والنفوذ ".

وفى خلال الحرب الباردة ، كانت علاقات القوى فى المنطقة تسيطر عليها ، بشكل كامل ، الدولتان المتنافستان الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتى . ومع انهيار الاتحاد السوفيتى ، فقدت منطقة شرق آسيا أهميتها الاستراتيجية الأساسية بالنسبة للولايات المتحدة . وبقيت أمريكا القوة المسيطرة فى المنطقة ، ولكن مدى قوة التزامها أصبح محل شك . ولم تعد فى حاجة إلى الصين لتقف حصنا أمام عدوها اللدود . وفى المرحلة الأولى لنظام ما بعد الحرب الباردة ، كان جنوب شرق آسيا يضم " مجموعة مستقرة ، ومتعاونة من القوى لا تمثل تهديدا وتعتبر درعا لشمال أستراليا . وكما يقول ديب فقد أصبحت رابطة دول جنوب شرق آسيا بصورة متزايدة مجموعة متعاونة ، واثقة بالنفس من الدول التى يمكنها أن تعالج المشاكل ، كما كانت تشيع هذا الإحساس بالثقة فى المنتدى الإقليمى للرابطة " .

إلا أن الرابطة تأثرت بالأزمة بشكل كبير ، وكما يقول ديب كان رد فعل كل من المنتدى والرابطة ضعيفا .

هناك الآن خطر حقيقى فى أن تصبح الرابطة منظمة منطوية على ذاتها ، كثيرة الشك ، والخوف من الأجانب . كما أن إندونيسيا ، التى كانت القائد الطبيعى لأجل طويل للمنطقة أصبحت فجأة تبدو كقوة متهالكة . وتايلاند التى كانت تنظر إلى نفسها ليس باعتبارها القائد الطبيعى بل القوة القائدة فى البر الرئيسى لجنوب شرق آسيا ــ مقدمة المثل للقوى الشيوعية المتحجرة مثل فيتنام وكمبوديا ولاوس والجماعات العسكرية مثل بورما ــ أصبحت فجأة ودون سابق إنذار مثلا سيئا . وهذا ليس أمرا طيبا بالنسبة للغرب أو للقيم التى يمثلها .

وقد انهارت الآمال فى أن تتحرك الدول الآسيوية فى النهاية نحو نظم سياسية وتجارية أكثر ديمقراطية وتحررا عندما تصبح أكثر غنى. وأصبح التساؤل يدور حول أفضلية المناداة بحرية التجارة والرأسمالية بالنسبة لشرق آسيا فى بداية الأزمة .

ويقول ديب إن إحدى نواحى النجاح الماضية للرابطة كانت هى التغطية على كثير من التوترات فى المنطقة ، ولكن الأزمة أثرت على الدول المختلفة بطريقة غير متساوية ، مما سيؤدى إلى كشف هذه التوترات . وستكون هناك توترات أكثر توطنا فى أثناء قيام القادة بمحاولة حماية وتوسيع حدود نطاق مصالحهم الاقتصادية أو فى سعيهم للعثور على كباش فداء لمشاكلهم واضطراباتهم الاقتصادية .

ومن المحتمل أن يقوض الانهيار المكانة التى تتمتع بها الصفوة السياسية، والتى كانت شرعيتها مستمدة إلى حد كبير من نجاحها الاقتصادى . وكان أكبر مثال على هذه العملية هو ما حدث فى إندونيسيا ، ولكنه قد يتكرر فى أماكن أخرى ، ربما فى ماليزيا ، حيث ركز رئيس الوزراء مهاتير بشدة على تقليد اليابان وفقا لسياسته التى نادى فيها بالتوجه شرقا .

إن اليابان ، مصدر الإلهام للنموذج الآسيوى ، وأصل ومهد دولة التنمية ، قد توقفت بلا حراك . وهى ما زالت تحتفظ بمركز الصدارة الاقتصادية ، إلا أنها تنازلت عن السيطرة السياسية للصين . لقد أطلقت الأزمة ردود فعل مختلفة بين دول المنطقة . إذ تبدو كلا من تايلاند وكوريا مستعدة ، تحت الضغط الشديد من صندوق النقد الدولى ، لاتباع ما ينصحها به من تحرير . هذا ، بينما يظل مستقبل إندونيسيا مظلما وغير مؤكد . أما ماليزيا وسنغافورة والفلبين فتبدو أقل تأثرا بضراوة الأزمة وستستعيد قواها سريعا ، إلا أن معدلات النمو بها ستظل متخلفة لعدة سنوات على الأقل طالما بقى زبائنها فى المنطقة على ما هم عليه من ضعف ، وحتى يستردوا عافيتهم بعد أن ينتهى انفجار الفقاعات الخاصة بهم .

وفى كل دولة من شرق آسيا ، لا بد أن تكون الأزمة قد دمرت ذلك التباهى الذى قادها إلى السقوط ، وأضعفت ذلك الإحساس بالهدف الجماعى والفخر بإنجازات آسيا . وقد تحطم نفوذ الولايات المتحدة، نظرا لرد فعلها المتغطرس إزاء الأزمة والذى أثار شعورا بالاستياء. وهناك شك فى أن تتمكن اليابان من استرداد وضعها السابق ، على الرغم من أن احتمالات ذلك قد تتحسن إذا ما اتسم الجيل القادم من السياسيين بروح الحماس الأكثر للإصلاح . كذلك فإن نهوض الصين يمكن أن يتقوض إذا لم تقم بمعالجة المشكلة البالغة الصعوبة لإدارة عملية التحول الاقتصادى المستمرة بها . لقد انتهى عصر المعجزة الآسيوية ، ولكن ليس من الواضح بعد ما الذى سيحل محلها .

الفصل العاشر

ما بعد المعجزة

إن ما يقول به هذا الكتاب هو أن المعجزة الآسيوية كانت أسطورة ــ ولكنها مثل كل الأساطير ، كانت لها آثار قوية . لقد دمرت الأزمة الاقتصادية لعام ١٩٩٧ الأسطورة ، وهكذا فإنها بهذا المعنى المجازى ــ أنهت المعجزة . وليس معنى هذا القول بأن آسيا لم تحقق نموا اقتصاديا قويا ، أو أنه ليس بمقدورها أن تستأنفه . ولكنه يعنى أنه عندما يعود النمو فإنه ينبغي أن يكون مصحوبا بقدر أكبر من الفهم الواعى والمستنير لعناصر النمو ، مع الوعى بأن النمو الآسيوى ليس من قبيل المعجزات . لقد كانت جاذبية الأسطورة تكمن فى أنها أشاعت الأمل فى أن باقى دول آسيا ، وفى نهاية المطاف جميع دول العالم النامى ، يمكنها أن تحقق الانطلاق الاقتصادى عن طريق تقليد النموذج اليابانى ، والذى أطلق عليه مؤخرا النموذج الآسيوى .

ألم ينجحوا ؟ هل كان مهاتير محمد على حق فى التأكيد بأن الأزمة ليست سوى مؤامرة فرضها الغرب على شرق آسيا ، أم هل كان جورج سوروس محقا عندما قال إنها نبت محلى وأنها من عيوب السياسة المحلية ؟ هل كان صندوق النقد الدولى على صواب فى طلب إجراء إعادة هيكلة جذرية فى اقتصادات تايلاند وكوريا وكذلك إندونيسيا بصفة خاصة ؟ أم أنه أساء تقدير أهمية المضاربين والذعر ، وأدى إلى أن تصبح الأمور أسوأ باصراره على الإصلاح الجذرى ؟ هل كانت الأزمة إنذارا بأخطار العولمة ورأس المال العالمى ، أم إخفاقا فى سلامة تطبيق اقتصاديات السوق الحرة ؟

هل هناك نموذج متميز للنمو الاقتصادى فى شرق آسيا ، وإذا كان الأمر كذلك فهل أدت أزمة عام ١٩٩٧ إلى دعمه أم إلى تقويضه ؟ ما هى طبيعة النموذج الآسيوى ؟ هل يستحق أن يطلق عليه وصف النموذج " المعجزة " ؟ هل كانت الأزمة تبرئة للنماذج الاقتصادية النيوكلاسيكية وإتهاما للنموذج الآسيوى ؟ هل كان الذعر غير المبرر ، أو الاهتمام والقلق المبرر هو الذى تسبب فى هجر المستثمرين لشرق آسيا بعد سنوات من التملق ؟

قد يكون من المغرى ، وإن كان تشبثا خاطئا بالرأى ، محاولة الاجابة على هذه الأسئلة باستخدامه بعض القوالب التى قدمت إجابات صريحة ودون مواربة بنعم أو لا ، والتى تنقسم بصورة دقيقة إلى آراء مع السوق أو ضدها . إلا أنه لا يمكن العثور على الإجابات المفيدة بسهولة ، لأن القصة شديدة التعقيد . وإذا كانت الإجابات واضحة وتلقى قبولا واتفاقا ، فإن هذا يعنى أن الأزمة لم تكن لتحدث فى المقام الأول . ومع هذا ، فإن الإجابة على هذه الأسئلة لها آثار مهمة على الاقتصاد والتمويل والسياسة .

وفى رأيى فإن كثيرا من الإجابات تتجه ناحية وجهة نظر السوق الحرة ، ولكن بعضها الآخر يتجه إلى فكرة أن الأسواق لا تعمل دائما وفقا لخطة ، وأن وصفات السوق الحرة أدت فى عام ١٩٩٧ وعام ١٩٩٨ إلى زيادة الوضع سوءا . إن مبدأ السوق الحرة سليم على أساس أن الأسواق بصفة عامة هى أفضل الطرق لتخصيص الموارد . ولكن هذه العبارة البسيطة تثير بعض الأسئلة المهمة . قد تكون الأسواق بصفة عامة هى أفضل الوسائل لتخصيص الموارد، ولكن ما هى أفضل سياسة يمكن اتباعها عندما لا تكون كذلك ؟ وما هو الاختبار الذى يمكن إجراؤه لمعرفة *أفضل* الطرق ؟ هذه هى ساحات القتال الرئيسية فى المناقشة الاقتصادية والسياسية ؟ وفى حين يمكن العثور على الإجابة أحيانا باللجوء إلى المبادئ الاقتصادية ، إلا أنها فى أغلب الأحيان يتم العثور عليها بالمحاولة والخطأ ، بالتجربة . وليس هناك سبب مسبق لعدم قدرة الاقتصادات المخططة مركزيا على تحقيق نتائج أفضل من اقتصادات السوق . إلا أن خبرة القرن العشرين شديدة الوضوح : وهى أنها لم تتمكن من ذلك . كما أن الخبرة تقدم درسا هو أن أفضل سياسة لاتخاذ القرارات الاقتصادية هى البدء بافتراض أن الأفضل هو ما يقرره السوق . وينبغى أن يقع عبء الإثبات على عاتق أولئك الذين يقومون بالتدخل . ولكن المشاكل تكمن عادة فى التفاصيل : إذ أن هناك كثيرا من الجدل ، ولا توجد إجابة واحدة بسيطة عندما لا تتوافق الظروف مع نموذج السوق الكاملة .

إن هناك ملامح مميزة للتاريخ الاقتصادى لكل دولة وكل منطقة ، وآسيا ليست استثناء من ذلك ، فهناك بعض الملامح فى التنمية الاقتصادية لآسيا تميزها عن الغرب ؛ ولكن وبنفس القدر فإن هناك عناصر أكثر كثيرا تعزز فوائد النماذج الاقتصادية النيوكلاسيكية التقليدية . وهناك قدر كبير من التنوع فى أساليب الإدارة الاقتصادية فى شرق آسيا إلى الدرجة التى تصبح معها محاولة أى نموذج لاحتوائها

جميعا فى نموذج فريد للإدارة الاقتصادية، أمرا لا يوفر " وصفات " مفيدة كثيرة تحقق ما يزيد على ما تقرره الاقتصادات التقليدية من السوق الحرة . أما الملامح المميزة فهى تتعلق بمسائل الثقافة والتاريخ التى يمكنها أن تحدث تأثيرا عميقا فى الأداء الاقتصادى ، ولكنها مع ذلك لا تقوض النماذج الاقتصادية النمطية .

أما أقوى الدروس المستفادة من الأزمة الآسيوية لعام ١٩٩٧ فقد كان تدمير مفهوم النموذج الآسيوى وما ارتبط بها عن المعجزة الآسيوية . فبعد عقود من النمو القوى ، ظهر أن شرق آسيا يخضع لنفس القوى الاقتصادية مثله مثل باقى الاقتصادات الأخرى . وقد كان أداء بعض الدول ضعيفا أثناء الأزمة ، بينما كان أداء بعضها الآخر أفضل . وعلى الرغم من أن أيا من النماذج لم يكن على تلك الدرجة من القوة التى تتيح له التنبؤ بالكارثة ، إلا أن نموذج السوق الحرة كان أفضل النماذج من ناحية تفسيرها. وأوضح مثالين لذلك هما فى تفسير دور الذعر وتفسير دور صندوق النقد الدولى فى الأزمة . ثم هناك ذلك الجدل الذى ثار حول مدى السرعة التى ينبغى أن يتم بها فتح أسواق رأس المال فى الدول النامية . وهناك تفسيرات سليمة عن السبب فى حدوث الذعر ـــ وهو التغير المفاجئ فى الإحساس أو الثقة ، الذى قد ينشأ عن بعض الأحداث الخارجية ، ولكنه يحدث غالبا تحولا فى الحكم على المستقبل . وعلى الرغم من أن كثيرا من الشروط المسبقة يمكن تحديدها ، إلا أن الذعر بحكم تعريفه يتحدى أية تنبؤات يعول عليها . وأحد الجوانب المثيرة للقلق فى التاريخ الاقتصادى الحديث هو أن حالات الذعر أصبحت تتكرر كثيرا بعد أن أصبحت الأسواق المالية أكثر عمقا ، فضلا عن زيادة اتساعها وترابطها ، وهى الظواهر التى تضمها معا فكرة العولمة .

أما صندوق النقد الدولى ، الذى يمثل الخلاصة الدولية لعقيدة السوق الحرة ، فقد خرج من الأزمة الآسيوية ملطخا بشكل سيئ . إذ أنه عند محاولة تطبيق مبادئ السوق الحرة كان من الصعب أن تتلاءم الأزمة الآسيوية مع النموذج الذى اقترحه صندوق النقد الدولى . وكان صندوق النقد الدولى منغمسا بشدة فى صراعاته السياسية الخاصة مثله فى ذلك مثل البلدان التى كان يسعى لمساعدتها . كما أدى إصرار صندوق النقد الدولى على فرض إجراء إصلاحات هيكلية كبيرة فى إندونيسيا إلى زيادة الأزمة سوءا هناك . وكانت معارك الصندوق السياسية فى الولايات المتحدة هى التى تحرك النهج الذى اتبعه . وكان من المنتظر أن تؤدى الوصفات العلاجية للصندوق على مر الزمن إلى تحسين الأداء الاقتصادى لإندونيسيا ، إلا أن طريقة فرضها فشلت فى أخذ القيود السياسية فى الاعتبار .

وقد ألقى إخفاق صندوق النقد الدولي في إندونيسيا الضوء أيضا على الجدل الدائر حول مدى سرعة ، أو حتى مدى أفضلية قيام الدول النامية بفتح أسواقها المالية أمام رأس المال العالمي . وكان الدرس الذي قدمته حالة تايلاند بصفة خاصة ، وأيضا دول شرق آسيا الأخرى التي عانت من الأزمة ، هو أن السرعة الشديدة لفتح الأسواق المالية يمكن أن تكون مدمرة . فقد قامت تايلاند بفتح أبوابها أمام رأس المال الأجنبي دون أن تكون لديها المؤسسات التي يمكنها التعامل مع النتائج المترتبة على ذلك وإدارتها : وهي الإدارة السليمة للسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف ، والإشراف الفعال على البنوك .

هل قوض فشل الإدارة المالية في شرق آسيا الدعوة إلى عولمة رأس المال ؟ هل تحقق حرية التجارة في رأس المال فوائد مماثلة للفوائد التي ثبت أنها تعود من حرية التجارة في السلع والخدمات ؟ وهنا يعود الكلام عن السوق الحرة ولكن مع بعض التحذيرات. والتحذير الرئيسي هو أن تدفق رأس المال في السنوات الأخيرة قد أصبح أكثر تقلبا من تقلب التجارة في السلع والخدمات . كما أن التغيرات التكنولوجية في الاتصالات السلكية واللاسلكية والحاسب الآلي التي كانت خلف الظاهرة التي أطلق عليها آلان جرينسبان النظام المالي الدولي الجديد ذو التكنولوجيا الراقية قد ألغت تقريبا تكلفة المعاملات الرأسمالية . وقد فاقت صناديق الاستثمار أو صناديق المعاشات للولايات المتحدة في عام ١٩٩٨ النظام المصرفي الأمريكي بأسره من ناحية الحجم . وأصبح نفوذها المتنامي يخلق تجمعات من الأموال تسعى للحصول على أعلى عائد . والخطورة هي أن ما تخلقه هذه التدفقات الرأسمالية من سرعة وتقلب شديدين قد يكون مدمرا كما تصور ذلك الأزمة الآسيوية ، وأزمة المكسيك عام ١٩٩٤ . هل كانت الروح الحيوانية ، التي كتب عنها كينز ، قوية جدا في أسواق رأس المال إلى الحد الذي لا ينبغي أن نترك فيه دون كبح ؟ لعل من الأمور التي تدعو إلى الانتباه أن أكبر نصير في العالم للتجارة الحرة وهو جاجديش بهاجواتي ، قد قال إن فوائد حرية التجارة في السلع والخدمات لا يمكن الحصول عليها بنفس القدر من حرية التجارة في رأس المال . وكان من الأفضل أن يكون مخطئا : ولو لمجرد أن عولمة رأس المال أمر ليس منه مهرب أو مفر ؛ وأنه لا يمكن إعادة الجني إلى القارورة . والمهمة المطروحة هي الإدارة الأفضل لتدفقات رأس المال الدولي ، وفتح أسواق رأس المال في الدول النامية بطريقة تدريجية ووفقا لدرجة اكتمال بناء المؤسسات الضرورية . وإذا ما تحققت لها الإدارة السليمة فإن أسواق رأس المال المفتوحة لابد

أن تكون مفيدة ـــ رغم أنها قد لا تكون بنفس قدر فائدة حريـــة التجـارة ـــ بسـبب تعريضها الأسواق المالية للمنافسة وتوفير رأس المال للاستثمار الذى يؤدى إلى زيـادة الناتج والإنتاجية فى الدولة، ومن ثم يحسن مدى الرفاهة العامة بها . ما هـــو مقـدار رأس المال الذى تحتاج إليه دولة ما ؟ ربما كان فيضان رءوس الأموال الذى تدفق فى خلال التسعينيات إلى شرق آسيا ـــ وهى منطقة معروفة بارتفاع معدلات الادخـار ـــ يزيد كثيرا عما يمكن استثماره بطريقة مفيدة .

وفى المشاحنات بين مهاتير وسوروس ، كان لما قاله سوروس وزن أكبر مـن أن قدرا كبيرا من مشاكل شرق آسيا إنما هو نبت محلى . ولكن مهاتير كان محقا بعـض الشئ فيما قال. إذ كانت الأزمة قد أصبحت أكثر اسـتحكاما نتيجـة لتـأثير الأمـوال الأجنبية . ولم يكن ذلك كما قال مهاتير نتيجة لمؤامرة متعمدة ، ولكنه كان نتاجا ثانويا لتأثير أسواق رأس المال العالمية المتقلبة بصورة متزايدة ، وتفاقمت الأمـور نتيجـة لسوء إدارة مؤسسة يعتبرها بعض الناس عميلة لرأس المال العالمى وهى صندوق النقد الدولى .

ماذا بعد ؟

أصبحت اليابان ، العملاق الاقتصادى للمنطقة ، مشغولة بالظلام الذى يحيط بـها من الداخل والخارج ، وإخفاق القيادة ، وضعف النمو الاقتصادى . كمـا أن اسـترداد النشاط الذى تسربت أنباؤه فى خلال سنوات التسعينيات لـم يتحقـق بعـد . وأصبـح من الواضح على نحو متزايد أن معدل النمو المحتمل قد تحول تحولا تاريخيـا إلـى الأسوأ ، ربما إلى ما يقرب من ١ فى المائة و٢ فى المائة . كما أن ظـروف اليابـان الخاصة وغير العادية تعنى أنه قد يكون من الصعب حتى ذلك الاحتمال لعدة سـنوات، لإخفاق اليابان الذى ما زال مستمرا فى معالجة مشاكل النظم المالية ونظـم التوزيـع وسوق العمل بعزيمة وإرادة . إن التغيرات تحدث ولكن ببـطء ، ومـن المحتمـل ألا تستعيد اليابان مطلقا ذلك التفاؤل الذى كان يسودها خلال فقاعة أواخر الثمانينيـات . فقد أصبحت اليابان محصورة بين تزايد أعباء سكانها مـن المسـنين ، والمطالبـات الموجهة إليها من الداخل والخارج بتطبيق إجراءات توفر حوافز من الموازنة العامـة لمحاولة حل المشكلة العاجلة للركود الاقتصادى بها . ومهما كان التوازن الذى سيتحقق بين هذين المطلبين المتناقضين ، فإن أفضل تكهن هو أن اليابان ستشق طريقـها إلـى

الأمام ، أما أسوأ الاحتمالات فهو أن يؤدى الفشل فى معالجة بعض المشاكل الهيكلية الأكثر عمقا إلى إطلاق شرارة لأزمة مالية أخرى .

ومن بين أكثر ثلاثة اقتصادات تضررا فى شرق آسيا ـ اقتصادات الدول الثلاث التى طلبت المساعدة من صندوق النقد الدولى ـ كانت الظروف أسوأ فى إندونيسيا عما كانت عليه فى كوريا وتايلاند . وتعتبر التجربة الإندونيسية تذكيرا صريحا ودون مواربة بأن الأبعاد السياسية لأى أزمة اقتصادية قد يكون لها أثر ضخم بشكل عادى ، كما كان الحال بالنسبة للنتائج الاقتصادية للسلام فى عام ١٩١٩ . وفى كل الدول الثلاث ، كان الهدف الرئيسى لفرق ومجموعات الإنقاذ المالى هو تحقيق استقرار العملات ، ولكن التقدم فى هذا المجال كان صعبا بنفس قدر صعوبة العنصر المهم الآخر فى عملية استرداد النشاط ألا وهو : إصلاح النظم المصرفية التى أصابها الشلل . كما عانت إندونيسيا بصفة خاصة من عدم قدرة المصدرين على الحصول على خطابات اعتماد لعملائهم ، أو استيراد مستلزماتهم .

وقد نجت ماليزيا من عملية إنقاذ صندوق النقد الدولى ، إلا أن عافيتها الاقتصادية لا تزال معرضة للخطر بشكل كبير ، مع ازدياد الشكوك حول مدى رغبة مهاتير فى الاعتراف بالمشاكل الاقتصادية ، والعمل على علاجها ، واستعداده للاعتماد بدلا من ذلك على تحريض الجماهير والسعى للشعبية . وكانت الفلبين محظوظة فى نجاتها من أسوأ ما فى الأزمة ، وجاء هذا ببساطة من أنها تأخرت فى المشاركة فى فورة الرواج .

أما هونج كونج ، بما كان لديها من مجلس للعملة ، واحتياطيات مرتفعة ، فلم تعان من أزمة طويلة فى العملة، إلا أن أسعار العقارات والأسهم هبطت بشكل حاد ، ومازالت هناك شكوك حول أفاق الانتعاش الاقتصادى فى الاقتصاد المحلى . أما الأمر الذى يثير قلقا أشد فهو مخاطر حدوث كساد أكثر حدة فى الصين ، التى تعتمد عليها هونج كونج إلى حد كبير . والصين ذاتها لم تتأثر مباشرة بالعدوى الآسيوية ، ولكنها تعانى بنفس الدرجة نتيجة لهبوط الطلب من آسيا ، ومن مشاكلها الخاصة الخطيرة والمتعلقة بالانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق .

بل إن سنغافورة وتايوان ، اللتين كانتا مثل هونج كونج تحظيان بحماية أفضل ضد العدوى الإقليمية ، نظرا لأن عافيتهما الاقتصادية والمالية كانت أفضل كثيرا ، ستعانيان كثيرا من التباطؤ العام فى النمو والاستثمار .

وفى منتصف عام ١٩٩٨ كانت هناك بعض الإشارات الإيجابية، وبعد تدفق ١٢ مليار دولار من رءوس الأموال إلى خارج آسيا فى عام ١٩٩٧ ، تنبأ معهد التمويل الدولى فى شهر مايو بأن تدفقات رأس المال ستتعادل تقريبا فى عام ١٩٩٨ ، نظرا لعودة المستثمرين بقوة إلى الاستثمار فى حقوق الملكية (الأسهم) بصفة خاصة ــ ولكن ذلك سيظل بعيدا جدا وبمسافة شاسعة عن التدفقات الهائلة إلى الداخل من رءوس الأموال فى أوائل العقد .

وفى البلدان الثلاثة التى خضعت لإشراف صندوق النقد الدولى ، بدأت تظهر الصفقات بين الدائنين لإعادة جدولة الديون ، ابتداء من منتصف العام، إلا أنه لم يكن هناك سوى إدراك ضئيل بأن قدرا كبيرا من الدين كان يتعين شطبه تماما . وفى إندونيسيا بصفة خاصة ، وإن كان أيضا فى كوريا ، وتايلاند وماليزيا ، ما زالت النظم المالية مشلولة بعد مرور عام على بدء الأزمة . وإعادة التجارة إلى طبيعتها أمر بالغ الصعوبة ، ما لم تبدأ النظم المالية فى العمل بشكل سليم وما لم تصبح البنوك قادرة على تقديم القروض فورا للمصدرين ، والمستوردين ومنشآت الأعمال المحلية . وحتى يأتى الوقت الذى يحدث فيه ذلك ، فإن خبراء الاقتصاد يفترضون أن تخفيض قيمة العملة لزيادة الصادرات لن يكون له ما يبرره .

كما أن سياسة سعر الفائدة توضح جانبا من المشاكل العسيرة التى تواجه واضعى السياسة فى أكثر الدول تأثرا بالأزمة . إذ أن نهج الحرية الاقتصادية الحقيقية يعنى ترك العملات تبحث عن مستواها، وليس محاولة مساندتها بأسعار فائدة مرتفعة ، إلا أنه لن يكون هناك أى بنك مركزى فى أى مكان على استعداد لاتباع مثل هذه السياسة التى تترك العملة على هواها تماما ، وذلك بسبب ما تعلمه البنوك عن الأسواق وعن تجاوزها حدود الاعتدال . وهذه هى إحدى الحالات التى لا بد أن تكون فيها وصفة صندوق النقد الدولى بشأن فرض القيود على السياسة النقدية غير ليبرالية عمدا ، وربما غير مناسبة أيضا للغرض . ولا يزال النقاش يدور حول ما إذا كان دعم العملة عن طريق زيادة أسعار الفائدة سيؤدى فعلا إلى مساعدة الاقتصاد بأسره أم لا . وقد تكون وجهة النظر المنادية بالتحرر صائبة ، ولكن ليس هناك من هو مستعد للمقامرة حتى يتحقق من صدقها . وفى نفس الوقت فإن ارتفاع أسعار الفائدة سيستمر فى إعاقة الانتعاش .

ويمكن رسم صورة وردية بدرجة أكبر أو أقل عن الاحتمالات فى الأجل الطويل فى جميع دول شرق آسيا . ولكن الاحتمالات المباشرة مظلمة . لقد انتهت نشوة سنوات الازدهار وتخلت عن مكانها للتشاؤم ، ولن يمكن استعادتها بسهولة . لقد كانت نهاية الازدهار استجابة نفسية بقدر ما كانت استجابة رشيدة لما بدا أنه قد يكون تغيرا طفيفا فى التوقعات . وبالمثل ، فإن الأمر قد يستغرق بضع سنوات قبل أن تعود الحالة النفسية إلى ما كانت عليه من إشراق مرة أخرى . كذلك فإن التوترات السياسية والاجتماعية أشد فى جميع أرجاء المنطقة عما كانت عليه لعقود طويلة ، نتيجة لزيادة البطالة والمعاملة القاسية والخشنة التى تلقاها الأعداد الضخمة من المهاجرين غير الشرعيين الذين كان يجرى الترحيب بهم بأذرع مفتوحة قبل بضع سنوات للتغلب على نقص العمالة فى كل من ماليزيا وتايلاند وسنغافورة .

ثم ماذا عن مقولة أن الأسس الاقتصادية للمنطقة ما زالت سليمة ، وأنها ستستعيد عافيتها بمجرد أن يعود المستثمرون لرشدهم ؟ مهما كانت درجة الصدق التى تتمتع بها هذه المقولة ، فإن المستثمرين سيظلون على حالتهم لعدة سنوات قادمة . كما أن كثيرا من الأسس ليست سليمة بالدرجة التى كانت تبدو عليها فى خلال أيام المجد . كذلك فإن المحسوبية السياسية ، والفساد السياسى ، والنظم المصرفية المهتزة لن يتم علاجها بسهولة .

هل يمكن خلال عشر سنوات أن تعود معدلات النمو فى شرق آسيا إلى مستوياتها التى بلغتها فى أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات ؟ تختلف الإجابة من دولة إلى أخرى . وفى رأيى أنه فى المتوسط ــ حتى مع استبعاد العراقيل غير المشكوك فيها التى تضعها اليابان على متوسط النمو ــ فإن معدلات النمو ستقل بدرجة ملحوظة عما كانت عليه فى التسعينيات بالنسبة للدول التى كانت فائقة الأداء . وهذا ببساطة استنتاج من مفهوم أن معدل النمو لدولة ما يتجه إلى التباطؤ عندما يرتفع الدخل ــ وهو أطروحة بسيطة وقوية الأساس ، ولكن تناساها الكثيرون خلال سنوات الازدهار فى آسيا . أما الإجابة عن السؤال عما إذا كانت الصين تندرج فى تلك المجموعة أم لا ، أمر بالغ الصعوبة ، ولن أحاول القيام بذلك . إن التوقعات بالنسبة للصين تضم قدرا كبيرا من عدم اليقين وقدرا كبيرا من المخاطر أكثر من أية دولة أخرى. وما إذا كانت الصين ستستعيد القوة الدافعة للنمو بها أم لا ، فإن ذلك سيعتمد بصفة أساسية على استقرارها السياسى وعلى درجة الرخاء فى المنطقة . ويتسع نطاق الاحتمالات بالنسبة للصين عنه بالنسبة لأكبر القوى الاقتصادية الأخرى فى المنطقة وهى اليابان

بسبب التحديات الهائلة التى تواجهها فى تحويل القطاع العام المملوك للدولة وغير الكفء إلى حد بعيد . ومن بين بعض الدول الأكثر فقرا فى المنطقة ــ فيتنام ، وكمبوديا ، وبورما ، ولاوس ــ ستقترب معدلات النمو من ، وربما تزيد على ١٠ فى المائة سنويا ، وهو المعدل الذى حققته الدول فائقة الأداء ذات يوم . وإذا ما كانت هناك فائدة لأزمة عام ١٩٩٧ فقد تكون هى أن دول المنطقة التى لم تبلغ أبدا مرتبة المعجزة ، لن تجد ما يغريها فى بعض أدوية المعجزة .

نموذج المعجزة

هناك ملامح متمايزة لثقافة نمور شرق آسيا كان لها أثر ضخم على التنمية الاقتصادية بها . ومن المحتمل أن تكون هذه الاختلافات أحد العوامل الرئيسية فى نجاحها . إلا أن نفس النجاح قد أدى إلى تناقص هذا التمايز الثقافى . وعادة ما تؤدى زيادة الثراء والرفاهية إلى زيادة النزعة الفردية والتركيز على النفس . وللمرة الأولى ، أحس الناس بأنه يمكنهم ألا يقلقوا بشأن التزاماتهم الاجتماعية والعائلية كما كان الأمر فى الماضى . إذ أن استمرارهم على قيد الحياة لم يعد يعتمد على تلك الروابط . وعلى الرغم من كل الشكاوى التى يرددها المحافظون على التقاليد الآسيوية ، فإن الثقافة الغربية تستهوى معظم الاسيويين بدرجة كبيرة ، والأزياء الغربية وخاصة الأمريكية هى السمة المسيطرة على التطلعات المادية للشباب الآسيوى . والثقافة الشعبية الغربية ، وخاصة الثقافة الأمريكية ، تعتبر بالنسبة لكثير من الآسيويين أملا بشئ مرغوب فيه بشدة سواء لما يعد به من رفاهية ، ولما يركز عليه من تحقيق الذات .

والتناقض هو أن هذه النزعة الفردية ، وهى الثمرة النهائية للتفكير العقلانى الناضج الذى كان وراء الثورة الصناعية ، هى ذاتها مصدر التوتر والإجهاد الثقافى فى الغرب . وهناك تناقض آخر يتمثل فى أن العقلانية نفسها قد أصبحت مهددة فى الغرب من دعاة " ما بعد الحداثة " ، وهو ما يظهر جليا فى ضعف الاعتقاد بأن العلم يمكنه أن يجيب عن كل التساؤلات وبأن التكنولوجيا قادرة على حل كل المشاكل .

لقد كسبت منطقة شرق آسيا كل المزايا المادية للتصنيع فى إطار ثقافى مختلف عن ذلك الموجود فى الغرب . ويقول المراقب المخضرم للشئون اليابانية ، موراى سايل أن قومية الشينتو اليابانية كانت هى الأساس الثقافى للنظام القديم الذى كان يغرس

الانضباط وتأجيل الاستهلاك . ولكن النظام القديم يذوى ، ولم يوجد بعد نظام أخلاقي ومعنوى أو ثقافي جديد يحل محله . وكما يقول سايل فإنه بدون أساس أخلاقي ومعنوى جديد فلن يكون هناك بعث ديمقراطى أو اقتصادى جديد في اليابان . وسيؤدى إخفاق عالم الثقافة فى التكيف إلى فشل عالم الاقتصاد وعالم السياسة أيضا فى الأداء بنفس الطريقة التى جرى بها ذلك فى الماضى .

ويمكن رؤية مظاهر تنامى النزعة الفردية فعلا فى كل من اليابان وكوريا . وتعتبر النزعة الفردية إحدى النواحى الرئيسية للتحديث والتغريب . ولكن نمو النزعة الفردية فى كل من اليابان وكوريا لا يعنى أن هاتين الدولتين ستصبحان غربيتين بالمعنى الثقافى المحدد . ومع وجود كثير من الكوريين واليابانيين الشبان الذين لا يهتمون كثيرا بثقافتهم التقليدية ، فإن عاداتهم وتقاليدهم لا تزال متأصلة الجذور فى نفوسهم . كما تبقى الأبعاد الاجتماعية فى حياتهم مختلفة جدا عما هو قائم فى الغرب . وفى أمكنة العمل مثلا ، ليست هناك تقاليد للتفرقة بين رأس المال والعمالة مثلما هو سائد حتى الآن فى كثير من أمكنة العمل فى الغرب . كما أن مصلحة العامل هى مصلحة منشأته ، مما يخلق علاقة قد ينظر إليها فى الغرب على أنها علاقة استغلالية .

واليابان وكوريا هما مثالان تقليديان للاقتصادات النامية التى بدا أنها لا تمتثل لقواعد الاقتصاد التقليدى ، ولكنهما مع ذلك حققتا نجاحا اقتصاديا غير عادى — وكانتا أسرع اقتصادين نموا فى خلال نصف القرن الذى تلا الحرب العالمية الثانية . إلا أن البلدين وعلى الرغم من اختلاف مراحل التنمية فيهما ، واجهتا الفشل فى نموذج دولة التنمية . وفى كوريا ، تم تحقيق قدر ضخم من النمو الاقتصادى عن طريق نظام الانضباط الدقيق الذى كانت تفرضه الدولة . وكذلك عن طريق الإجراءات القاسية لكبت المعارضة وأى اندفاع نحو الديمقراطية . وبعد عقود من النمو المبهر ، بدأت الاعتراضات التقليدية على النموذج القائم على تدخل الدولة تظهر ، إذ أن نموذج دولة التنمية يعمل بشكل جديد فى خلال فترة التصنيع ، ولكنه لا يعمل بنفس الدرجة عند بلوغ مرحلة متقدمة من التصنيع .

ومن المجالات التى ظهرت فيها التغييرات بأجلى صورة ، دور المرأة فى كل من اليابان وكوريا . حيث أدى الثراء وتنظيم النسل إلى إعطاء النساء فى هاتين الدولتين

قدرا كبيرا من حرية الاختيار بالنسبة لموعد الزواج وإنجاب الأطفال . إلا أن النساء مازلن لا يتمتعن بنفس فرص العمل المهنى المتاحة فى الدول الغربية ، ويبدو فى معظم الحالات أنهن لا يرغبن فى ذلك .

إن الدعوة الغربية لحقوق المرأة هى نتاج منطقى للنزعة الفردية والتحرر الغربيين، وعدم وجودها فى شرق آسيا يوضح أن هذه الظواهر حظيت بقليل من الاهتمام . وترجع جذور الدعوة الغربية لحقوق المرأة إلى أفكار التحرر وتحقيق الذات ونمو الفرد والتنمية . وعلى الرغم من أن بذور هذه الأفكار قد زرعت فى شرق آسيا ، إلا أنها لم تزدهر . وحتى فى اليابان ، وهى إحدى أغنى دول العالم ، فإن قليلا من النساء هن اللاتى يتوقعن الحصول على وظائف مهنية فنية بعد الزواج .

ومقهى كوما النسائى فى سول ، الذى لا يبعد إلا بمقدار بضع بنايات عن جامعة يونسى ، لا يبدو مختلفا كثيرا عن العشرات من أمثاله المتناثرة بين المحلات الصغيرة وبيوت الأزياء الفاخرة . وهو مؤثث بالأثاث المعتاد ذى الألوان الهادئة ، ودمى الدببة الوثيرة ، وأغانى سيلين ديون فى أجهزة الاستماع . وزبائنه يرتدون الملابس النظيفة النقية كما تفعل الكوريات الثريات دائما ــ مع لمسة من مظاهر التلمذة ، ولا يبدو غريبا أن يكون كل زبائن المقهى من النساء . إن الدعوة لمساواة النساء هى من قبيل اجتماع المتناقضات فى كوريا ــ وهى الدولة التى تأصلت فيها جذور المفاهيم الكونفوشيوسية عن واجبات الأبناء والأدوار المحددة المنفصلة لكل من الرجال والنساء . ويقول لى سوك ــ يونج أحد أصحاب المقهى " إن معظم الرجال لا يأخذون مسألة مساواة النساء مأخذ الجد . ولا يتهمهم أحد بأى شئ حتى الآن " .

إن معظم الرجال يظنون أن النساء اللاتى يدعون إلى المساواة على أساس أنهن نساء يحظين بحياة مريحة مسترخية وليس لديهن شئ آخر يعملن فيه . وهناك قليل ممن قد يظنوننا مخربين ؛ بينما قد يعتبرنا بعضهم غريبين بعض الشئ . وأنا أقول أن حوالى ٢ فى المائة من إجمالى عدد النساء من خريجات الجامعة ، وأن ٠١ر٠ فى المائة من هؤلاء الخريجات يعتبرن أنفسهن داعيات لمساواة النساء .

وقد وفر ازدياد الثراء فى كوريا الجنوبية للنساء لأول مرة فرصة للحصول على شئ من الاستقلال ، ولكن ليست هناك كثيرات يتطلعن ، بعد إلى الخروج على الدور التقليدى للمرأة كأم وزوجة . وقد سمعت الدعوة لمساواة النساء خافتة لأول مرة منذ عشرين عاما فى كوريا . وازداد الاهتمام بها فى الثمانينيات ، عندما بدأت بعض

الجامعات تدرس مقررات فى الدراسات النسائية ، وذلك على الرغم من أن الدعوة إلى مساواة النساء مازالت على هامش الثقافة العقلانية . وكما يقول لى فان : " كل هذه النظريات المختلفة عن مساواة النساء قد تم استيرادها فى وقت قصير لا يتجاوز عشر سنوات ، وهناك نواح مختلفة متعددة لمساواة النساء ، وجميع هذه العناصر تتعايش مع بعضها البعض الآن فعلا ولكن فى حالة من عدم النظام الشديد " .

الديمقراطية

الديمقراطية أحد ميادين المعارك الرئيسية حول المعجزة الآسيوية والقيم الآسيوية ، وهل هى إحدى القيم العالمية أم أنها قيمة غربية فقط ، بل وحتى لو كانت عالمية فهل هناك شكل آسيوى ، متميز لها ؟

وقد زادت جاذبية الديمقراطية فى منطقة شرق آسيا فى سنوات ما بعد الحرب ، على الرغم من أن المفهوم غالبا ما كان يتم تطبيقه بأشكال تختلف عما هو قائم فى الغرب . وقد كان كثير من قادة آسيا ـــ ابتداء من جيانج زيمين فى الصين ، ومهاتير محمد فى ماليزيا إلى كيم جونج ـــ إيل فى كوريا الشمالية ـــ يؤيدون الديمقراطية من ناحية المبدأ ، ولكنهم يجادلون فى أن الصيغة الغربية غير ملائمة لظروفهم . وكانت كل دولهم تدعى بأنها ديمقراطية ، ولكن بطرق تختلف كثيرا عن أى شئ يشبه الديمقراطية الغربية .

ويحدد آرثر ستوكوين ، عالم السياسة ، خمسة عناصر للديمقراطية فى النموذج الآسيوى هى أولا ، أن الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية غالبا ما تعتبر فى آسيا أكثر أهمية من الديمقراطية السياسية .

> إن حرية وعدالة الانتخابات ، ووجود حكومة نيابية بالكامل ، وحكومة مسئولة تستجيب لمطالب الناخبين عن طريق استطلاعات الرأى المنتظمة ، وحرية التعبير ، ووجود وسائل للإعلام حرة ونشيطة ، كلها تعتبر عناصر تقليدية فى النموذج الغربى للديمقراطية ، (التى) تتجه إلى أن تكون فى المقعد الخلفى للنماذج الآسيوية بالنسبة لأفكار التقدم الاجتماعى والاقتصادى .

وثانيا : أنه بينما تقوم النماذج الغربية للديمقراطية على أساس فكرة حقوق الفرد التى تقع فى مركز النظرية السياسية الغربية ، فإن التركيز فى النموذج الآسيوى ينصب على واجبات الأفراد تجاه الأسرة ، والمجتمع المحلى ، والمؤسسة الصناعية ،

والشركة وللمجتمع الأوسع وللأمة . ثالثا : إن ما يطلق عليها القيم الآسيوية ، والتي غالبا ما تكون مستقاة من الكونفوشيوسية ، تعتبر المصدر الرئيسي للنظام السياسي والاقتصادى . رابعا : إن المظاهر الغربية للديمقراطية تعتبر غير ملائمة لآسيا ، لأنها نشأت فى إطار ثقافة أجنبية من النزعة الفردية والإباحة ، وفى سياق تنهض فيه الدول الآسيوية وترتفع بالمقارنة مع الغرب الذى ينحدر ويتهاوى . خامسا : أن النموذج الآسيوى ينظر إليه باعتباره قادرا على تحقيق نمو اقتصادى سريع ومستديم مع قليل نسبيا من الاضطراب الاجتماعى .

إن الديمقراطية ليست اختيارا سهلا على الدوام . ومن الصعب أن تعمل الديمقراطية فى المجتمعات المقسمة بصورة شديدة ، أو فى خلال فترات الانتقال من فترة حكم ديكتاتورى طويل إلى دولة ليس لديها أية خبرة بالديمقراطية . وفى آسيا ، هناك تنوع غير عادى من الثقافات ، والديانات ، واللغات ، والجماعات العرقية وطرق الحياة . إلا أن هناك أيضا بعض السمات المشتركة : مثل الانفتاح الاقتصادى والروابط القوية فيما بينها وبين أجزاء العالم الأخرى . كما أن فى آسيا تنوعا كبيرا فى النظم الحكومية والسياسية . وقد بدأت كوريا الجنوبية وتايوان مؤخرا فى التحول من النظم القائمة على السلطة المطلقة إلى النظم الديمقراطية " من النوع المعتدل على الرغم من بعض الخصائص المحلية " كما يقول ستوكوين . أما الصين فقد بدأت فى تنفيذ التحرير الاقتصادى منذ أواخر السبعينيات ، ولكنها لم تحقق سوى تقدم ضئيل نحو " أى شئ شبيه بالمؤسسة الديمقراطية التقليدية مثل الانتخابات التى يتنافس فيها المتنافسون " . وسنغافورة بها نظام شبه استبدادى ، ودولة الحزب الواحد ، أما هونج كونج فقد كانت اقتصادا حرا تماما مع قدر ضئيل من تدخل الدولة فى الاقتصاد . بينما تمر اليابان بمرحلة انتقال من ديمقراطية الحزب الواحد الذى يسيطر عن طريق بيروقراطية قوية إلى شئ " قد يكون أو قد لا يكون مختلفا كثيرا " . وماليزيا " دولة تقوم على نظام سلطة شبه مستبدة وشبه ديمقراطية " وبها قوانين فعالة إلى حد ما تضمن المساواة بين الأعراق المختلفة ؛ أما إندونيسيا فهى دولة تقوم على أساس السلطة المطلقة مع تدخل كبير للقوات المسلحة فى النظام السياسى والاقتصاد . وقد أصبحت الآن أكثر ديمقراطية . وتمر تايلاند بفترات من الديمقراطية أو شبه الديمقراطية ، ولكنها عانت من تكرار *الانقلابات* التى قامت بها القوات المسلحة .

وعلى الرغم من كل تلك الاختلافات فهل ما زالت هناك ملامح عامة تبرر ظاهرة النموذج الآسيوى ؟ تتضمن الملامح العامة تلك القيمة المرتفعة التى تعطيها التقاليد

للمجتمع فوق الفرد والتركيز على الواجبات قبل الحقوق ، والتركيز على الديمقراطية الاقتصادية قبل الديمقراطية السياسية ، والتركيز على الاستقرار السياسى قبل التغيير السياسى . أما الاختلافات الأخرى بالمقارنة مع النموذج الغربى فهى الاتجاه فى آسيا نحو ظاهرة الحكومة الأبوية ، التى تتجاوز فيها مسئولية الحكومة تمثيل إرادة المجتمع كما تحددها الانتخابات ، بحيث تتحمل مسئولية اجتماعية كبيرة لإدارة الاقتصاد . أما الفرق الآخر فهو السلوك المتراخى نسبيا تجاه الفساد . " إذ أن مصالح الحكومة يمكن أن تعتبر أعلى من الاعتبارات الأخلاقية المجردة ، والافتراض القائم هو أن من الطبيعى أن تلعب النقود دورا فى السياسة أو هو أمر مسموح به طبقا للثقافة السائدة ".

ويشترك كثير من الدول الآسيوية ، على الرغم من عدم عمومية ذلك ، فى مفهوم أن رسالة البيرقراطيين هى أن يحكموا ، وهو مفهوم يتصادم مع كل من المبادئ الديمقراطية ومع القواعد الاقتصادية النيوكلاسيكية لحرية السوق . وأخيرا هناك مسائل حرية وسائل الإعلام وحقوق الإنسان وحرياته مثل حق النقد والحق فى تقديم أفكار بديلة . وتميل الدول الآسيوية إلى التخفيف من هذه الحريات لصالح أهمية الدولة ، والحاجة إلى عدم تشجيع الانتقاد " للرفاهة القومية " ومن ثم الحكومة .

وعلى الرغم من كل هذه الملامح الآسيوية المميزة فإن مشاكل الديمقراطية توجد فى كل مكان كما يقول ستوكوين . " وعلى الرغم من الاختلافات الواضحة الموجودة ، فإن تاريخ تطور النظم السياسية فى أوروبا ، وأمريكا الشمالية ، وآسيا وأستراليا وفى أى مكان آخر ملئ بالمعارك الحامية التى نشبت بسبب هذه القضايا ذاتها " . ولم يتم حل هذه القضايا وفقا لقواعد مجردة ، ولكن عن طريق إقامة توازن بين المبادئ المتعارضة وكما يقول ستوكوين فإنه إذا ما كان هناك عنصر آسيوى بصفة خاصة فى ذلك ، فإنه الميل إلى التركيز على قيم معينة مثل التسلسل الهرمى ، والجماعة ، والأسرة ، والاستقرار . وسواء كانت هذه هى من القيم الأصلية للمنطقة أم لم تكن ، فإنها تخضع لمحاولة الحكومات للتلاعب بها وإعادة صياغتها .

ويلاحظ ستوكوين أن كثيرا من الموضوعات الاقتصادية المهمة التى دخلت دائرة الجدل حول المعجزة الآسيوية ــ مثل المعدلات المرتفعة للتراكم الرأسمالى ، والمساواة النسبية فى توزيع الدخل ، وبصفة رئيسية كفاءة الحكومة فى الإشراف على الاقتصاد ، والعمل مع السوق لا ضده ــ يمكنها أن تقوم جنبا إلى جنب مع مختلف

صور السلطة السياسية المطلقة . ومثل هذه الموضوعات الخاصة بالإدارة الاقتصادية تقع فى نطاق مختلف عن نطاق التساؤل عن مدى ديمقراطية النظام السياسى .

إن أهم درس يمكن تعلمه من العقود الأخيرة فى شرق وجنوب شرق آسيا هو أن الديمقراطية الأصيلة من النوع المعتدل ، بكل ما فيها من عدم الكمال وعدم اليقين مازالت تثبت أنها أفضل طريقة ممكنة لتنظيم النظام السياسى فى الأجل الأطول . وقد قامت معظم المجتمعات الغنية فى آسيا ــ كاليابان وإن كان هناك بعض التحفظات ، وجمهورية كوريا وإن كان هناك بعض التحفظات وتايوان ــ وإن كان هناك بعض التحفظات ــ بالتحرك من شكل من أشكال النظم القائمة على السلطة المطلقة ... إلى نظام يقوم على شكل معتدل من الديمقراطية التى تقوم على نوع من أنواع الاختيار الشعبى ... وهذا ليس هو النموذج الآسيوى للديمقراطية الذى يفهمه دكتور مهاتير ، كما أنه ليس ما يشار إليه على أساس أنه الديمقراطية الغربية . ولكنه يقع تماما فى نطاق الديمقراطية كمفهوم شامل . (١)

إن كثيرا من الملامح المميزة للنموذج الآسيوى للديمقراطية حميدة، وتوفر أساسا جيدا لحل بعض مشاكل الديمقراطية فى آسيا ــ مشاكل من النوع الذى لا مفر منه فى أى ديمقراطية . سواء كانت شرقية أم غربية . ويقول ستوكوين إن الديمقراطيات الآسيوية ينبغى أن تتطلع إلى زيادة الحريات الشخصية تدريجيا ، مع المحافظة على آليات التضامن الاجتماعى والأسرى وتعزيزها . وعلى الرغم من أن التغير الاجتماعى قد أدى إلى تقليل دور العائلة الممتدة لمصلحة العائلة الصغيرة فإن " الإخلاص للأسرة تظل له قوة كبيرة ينبغى النظر إليها باعتبارها إحدى المزايا الاجتماعية ". كذلك فإن أوقات الشدة الاقتصادية تحدث تغيرات فى علاقات العمل ، وتقوض نظام الوظائف ذات العقود الدائمة. " ومع ذلك ، فإن فكرة تولى المنشآت مسئولية موظفيها ، وإحساس العاملين بالمسئولية تجاه المنشآت ما زالت سائدة بشكل واسع ، ولها مزايا كبيرة من حيث الحافز والاستقرار " . ولكن ستوكوين يلاحظ أن هذه الفضائل أصبحت تتعرض لضغط متزايد مع نمو الإجهاد الاقتصادى ، ومن الممكن أن تصبح قوة سالبة ، إذا ما سمح لها بعرقلة التجديد والابتكار.(٢)

وقد أحرزت مبادئ الديمقراطية بعض الانتصارات الواضحة فى أثناء أزمة شرق آسيا . وفى إندونيسيا ، جعل نقص استجابة النظام غير الديمقراطى أحوالها أكثر سوءا من أى مكان آخر فى المنطقة . ولكن الاحتمالات بالنسبة لإندونيسيا طفقت فى التحسن عندما بدأت تحركها التدريجى نحو أشكال أكثر ديمقراطية بعد رحيل سوهارتو فى شهر مايو .

إلا أن الأزمة عرضت التطلعات الديمقراطية للضغط . وفى كوريا الجنوبية فيما بين الستينيات والثمانينيات كانت الحتمية السياسية الرئيسية ، بخلاف التنمية الاقتصادية ، هى الحملة من أجل الديمقراطية . لقد خلقت حكومة استبدادية قاسية الظروف اللازمة للانطلاق الاقتصادى ، ولكن بتكلفة عالية تمثلت فى ممارسة قدر كبير من القمع السياسى . وكانت الحركة الديمقراطية قوة قادرة وناجحة فى نهاية الأمر وحدت العمال والمثقفين الساخطين . وتحقق هدف خلق الديمقراطية على مراحل ، ابتداء من الانتخابات الرئاسية الديمقراطية الأولى فى عام ١٩٨٧ . ولكن بمجرد بلوغ الديمقراطية ، سقطت السياسة فى كوريا مرة أخرى فى الأنماط القديمة . وأصبح المرشحون السياسيون يقيمون حملاتهم الانتخابية على أساس انتمائهم الإقليمى ، وليس على أساس سياساتهم ، وانتهج حكام كوريا الأسلوب الكونفوشيوسى للسلطة والغرور .

ويعنى عدم وجود التقاليد الفلسفية الغربية فى آسيا أن معظم الآسيويين ينظرون بعين الشك إلى المظاهر التى يعتبرها الغربيون أمورا بديهية : مثل الأسس الفلسفية للنظام السياسى والاقتصادى الرشيد والمستند للقانون والنزعة الفردية . وقد تقوضت القيم الغربية بصورة أكبر فى شرق آسيا نتيجة للأزمة الاقتصادية لعام ١٩٩٧ ، ومازالت الفرصة متاحة لقيام صيغ أخلاقية وسياسية تنافس النموذج الغربى الليبرالى . وقد كان هذا أحد الأهداف الواضحة والمعلنة للوصفات التى قدمها كل من مهاتير فى ماليزيا ولى كوان فى سنغافورة .

الروح الحيوانية

إن نهاية نموذج شرق آسيا لا تعنى بأية حال إنتهاء تميز شرق آسيا ، ولكنها تعنى انتهاء فكرة أن هذا التميز كان أمرا معجزا — وليس بالمعنى الأدبى لكلمة معجزة ، ولكن بصورة رمزية باعتباره أسطورة عن طريق خاص وفريد للنمو . كما أن انهيار عام ١٩٩٧ لا يعنى نهاية شرق آسيا كمنطقة احتمالات النمو فيها جيدة . ومن الواضح أن شرق آسيا كانت تسلك الطريق الصحيح وتقوم بعمل طيب فى خلال نصف القرن الماضى . إن المهمة الآن هى بيان الغث من الثمين ، والجيد الصحيح من السيئ القبيح فى مسار التنمية فى شرق آسيا. إن هناك صوابا وخطأ بالنسبة للطابع الاستثنائى فى شرق آسيا والدرجة غير العادية التى حقق بها النمو : أما الصواب فهو أن ضم العوامل إلى بعضها البعض جعل من الممكن تحقيق أداء اقتصادى فريد وغير

عادى ، وأما الخطأ فهو الاعتقاد بأن هذه العوامل قد وفرت نموذجا يمكنه أن يتخطى القواعد الطبيعية لعلم الاقتصاد . والرأى القائل بالطابع الاستثنائى على صواب فى التأكيد بأن هناك أكثر من طريق لبلوغ التنمية الاقتصادية ؛ وعلى خطأ فى تأكيده بأن الطريق الآسيوى هو أفضل الطرق دائما .

وأفضل تفسير لنجاح شرق آسيا ليس أنه كان معجزة ولكن لأنه ، جزئيا بحكم تصميمه وجزئيا بحكم تاريخه ، حقق أشياء كثيرة بصورة صحيحة ، بل وربما استطاع أحيانا أن يهزم السوق . ولكن الظروف التى بدت وكأنها تسمح للدول الآسيوية بأن " تهزم السوق " قد تغيرت بشكل أساسى ، ولن تعود مرة أخرى لتنتج نفس النتائج الإيجابية .

وفى داخل شرق آسيا نفسه هناك اختلافات شاسعة ، وخاصة فيما بين نماذج شمال شرق وجنوب شرق آسيا . ففى جنوب شرق آسيا قام نموذج دولة التنمية الذى كان أسطورة أكثر من كونه حقيقة . وفى الدول التى تم تطبيقه فيها بطريقة تكاد تكون حرفية – فى اليابان وكوريا ، بدا الآن بوضوح أنه قد فشل .

وفى مواجهة النظرة التقليدية النيوكلاسيكية ، فإن أحد الدروس المستفادة من الأزمة الآسيوية هى أن تحرير الأسواق ليس هو الدواء الشافى لكل الأمراض ، وأنه إذا ما تم تنفيذه بشكل سيئ فقد تكون له عواقب وخيمة . وبصفة عامة فإن القرارات الخاصة بالاتجاه نحو السوق أفضل من التدخل . إلا أن هذا الرأى لا يبرر رفض كافة اللوائح التنظيمية الحكومية . وقد كان لإخفاق اللوائح التنظيمية والحكومة نفس الأهمية التي كانت للمغالاة فى التدخل الحكومى فى أزمة شرق آسيا .

وفى جميع الاقتصادات يتعرض المستثمرون للذعر ، سواء كانت الأسواق مقيدة بشكل كبير أو فى أدنى حد . وهذا فى حد ذاته لا يقلل من فائدة نموذج السوق . على الرغم من أنه يستدعى الحذر . وهناك طريقة أخرى للنظر إلى الميل النسبى للذعر ، وهى القول بأن المحافظة على الثقة أمر ذو أهمية بالغة لأى اقتصاد . والثقة ، مثلها مثل الذعر خاصية غير ملموسة ، ولا يمكن إدخالها بسهولة فى نماذج الاقتصاد القياسي. وتوافر الثقة فى الجرعات الصحية عنصر حاسم فى النجاح الاقتصادى ، ولكن المغالاة فيها تعتبر مدعاة لإثارة الذعر .

وتبين أزمة آسيا أن الأسواق ، كما لاحظ كينز ، تضم بين جنباتها روحا حيوانية . وبعض الأسواق تقترب كثيرا من النوع المثالى للسوق الحرة بدرجة أكبر من بعضها الآخر ، ولكن كل سوق تعمل فى ظروف اجتماعية ، وتاريخية ، وثقافية

مختلفة لها نفوذ قوى على طريقة عمل السوق . ويقتضى الأمر ترويض الأسواق فـــى بعض الأحيان ، وفى البعض الآخر تروض الأسواق من يسيطرون عليها .

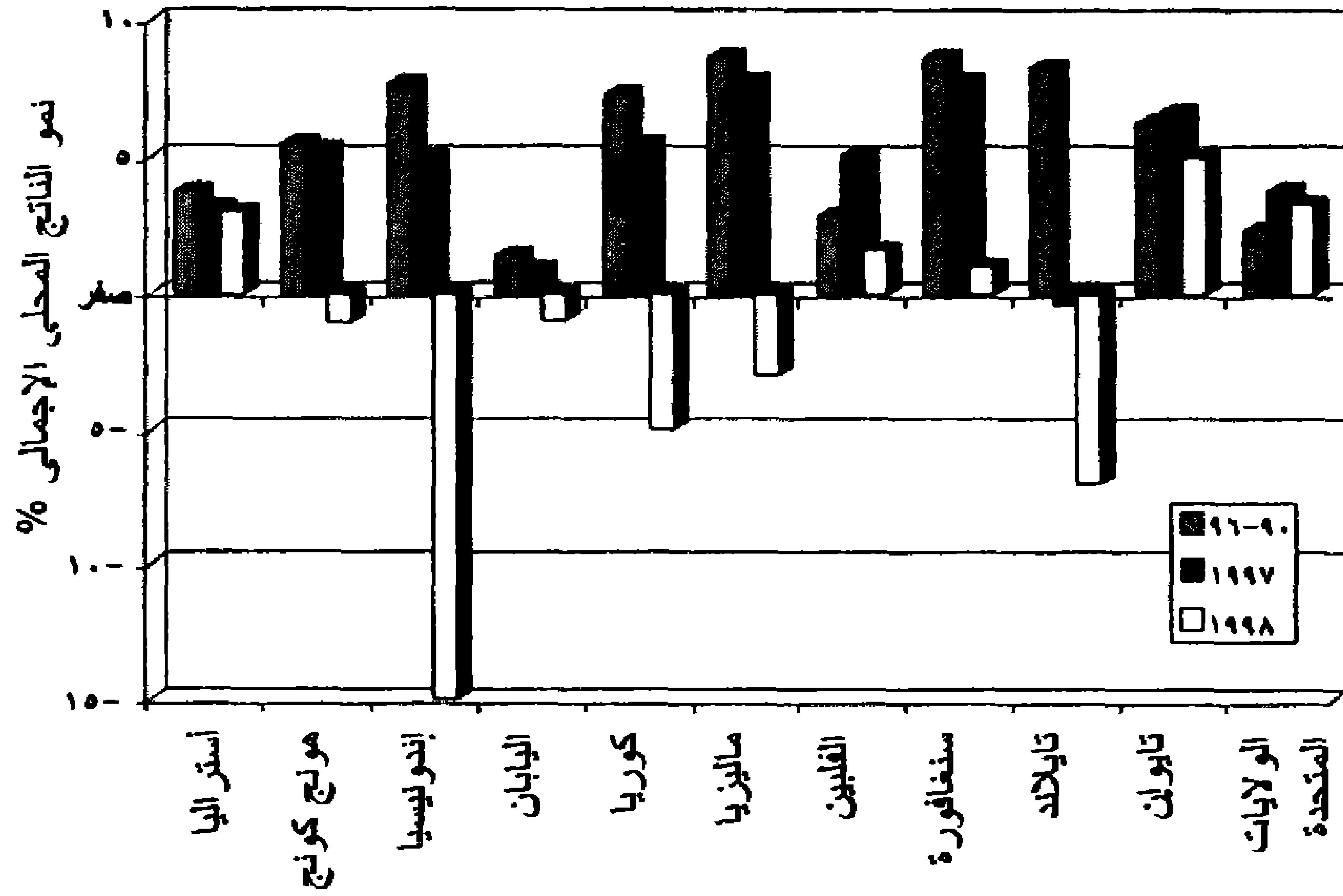
ملحـــق : الإنهيار
الاقتصادى بالأرقام

فى النصف الأول من التسعينيات ، كانت المعجزة لا تزال فى أوجـــها . وكـــان متوسط حالات النمو فى النجوم الباهرة الثمانية فى المنطقـــة ــ اليابـــان ، وكوريـــا ، وتايوان ، وهونج كونج ، وسنغافورة ، وتـــايلاند ، وماليزيـــا ، وإندونيســيا ــ فـــى النصف الأول من العقد ــ وهو ٨ر٦ فى المائة سنويا أعلى من المتوسط لربع القـــرن الممتد حتى عام ١٩٩٠ والذى بلغ ٥ر٥ فى المائة سنويا .

وتخفى الأرقام المتوسطة تباطؤ معدلات النمو خلال العقد ، ولكن ذلك لـــم يكـــن تحذيرا مبكرا بالانهيار الاقتصادى الذى حل فى عام ١٩٩٧ . فقد وصل النمـــو فـــى اليابان إلى أعلى معدل له مبكرا فى عام ١٩٩٠ حيث بلغ ١ر٥ فـــى المائـــة قبـــل أن يتوقف فى عام ١٩٩٣ ، وكان عام ١٩٩٠ يمثل القمة أيضا بالنسبة إلى تايلاند التى بلغ فيها معدل النمو ٧ر١١ فى المائة ، ثم هبط إلى ٧ر٨ فى المائة عام ١٩٩٥ ، وهـــوى بعد ذلك إلى ٥ر٥ فى المائة فى عام ١٩٩٦ . وتراوح النمو فى إندونيســيا وماليزيـــا بين ٧ فى المائة و ٩ فى المائة حتى عام ١٩٩٦ ؛ وفى تايوان تراوح بين ٦ فى المائة و٨ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى ؛ أما فى كوريا فقد تراجع من حوالى ١٠ فى المائة فى عام ١٩٩٠ إلى ٥ فى المائة فى عام ١٩٩٢ ، ثم استرد قوته بحيث أصبـــح ٤ر٨ فى المائة فى عام ١٩٩٤ .

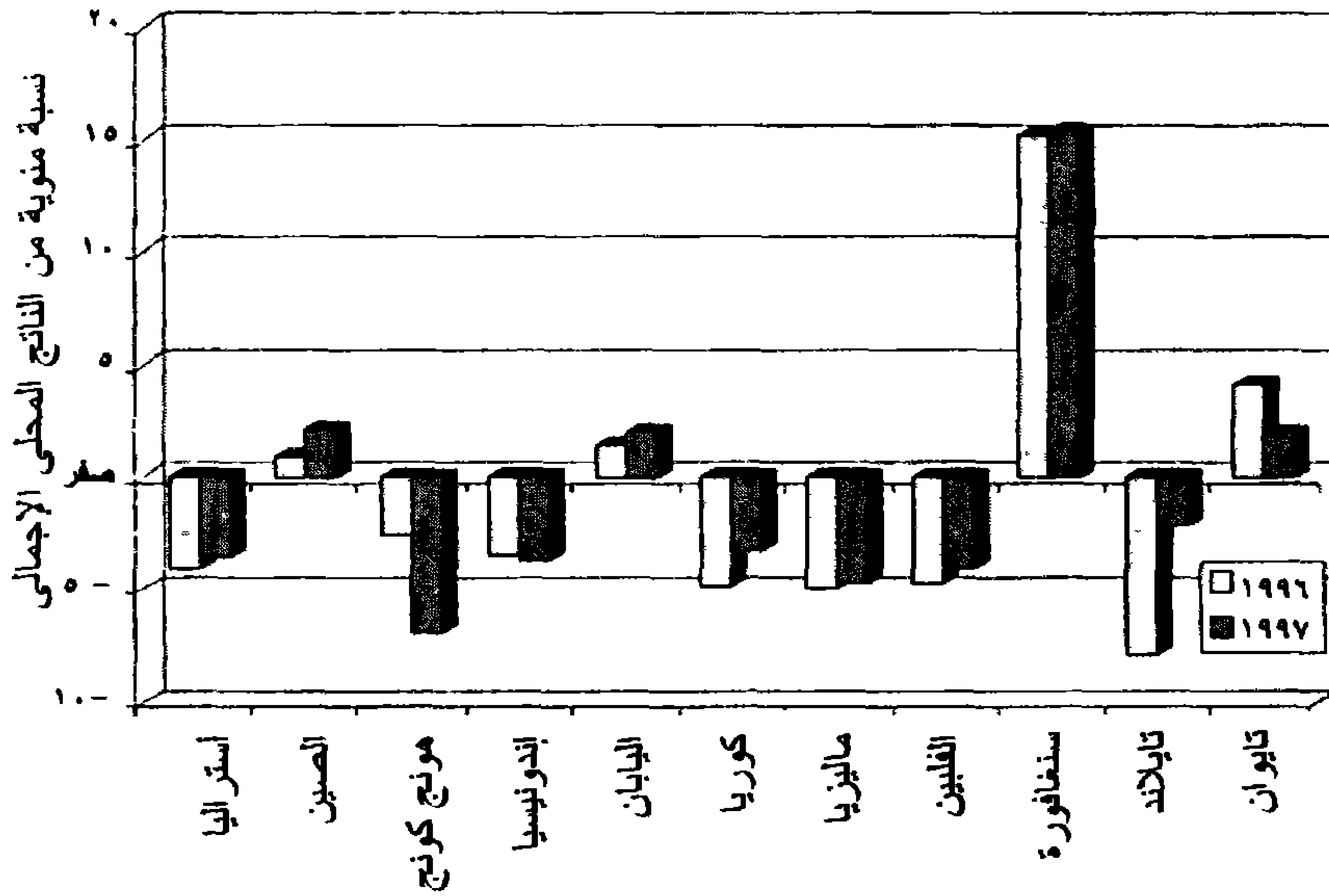
وفى سنغافورة هبط إلى ٣ر٦ فى المائة فى عام ١٩٩٤ ولكنه استرد قوته محققـــا رقما قياسيا بلغ ٤ر١٠ فى المائة فى عام ١٩٩٣ . وعانت هونج كونج مـــن تراجـــع خطير فى عام ١٩٩١ عندما وصل معدل النمو بها إلى ٥ر٠ فى المائة فقط، ولكنـــها فى السنوات الست التالية سجلت مستويات نمو تراوحت بين ٤ فى المائـــة و ٨ فـــى المائة. ولم تكن هناك سوى إشارة بسيطة فى شرق آسيا عن العنصر المشترك الآخـــر بين تلك الاقتصادات فائقـــة النشـــاط وهـــو ارتفـــاع مســـتوى الإنفـــاق الحكومـــى . وكانت تايلاند استثناء من ذلك ، حيث كان عجز الموازنة الحكومية مرتفعـــا فى أوائـــل

الشكل ١ النمو الاقتصادى لآسيا والمحيط الهادئ



المصدر: البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، مجموعة اقتصاديات آسيا والمحيط الهادئ

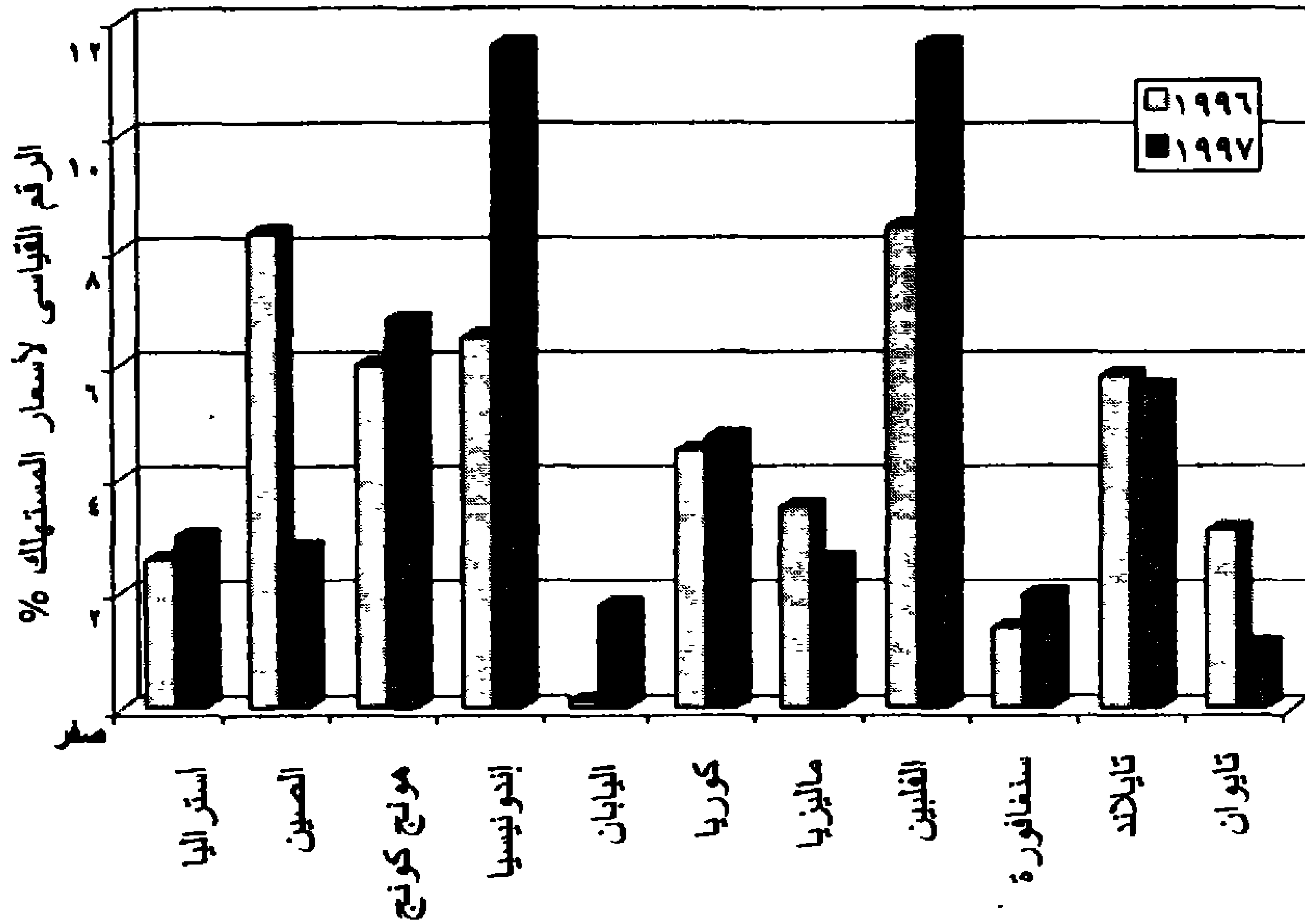
الشكل ٢ ميزان الحساب الجارى



المصدر: البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، مجموعة اقتصاديات آسيا والمحيط الهادئ

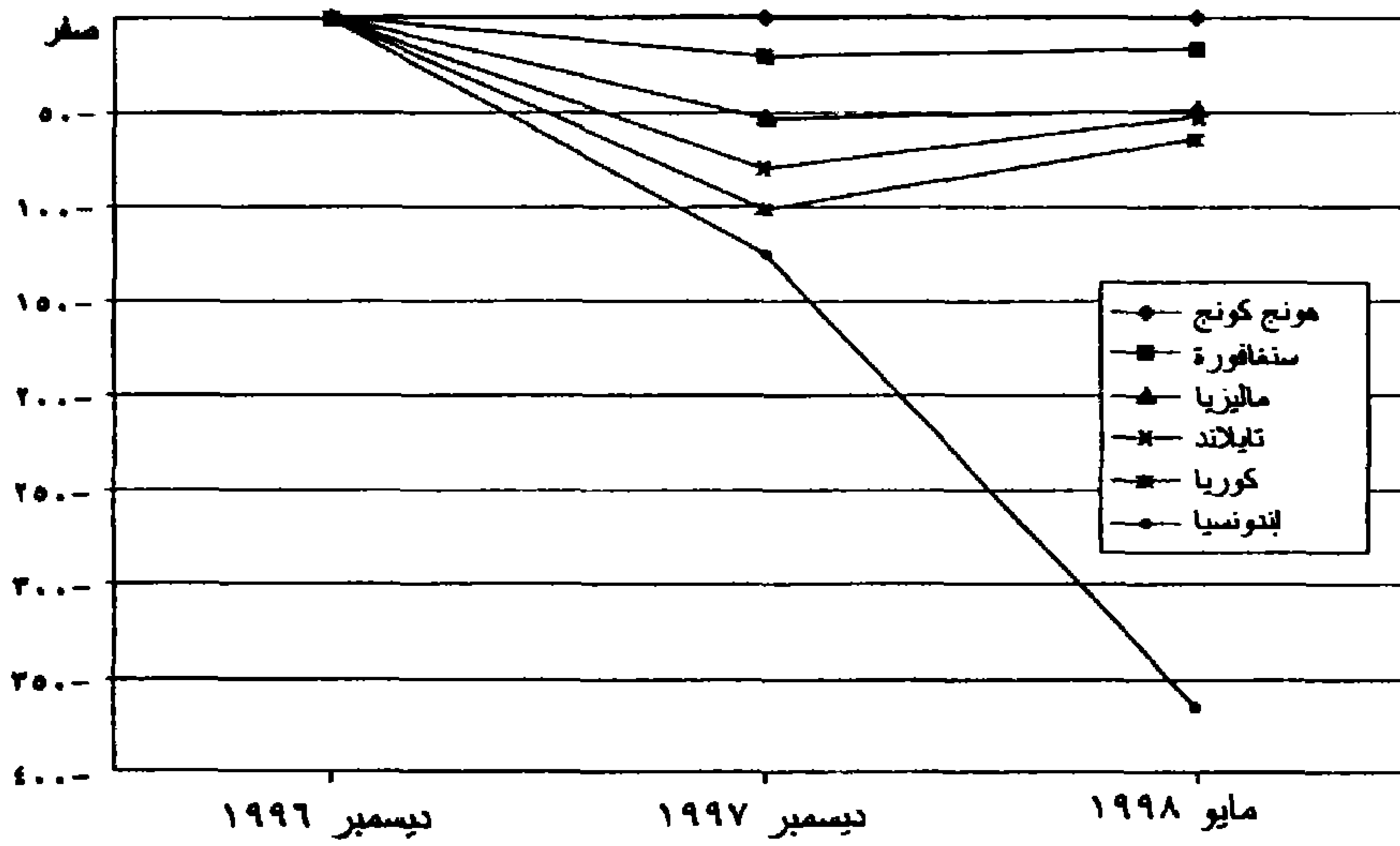
التسعينيات ، حوالى ٤ فى المائة من الناتج القومى ، وكان لا يزال مرتفعا بالنسبة لاقتصاد مزدهر إذ بلغ ٦ر٢ فى المائة فى ١٩٩٦ وبلغ ٣ر٢ فى المائة فى ١٩٩٧ ، ولكن هذا لا يقدم تفسيرا لأزمة عام ١٩٩٧ .

الشكل ٣ التضخم



المصدر: مجموعة اقتصاديات آسيا والمحيط الهادئ

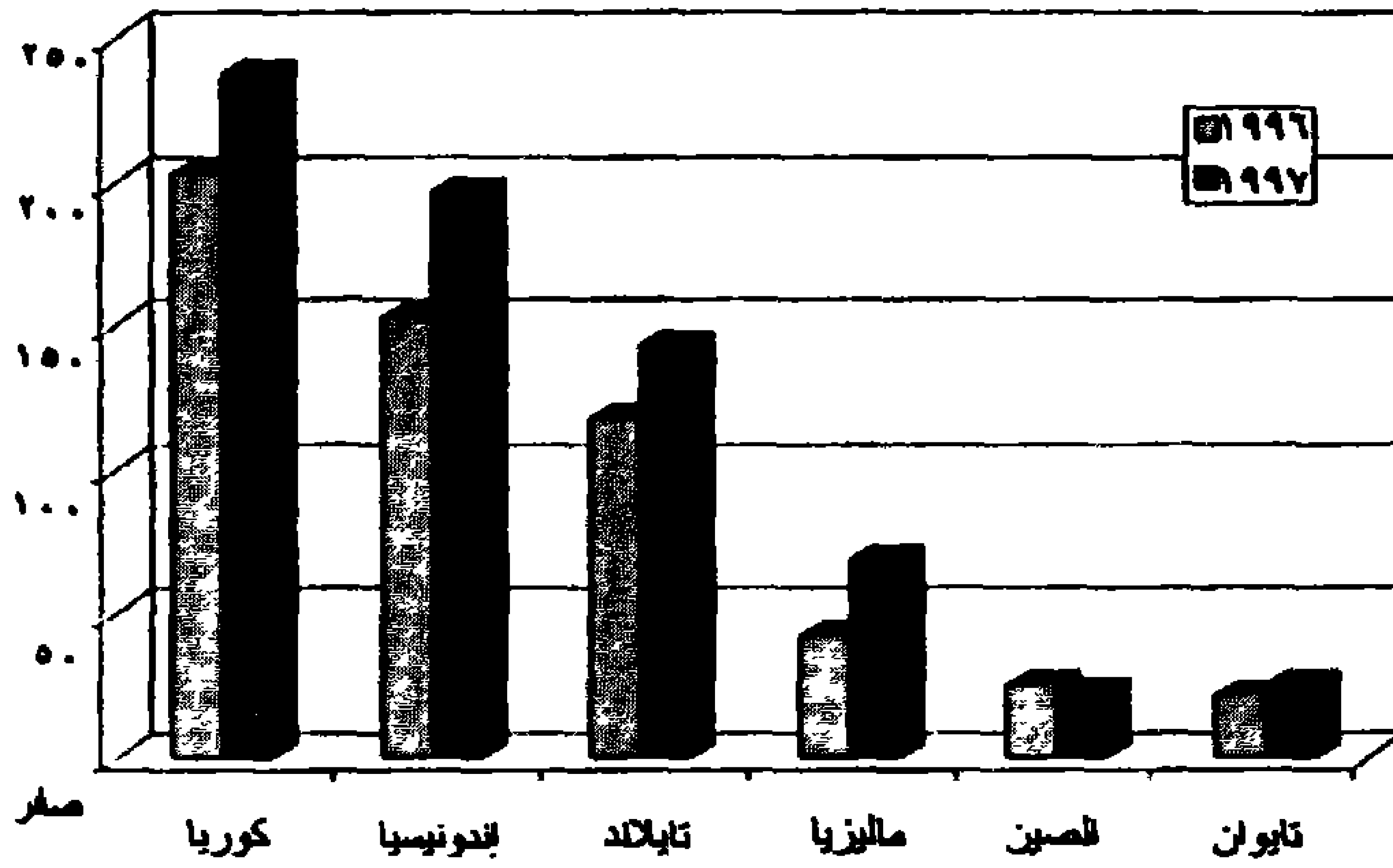
الشكل ٤ العملات مقابل الدولار ٩٦ـ١٩٩٨،الهبوط كنسبة مئوية



المصدر: إدارة أسعار الصرف للمحيط الهادئ

ماذا عن المؤشرات العادية الأخرى للاقتصادات التى كانت تنمو بمعدلات لم يكن استمرارها ممكنا : هل هى عجز الحساب الجارى والتضخم ؟ كانت هناك إشارات تحذير فى الحساب الجارى لتايلاند الذى بلغ العجز فيه ١ر٨ فى المائة من الناتج

الشكل ٥ الدين قصير الأجل كنسبة من الاحتياطيات الأجنبية



المصدر: مجموعة اقتصاديات آسيا والمحيط الهادئ

القومى فى عام ١٩٩٥ وفى ماليزيا ، حيث بلغ ٢ر١٠ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى فى نفس العام ، ولكن لم يكن هناك شئ غير عادى فى الدول الأخرى فى المنطقة . وقد تحسن موقف العجز فى كلتا الدولتين فى عام ١٩٩٦ ، فقد هبط فى تايلاند إلى ٩ر٧ فى المائة أما فى ماليزيا فقد أظهر تحسنا ملحوظا إذا انخفض إلى ٩ر٤ فى المائة .

وكان التضخم فى المنطقة أكثر ارتفاعا عنه فى العالم النامى ، ولكن لم تكن مستوياته تثير القلق بشكل خاص ، وكانت هونج كونج والفلبين وإندونيسيا تمثل أقصى ارتفاع بمعدلات تضخم تراوحت بين ٨ فى المائة و١٠ فى المائة ، بينما حافظت سنغافورة وتايوان على معدلات تضخم منخفضة تقل عن ٦ فى المائة ، وكانت كوريا وماليزيا وتايلاند تقع فيما بين المعدلين . أما اليابان فكانت تمثل الاستثناء ، إذ أنها مع توقف اقتصادها ، كان معدل التضخم بها يقترب من الصفر وفقا للأرقام الرسمية المعلنة ، بل إنها ، وفقا لبعض التقديرات ، كانت تمر بمرحلة انكماش ـ انخفاض الأسعار ـ طوال سنوات التسعينيات .

وبخلاف العجز غير الصحى فى الحساب الجارى لكل من تايلاند وماليزيا ، الذى تحسن على أية حال بحلول عام ١٩٩٦ ، لم تكن هناك أية إشارة تنبئ عن أية مشاكل خطيرة فى المؤشرات التقليدية . وبنظرة إلى الوراء ، يتضح أنه كانت هناك إشارتان تحملان تحذيرا وهى أسعار الصرف والديون وخاصة الديون قصيرة الأجل .

ولما كانت أسعار الصرف فى كل من ماليزيا وتايلاند مرتبطة فعلا بالدولار الأمريكى، فقد عانت كل منهما خسارة كبيرة فى قدرتها على المنافسة عندما هبط الين

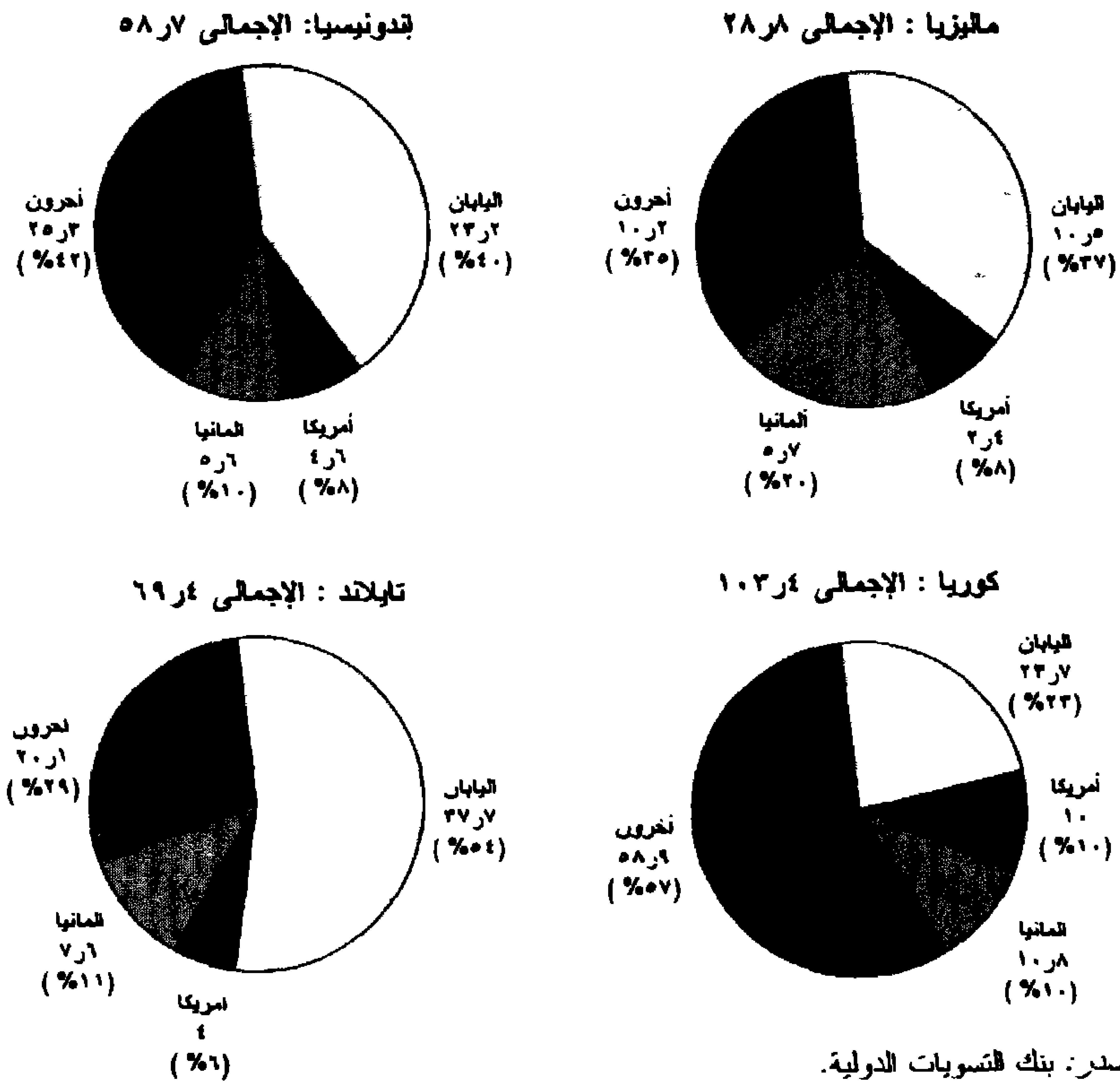
مقابل الدولار ابتداء من منتصف عام ١٩٩٥ . وبالمقارنة بعـام ١٩٩٠ ، يلاحظ أن الباهت التايلاندى ظل ثابتا على سعره تماما مقابل الدولار حتى نهاية عـام ١٩٩٦ ، بينما أصبح الرينجيت الماليزى أقوى بنسبة ٨ فى المائة . وكانت أسعار الصرف فـى إندونيسيا وكوريا أكثر مرونة ـ فى نهاية عام ١٩٩٦ كانت عملتاهما أقل بنسـبة ٢٢ فى المائة و١٥ فى المائة بالترتيب مقابل الدولار مقارنة بما كانتـا عليـه فـى عـام ١٩٩٠ ـ ولكنهما لم تكونا بالمرونة الكافية لمنع التعديل المدمر الذى أرغمتا عليه فـى عام ١٩٩٧ .

ولم توفر الأرقام عن إجمالى الدين الخارجى أى دليل أو مؤشـر ، خاصـة وأن تايلاند وإندونيسيا وكوريا كلها كانت مدينة بنفس المستوى تقريبا طوال العقد وبلغ الدين ٥٠ فى المائة من الناتج القومى فى إندونيسيا ، وهبـط بدرجـة كبـيرة إلـى ٣٨ر٩ فى المائة فى عام ١٩٩٦ وحوالى ٣٠ فى المائة فى ماليزيا ، وما يقرب من ٢٠ فـى المائة فى تايلاند .

وأكثر التفسيرات التى تلقى قبولا عن الانهيار الاقتصادى *بالنظر إلى المـاضى* ـ هى المستوى المرتفع من الديون قصيرة الأجل والذى لم يكشف عن نفسـه بـالتزايد فى خلال أواخر التسعينيات مقدرا بالنسبة للمنطقة بأسرها . ولم يجر كشفه إلا عندمـا تم فحص الديون على مستوى كل دولة بمفردهـا ، وعندئـذ أصبحـت التحذيـرات واضحة . وكانت الديون قصيرة الأجل فى أكثر خمس دول آسيوية تضررا ـ تايلاند ، وإندونيسيا، وكوريا ، وماليزيا ، والفلبين ـ قد تضاعفت تقريبا من ٨٢ مليـار دولار فى عام ١٩٩٣ إلى ١٥٢ مليار دولار فى عام ١٩٩٦ .

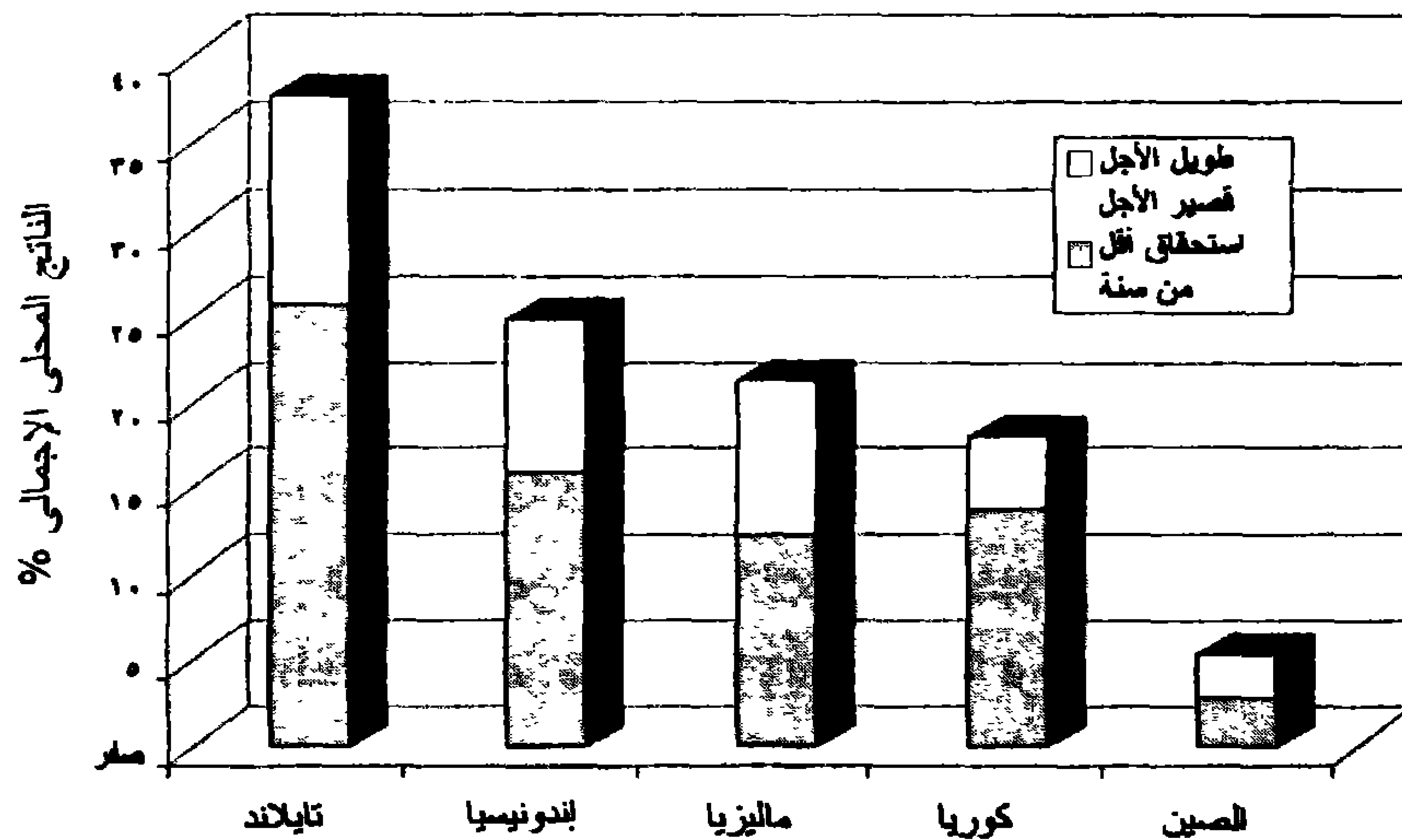
وكانت اليابان أكبر مصدر منفرد للإقراض إلى المنطقة ، وإلى معظم الاقتصادات المضطربة ، على الرغم من تناقص النسب بشكل ضئيل فى منتصـف التسـعينيات . كذلك ارتفع حجم إقراض البنوك الأوروبية بسرعة فيما بين عام ١٩٩٥ وعـام ١٩٩٧، وأصبح يمثل نسبة بلغت ٤٣ر٨ فى المائة من إجمالى القروض فـى منتصـف عـام ١٩٩٧ مقارنة باليابان التى قدمت ٣١ر٨ فى المائة . وكـانت البنـوك الأوروبيـة ، وليست اليابانية ، هى المسئولة عن الإنفجار الأخير فى حجم الإقراض إلى آسيا بصفـة عامة. ولكن اليابان ظلت أكبر مقرض منفرد وبلغت نسبة قروضها فى منتصف عـام ١٩٩٧ حوالى ٥٤ فى المائة من إجمالى القروض إلى تايلاند و٢٣ فـى المائـة مـن إجمالى القروض إلى كوريا الجنوبية .

الشكل ٦ مصادر قروض البنوك (منتصف ـ ١٩٩٧)
(القيمة بمليارات الدولارات)



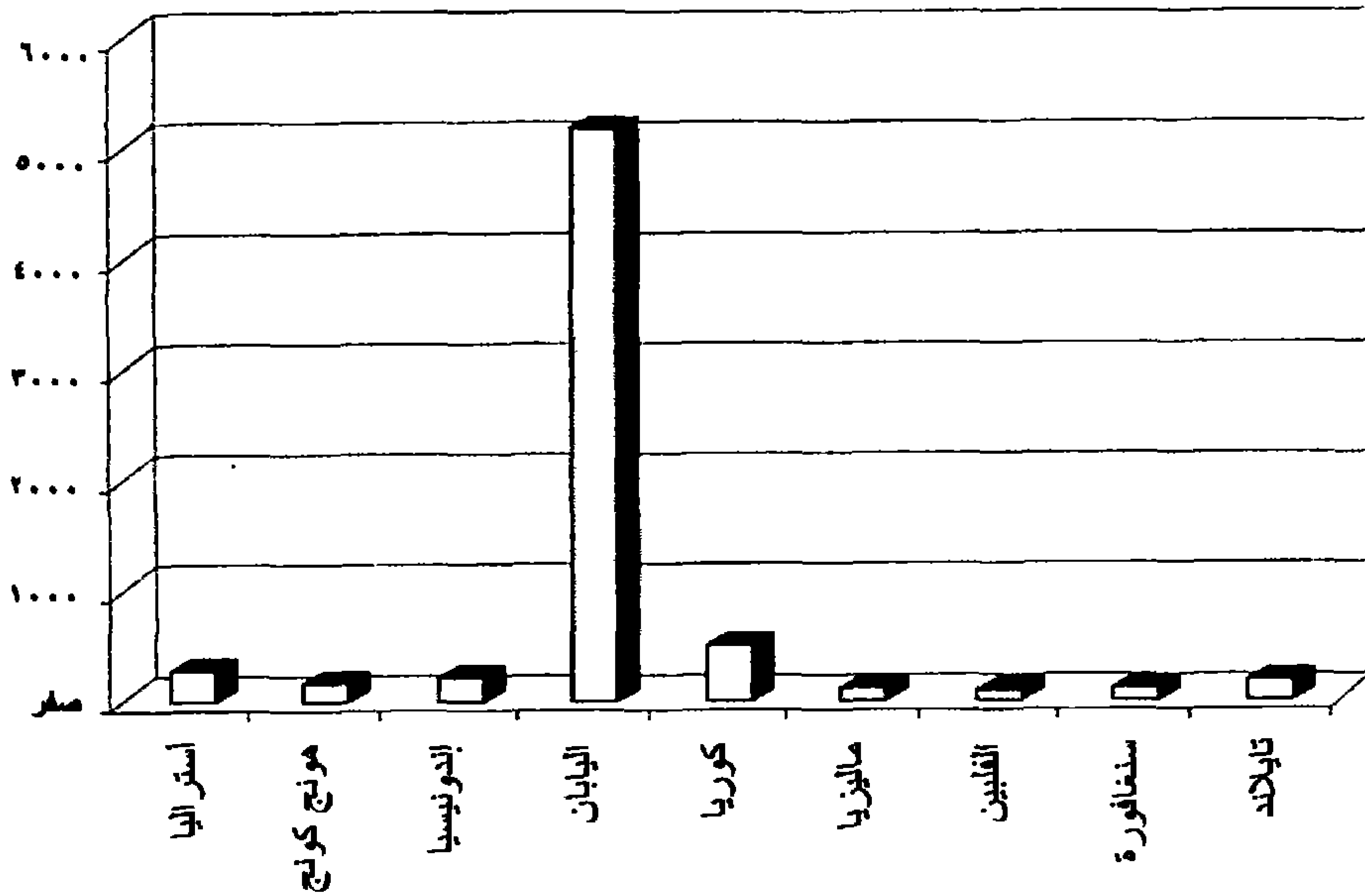
المصدر: بنك التسويات الدولية.

الشكل ٧ الديون الأجنبية كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى، ١٩٩٦



المصدر: مجموعة اقتصاديات آسيا والمحيط الهادئ، البنك الدولى

الشكل ٨ وفورات الحجم – الناتج المحلى الإجمالى بمليارات الدولارات، ١٩٩٦



المصدر: البنك الدولى

وقد كانت الظروف المالية المهيئة للأزمة هى التدفق القوى لرءوس الأموال إلى الاقتصادات ذات أسعار الصرف الثابتة . فقد أدى هذا إلى تراخى السياسة النقدية وازدهار المضاربة فى أسواق الأصول وخاصة العقارات . أما العامل الآخر الذى أسهم فى الانقلاب الذى حدث فى المشاعر والإحساس فقد كان تدنى مستوى الأرباح فى كثير من الدول الآسيوية قبل الكارثة. ويبين دافيد هيل أن قطاع الشركات فى الولايات المتحدة قد تفوق فى أدائه على مثيله فى كل من آسيا وأوروبا بفارق كبير فى خلال التسعينيات ، محققا عائدا على حقوق الملكية بلغ ٢ر١٩ فى المائة فى عام ١٩٩٥ مقارنا بمعدل ٧ر٢ فى المائة فى اليابان و٣ر٦ فى المائة فى كوريا ، و٤ر١١ فى المائة فى إندونيسيا وكذلك فى سنغافورة ، و٦ر١٢ فى المائة فى هونج كونج ، و١٤ فى المائة فى ماليزيا و٧ر١٥ فى المائة فى تايوان . ولكن السبب المباشر للأزمة كما يقول الخبير الاقتصادى واروبك ماكبين، كان هو ارتفاع سعر فائدة الأموال الفيدرالية فى الولايات المتحدة بنسبة ٢٥ر٠ فى المائة فى ٢٥ مارس ١٩٩٧ . فقد أدى هذا التغيير فى اتجاه أسعار الفائدة العالمية إلى إطلاق شرارة التغيير فى اتجاه تدفقات رءوس الأموال العالمية مما سبب هبوطا فى أسواق الأسهم العالمية بما فى ذلك الأسواق فى شرق آسيا (باستثناء تايلاند ، حيث كان سوق الأسهم قد بدأ فى الهبوط منذ عام ١٩٩٦) . أما الباقى بعد ذلك فهو تاريخ .

الهوامش

مقدمـــة

١- World Bank, *The East Asian miracle,* Oxford University Press, Oxford, 1993.

الفصل الأول : نهاية المعجزة الآسيوية

١- Mahathir Mohamad and Shintaro Ishihara, *The voice of Asia,* Kodansha, Tokyo, 1995.

٢- ' George Soros, Scourge of Asia?', *Fortune,* 29 Sept 1997.

٣- *Hong Kong Standard,* 25 Aug 1997, quoting Malaysia's national newsagency Bernama.

٤- *Far Eastern Economic Review,* 2 Oct 1997.

٥- Jean-Pierre Lehmann, *Greater China and the East Asian Economic Crisis,* http://www.saf.ethz.ch, Swiss Asia Foundation, Lausanne, 1998.

٦- Robert Wade and Frank Veneroso, 'The Asian financial crisis: the unrecognized risk of the IMF's Asia package', paper, 1998.

٧- Ken Courtis, author interview, January 1998.

الفصل الثانى : اليابان تنهض

١- Chalmers Johnson, *MITI and the Japanese miracle,* Tuttle, Tokyo, 1986.

٢- المرجع السابق

٣- المرجع السابق

٤- World Bank, *The East Asian miracle.*

٥- Kent Calder, *Strategic capitalism: private business and public purpose in Japanese industrial finance,* Princeton University Press, Princeton, 1993.

٦- Eamonn Fingleton, *Blindside-Why Japan is still on track to overtake the US by the Year 2000,* Houghton Mifflin, New York, 1995.
٧- Richard Katz, 'Japan's Self-Defeating Trade Policy: Mainframe Economics in a PC World', *Washington Quarterly,* Spring 1997.
٨- المرجع السابق
٩- Mckinsey & Co, quoted in Katz, المرجع السابق ،
١٠- This account draws on R. Taggart Murphy, *The weight of the yen,* Norton, New York, 1997.
١١- Alexander Kinmont, Dead Fukuzawa Society listserve, 4 April 1997.
١٢- Richard Cookson, 'A whopping explosion', *Economist,* 28 June 1997.
١٣- C.Y. Horioka, 'Why is Japan's household saving rate so high? A literature survey', *Journal of the Japanese and International economies,* no. 4, pp. 86-107.
١٤- Rikki Kersten, *Democracy in postwar Japan: Maruyama Masao and the search for autonomy,* Routledge, London, 1996.

الفصل الثالث : سرب الأوز الطائر والنمور

١- Khoo Boo Teik, *Paradoxes of Mahathirism,* Oxford University Press, Oxford, 1995.
٢- المرجع السابق
٣- المرجع السابق
٤- المرجع السابق
٥- B. Higgins, *Economic development,* 2nd edn, W.W. Norton, NY, 1968, quoted in Hill, 1996.
٦- Saburo Okita, 'Pacific Development and its implications for the world economy', in Saburo Okita, *Japan in the world economy of the 1980s,* Tokyo, University of Tokyo Press, 1989, quoted in Terry.

٧- C.H. Kwan, *The rise of Asia and Japan*'s *hollowing out problem,* Nomura Research Institute, Tokyo, 1996.

٨- Edith Terry, *The East Asian miracle-one paradigm too many?,* Institute of Southeast Asian Studies, Singapore, 1997.

٩- Walter Hatch and Kozo Yamamura, *Asia in Japan's embrace,* Cambridge University Press, Cambridge, 1996.

١٠- المرجع السابق

١١- المرجع السابق

١٢- J.A.C. Mackie, 'Economic growth in the ASEAN region: the political underpinnings', in Helen Hughes, ed., *Achieving Industrialization in East Asia,* Cambridge University Press, Cambridge, 1998.

١٣- Robert Wade, *Governing the market,* Princeton University Press, Princeton, 1990.

١٤- المرجع السابق

١٥- المرجع السابق

١٦- World Bank, *The East Asian miracle.*

١٧- Milton Friedman and Rose Friedman, *Free to choose,* Pelican, Harmondsworth, 1980.

١٨- James C.F. Wang, *Comparative Asian politics: power, policy, and change,* Prentice Hall, Englewood Cliffs, 1994.

١٩- Quoted in Wang.

٢٠- Lee Kwan Yew, 'Culture is destiny', *Foreign Affairs,* March/April 1994.

٢١- Jim Rohwer, *Asia rising,* Nicolas Brealey, London, 1996.

٢٢- Rachel van Elkan, 'Singapore's development strategy', in *Singapore, A case study in rapid development,* Kenneth Bercuson, ed., International Monetary Fund, Washington, 1995.

Linda Y.C. Lim, 'Chinese economic activity in Southeast Asia: an -٢٣
introductory review', in Linda Y.C. Lim and L.A. Peter Gosling, eds, *The Chinese in Southeast Asia, Volume I: Ethnicity and Economic Activity,* Singapore, Maruzen Asia, 1983.

Christopher Lingle, *Singapore's authoritarian capitalism,* Edicions -٢٤
Sirocco, Barcelona, 1996.

٢٥- المرجع السابق

Hal Hill, *The Indonesian economy since 1966,* Cambridge -٢٦
University Press, Cambridge, 1996.

٢٧- المرجع السابق

٢٨- المرجع السابق

World Bank, *The East Asian miracle.* -٢٩

Michael Sarel, 'Growth in East Asia: what we can and cannot infer -٣٠
from it', *Conference on productivity and growth,* Reserve Bank of Australia, 1995.

٣١- المرجع السابق

Daniel A. Bell, 'After the tsunami', *New Republic,* 9 March 1998. -٣٢

الفصل الرابع : اليابان تتعثر

Patrick Smith, *Japan: a reinterpretation,* Pantheon Books, New -١
York, 1997.

٢- المرجع السابق

Kwan, *The rise of Asia.* -٣

Moody's Investors Service, 'Comments on rating implications of -٤
recent Japanese market developments', paper, Tokyo, 17 Jan. 1997.

Courtis and Fisher quoted in Christopher Wood. *The bubble* -٥
economy: the Japanese economic collapse, Tuttle, Tokyo, 1993.

New York Times, 22 Feb. 1998. -٦

Paul Krugman, *Japan's trap,* Paul Krugman homepage, May 1998. -٧

Ron Bevacqua, Dead Fukuzawa Society listserve, Feb. 1998. -٨

Rudiger Dornbusch, *Far Eastern Economic Review,* 26 Feb. 1998. -٩

الفصل الخامس : الانهيار

١- Author interview, February 1998.

٢- Peter G. Warr, 'Thailand: what went wrong?, in Ross McLeod and Ross Garnaut, eds, *The East Asian crisis: from being a miracle to needing one,* Routledge, London, 1998.

٣- Ramon Moreno, 'Lessons from Thailand', *Economic Letter,* Federal Reserve Board of San Francisco, vol. 97, no. 33, Nov. 1997.

٤- المرجع السابق

٥- Author interview, Feb. 1998.

٦- Paul Krugman, 'Bahtulism: Who poisoned Asia's currency markets? ', *Slate,* http://www.slate.com, 14 Aug. 1997.

٧- Premachandra Athukorala, 'Malaysia', *The East Asian crisis: from being a miracle to needing one.*

٨- Political and Economic Risk Consultancy, *Country Risk Report: Malaysia,* 4 Nov. 1997.

٩- Song Ligang, 'China', *The East Asian crisis: from being a miracle to needing one.*

١٠- Narongehai Akrasanee, National Press Club, Canberra, 24 Feb. 1998.

١١- Political and Economic Risk Consultancy, *Country Risk Report: Singapore,* 4 Nov. 1997.

١٢- Nikko Research Center, *Capital Trends,* vol. 3, no. 3, Feb. 1998.

الفصل السادس : كوريا تتحطم

١- Heather Smith, 'South Korea', *The East Asian crisis: from being a miracle to needing one.*

٢- Author interview, 26 March 1997.

٣- Jongryn Mo and Chung-in Moon, 'Democracy and the ROK Economic crisis', *Democracy and the Korean economy,* Chung-in Moon and Jongryn Mo, eds, Hoover Institution Press, forthcoming.

الفصل السابع : إندونيسيا تنفجر داخليا

١- Hamish McDonald, *Suharto's Indonesia,* Fontana, 1980, citing American scholar Benedict Anderson.

٢- Michael van Langenberg, from a longer version of an article in the *Australian,* 13 Aug. 1996.

٣- Harold Crouch, speaking at a seminar on Indonesia, Australian National University, Canberra, 26 Feb. 1998.

٤- Ross H. McLeod, 'Indonesia', *The East Asian crisis: from being a miracle to needing one.*

٥- Ross Garnaut, speaking at a Westpac International Exporter's Summer School on 'Strategic issues affecting business in regional markets', Australian National University, Canberra, 22 Feb. 1998.

٦- Hal Hill, speaking at a seminar on Indonesia, Australian National University, Canberra, 26 Feb. 1998.

٧- Patrick Walters, *Australian,* 21 Feb. 1998.

٨- المرجع السابق

٩- Crouch, Indonesia seminar.

١٠- المرجع السابق

١١- *Wall Street Journal,* 10 Feb. 1998.

١٢- *Wall Street Journal,* 23 Feb. 1998.

١٣- *Wall Street Journal,* 11 Feb. 1998.

١٤- ينكر صندوق النقد الدولى والولايات المتحدة بإصرار أن هـذه كـانت سياسـة رسمية ، ولكن لا شك فى أن هذا الرأى كان يتبناه عدد من المسؤولين الكبـار. لقاءات خاصة

١٥- Paul Kelly, *Australian,* 16 March 1998.

الفصل الثامن : ترويض رأس المال العالمى

١- Steven Radelet and Jeffrey Sachs, 'The Onset of the East Asian financial crisis', draft paper, February 1998.

٢- Charles Wyplosz, 'Globalized financial markets and financial crises', paper, Graduate Institute of International Studies, Geneva, March 1998.
٣- Warwick McKibbin, 'The crisis in Asia: an empirical assessment', paper, Research School of Pacific Studies, Australian National University, 1998.
٤- Stanley Fischer, 'The Asian crisis: a view from the IMF', speech to Bankers' Association for Foreign Trade, Washington DC, 22 Jan. 1998.
٥- Author interview, May 1998.
٦- Martin Feldstein, 'Refocusing the IMF', *Foreign Affairs,* March/April 1998.
٧- Paul Krugman, 'The Myth of Asia's Miracle', *Foreign Affairs,* November/December 1994.
٨- Quoted in Martin Wolf, 'The deflation nightmare', *Financial Times,* 24 Feb. 1998.
٩- David Hale, 'A new financial crisis? It's only natural', *Weekend Australian,* 21 Feb. 1998.
١٠- Alan Greenspan, testimony to House Banking Committee, 30 Jan 1998.
١١- Walden Bello, 'The end of the Asian miracle', *Nation,* 12-19 Jan. 1998.

الفصل التاسع : النتائج الاقتصادية للكارثة

١- *Financial Times,* 10 March 1998.
٢- Ligang Liu et al., *Asian competitive devaluations,* Institute for International Economics, Working Paper 98-2, Jan. 1998.
٣- Long Youngtu, speaking at a Westpac International Exporter's Summer School on 'Strategic issues affecting business in regional markets', Australian National University, Canberra, 22 Feb. 1998.
٤- Alan Greenspan, testimony to House Banking Committee, 24 Feb. 1998.

٥- David Levy, *Financial Times*, 2 Jan. 1998.

٦- Paul Keating, 'The perilous moment: Indonesia, Australia and the Asian crisis', public lecture at the University of New South Wales, 25 March 1998.

الفصل العاشر : ما بعد المعجزة

١- يستند هذا الفصل إلى حديث أدلى به جى . إيه . ستوكوين عن " تأملات فـــى النموذج الآسيوى للديمقراطية " فى المعهد الألمانى للدراسات اليابانية فى طوكيـــو بتاريخ ١٧ أبريل ١٩٩٧، والذى نشره بعد ذلك معهد العلوم الاجتماعية بجامعــــة طوكيو فى يناير ١٩٩٨ تحت عنوان " هل هناك شئ يدعى النمــــوذج الآســـيوى للديمقراطية ؟ ".

٢- J.A.A. Stockwin, 'Beyond the Asian model of democracy?', *Japanstudien*, no. 10, Deutsches Institut für Japanstudien, 1998 (forthcoming).

المراجع والمصادر

اعتمد جزء كبير من مادة هذا الكتاب على المقابلات التي أجريتها في خلال عامين ونصف أمضيتهما في العمل كمراسل متخصص في شئون اليابان وكوريا لحساب مجلة *أستراليان* ، وحتى عودتي إلى كانبيرا في فبراير عام ١٩٩٨. وقد حاولت أن أوجز الهوامش إلى أقل حد ممكن. والاقتباسات التي لا يذكر مصدرها كانت نتيجة لمقابلات أجريتها أو من تقارير وكالات الأنباء، والتي لم تذكر أسماؤها، إلا إذا كان الأمر يتعلق بأنباء ومعلومات فريدة أو كان عبارة عن وجهة نظر متعمقة. وتتضمن مصادر الأنباء والمعلومات التي اعتمدت عليها مجلة *أستراليان، أستراليان فاينانشيال ريفيو*، صحيفة ديلي مينتشي، صحيفة ديلي يوميوري، ايكونوميست، فار إيسترن إيكونوميك ريفيو، فاينانشيال تايمز، فورين أفيرز، جابان تايمز، نيو ستريتز تايمز، انترناشيونال هيرالدتريبيون. وصحيفة وول ستريت جورنال. ولا شك أن إعداد البحوث الخاصة بالكتاب ومتابعة الجدل الدائر أولا بأول كان سيصبح أكثر صعوبة بدون شبكة الإنترنت. وكان أحد المراجع المفيدة بشكل خاص هو تلك الصفحة الخاصة، التي يصدرها على الإنترنت، نورييل روبيني من مدرسة " ستيرن سكول للأعمال " جامعة نيويورك، وكذلك نشرة جمعية ديد فوكوزاوا، كما أن الندوات الثلاث التي عقدت عن نواحي الأزمة في جامعة ناشيونال الأسترالية في كانبيرا في فبراير ومارس ومايو ١٩٩٨، كانت لها قيمة لا يمكن تقديرها.

Amsden, Alice H. *Asia's Next Giant,* Oxford University Press, Oxford,1989

Beasley, W.G. *The Rise of Modern Japan,* Tuttle, Tokyo, 1990

Bello, Walden 'The end of the Asian miracle', *Nation,* 12-19 Jan. 1998

Calder, Kent, *Strategic Capitalism: Private Business and Public purpose in Japanese Industrial Finance,* Princeton University Press, Princeton, 1993

Chen, Edward K.Y. 'The total factor productivity debate: determinants of economic growth in East Asia', *Asia Pacific Literature,* vol. 11, no. 1, May 1997

Clifford, Mark L. *Troubled Tiger: Businessmen, Bureaucrats, and Generals in South Korea,* M.E. Sharpe, Armonk, 1994

Dale, Peter N. *The Myth of Japanese Uniqueness,* St Martin's Press, New York, 1990

Eckert, Carter J. et al. *Korea Old and New: A History,* Harvard University Press, Cambridge, 1990

Fallows, James *Looking at the Sun: The Rise of the New East Asian Economic and Political System,* Vintage Books, New York, 1995

FitzGerald, Stephen *Is Australia an Asian Country?,* Allen & Unwin, St Leonards, 1997

Hartcher, Peter, *The Ministry,* HarperCollins, Sydney, 1997

Hatch, Walter and Yamamura, Kozo *Asia in Japan's Embrace,* Cambridge University Press, Cambridge, 1996

Hill, Hal *The Indonesian Economy Since 1966,* Cambridge University Press, Cambridge, 1996

Johnson, Chalmers, *MITI and the Japanese Miracle,* Tuttle, Tokyo, 1986

Kersten, Rikki *Democracy in Postwar Japan: Maruyama Masao and the Search for Autonomy,* Routledge, London, 1996

Khoo Boo Teik, *Paradoxes of Mahathirism,* Oxford University Press, Oxford, 1995

Kindleberger, Charles P. *Manias, Panics, and Crashes,* 3rd edn, John Wiley & Sons, New York, 1996

Krugman, Paul *Pop Internationalism,* MIT Press, Cambridge, 1997

Lingle, Christopher *Singapore's Authoritarian Capitalism,* Edicions Sirocco, Barcelona, 1996

McCormack, Gavan *The Emptiness of Japanese Affluence,* M.E. Sharpe, Armonk, 1996

McDonald, Hamish *Suharto's Indonesia,* Fontana, 1980

McGregor, Richard *Japan Swings: Politics, Culture and Sex in the New Japan,* Allen & Unwin, St Leonards, 1996

McLeod, Ross and Garnaut, Ross *The East Asian Crisis: From Being a Miracle to Needing One,* Routledge, London, 1998

Mahathir, Mohamad and Ishihara, Shintaro, *The Voice of Asia,* Kodansha, Tokyo, 1995

Murphy, R. Taggart *The Weight of the Yen,* Norton, New York, 1997

Ravenhill, John, ed. *The Political Economy of East Asia,* Edward Elgar Publishing, Aldershot, 1995

Reischauer, Edwin O. *The Japanese Today,* Tuttle, Tokyo, 1988

Rohwer, Jim, *Asia Rising,* Nicolas Brealey, London, 1996

Radelet, Steven and Sachs, Jeffrey 'The onset of the East Asian financial crisis', draft paper, February 1998

Schwarz, Adam, *A Nation in Waiting: Indonesia in the 1990s,* Allen & Unwin, St Leonards, 1994

Smith, Patrick *Japan: A Reinterpretation,* Pantheon Books, New York, 1997

Stockwin, J.A.A. 'Is there such a thing as the Asian model of democracy?', Paper F-67, Institute of Social Science, University of Tokyo, January 1998

—— 'Beyond the Asian model of democracy?', *Japanstudien,* no. 10, Deutsches Institut für Japanstudien, 1998 (forthcoming)

Terry, Edith, *The East Asian Miracle-One Paradigm Too Many?,* Institute of Southeast Asian Studies, Singapore, 1997

van Elkan, Rachel, 'Singapore's development strategy', in Kenneth Bercuson, ed., *Singapore: A Case Study in Rapid Development,* IMF, Washington, 1995

Wade, Robert *Governing the Market,* Princeton University Press, Princeton, 1990

Wang, James C.F. *Comparative Asian Politics: Power, Policy, and Change,* Prentice Hall, Englewood Cliffs, 1994

Wood, Christopher *The Bubble Economy: The Japanese Economic Collapse,* Tuttle, Tokyo, 1993

World Bank *The East Asian Miracle,* Oxford University Press, Oxford, 1993

Wyplosz, Charles 'Globalized financial markets and financial crises', paper, Graduate Institute of International Studies, Geneva, March 1998

الفهرس

رقم الإيداع

١٩٩٩ / ١٥٨٢١

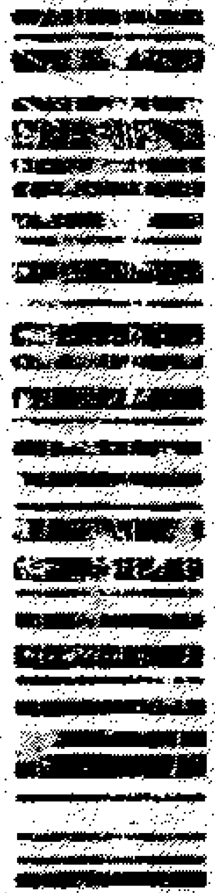
مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

ترويض النمور

لماذا انهارت «معجزة» نمور شرق آسيا خلال فترة وجيزة من الزمان؟ هل كانت هذه المعجزة مجرد وهم وسراب؟ أصحيح أن هذه البلدان كانت قد اكتشفت سرًا فريدا للنمو الاقتصادي؟ ما مدى مسؤولية السرعة التى تحقق بها الازدهار فى وقوع الكارثة ؟ ما هو دور العوامل الثقافية والسياسية و«القيم الآسيوية» فى هذا النهوض ثم السقوط المدوى ؟ ما صحة القول بأن المغالاة فى حرية السوق مسؤولة عن هذا السقوط؟ هل كان لدى هذه الاقتصادات بديل أصيل للرأسمالية التقليدية؟

عن هذه الأسئلة وكثير غيرها ، يجيب هذا الكتاب فى أول محاولة لتوثيق قصة الأزمة فى شرق آسيا وبيان العوامل الاقتصادية والسياسية التى تسببت فى الأزمة والاتجاهات الفكرية التى مهدت لها ، وردود الفعل الوطنية والإقليمية والعالمية ، والدروس المستفادة منها.

والمؤلف روبرت جران اقتصادى متمرس ينشر مقالاته وأبحاثه فى عدد من المجلات المتخصصة مثل «الإيكونومست» و «ايدج» و «ذى أستراليان» و«أستراليان فاينانشيال ريفيو».



■ التوزيع فى الداخل والخارج
وكالة الأهرام للتوزيع
شارع الجلاء . القاهرة

■ مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام
■ مطابع الأهرام التجارية . قليوب . مصر